
شرح تصريف العزي
تأليف
العلامة الفقيه إمام العربية والبيان والمنطق
سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني
الهروي الخراساني الحنفي
رحمه الله تعالى
(٧١٢ - ٧٩١ هـ)
دار المنهاج


شرح تصريف العزي





تأليف

العلامة الفقيه إمام العربية والبيان والمنطق

سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني

الهروي الخراساني الحنفي

رحمه الله تعالى

(٧١٢ - ٧٩١ هـ)

عني به

محمد جاسم المحمد





لبنان ـ بيروت ـ فاكس : ٧٨٦٢٣٠

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م



المملكة العربية السعودية ـ جدة

حي الكندرة ـ شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون

هاتف رئيسي 6326666 ـ الإدارة 6300655

المكتبة 6322471 ـ فاكس 6320392

ص . ب 22943 ـ جدة 21416

ISBN: 978 - 9953 - 541 - 16 - 7



www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الموزّعون المعتمدون داخل المملكة العربيّة السّعوديّة

دار المنهاج للنشر والتوزيع ـ جدة هاتف 6322471 ـ فاكس 6320392	مكتبة دار كنوز المعرفة ـ جدة هاتف 6570628 ـ 6510421	مكتبة الشنقيطي ـ جدة هاتف 6893638
مكتبة المأمون ـ جدة هاتف 6446614	مكتبة الأسدي ـ مكة المكرمة هاتف 5570506	مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة هاتف 5473838 ـ فاكس 5473939
دار البدوي ـ المدينة المنورة هاتف 0503000240	مكتبة الزمان ـ المدينة المنورة هاتف 8366666 ـ فاكس 8383226	مكتبة المزيني ـ الطائف هاتف 7365852
مكتبة جرير ـ الرياض وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها هاتف 2741578 ـ فاكس 2741750	مكتبة العبيكان ـ الرياض وجميع فروعها داخل المملكة هاتف 2741578 ـ فاكس 2741750	مكتبة الرشد ـ الرياض هاتف 4593451 ـ 4583712 فاكس 4573381
دار التدمرية ـ الرياض هاتف 4924706 ـ فاكس 4937130	دار أطلس ـ الرياض هاتف 4266104	مكتبة المتنبي ـ الدمام هاتف 8413000 ـ فاكس 8432794



الموزّعون المعتمدون خارج المملكة العربيّة السّعوديّة

الإمارات العربية المتحدة مكتبة الإمام البخاري ـ دبي هاتف 2977766 ـ فاكس 2975556 دار الفقيه ـ أبو ظبي هاتف 6678920 ـ فاكس 6678921	دولة الكويت مكتبة دار البيان ـ حَوَلي هاتف 2616495 ـ فاكس 2616490 دار الضياء للنشر والتوزيع ـ حَوَلي هاتف 2658180 ـ فاكس 2658180	الجمهورية اليمنية مكتبة تريم الحديثة ـ حضرموت هاتف 417130 ـ فاكس 418130 دار القدس ـ صنعاء هاتف 00967777711881
جمهورية مصر العربية دار السلام ـ القاهرة هاتف 2741578 ـ 2704280 مكتبة نزار مصطفى الباز ـ القاهرة هاتف 25060822 ـ جوال 0122107253	الجمهورية العربية السورية دار السنابل ـ دمشق هاتف 2242753 ـ فاكس 2237960 مكتبة المنهاج القويم ـ دمشق هاتف 2235402 ـ فاكس 2235402	الجمهورية اللبنانية الدار العربية للعلوم ـ بيروت هاتف 785107 ـ فاكس 786230 مكتبة التمام ـ بيروت هاتف 707039 ـ جوال 03662783
دولة قطر مكتبة الأقصى ـ الدوحة هاتف 4437409 ـ 4316895 فاكس 2291135	مملكة البحرين مكتبة الفاروق ـ المنامة هاتف 17272204 ـ 17273464 فاكس 17256936	المملكة الأردنية الهاشمية دار محمد دنديس ـ عمّان هاتف 4653390 فاكس 4653380
المملكة المغربية مكتبة التراث العربي ـ الدار البيضاء هاتف 022306240 ـ فاكس 022447666	الجمهورية التونسية الدار المتوسطية للنشر ـ تونس هاتف 70698880 ـ فاكس 70698633	جمهورية أندونيسيا دار العلوم الإسلامية ـ سوروبايا هاتف 3974094 006231

الجمهورية التركية مكتبة الإرشاد ـ إستانبول هاتف 02126381633 فاكس 02126381700	جمهورية داغستان مكتبة دار الرسالة ـ محج قلعة هاتف 0079285708188 هاتف 0079882010009

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

الحمد لله علىٰ مزيد فضله ونعمته ، الذي صرّف شؤون خلقه بمحض فضله وحكمته ، وضاعف الفضل على المؤمنين بهدايتهم إلى المنهاج الصحيح الذي ينجي من تشبث به ، فلم يوصم بهمز ولا نقص ولا علة .

والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد البشير النذير السراج المنير وعلىٰ آله وصحبه وسلم .

أما بعد :

فلا شك **أن علم الصرف وعر المسالك** ، **صعب المراس** ؛ لذلك تجد أكثر الدارسين يتبرمون منه ، ويتهيبون اقتحام لجَّته ، الأمر الذي حدا ببعض من رسخت قدمه في العلم ، وعلا شأنه في التصنيف **أن يبادر إلىٰ تيسير هٰذا العلم لطالبيه** ، **وتهوينه علىٰ راغبيه** ، **وتحبيبه إلىٰ دارسيه** ؛ كابن جنّي ، وابن عصفور ، وابن يعيش ، والزنجاني ، وغيرهم من الأعلام .

يقول ابن عصفور رحمه الله في « ممتعه » (١/ ٢٢) مبيناً هٰذا : (لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علمَ التصريف ، فتركوا التأليف فيه والتصنيف ، إلا القليل منهم ، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلاً ، ولا يحصل لطالبه مأمولاً ؛ لاختلال ترتيبه ، وتداخل تبويبه . . **وضعت في ذلك كتاباً رفعتُ فيه من علم التصريف شرائعه** ، **وملَّكته عاصيه وطائعه**) .

وكان أيضاً من بين من **أسهم في هٰذا المجال العلامة النحوي الأديب أبو المعالي عبد الوهاب الزنجاني رحمه الله تعالىٰ** ، فوضع متناً في التصريف ، سُمي « **تصريف العزي** » ، **فجاء محكم البناء** ، **لطيف العبارة** ، **حسن الترتيب** .

وقد قامت دار المنهاج بإفراد المتن في طبعة مستقلة نظراً لأهميته وتسهيلاً على الطلبة في دراسته والأخذ منه .

ولكون المتون الدرجةَ الأولىٰ في سلم التعلم واللبنة الأساس في صرح العلم . . كان لا بد لمن أراد الارتقاء في معارج العلم والمعرفة أن يقف على الشروح لهٰذه المتون ؛ لكي يفيدوا منها على الوجه الأتم ، فيحصل المقصود ، ويُنال المطلوب .

ونظراً لما لمتن « تصريف العزي » من الأهمية . . **فقد تناولته أيدي العلماء بالشرح والتوضيح** ، حتىٰ إن بعضهم قام بنظمه ؛ بغية تيسير حفظه ، وإن من أبرز من تصدوا لهٰذه المهمة الشريفة ، والغاية المنيفة ، **العلامة المحقق** ، **والفهامة المدقق** ، **الإمام المتبحر سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالىٰ** .

فقد قام هٰذا الإمام الهمام بصنع شرح نفيس لـ« تصريف العزي » ، كشف فيه عن مكنون جوهره ، وأماط اللثام عن صبيح وجهه ، فجاء شرحاً كما يقول هو في مقدمته : (يذلل من اللفظ صعابه ، ويكشف عن وجه المعاني نقابه ، ويستكشف مكنون غوامضه ، ويستخرج سرَّ حلوه من حامضه ، مضيفاً إليه فوائد شريفة ، وزوائد لطيفة) .

وإن المطالع لهٰذا الشرح **سيجد هٰذا ماثلاً أمامه بوضوح** ؛ إذ إنه بحقّ قد بين كثيراً مما خفي ، ووضح كثيراً مما يحتاج إلىٰ توضيح ، موشياً ذلك بحسن التعليل تارة ، وبثِّ الفوائد النفيسة تارة أخرىٰ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشارح رحمه الله تعالىٰ **قد قام باستدراك بعض ما فات الماتن العلامة الزنجاني رحمه الله تعالىٰ** ، والإشارةِ إلىٰ بعض ما جاء من فروق بين نسخ المتن ، وكثيراً ما كان يبين أن بعض الزيادات التي وجدت في بعض النسخ إنما أدرجت من بعض الشروح .

وكذلك قام غير مرة **باقتراح الأَوْلىٰ في سبك عبارة المتن** ؛ لتكون أدل على المراد ، وأقرب إلى الصواب والسداد .

كما أنه **ذكر بعض قواعد الإملاء في كتابة بعض الكلمات التي تستعصي علىٰ بعض الكَتَبَة والطلبة** ، مبيناً كل ذلك بأسلوب رشيق ، وبيان أنيق دقيق .

وها هي **دار المنهاج** على العهد دائماً ، تقدم لطلاب العلم عامة ، وطلاب العربية خاصة هـٰذا السفر الجليل ، والشرح المبارك ، مزيناً بحلل التحقيق ، وموشىً بحلي التنسيق ، جامعة في ذلك بين حسن المنظر ، وجودة المخبر .

فدونك أيها القارئ الكريم « شرح تصريف العزي » بهجةً للنفس ، ومتعةً للعقل والفكر .

والله تعالىٰ هو الموفق ، وهو من وراء القصد

وهو حسبنا ونعم الوكيل



ترجمة
العلامة النحوي الأديب
عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني
رحمه الله تعالى

المتوفى سنة (٦٥٥ هـ)

صاحب متن «تصريف العزي»

لم يحظ الزنجاني رحمه الله تعالىٰ بترجمة حافلة في كتب التاريخ والترجمات ، علىٰ كثرة النقول والإحالة علىٰ كتبه في علوم العربية ، فقد ذكر المؤرخون مئات العلماء الذين انتفعوا بكتبه ، وعلىٰ رأسها كتاب التصريف المنعوت بـ« **العزي** » ، ولعل الزنجاني كان ممن يؤثر جانب الظلِّ ، ويميل للعزلة عن الخلق وإلى الحق سبحانه ، **ولا عجب إن كان التوفيق الذي حالف كتبه مسبَّباً عن تلك العلة** .

اسمه ونسبه :

هو العالم الأديب عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخزرجي الزَّنْجاني الشافعي ، والمعروف بالعزِّي .

وزَنْجان التي لها نسبته بلدةٌ مشهورة علىٰ حد أَذْرَبيجان من بلاد الجبال ، منها كانت تفترق القوافل إلى الري وقزوين وهمذان وأصبهان ، والعجم يقولون لها : (زنكان) بالكاف .

ووالد الزنجاني فقيه شافعي له أثره في المذهب ، ترجم له ابن السبكي في « طبقاته » ، وذكر شيئاً من أقواله[1] .

وقد استوطن المؤلف تبريز ، وأقام بالموصل ، وسكن في أخريات حياته في بغداد .

---

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ (٨/ ١١٩) .

فضله وعلمه :

كان الزنجاني أديباً ، عالماً بالنحو واللغة والتصريف ، والمعاني والبيان ، والعروض ، مشاركاً في غيرها من العلوم النقلية والعقلية ، صاحب أثر طيب في التأليف .

يظهر أثره الأدبي جلياً في كتابه « المضنون به علىٰ غير أهله » ، إذ انتخب أشعاراً من شعراء الجاهلية وُصُولاً إلىٰ عصره ، وكذا في اعتنائه بعلوم الشعر ؛ كالعروض والقوافي والبديع في كتابه « معيار النظار في علوم الأشعار » وكتاب « تصحيح المقياس في تفسير القسطاس » .

ولكن أثره في علم الصرف كان أبرز سِمَةٍ تميزه ، فقد اعتنىٰ علماء الصرف بعده بالنقل عن كتبه .

قال الحافظ السيوطي في ترجمته : (صاحب شرح « الهادي » المشهور ، أكثر الجاربردي من النقل عنه في « شرح الشافية » وقفت عليه بخطه ، وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وست مئة ، ومتن « الهادي » له أيضاً ، وله التصريف المشهور بـ« تصريف العزي » ، ومؤلفات في العروض والقوافي ، وخطّه في غاية الجودة ، تكرر ذكره في « جمع الجوامع »)[1] .

والسيوطي نفسه نقل عن الزنجاني في كتابه « همع الهوامع » ناقداً أو موافقاً .

مؤلفاته :

من أشهر مخلَّفه العلمي الذي تركه الزنجاني رحمه الله تعالىٰ :

- تصحيح المقياس في تفسير القسطاس ، شرح فيه « القسطاس » للزمخشري في علم العروض .
- تصريف العزي ، **وهو متن كتابنا هـٰذا** .
- عمدة الحساب .

---

(١) بغية الوعاة (٢/ ١٢٢) .

ـ فتح الفتاح في شرح مراح الأرواح ، شرح فيه كتاب « مراح الأرواح » في الصرف ، وهو لأحمد بن علي بن مسعود .

ـ الكافي شرح الهادي ، وهو في النحو والصرف .

ـ المضنون به علىٰ غير أهله ، وهو كتاب الشعر المشار إليه سابقاً .

ـ المعرب عما في الصحاح والمغرب ، وهو في اللغة ، أتمَّه في صفر سنة (٦٣٧هـ) في المدرسة القاهرية بالموصل .

ـ معيار النظار في علوم الأشعار .

ـ الهادي ، وهو متن « الكافي » .

وفاته :

توفي رحمه الله تعالىٰ ببغداد ، سنة (٦٥٥هـ) أو بعدها علىٰ أصح الروايات ، فقد كان فراغه من تأليف « الكافي » سنة (٦٥٤هـ) كما وجد ذلك بخط يده .

رحمه الله رحمةً واسعةً ، ونفع بآثاره

ترجمة

الإمام العلّامة الكبير

سعد الدّين مسعود بن عمر التّفتازانيّ

رحمه الله تعالى[1]

(٧١٢ - ٧٩٢ هـ)

صاحب « شرح تصريف العِزّي »

اسمه ونسبه :

هو الإمام العلامة الكبير ، فريد عصره ، ووحيد دهره ، صاحب التصانيف المشهورة ، والتآليف الكثيرة : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني[2] .

مولده ونشأته :

ولد التفتازاني رحمه الله تعالىٰ سنة (٧١٢هـ) بـ(تفتازان) قرية بنواحي (نَسَا) من بلاد خراسان ، وكانت إقامته بـ(سرخس) ، وقيل : إنه ولد سنة (٧٢٢هـ) ، كما ذكر الشوكاني في « البدر الطالع » ، والبغدادي في « هدية العارفين » .

---

(١) انظر : « الدرر الكامنة » (٤/ ٣٣٢) و(٤/ ٣٥٠) ، و« إنباء الغمر » (١/ ٣٨٩) ، و« المنهل الصافي » (١١/ ٢٤١) ، و« وجيز الكلام » (١/ ٢٩٥) ، و« بغية الوعاة » (٢/ ٢٨٥) ، و« شذرات الذهب » (٨/ ٥٤٧) ، و« البدر الطالع » (ص ٨٢١) ، و« هدية العارفين » (٦/ ٤٢٩) ، و« الفوائد البهية » (ص ٢٢١) ، و« الأعلام » (٧/ ٢١٩) ، و« معجم المؤلفين » (٣/ ٨٤٩) .

(٢) هٰكذا ورد اسمه في مصادر ترجمته ، إلا أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ ذكره في « إنباء الغمر » باسم محمود بن عمر ، وذكره في « الدرر الكامنة » في موضعين ، الأول (٤/ ٣٣٢) باسم محمود بن عمر بن عبد الله الفارسي ، الشيخ تاج الدين التفتازاني ، ولم يزد علىٰ هٰذا ، والثاني (٤/ ٣٥٠) باسم مسعود بن عمر التفتازاني ، وتكلم عن مصنفاته وعلومه ، ومولده ووفاته .
ولعل الصواب أنه (مسعود) ؛ وذلك لأنه قد ورد في مقدمة هٰذا الشرح المبارك في كل النسخ التي اعتمدناها في التحقيق قوله بعد المقدمة : (وبعد . فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني . . .) ، فهٰذا تصريح منه باسمه ، والله أعلم .

أما عن نشأته . . فلم أجد من تطرق إلى الحديث عنها صراحة ممن ترجم له ، غير أنه من الواضح أنه بدأ في التحصيل في سن مبكرة ، والذي يدل علىٰ هـٰذا أنه قد فرغ من « شرح تصريف العزي » وهو ابن ست عشرة سنة كما ذكره معظم مترجميه ، وقد قال هو في مقدمة هـٰذا الكتاب : (. . . فإنه أول ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف ، مختصراً في هـٰذا المختصر ما قرأته في علم التصريف) ، فهو يشير بذلك إلىٰ أنه باكورة إنتاجه البارع ، وأول قطرة من غيثه الهامع ، ولِمَ لا وهو قد كان في جملة من أخذ عن العضد الإيجي كما سيأتي لاحقاً ؟ !

مكانته العلمية :

أطبق المترجمون للتفتازاني رحمه الله تعالىٰ علىٰ أنه كان ذا باع طويل ، وقدم راسخة في العلم والفضل .

فقد قال عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله في « الدرر الكامنة » : (وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق ، بل بسائر الأمصار لم يكن له نظير في معرفة هـٰذه العلوم) .

فهو قد فاق في النحو والتصريف ، والمعاني والبيان ، والأصول والتفسير ، والمنطق والكلام ، وكثير من العلوم ، **وطار صيته** ، **واشتهر ذكره** ، **ورحل إليه الطلبة** ، **وانتفع الناس بتصانيفه** .

حتىٰ إن ابن خلدون ذكره في مقدمة « تاريخه » (١/ ٦٣٣) **قائلاً** : (ولقد وقفت بمصر علىٰ تآليف في المعقول متعددة لرجل من عظماء هراة من بلاد خراسان ، **يشتهر بسعد الدين التفتازاني** ، منها في علم الكلام ، وأصول الفقه ، والبيان ، تشهد بأن له ملكة راسخة في هـٰذه العلوم ، وفي أثنائها ما يدل علىٰ أن له اطلاعاً على العلوم الحكمية ، وقدماً عالية في سائر الفنون العقلية) .

وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه (١/ ٧٤٩) : (وبقي بعض الحضارة في ما وراء النهر ؛ لما هناك من الحضارة بالدولة التي فيها ، فلهم بذلك حصة من

العلوم والصنائع لا تنكر ، وقد دلنا علىٰ ذلك كلام بعض علمائهم من تآليف وصلت إلينا إلىٰ هـٰذه البلاد ، **وهو سعد الدين التفتازاني**) .

وقد ذكر اللكنوي رحمه الله تعالىٰ في « الفوائد البهية » (ص ٢٢٢) أن الكفوي يقول عنه : (كان التفتازاني من كبار علماء الشافعية ، ومع ذلك له آثار جليلة في أصول الحنفية ، وكان من محاسن الزمان ، لم تر العيون مثله في الأعلام والأعيان ، وهو الأستاذ على الإطلاق ، والمشار إليه بالاتفاق ، والمشهور في ظهور الآفاق ، المذكور في بطون الأوراق ، اشتهرت تصانيفه في الأرض ، وأتت بالطول والعرض ، حتىٰ إن السيد الشريف في مبادىء التأليف ، وأثناء التصنيف كان يغوص في بحار تحقيقه وتحريره ، ويلتقط الدرر من تدقيقه وتسطيره ، ويعترف برفعة شأنه وجلالته ، وقدر فضله وعلو مقامه) .

كرامة جليلة للسعد :

ذكر ابن العماد في « شذرات الذهب » (٨/٥٤٨) قصة جرت مع السعد التفتازاني رحمه الله تعالىٰ ، وهو في بداية طلبه للعلم ، تدل علىٰ عظم شأنه ، وعلىٰ عناية الله تعالىٰ به فقال : (وحكىٰ بعض الأفاضل أن الشيخ سعد الدين كان في ابتداء طلبه بعيدَ الفهم جداً ، ولم يكن في جماعة العضد أبلد منه ، ومع ذلك فكان كثير الاجتهاد ، ولم يؤيسه جمود فهمه من الطلب ، وكان العضد يضرب به المثل بين جماعته في البلادة .

فاتفق أن أتاه إلىٰ خلوته رجل لا يعرفه ، فقال له : **قم يا سعد الدين لنذهب إلى السير** ، فقال : **ما للسير خلقت ، أنا لا أفهم شيئاً مع المطالعة ، فكيف إذا ذهبت إلى السير ولم أطالع** ؟!

فذهب وعاد ، وقال له : قم بنا إلى السير ، فأجابه بالجواب الأول ، ولم يذهب معه ، فذهب الرجل وعاد ، وقال له مثل ما قال أولاً ، فقال : **ما رأيت أبلد منك ، ألم أقل لك : ما للسير خلقت** ؟! فقال له : **رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك** .

فقام منزعجاً ، ولم ينتعل ، بل خرج حافياً ، حتىٰ وصل به إلىٰ مكان خارج البلد به شجيرات ، **فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من أصحابه تحت تلك الشجيرات** ، فتبسم له وقال : « نرسل إليك المرة بعد المرة ولم تأت » ، فقال : يا رسول الله ؛ ما علمتُ أنك المرسل ، وأنت أعلم بما اعتذرت به من سوء فهمي ، وقلة حفظي ، وأشكو إليك ذلك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « افتح فمك » ، وتفل له فيه ، ودعا له ، ثم أمره بالعود إلىٰ منزله ، **وبشره بالفتح** .

فعاد وقد تضلَّع علماً ونوراً ، فلما كان من الغد . . أتىٰ إلىٰ مجلس العضد ، وجلس مكانه ، فأورد في أثناء جلوسه أشياء ظن رفقته من الطلبة أنها لا معنىٰ لها ؛ لِما يعهدون منه ، فلما سمعها العضد . . بكىٰ ، وقال : أمرك يا سعد الدين إلي ؛ فإنك اليوم غيرك فيما مضىٰ ، ثم قام من مجلسه ، وأجلسه فيه ، وفخم أمره من يومئذ) .

شيوخه :

أخذ السعد التفتازاني رحمه الله تعالى العلم عن عدة علماء أجلاء نذكر منهم :

ـ العلامة المتكلم الكبير : **عضد الدين عبد الرحمـٰن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي** ، المتوفىٰ سنة (٧٥٦هـ) وهو إمام في المعقولات ، عارف بالأصلين ، والمعاني والبيان والنحو ، مشارك في الفقه ، وهو صاحب كتاب « المواقف » في علم الكلام ، وله « شرح مختصر ابن الحاجب » في أصول الفقه ، و« القواعد الغياثية » في المعاني والبيان .

غضب عليه صاحب كرمان ، فحبسه في قلعة دِرَيْمِيانَ إلىٰ أن توفي بها رحمه الله تعالىٰ .

ـ الشيخ العلامة : **محمد بن محمد الرازي** ، قطب الدين المعروف بالتحتاني ، المتوفىٰ سنة (٧٦٦هـ)، إمام مبرز في المعقولات ، اشتهر اسمه ، وبعُد صيته ،

وهو شافعي المذهب، عارف بالتفسير، والمعاني والبيان، مشارك في النحو، له حاشية على « الكشاف »، وشرحٌ على « الشمسية » في المنطق، وغيرهما.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ في « الدرر الكامنة » (٤/ ٣٣٩) : (قال الإسنوي : وإنما قيل له : التحتاني ؛ تمييزاً له عن قطب آخر كان ساكناً معه بأعلى المدرسة) يعني المدرسة الظاهرية بدمشق ؛ لأنه كما قال السبكي في « طبقات الشافعية » (٩/ ٢٧٥) : (ورد إلىٰ دمشق في سنة ثلاث وستين وسبع مئة) ثم ذكر بعد ذلك أنه توفي فيها عن نحو أربع وسبعين سنة .

ـ الإمام العلامة : **ضياء بن سعد بن محمد القزويني القِرمي العفيفي** ، المتوفىٰ سنة (٧٨٠هـ) ، علامة متفنن ، أحد أكابر العلماء بالتفسير والعربية ، والمعاني والبيان ، والفقه والأصلين ، ذو ذكاء متوقد ، كان ملازماً للاشتغال والإفادة حتىٰ في مشيه وركوبه .

قال السيوطي رحمه الله تعالىٰ في « بغية الوعاة » (٢/ ١٣) : (كان يقول : أنا حنفي الأصول ، شافعي الفروع ، وكان يستحضر المذهبين ، ويفتي فيهما ، ويحل « الكشاف » و« الحاوي » حلاً إليه المنتهىٰ ، حتىٰ يُظن أنه يحفظهما) .

تلاميذه :

نظراً لعلو رتبة التفتازاني رحمه الله تعالىٰ ، وغزارة علمه ، وتقدمه في كثير من الفنون توجه طلاب العلم إلىٰ مجلسه ، **فصار قبلة الطلاب والدارسين** ، وكثر الآخذون منه والمتخرجون به ، والناهلون من معينه ، **ونذكر منهم** :

ـ العلامة : **الحسن بن علي بن محمد الأبيوردي الشافعي** ، المتوفىٰ سنة (٨١٦هـ) ، عالم بالمعقولات ، وصنف « ربيع الجنان في المعاني والبيان » ، وكان ديِّناً خيِّراً زاهداً .

ـ العلامة : **حيدرة الشيرازي ثم الرومي** ، برهان الدين ، المتوفىٰ بعد سنة (٨٢٠هـ) ، كان علامة بالمعاني والبيان والعربية ، شرحَ « الإيضاح » للقزويني شرحاً ممزوجاً .

ـ العلامة : **محمد بن عطاء الله الرازي الأصل الهروي الشافعي** ، المتوفىٰ سنة (٨٢٩هـ) ، كان عالماً فاضلاً ، متفنناً له تصانيف كـ« شرح المشارق » ، وشرح « صحيح مسلم » المسمىٰ « فضل المنعم » .

ـ الإمام العلامة : **علي بن محمد بن محمد ابن محمد علاء الدين البخاري الحنفي** ، المتوفىٰ سنة (٨٤١هـ) ، كان مقدماً في الفقه والأصلين ، والعربية واللغة ، والمنطق والجدل ، والمعاني والبيان ، وغير ذلك من المعقولات والمنقولات .

ـ العلامة : **جبريل بن صالح بن إسرائيل البغدادي** ، أمين الدين ، علامة في العربية والمعاني والأصول، وغير ذلك، انتفع به قاضي القضاة بدر الدين العيني.

مؤلفاته :

ترك التفتازاني رحمه الله تعالىٰ إرثاً كبيراً من التصانيف ، **أغنىٰ بها المكتبة الإسلامية في مجالات شتىٰ** ؛ كالتفسير والأصول ، والمنطق والكلام ، والنحو والصرف ، والفقه والفرائض ، وغيرها ، **ولا يسع طالب العلم إلا قراءتها وتدبرها ، ومطالعتها والإفادة من معينها ، ونذكر منها :**

ـ حاشية علىٰ « الكشاف » للزمخشري ، لم تتم .

ـ التلويح إلىٰ كشف حقائق التنقيح .

ـ مفتاح الفقه .

ـ فتاوى الحنفية .

ـ المطول في شرح تلخيص المفتاح .

ـ شرح العقائد النسفية .

ـ حاشية شرح المختصر للعضد الإيجي .

ـ مقاصد الطالبين في علم أصول الدين ، وشرحه .

ـ شرح الشمسية في المنطق .

ـ تهذيب المنطق والكلام .

ـ إرشاد الهادي في النحو .

ـ الإصباح في شرح ديباجة المصباح .

ـ حل المعاقد في شرح القواعد لابن هشام الأنصاري .

ـ شرح تصريف العزي ، **وهو كتابنا هـٰذا** .

ـ قوانين الصرف .

ـ شرح السراجية في الميراث .

ـ شرح الأربعين النووية .

ـ كشف الأسرار وعدة الأبرار في تفسير القرآن ، وهو بالفارسية .

وله غير ذلك من المؤلفات في علوم مختلفة ، ومجالات شتىٰ ، تُنظر في المصادر .

ـ **الخلاف في مذهب التفتازاني** :

إن من يستعرض مؤلفات السعد التفتازاني رحمه الله تعالىٰ . . **يجدها متنوعة ، ويجد صعوبة في تحديد مذهبه الفقهي** .

فقد ألف في فقه الحنفية وأصولهم ، فلذا جعله بعض من ترجم له حنفياً ، بينما نجد في المقابل من ذكر أنه كان من كبار علماء الشافعية ، كالكفوي والسيوطي وغيرهم ، وقد قال السخاوي في « وجيز الكلام » (١/ ٢٩٥) : (ويغلب علىٰ ظني أنه كان شافعياً) .

وقد وجدت في هامش « إنباء الغمر » (١/ ٣٩٠) تعليقاً منقولاً من هوامش إحدىٰ مخطوطاته جاء فيه : في حاشيته للعضد في بحث « الواجب والفرض هل هما مترادفان » قوله : والنزاع لفظي عامد إلى التسمية ، **فنحن** نجعل اللفظين اسماً لمعنىٰ واحد متفاوت أفراده ، وهم يخصون كلاً منهما بقسم من ذلك المعنىٰ ، ويجعلونه اسماً له ، انتهىٰ . فقوله : (فنحن) أي : الشافعية . . . إلىٰ آخره ، يعني أنه شافعي ، والله الموفق .

ومن طالع « التلويح » . . وجد فيه ما يدل علىٰ أنه حنفي ؛ كقوله فيه

(١/ ٣٢١) : (فعنده ـ يقصد الإمام الشافعي رحمه الله ـ لا يجوز نكاح الأمة عند استطاعة نكاح الحرة ، ويكون هـٰذا حكماً شرعياً ثابتاً بطريق المفهوم ، مخصصاً لقوله تعالىٰ : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ ، **وعندنا** هو عدم أصلي لا حكم شرعي ، فلا يصلح مخصصاً لقوله تعالىٰ : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ علىٰ ما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالىٰ في أن المخصص لا يجب أن يكون موصولاً بالعام ، ولا ناسخاً له علىٰ ما هو مذهبنا في المتراخي أنه نسخ لا تخصيص) .

وقد ورد مثله في أكثر من موضع في « التلويح » ، وإنما سقنا لك هـٰذا ؛ لنطلعك على الخلاف ، دون أن نرجح جانباً علىٰ آخر ، فهـٰذا يستلزم بحثاً أطول ، ودراسة أعمق لا تناسب ما نحن فيه من ترجمة وجيزة .

وفاته :

ذكر ابن العماد والشوكاني واللكنوي أن مناظرة جرت بين السعد التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني كانت سبباً في وفاة السعد رحمه الله تعالىٰ .

وذلك أن تيمورلنك الطاغية الكبير جمع بين السيد والسعد في مناظرة ، فقدم السيِّدَ على السعد ، وقال : لو فرضنا أنكما سيان في الفضل . . فللسيد شرف النسب ، فاغتم لذلك التفتازاني ، وحزن حزناً شديداً ، فما لبث حتىٰ مات رحمه الله تعالىٰ سنة (٧٩٢هـ) ، وذلك بسمرقند ، ونقل إلىٰ سرخس ، ودفن بها ، وفي بعض المصادر أنه توفي سنة (٧٩١هـ) ، والله أعلم .

بقي أن نقول : إن المناظرة كانت تتمحور حول كون الانتقام سبباً للغضب ، أو الغضب سبباً لإرادة الانتقام ، وقيل : جرت بينهما مناظرة في اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية في كلام صاحب « الكشاف » في قوله تعالىٰ : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ ، وكان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي ، فرجح كلام السيد ، فاغتم السعد ، ولم يبق بعدها إلا قليلاً ، ثم توفي .

رحمه الله وروّى ثراه بشآبيب رحمته

وصف النسخ الخطية

كان من فضل الله سبحانه علينا أن رفدتنا المكتبة الأزهرية بخمس مصورات من محفوظاتها ، فكانت بمجموعها أصلاً لهـٰذا السفر المبارك وهي :

ـ النسخة (أ) :

تحمل الرقم (٩٢٦) خاص ، (٤٦١٠) عام .

وتعدُّ هـٰذه النسخة **أهمَّ نسخة اعتمدنا عليها** ؛ لأنها مضبوطة بالشكل في كثير من المواضع ، وخصوصاً عندما ترد الأوزان الصرفية ، وأصول الكلمات المشتقة ، ويزيد أهميتها أنها مقابلة ومقروءة على العلامة محمد ابن طولون الدمشقي ، ذكر ناسخها ذلك غير مرة علىٰ هامشها ، وفي آخرها إجازة من ابن طولون لناسخها ومالكها علاء الدين علي بن صدقة السيوفي ، **وهـٰذه الإجازة مكتوبة بخط ابن طولون نفسه** .

تقع هـٰذه النسخة في (٤٦) ورقة ، بدأ عدد سطورها بـ(٢٠) سطراً في الورقة الواحدة ، ثم أخذ العدد يزيد تدريجياً حتىٰ وصل إلىٰ (٢٨) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٣) كلمة .

وتجدر الإشارة هنا إلىٰ أنه وعلى الرغم من نفاسة هـٰذه النسخة إلا أنها تضمنت بعض التصحيفات ، غير أنها قليلة .

وكذلك لا بد من الإشارة إلىٰ أن المتن كتب فيها بلون مغاير للشرح ، فقد كتب باللون الأحمر ، وهو بدوره كان فيه بعض النقص استكملناه من النسخ الأخرىٰ ، أو من نسخ المتن المستقلة عن الشرح ، وهـٰذا قليل أيضاً ، وعليها علىٰ صفحة الغلاف تملك بالشراء الشرعي سنة (١٢٦٦هـ) للسيد حمد ابن الشيخ عقيل .

ـ النسخة (ب) :

تحمل الرقم (١١٣١) خاص ، (٦٨٢٢٠) عام .

وهي نسخة جيدة ، كتبت بخط نسخي معتاد ، تقع في (٥٣) ورقة ، عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٠) كلمات .

تتميز ببعض الزيادات دون بقية النسخ ، ويغلب على الظن أن هـٰذه الزيادات أضيفت من بعض الحواشي ؛ نظراً لتأخر تاريخ نسخها وهو عام (١٣٠٨هـ) ، إضافة إلىٰ ذلك كتب متنها بلون غير لون الشرح ، وبهامشها بعض التعليقات ، وقد كانت كثيرة في أولها ، وقليلة في آخرها .

ـ **النسخة (ج)** :

تحمل الرقم (١٣١٠) خاص ، (١١٠٤٧٩) عام .

وهي نسخة واضحة ، مكتوبة بخط نسخي مقروء وجميل ، تقع في (٦٤) ورقة ، عدد السطور في الصفحة الواحدة (٢١) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٠) كلمات .

وهي بالجملة جيدة ، فيها بعض التصويبات على الهامش ، إلا أنها قليلة جداً ، كما وقع فيها بعض التصحيفات والنقص في بعض المواطن ، غير أنا أفدنا منها في بعض المواضع من حيث قراءة بعض ما أشكل في النسخ الأخرىٰ ؛ نظراً لجودة خطها ووضوحه .

بقي أن نشير إلىٰ أن متنها مكتوب بلون مغاير ، وأنه لم يوجد علىٰ أولها ولا آخرها ما يشير إلىٰ مالكها أو ناسخها ، ولا إلىٰ تاريخ نسخها ، مما حدانا إلىٰ تقديم غيرها عليها في مواضع كثيرة .

ـ **النسخة (د)** :

تحمل الرقم (٩٦٨) خاص ، (٤٩٨١٦) عام .

وهي نسخة جيدة بشكل عام ، خطها نسخي واضح ومقروء ، تقع في (٥٥) ورقة ، متوسط عدد سطور الورقة (٢١) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١١) كلمة .

يوجد فيها بعض النقص من حيث سقوط بعض الكلمات ، كما يوجد فيها أيضاً بعض التصويبات على الهامش .

كتب متنها بلون مغاير للشرح ، وليس عليها تاريخ للنسخ ، وقد كتبها ووقفها خليل محمد أمين سيد أحمد الجرنوسي .

ـ **النسخة (هـ)** :

تحمل الرقم (٧٩) خاص ، (٥٣٩٨) عام .

وهي نسخة صالحة ، كتبت بخط نسخي معتاد ، تقع في (٣٩) ورقة ، عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر (١٥) كلمة .

فيها بعض التصحيفات والأخطاء ، وهي مزودة بحواشٍ كثيرة ، وفوائد جانبية ، كما انفردت بحل بعض الإشكالات في النسخ الأخرىٰ ، متنها مميز بلون مغاير للشرح ، وكاتبها وواقفها هو مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي سنة (١٢٢٠هـ) .

بقي أن نشير إلىٰ أنه وقع فيها نقص بمقدار ورقتين ، وهما الورقتان (٣٤) و(٣٥) .

* * *

منهج العمل في الكتاب

- اعتمدنا في إخراج هـٰذا الكتاب علىٰ خمس نسخ خطية كما أسلفنا ، محاولين قدر الإمكان عدم ذكر الفروق بينها ، إلا ما لم يكن منه بدٌّ .

- تخريج الآيات القرآنية ، ووضعها برسم المصحف الشريف ، وما كان علىٰ غير رواية حفص . . أثبتناه كما هو رسماً مشيرين إلىٰ صاحب الرواية المتواترة أو غيرها مع ضبطه كاملاً بالشكل .

- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، وتمييزها بين قوسين « » ، وهي قليلة جداً .

- عزو الشواهد الشعرية إلى المصادر التي تعنىٰ بذلك في حال توافرها لدينا ، وضبطها بالشكل الكامل ، وذكر بحرها الشعري ، وقائلها إن وقفنا عليه .

- توثيق ما ذكره المؤلف من نقولات عن أمات الكتب غالباً .

- تزويد الكتاب بعلامات الترقيم المناسبة حسب منهج الدار ، وذلك كوضع علامة قبل جواب الشرط أو الخبر البعيد ، وهي علامة (. .) ، وبعض العلامات الأخرى التي تسهم في فهم النص الفهم الأمثل .

- التعليق علىٰ بعض المواضع التي مسَّت الحاجة إليها .

- تمييز متن الكتاب بوضعه بين قوسين ( ) ، وكذلك وضع فقرات من المتن قبل فقرات الشرح المتعلقة بها ، حسب تقسيمنا للكتاب ، ولعله من المفيد هنا أن نشير إلىٰ أننا قمنا باستخلاص « متن تصريف العزي » من هـٰذا الكتاب نفسه ؛ أي : من نسخ الشرح التي اعتمدناها في التحقيق ؛ ولذلك سيجد القارىء الكريم شيئاً من الاختلاف بين المتنين؛ أعني : المتن في هـٰذا الكتاب ، والمتن المطبوع كتاباً مستقلاً برأسه ، وذلك راجع إلى اختلاف نسخ الشرح عن نسخ المتن ، فليُعلَم .

- ترجمة المؤلف ترجمة مختصرة ، سلطت بعض الضوء علىٰ أهم جوانب حياته .

هـٰذا ، **فما كان من صواب فمن الله سبحانه وتعالىٰ** ، **وما كان من خطأ وزلل فمن عجزنا وقصورنا** .

فنتوجه بقلوبنا إلى الله ، متضرعين إليه جل في علاه أن يلهمنا الصواب ، ويجنبنا الخطأ والاضطراب ، وأن ينفعنا بما علمنا ، ويعلمنا ما ينفعنا ، **إنه سميع عليم** .

والحمد لله رب العالمين

دمشق الشام

(١٥) ربيع الأول (١٤٣٠هـ)

(١٢) آذار/ مارس (٢٠٠٩م)

وكتبه

محمد جاسم المحمد

إجازة ابن طولون
لعلاء الدّين عليّ بن صدقة السّيوفيّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنزه عن الخلاف والإبدال ، المقدَّس عن النقل والقلب والإعلال .

والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد وآله خير آل .

وبعد : فقد قرأ علي جميعَ « شرح تصريف العزي » للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي تغمدهما الله برحمته وأسكنهما بحبوحة جنته **مالكُ هٰذه النسخة وكاتبُها الأخُ في الله تعالى الشيخ الصالح المفيد** ، **العالم الفاضل المجيد** ، **عين الطالبين علاء الدين أبو الحسن علي بن الشيخ زين الدين صدقة بن علي السيوفي الشافعي** ، بلَّغه الله من العلم مرامه ، وملكه من الفضل زِمامه ، قراءة تحقيقٍ لمبانيه ، وتدقيقٍ لمعانيه .

وأجزت له أن يُذاكر فيه من أحب من الطالبين على الوجه المشكور عند العلماء المعتبرين ، بحق روايتي له كذلك **عن** الشيخ أبي بكر محمد بن محمد العوفي ، **عن** المحقق علاء الدين البخاري **عن** مؤلفه .

وكان ذلك في مجالس متعددة ، آخرها يوم الخميس ثامن عشري ربيع الأول سنة اثنين وثلاثين وتسع مئة ، بالجامع الأموي بدمشق المحروسة ، خلا مجلس الختم ، فكان بالعمارة السليمة بصالحيتها[1] .

وسمع مني في هٰذا المجلس **جزء** « منية الأطفال وبغية الرجال » ، وهو مشتمل على الحديث المسلسل بالأولية ، وفي ضمنه اثنا عشر تسلسلاً ، **وعلىٰ**

---

(١) هو جامع السلطان سليم الأول ، الذي أنشئ في عهده عام (٩٢٤هـ) ، وإلىٰ جواره ضريح الشيخ محيي الدين ابن عربي ، وهو يعرف اليوم باسمه . انظر « مشيدات دمشق » (ص ٥٨١) .

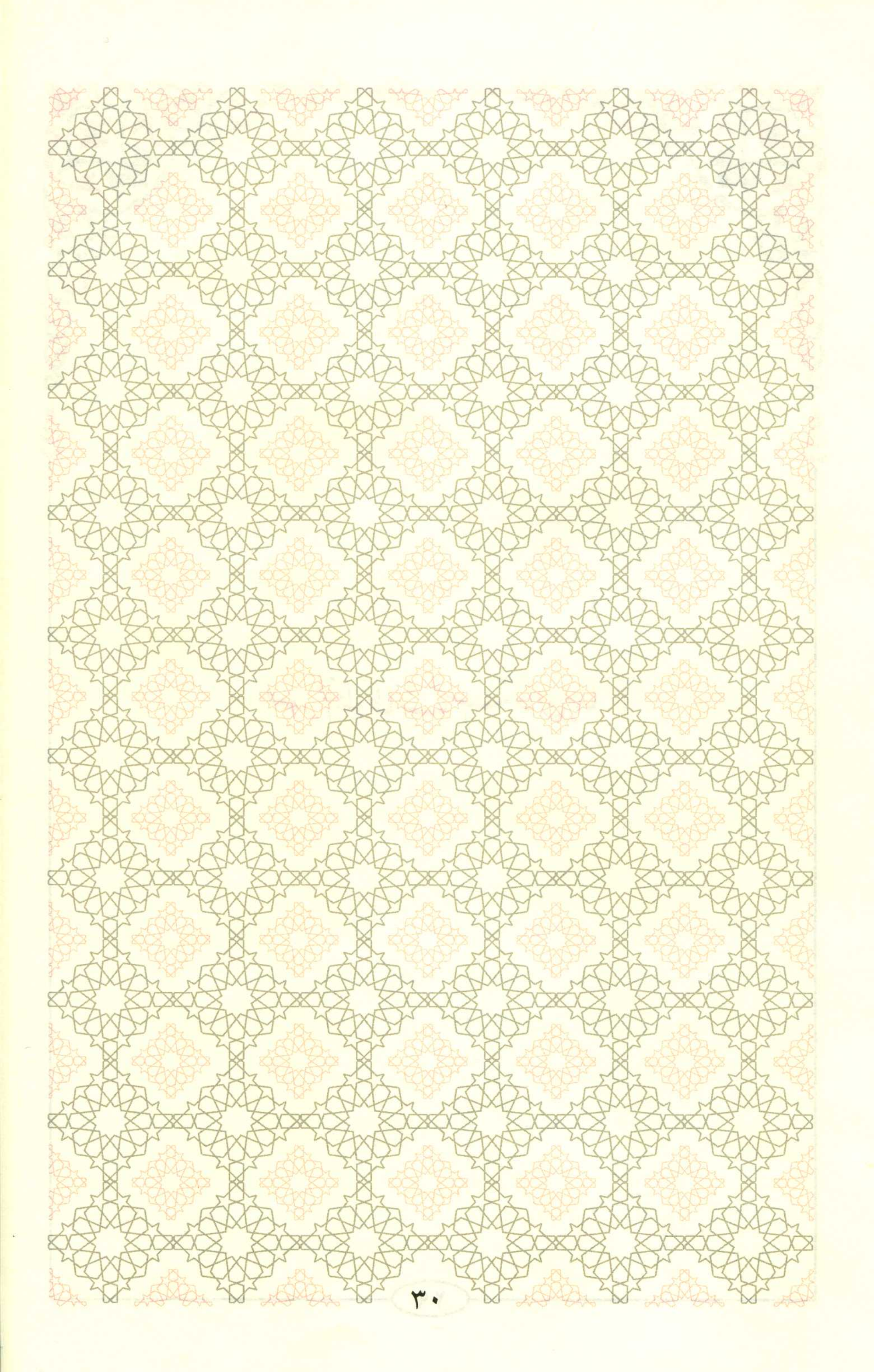
حديثين من « صحيح إمام الحفاظ أبي عبد الله البخاري » ، ذكرهما عنه الحافظ أبو عيسى الترمذي في « جامعه » ، وليس فيه عنه غيرهما ، **ثم حديث من** « صحيح محقق الحفاظ أبي الحسين مسلم » ، ذكره عنه الحافظ أبو عيسى الترمذي في « سننه » أيضاً ، وليس فيه عنه غيره ، **ثم حديث ثانٍ من هٰذا الصحيح** ، مسلسل بحذف الميم من أوله إلىٰ منتهاه ، لا أعلم فيه حديثاً مسلسلاً كذلك سواه ، وذلك من تخريجي ، **وأجزت له** أن يروي ذلك وما لي روايته بشرطه .

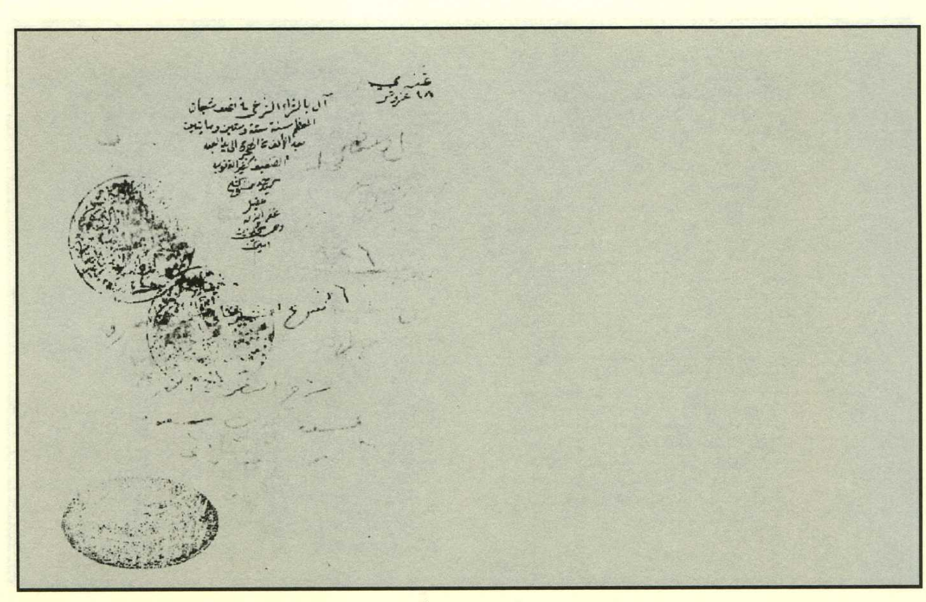
وكتبه

محمد بن طولون الحنفي

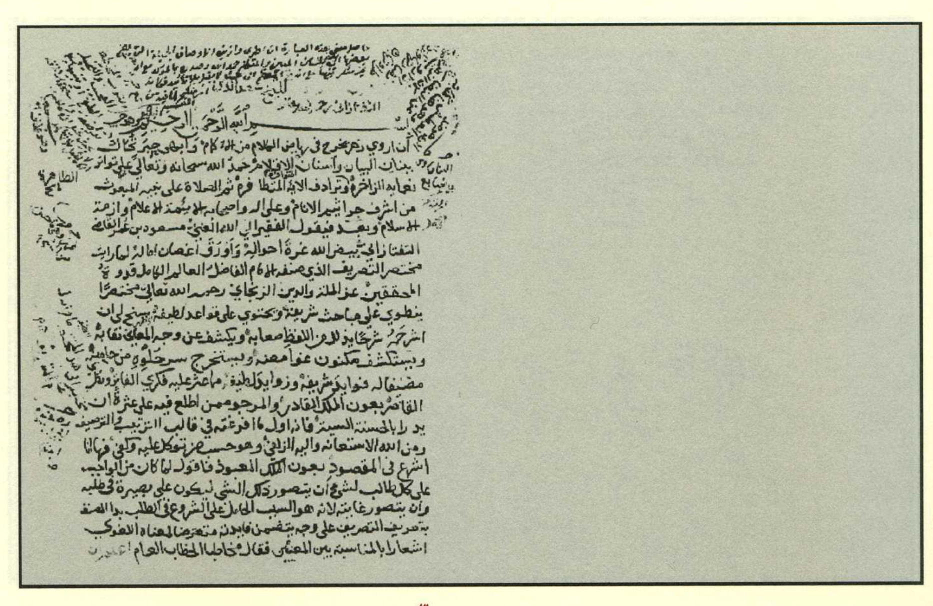
عفا الله عنه

صور المخطوطات المستعان بها





راموز ورقة العنوان للنّسخة (أ)



بسم الله الرحمن الرحيم

أن أروى زهر يخرج في رياض الكلام من الأكمام وأبهى حبر تحاك

ببنان البيان وأسنان الأقلام حمد الله سبحانه وتعالى على تواتر

نعمائه الزاخرة وترادف آلائه المتظاهرة ثم الصلاة على نبيه المبعوث

من أشرف جراثيم الأنام وعلى آله وأصحابه الذين هم أعلام وأزمة

الإسلام وبعد فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر القاضي

التفتازاني بيض الله غرة أحواله وأورق أغصان آماله لما رأيت

مختصر التصريف الذي صنفه الإمام الفاضل العالم الكامل قدوة

المحققين عز الملة والدين الزنجاني رحمه الله تعالى مختصرا

ينطوي على مباحث شريفة ويحتوي على قواعد لطيفة سنح لي أن

أشرحه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعاني نقابه

ويستكشف مكنون عويصه ويستخرج سر حلوه من حامضه

مضيفا إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكري الفاتر ونظري

القاصر بعون الملك القادر والمرجو ممن اطلع فيه على عثرة أن

يدرأ بالحسنة السيئة فإذا أوان ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف

ومن الله الاستعانة وإليه الزلفى وهو حسب من توكل عليه وكفى فها أنا

أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول لما كان من الواجب

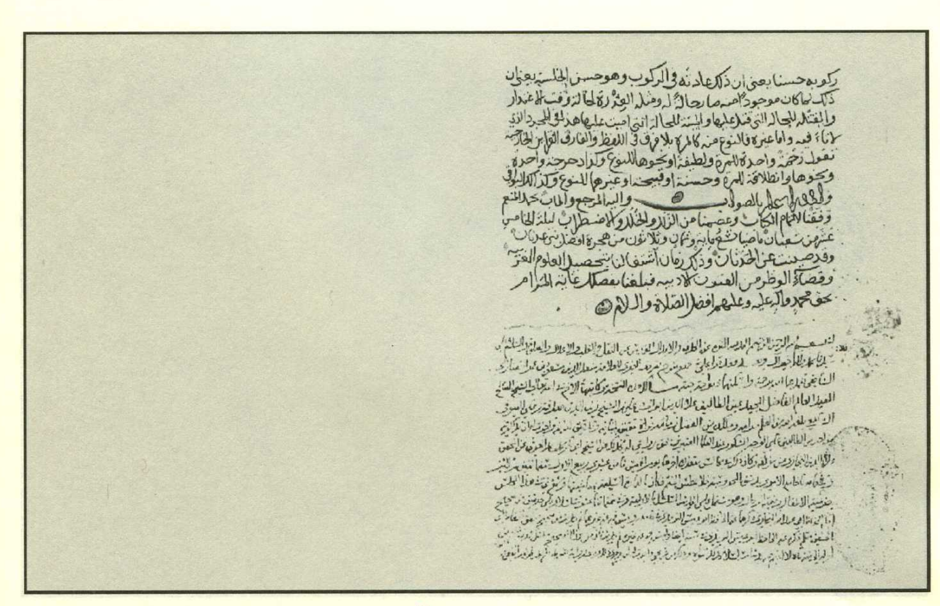
على كل طالب لشيء أن يتصور ذلك الشيء ليكون على بصيرة في طلبه

وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب بدأ المصنف

بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائدته متعرضا لمعناه اللغوي

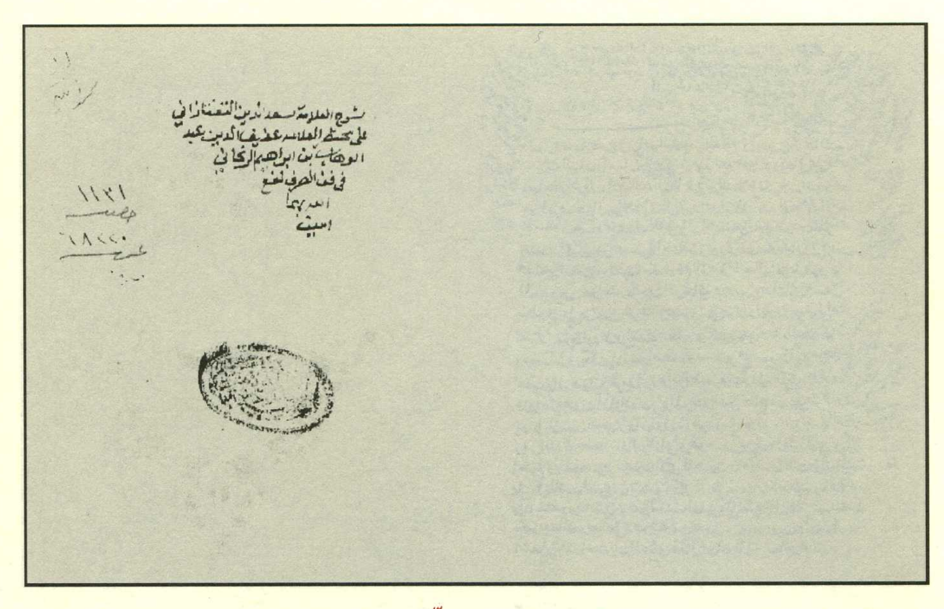
إشعارا بالمناسبة بين المعنيين فقال مخاطبا الخطاب العام اعلم

راموز الورقة الأولى للنّسخة (أ)



ركوبه حسنا يعني أن ذلك عادته في الركوب وهو حسن الجلسة يعني أن
ذلك مما كان موجودا أعني صار حالة له ومثله العِذْرة لحالة وقت الاعتذار
والقتلة للحالة التي قتل عليها والبينة للحالة التي أجيب عليها هذا في المجرد الذي
لا تاء فيه وأما غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق في اللفظ والفارق القرائن الخارجية
نقول رحمة واحدة للمرة ولطيفة أو نحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة
ونحوها وانطلاقة للمرة وحسنة أو قبيحة أو غيرهما للنوع وكذا البواقي
والله أعلم بالصواب والبه المرجع والمآب بحمد المنعم
وفقنا لإتمام الكتاب وعصمنا من الزلل والخلل والاضطراب ليلة الخامس
عشر من شعبان ماضيا شهور مائة وثمان وثلاثون من هجرة أفضل نبي عدنان
وقد صينت عن الحدثان وذكر زمان أشتغل لتحصيل العلوم العربية
وقضاء الوطر من الفنون الأدبية فبلغنا بفضله غاية المرام
بحق محمد وآله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام

رامُوز الورقة الأخيرة للنسخة (أ)



شرح العلامة سعد الدين التفتازاني
على مختصر العلامة عز الدين عبد
الوهاب بن إبراهيم الزنجاني
في فن الصرف نفع
الله بهما
آمين

١١٢١

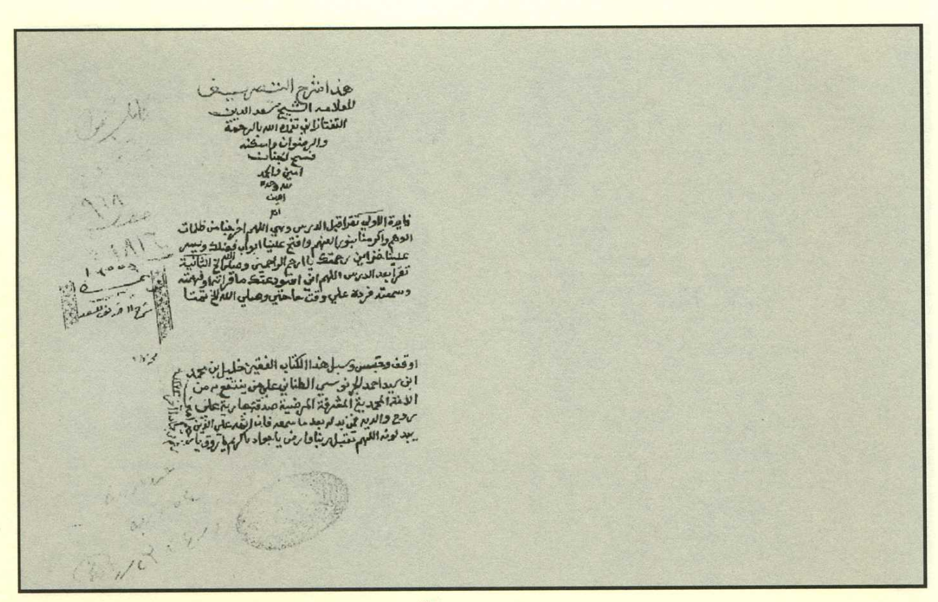
رامُوز ورقة العنوان للنسخة (ب)

راموز الورقة الأولى للنسخة (ب)

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ب)

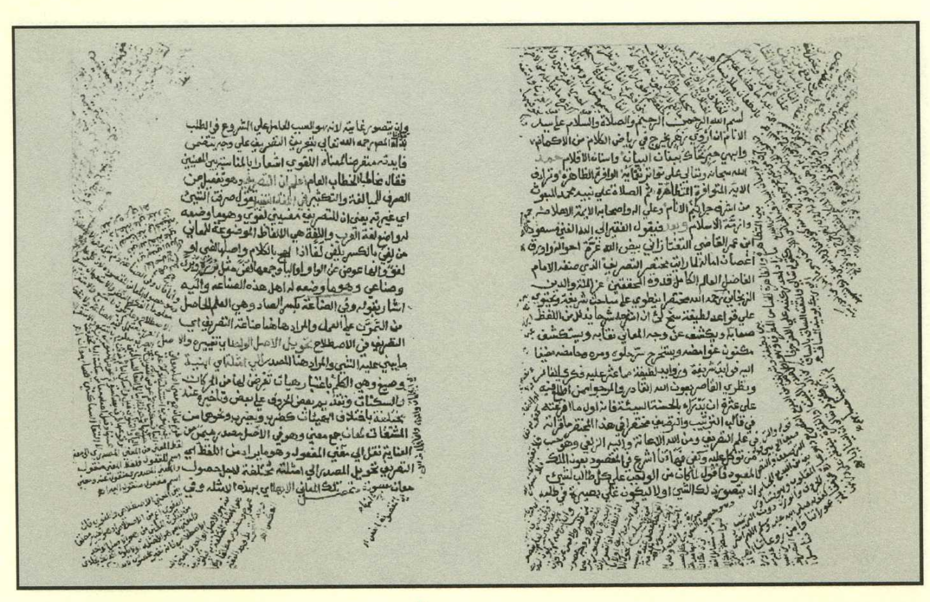
راموز الورقة الأولى للنسخة (ج)

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ج)



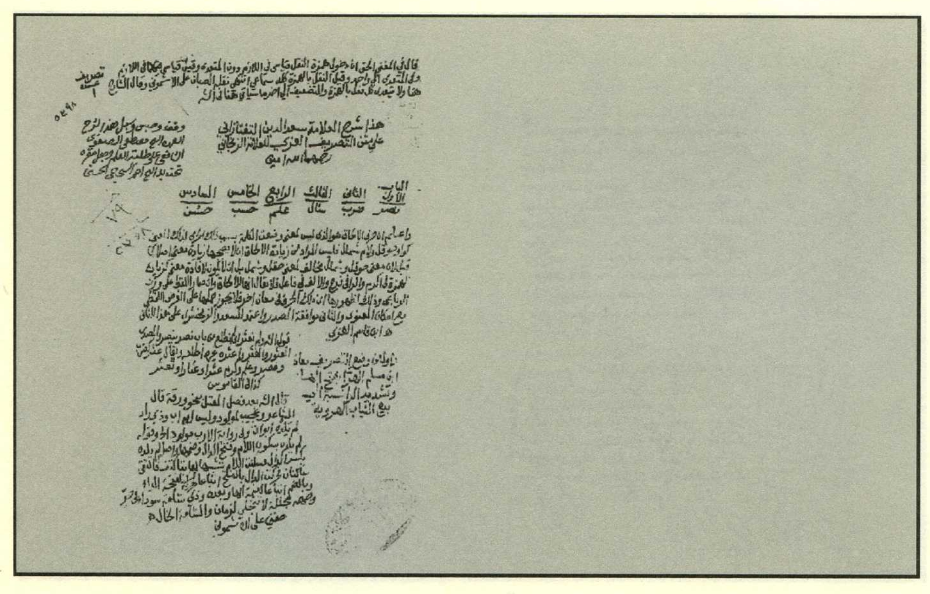
هذا شرح التصريف
للعلامة الشيخ سعد الدين
التفتازاني تغمده الله بالرحمة
والرضوان وأسكنه
فسيح الجنان
آمين

راموز ورقة العنوان للنُّسخة (د)



راموز الورقة الأولى للنُّسخة (د)

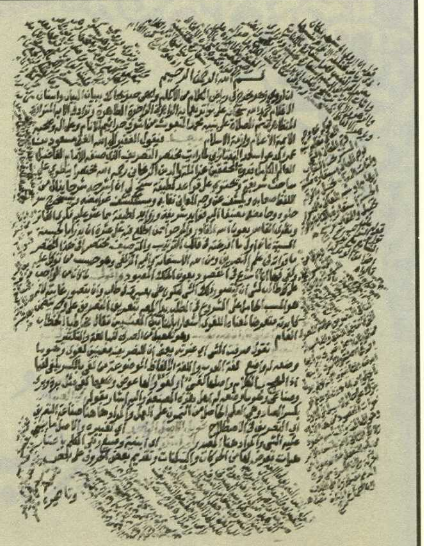
راموز الورقة الأخيرة للنسخة (د)



هذا شرح العلامة سعد الدين التفتازاني
على متن التصريف العزي للعلامة الزنجاني
رحمهما الله آمين

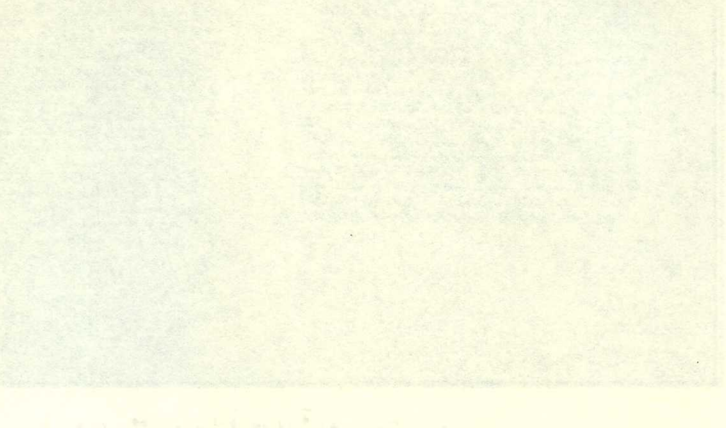
الباب الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
نصر	ضرب	سأل	علم	حسب	حسن

راموز ورقة العنوان للنسخة (هـ)




راموز الورقة الأولى للنسخة (هـ)

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (هـ)





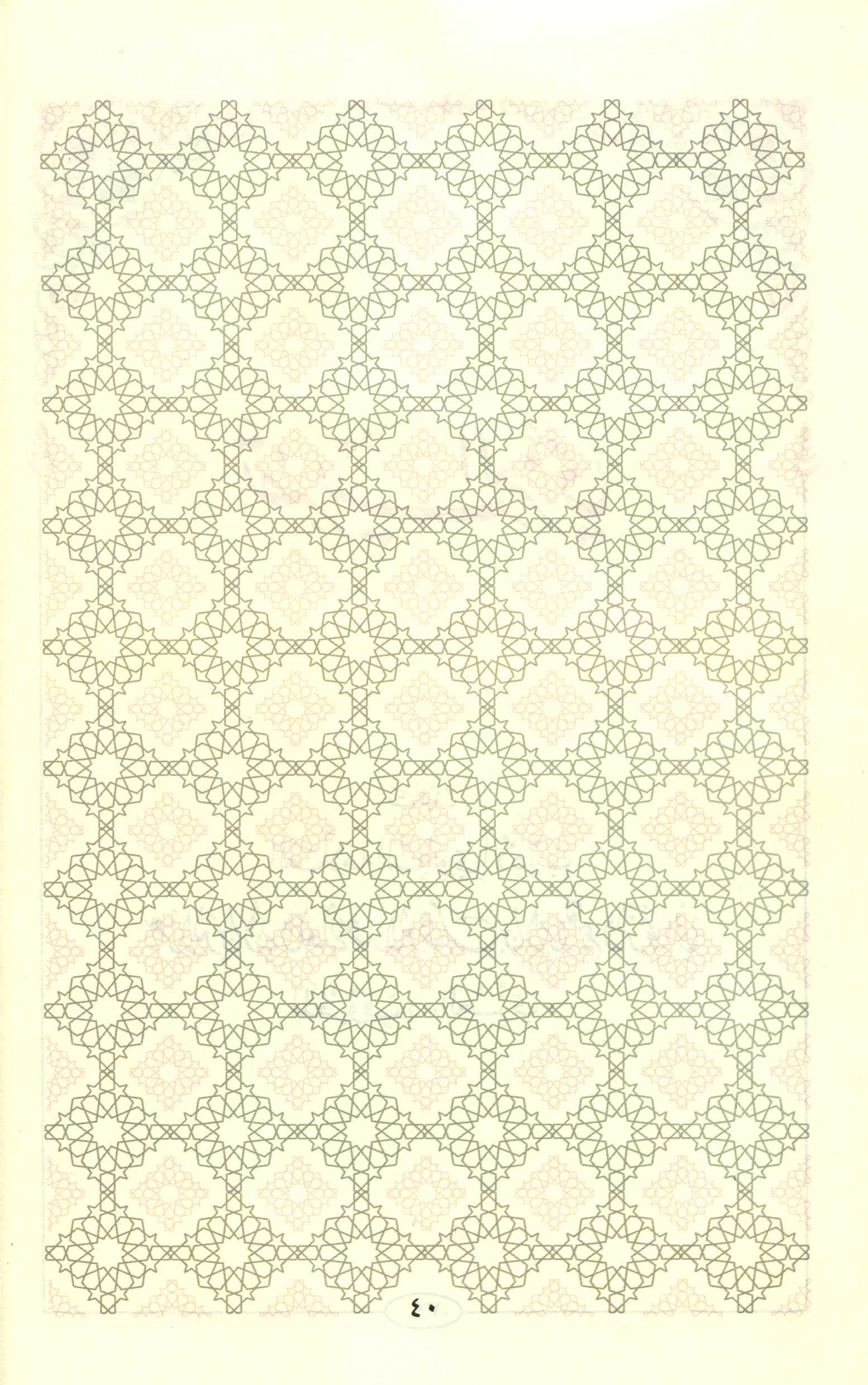
تَصْرِيفُ العِزِّيِّ

تأليف

العلَّامةِ النَّحويِّ الأديبِ

عِزِّ الدِّين أبي المعالي عبد الوهَّاب بن إبراهيم الزَّنجانيِّ

المعْرُوفِ بِـ «العِزِّيّ»



[تَعْرِيفُ عِلْمِ ٱلصَّرْفِ]

ٱعْلَمْ : أَنَّ ٱلتَّصْرِيفَ فِي ٱللُّغَةِ : ٱلتَّغْيِيرُ . وَفِي ٱلصِّنَاعَةِ : تَحْوِيلُ ٱلأَصْلِ ٱلْوَاحِدِ إِلَىٰ أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ ؛ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ ، لاَ تَحْصُلُ إِلاَّ بِهَا .

[تَقْسِيمُ ٱلْفِعْلِ]

ثُمَّ ٱلْفِعْلُ . . إِمَّا : ثُلاثِيٌّ ، وَإِمَّا : رُبَاعِيٌّ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . . إِمَّا : مُجَرَّدٌ ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا . . إِمَّا : سَالِمٌ ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ .

[ٱلْمَعْنِيُّ بِٱلسَّالِمِ عِنْدَ ٱلصَّرْفِيِّينَ]

وَنَعْنِي بِـ(ٱلسَّالِمِ) : مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ ٱلأَصْلِيَّةُ ٱلَّتِي تُقَابَلُ بِٱلْفَاءِ وَٱلْعَيْنِ وَٱللاَّمِ مِنْ حُرُوفِ ٱلْعِلَّةِ وَٱلْهَمْزَةِ وَٱلتَّضْعِيفِ .

[ٱلْبَابُ ٱلأَوَّلُ وَٱلثَّانِي]

أَمَّا ٱلثُّلاَثِيُّ ٱلْمُجَرَّدُ : فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ وَزْنِ فَعَلَ مَفْتُوحَ ٱلْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ ، أَوْ يَفْعِلُ ، بِضَمِّ ٱلْعَيْنِ ، أَوْ كَسْرِهَا ؛ نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ .

[ٱلْبَابُ ٱلثَّالِثُ]

وَيَجِيءُ عَلَىٰ يَفْعَلُ مَفْتُوحَ ٱلْعَيْنِ ، إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ ، أَوْ لاَمُهُ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ ٱلْحَلْقِ . وَهِيَ : ٱلْهَمْزَةُ وَٱلْهَاءُ ، وَٱلْعَيْنُ وَٱلْحَاءُ ، وَٱلْغَيْنُ وَٱلْخَاءُ ؛ نَحْوُ : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ . وَأَبَىٰ يَأْبَىٰ شَاذٌّ .

[ٱلْبَابُ ٱلرَّابِعُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ فَعِلَ ، مَكْسُورَ ٱلْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ ،

بِفَتْحِ ٱلْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : عَلِمَ يَعْلَمُ إِلاَّ مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَأَخَوَاتِهِ .

[ٱلْبَابُ ٱلْخَامِسُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ وَزْنِ **فَعُلَ** مَضْمُومَ ٱلْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ **يَفْعُلُ** ، بِضَمِّ ٱلْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَسُنَ يَحْسُنُ ، وَأَخَوَاتِهِ .

[ٱلرُّبَاعِيُّ ٱلْمُجَرَّدُ]

وَأَمَّا ٱلرُّبَاعِيُّ ٱلْمُجَرَّدُ : فَهُوَ **فَعْلَلَ** ، كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، وَدِحْرَاجاً .

[أَوْزَانُ ٱلثُّلاَثِيِّ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا ٱلثُّلاَثِيُّ ٱلْمَزِيدُ فِيهِ . . **فَهُوَ عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْسَام** :

ٱلأَوَّلُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، **كَأَفْعَلَ** ؛ نَحْوُ : أَكْرَمَ إِكْرَاماً .

وَفَعَّلَ ؛ نَحْوُ : فَرَّحَ تَفْرِيحاً .

وَفَاعَلَ ؛ نَحْوُ : قَاتَلَ مُقَاتَلَةً ، وَقِتَالاً .

وَٱلثَّانِي : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ :

ـ إِمَّا أَوَّلُهُ ٱلتَّاءُ ؛ مِثْلُ :

تَفَعَّلَ ؛ نَحْوُ : تَكَسَّرَ تَكَسُّراً .

وَتَفَاعَلَ ؛ نَحْوُ : تَبَاعَدَ تَبَاعُداً .

ـ وَإِمَّا أَوَّلُهُ ٱلْهَمْزَةُ ؛ مِثْلُ :

ٱنْفَعَلَ ؛ نَحْوُ : ٱنْقَطَعَ ٱنْقِطَاعاً .

وَٱفْتَعَلَ ؛ نَحْوُ : ٱجْتَمَعَ ٱجْتِمَاعاً .

وَٱفْعَلَّ ؛ نَحْوُ : ٱحْمَرَّ ٱحْمِرَاراً .

وَٱلثَّالِثُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ ؛ مِثْلُ :

ٱسْتَفْعَلَ ؛ نَحْوُ : ٱسْتَخْرَجَ ٱسْتِخْرَاجاً .

وَٱفْعَالَّ ؛ نَحْوُ : ٱحْمَارَّ ٱحْمِيرَاراً .

وَٱفْعَوْعَلَ ؛ نَحْوُ : ٱعْشَوْشَبَ ٱعْشِيشَاباً .

وَٱفْعَوَّلَ ؛ نَحْوُ : ٱجْلَوَّذَ ٱجْلِوَّاذاً .

وَٱفْعَنْلَلَ ؛ نَحْوُ : ٱقْعَنْسَسَ ٱقْعِنْسَاساً .

وَٱفْعَنْلَىٰ ؛ نَحْوُ : ٱسْلَنْقَى ٱسْلِنْقَاءً .

[أَوْزَانُ ٱلرُّبَاعِيِّ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا ٱلرُّبَاعِيُّ ٱلْمَزِيدُ فِيهِ : فَأَمْثِلَتُهُ ثَلَاثَةٌ :

تَفَعْلَلَ ؛ كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً .

وَٱفْعَنْلَلَ ؛ كَٱحْرَنْجَمَ ٱحْرِنْجَاماً .

وَٱفْعَلَلَّ ؛ كَٱقْشَعَرَّ ٱقْشِعْرَاراً .

تَنْبِيهٌ

[تَقْسِيمُ ٱلْفِعْلِ إِلَىٰ مُتَعَدٍّ وَلَازِمٍ]

ٱلْفِعْلُ : إِمَّا مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَعَدَّىٰ إِلَى ٱلْمَفْعُولِ بِهِ ؛ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَيُسَمَّىٰ أَيْضاً : وَاقِعاً ، وَمُجَاوِزاً .

وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ ٱلَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ ٱلْفَاعِلَ ؛ كَقَوْلِكَ : حَسُنَ زَيْدٌ ، وَيُسَمَّىٰ : لَازِماً ، وَغَيْرَ وَاقِعٍ .

وَتُعَدِّيهِ فِي ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ : بِتَضْعِيفِ ٱلْعَيْنِ ، وَبِٱلْهَمْزَةِ ؛ كَقَوْلِكَ : فَرَّحْتُ زَيْداً ، وَأَجْلَسْتُهُ ، وَبِحَرْفِ ٱلْجَرِّ فِي ٱلْكُلِّ ؛ نَحْوُ : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، وَٱنْطَلَقْتُ بِهِ .

فَصْلٌ
فِي أَمْثِلَةِ تَصْرِيفِ هَٰذِهِ ٱلْأَفْعَالِ

[تَعْرِيفُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمَاضِي]

أَمَّا ٱلْمَاضِي . . فَهُوَ ٱلْفِعْلُ ٱلَّذِي دَلَّ عَلَىٰ مَعْنًىٰ وُجِدَ فِي ٱلزَّمَانِ ٱلْمَاضِي .

[أَقْسَامُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمَاضِي]

ـ فَٱلْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحاً ، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحاً ؛ مِثَالُهُ : نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا ، نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ ، نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتِ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ ، نَصَرْتُ نَصَرْنَا .

وَقِسْ عَلَىٰ هَٰذَا : أَفْعَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَفَاعَلَ ، وَفَعْلَلَ ، وَتَفَعْلَلَ ، وَٱفْتَعَلَ ، وَٱنْفَعَلَ ، وَٱسْتَفْعَلَ ، وَٱفْعَلَلَّ ، وَٱفْعَوْعَلَ .

وَلَا تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ ٱلْأَلِفَاتِ فِي ٱلْأَوَائِلِ ؛ فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ ، تَثْبُتُ فِي ٱلِابْتِدَاءِ ، وَتَسْقُطُ فِي ٱلدَّرْجِ .

ـ وَٱلْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ ـ وَهُوَ ٱلْفِعْلُ ٱلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ـ مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُوماً ؛ كَـ : فُعِلَ ، وَفُعْلِلَ ، وَأُفْعِلَ ، وَفُعِّلَ ، وَفُوعِلَ ، وَتُفُعِّلَ .

أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُوماً ؛ نَحْوُ : ٱفْتُعِلَ ، وَٱسْتُفْعِلَ .

وَهَمْزَةُ ٱلْوَصْلِ تَتْبَعُ هَٰذَا ٱلْمَضْمُومَ فِي ٱلضَّمِّ . وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُوراً أَبَداً ؛ نَحْوُ : نُصِرَ زَيْدٌ ، وَٱسْتُخْرِجَ ٱلْمَالُ .

[ٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ]

وَأَمَّا ٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ . . فَهُوَ مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى ٱلزَّوَائِدِ ٱلأَرْبَعِ ، وَهِيَ : ٱلْهَمْزَةُ ، وَٱلنُّونُ ، وَٱلتَّاءُ ، وَٱلْيَاءُ ، يَجْمَعُهَا : أَنَيْتَ ، أَوْ أَتَيْنَ ، أَوْ نَأْتِي .

فَٱلْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَٱلنُّونُ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَٱلتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَداً ، وَمُثَنًّى ، وَمَجْمُوعاً ، مُذَكَّراً كَانَ ، أَوْ مُؤَنَّثاً . وَلِلْغَائِبَةِ ٱلْمُفْرَدَةِ ، وَلِمُثَنَّاهَا .

وَٱلْيَاءُ لِلْغَائِبِ ٱلْمُذَكَّرِ ، مُفْرَداً ، وَمُثَنًّى ، وَمَجْمُوعاً ، وَلِجَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثَةِ ٱلْغَائِبَةِ .

وَهُوَ يَصْلُحُ لِلْحَالِ ، وَٱلِاسْتِقْبَالِ ، تَقُولُ : يَفْعَلُ ٱلآنَ ، وَيُسَمَّىٰ حَالاً وَحَاضِراً ، وَيَفْعَلُ غَداً ، وَيُسَمَّىٰ مُسْتَقْبَلاً .

فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ ٱلسِّينَ ، أَوْ سَوْفَ ، فَقُلْتَ : سَيَفْعَلُ ، أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ . . ٱخْتَصَّ بِزَمَانِ ٱلِاسْتِقْبَالِ .

[أَقْسَامُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ]

فَٱلْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ ٱلْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحاً . . إِلاَّ مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ؛ فَإِنَّ حَرْفَ ٱلْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُوماً أَبَداً ؛ نَحْوُ : يُدَحْرِجُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفَرِّحُ . وَعَلاَمَةُ بِنَاءِ هَٰذِهِ ٱلأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ : كَوْنُ ٱلْحَرْفِ ٱلَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُوراً أَبَداً .

مِثَالُهُ مِنْ يَفْعُلُ : يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ ، تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ ، أَنْصُرُ نَنْصُرُ .

وَقِسْ عَلَىٰ هَـٰذَا : يَضْرِبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيُدَحْرِجُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفَرِّحُ ، وَيَتَكَسَّرُ ، وَيَتَبَاعَدُ ، وَيَنْقَطِعُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُّ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَعْشَوْشِبُ ، وَيَقْعَنْسِسُ ، وَيَسْلَنْقِي ، وَيَجْلَوِّذُ ، وَيَتَدَحْرَجُ ، وَيَحْرَنْجِمُ ، وَيَقْشَعِرُّ .

وَٱلْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ ٱلْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُوماً ، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحاً ؛ نَحْوُ : يُنْصَرُ ، وَيُدَحْرَجُ ، وَيُكْرَمُ ، وَيُقَاتَلُ ، وَيُفَرَّحُ ، وَيُسْتَخْرَجُ .

[(مَا) وَ(لاَ) ٱلنَّافِيَتَانِ]

وَٱعْلَمْ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى ٱلفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ (مَا) وَ(لاَ) ٱلنَّافِيَتَانِ ، فَلاَ تُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ ، تَقُولُ : لاَ يَنْصُرُ لاَ يَنْصُرَانِ لاَ يَنْصُرُونَ . . . إِلَىٰ آخِرِهِ .

وَكَذَلِكَ مَا يَنْصُرُ مَا يَنْصُرَانِ مَا يَنْصُرُونَ . . . إِلَىٰ آخِرِهِ .

[دُخُولُ ٱلْجَازِمِ وَٱلنَّاصِبِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ]

وَيَدْخُلُ ٱلْجَازِمُ ، فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ ٱلْوَاحِدِ ، وَنُونَ ٱلتَّثْنِيَةِ ، وَٱلْجَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ، وَٱلْوَاحِدَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ .

وَلاَ يَحْذِفُ نُونَ جَمَاعَةِ ٱلْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ ، كَٱلْوَاوِ فِي جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ، فَتَثْبُتُ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرْنَ ، لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرِي لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرْنَ ، لَمْ أَنْصُرْ لَمْ نَنْصُرْ .

وَيَدْخُلُ ٱلنَّاصِبُ ، فَيُبْدِلُ مِنَ ٱلضَّمَّةِ فَتْحَةً ، وَيُسْقِطُ ٱلنُّونَاتِ ، سِوَىٰ نُونِ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : لَنْ يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرَا لَنْ

يَنْصُرُوا . . إِلَىٰ : لَنْ أَنْصُرَ لَنْ نَنْصُرَ .

وَمِنَ ٱلْجَوَازِمِ : لَامُ ٱلأَمْرِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ ٱلْغَائِبِ : لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا ، لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ .

وَقِسْ عَلَىٰ هَٰذَا : لِيَضْرِبْ ، وَلِيَعْلَمْ ، وَلِيَدْخُلْ ، وَلِيُدَحْرِجْ ، وَغَيْرَهَا .

وَمِنْهَا : (لاَ) ٱلنَّاهِيَةُ ، فَتَقُولُ فِي نَهْيِ ٱلْغَائِبِ : لاَ يَنْصُرْ لاَ يَنْصُرَا لاَ يَنْصُرُوا ، لاَ تَنْصُرْ لاَ تَنْصُرَا لاَ يَنْصُرْنَ . وَفِي نَهْيِ ٱلْحَاضِرِ : لاَ تَنْصُرْ لاَ تَنْصُرَا لاَ تَنْصُرُوا ، لاَ تَنْصُرِي لاَ تَنْصُرَا لاَ تَنْصُرْنَ ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ ٱلأَمْثِلَةِ .

[فِعْلُ ٱلأَمْرِ]

وَأَمَّا ٱلأَمْرُ بِٱلصِّيغَةِ : وَهُوَ أَمْرُ ٱلْحَاضِرِ . . فَهُوَ جَارٍ عَلَىٰ لَفْظِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلْمَجْزُومِ .

فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ ٱلْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً . . فَتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفَ ٱلْمُضَارَعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ ٱلْبَاقِي مَجْزُوماً ، فَتَقُولُ فِي ٱلأَمْرِ مِنْ تُدَحْرِجُ : دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا ، دَحْرِجِي دَحْرِجَا دَحْرِجْنَ .

وَهَكَذَا تَقُولُ فِي : فَرِّحْ ، وَقَاتِلْ ، وَتَكَسَّرْ ، وَتَبَاعَدْ ، وَتَدَحْرَجْ .

وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ ٱلْمُضَارَعَةِ سَاكِناً . . فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ ٱلْمُضَارَعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ ٱلْبَاقِي مَجْزُوماً ، مَزِيداً فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ ، مَكْسُورَةً ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ ٱلْمُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُوماً . . فَتَضُمُّهَا ، فَتَقُولُ : اُنْصُرْ اُنْصُرَا اُنْصُرُوا ، اُنْصُرِي اُنْصُرَا اُنْصُرْنَ .

وَكَذَٰلِكَ : ٱضْرِبْ ، وَٱعْلَمْ ، وَٱنْقَطِعْ ، وَٱجْتَمِعْ ، وَٱسْتَخْرِجْ .

وَفتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمْ ؛ بِناءً عَلَى ٱلأَصْلِ ٱلْمَرْفُوضِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَ تُكْرِمُ : تُؤَكْرِمُ .

[ٱجْتِمَاعُ تَاءَيْنِ فِي أَوَّلِ ٱلْمُضَارِعِ]

وَٱعْلَمْ : أَنَّهُ إِذَا ٱجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ، وَتَفَعْلَلَ . . فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا ؛ نَحْوُ : تَتَجَنَّبُ ، وَتَتَقَاتَلُ ، وَتَتَدَحْرَجُ . وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَفِي ٱلتَّنْزِيلِ : ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ ، وَ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ ، وَ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ .

[مَتَىٰ تُقْلَبُ تَاءُ (ٱفْتَعَلَ) طَاءً ؟]

وَٱعْلَمْ : أَنَّهُ مَتَىٰ كَانَ فَاءُ ٱفْتَعَلَ صَاداً ، أَوْ ضَاداً ، أَوْ طَاءً ، أَوْ ظَاءً . . قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً ، فَتَقُولُ فِي ٱفْتَعَلَ مِنَ ٱلصُّلْحِ : ٱصْطَلَحَ ، وَمِنَ ٱلضَّرْبِ : ٱضْطَرَبَ ، وَمِنَ ٱلطَّرْدِ : ٱطَّرَدَ ، وَمِنَ ٱلظُّلْمِ : ٱظْطَلَمَ .

وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مُتَصَرِّفَاتِهِ ؛ نَحْوُ : ٱصْطَلَحَ ، يَصْطَلِحُ ، ٱصْطِلَاحاً ، فَهُوَ مُصْطَلِحٌ ، وَذَاكَ مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ ، وَٱلأَمْرُ : ٱصْطَلِحْ ، وَٱلنَّهْيُ : لَا تَصْطَلِحْ .

[مَتَىٰ تُقْلَبُ تَاءُ (ٱفْتَعَلَ) دَالاً ؟]

وَمَتَىٰ كَانَ فَاءُ ٱفْتَعَلَ دَالاً ، أَوْ ذَالاً ، أَوْ زَاياً . . قُلِبَتْ تَاؤُهُ دَالاً ، فَتَقُولُ فِي ٱفْتَعَلَ مِنَ ٱلدَّرْءِ ، وَٱلذِّكْرِ ، وَٱلزَّجْرِ : ٱدَّرَأَ ، وَٱذَّكَرَ ، وَٱزْدَجَرَ .

[نُونُ ٱلتَّأْكِيدِ ٱلْخَفِيفَةُ وَٱلثَّقِيلَةُ]

وَيَلْحَقُ ٱلْفِعْلَ غَيْرَ ٱلْمَاضِي ، وَٱلْحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ : خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ، إِلاَّ فِيمَا تَخْتَصُّ بِهِ ، وَهُوَ فِعْلُ ٱلاثْنَيْنِ ،

وَجَمَاعَةِ ٱلنِّسَاءِ . . فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ أَبَداً ؛ فَتَقُولُ : ٱذْهَبَانِّ لِلاثْنَيْنِ ، وَٱذْهَبْنَانِّ يَا نِسْوَةُ ، فَتُدْخِلُ أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ؛ لِتَفْصِلَ بَيْنَ ٱلنُّونَاتِ ، وَلاَ تَدْخُلُهُمَا ٱلْخَفِيفَةُ ؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ ٱلْتِقَاءُ ٱلسَّاكِنَيْنِ عَلَىٰ غَيْرِ حَدِّهِ ؛ فَإِنَّ ٱلْتِقَاءَ ٱلسَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ ٱلأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ، وَٱلثَّانِي مُدْغَماً ؛ نَحْوُ : دَابَّةٌ .

وَيُحْذَفُ مِنَ ٱلْفِعْلِ مَعَهُمَا ٱلنُّونُ ٱلَّتِي فِي ٱلأَمْثِلَةِ ٱلْخَمْسَةِ ، وَهِيَ : يَفْعَلاَنِ ، وَتَفْعَلاَنِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ .

وَتُحْذَفُ وَاوُ يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَاءُ تَفْعَلِينَ إِلاَّ إِذَا ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : لاَ تَخْشَوُنَّ ، وَلاَ تَخْشَيِنَّ ، وَ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ، وَ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ .

وَيُفْتَحُ مَعَ ٱلنُّونَيْنِ آخِرُ ٱلْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ ٱلْوَاحِدِ ، وَٱلْوَاحِدَةِ ٱلْغَائِبَةِ . وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلَ جَمَاعَةِ ٱلذُّكُورِ . وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ ٱلْوَاحِدَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ ٱلْغَائِبِ مُؤَكَّداً بِٱلنُّونِ ٱلثَّقِيلَةِ : لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ ، لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ . وَبِٱلْخَفِيفَةِ : لِيَنْصُرَنْ لِيَنْصُرُنْ لِتَنْصُرَنْ .

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ ٱلْحَاضِرِ مُؤَكَّداً بِٱلنُّونِ ٱلثَّقِيلَةِ : ٱنْصُرَنَّ ٱنْصُرَانِّ ٱنْصُرُنَّ ، ٱنْصُرِنَّ ٱنْصُرَانِّ ٱنْصُرْنَانِّ ، وَبِٱلْخَفِيفَةِ : ٱنْصُرَنْ ٱنْصُرُنْ ٱنْصُرِنْ .

وَقِسْ عَلَىٰ هَـٰذَا نَظَائِرَهُ .

[ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلثُّلاَثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ]

وَأَمَّا ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلثُّلاَثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ . . فَٱلأَكْثَرُ أَنْ

يَجِيءَ ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَىٰ فَاعِلٍ ، تَقُولُ : نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُونَ ، نَاصِرَةٌ نَاصِرَتَانِ نَاصِرَاتٌ ، وَنَوَاصِرُ .

وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَىٰ مَفْعُولٍ ، تَقُولُ : مَنْصُورٌ مَنْصُورَانِ مَنْصُورُونَ ، مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتَانِ مَنْصُورَاتٌ ، وَمَنَاصِرُ . وَتَقُولُ : مَمْرُورٌ بِهِ مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِمْ ، مَمْرُورٌ بِهَا مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِنَّ ، مَمْرُورٌ بِكَ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُمْ ، مَمْرُورٌ بِكِ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُنَّ ، مَمْرُورٌ بِي مَمْرُورٌ بِنَا .

فَتُثَنِّي وَتَجْمَعُ ، وَتُذَكِّرُ وَتُؤَنِّثُ ٱلضَّمِيرَ ، فِيمَا يَتَعَدَّىٰ بِحَرْفِ ٱلْجَرِّ ، لاَ ٱسْمَ ٱلْمَفْعُولِ .

وَفَعِيلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى ٱلْفَاعِلِ ؛ كَٱلرَّحِيمِ بِمَعْنَى ٱلرَّاحِمِ ، وَبِمَعْنَى ٱلْمَفْعُولِ ؛ كَٱلْقَتِيلِ بِمَعْنَى ٱلْمَقْتُولِ .

[ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِمَّا زَادَ عَلَى ٱلثَّلاثَةِ]

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ٱلثَّلاَثَةِ . فَٱلضَّابِطُ فِيهِ أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ ٱلْمِيمَ ٱلْمَضْمُومَةَ ، مَوْضِعَ حَرْفِ ٱلْمُضَارَعَةِ ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي ٱلْفَاعِلِ ، وَتَفْتَحَهُ فِي ٱلْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ ، وَمُدَحْرِجٌ وَمُدَحْرَجٌ ، وَمُسْتَخْرِجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ .

وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ ٱلْفَاعِلِ ، وَٱلْمَفْعُولِ فِي بَعْضِ ٱلْمَوَاضِعِ ؛ كَمُحَابٍّ وَمُتَحَابٍّ ، وَمُخْتَارٍ وَمُضْطَرٍّ وَمُعْتَدٍّ ، وَمُنْصَبٍّ وَمُنْصَبٍّ فِيهِ ، وَمُنْجَابٍّ وَمُنْجَابٍّ عَنْهُ ، وَيَخْتَلِفُ ٱلتَّقْدِيرُ .

* * *

فَصْلٌ

المضاعف

وَيُقَالُ لَهُ : (ٱلأَصَمُّ) .

وَهُوَ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ ، وَٱلْمَزِيدِ فِيهِ : مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَرَدَّ ، وَأَعَدَّ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا : رَدَدَ ، وَأَعْدَدَ .

وَمِنَ ٱلرُّبَاعِيِّ : مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلَامُهُ ٱلأُولَىٰ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ ٱلثَّانِيَةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱلْمُطَابَقُ أَيْضاً ؛ نَحْوُ : زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وَزِلْزَالاً .

وَإِنَّمَا أُلْحِقَ ٱلْمُضَاعَفُ بِٱلْمُعْتَلَّاتِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ ٱلتَّضْعِيفِ يَلْحَقُهُ ٱلإِبْدَالُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : أَمْلَيْتُ بِمَعْنَىٰ أَمْلَلْتُ . وَٱلْحَذْفُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَسْتُ وَظَلْتُ ، بِفَتْحِ ٱلْفَاءِ وَكَسْرِهَا ، وَأَحَسْتُ ؛ أَيْ : مَسِسْتُ وَظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ .

[ٱلإِدْغَامُ]

وَٱلْمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ ٱلإِدْغَامُ ، وَهُوَ : أَنْ يُسَكَّنَ ٱلْحَرْفُ ٱلأَوَّلُ ، وَيُدْرَجَ فِي ٱلثَّانِي ، وَيُسَمَّى ٱلأَوَّلُ : مُدْغَماً ، وَٱلثَّانِي : مُدْغَماً فِيهِ .

وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ : مَدَّ يَمُدُّ ، وَأَعَدَّ يُعِدُّ ، وَٱنْقَدَّ يَنْقَدُّ ، وَٱعْتَدَّ يَعْتَدُّ ، وَٱسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَٱسْوَادَّ يَسْوَادُّ ، وَٱسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ ، وَٱطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ ، وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ .

وَكَذَا هَـٰذِهِ ٱلأَفْعَالُ إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُدَّ يُمَدُّ ، وَكَذَا

نَظَائِرُهُ . وَفِي نَحْوِ : مَدٍّ مَصْدَراً . وَكَذَٰلِكَ إِذَا ٱتَّصَلَ بِٱلْفِعْلِ أَلِفُ ٱلضَّمِيرِ ، أَوْ وَاوُهُ ، أَوْ يَاؤُهُ ؛ نَحْوُ : مُدَّا مُدُّوا مُدِّي .

وَمُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ : مَدَدْتُ ، وَمَدَدْنَا ، وَمَدَدْتَ . . . إِلَىٰ مَدَدْتُنَّ ، وَمَدَدْنَ ، وَيَمْدُدْنَ ، وَتَمْدُدْنَ ، وَٱمْدُدْنَ ، وَلاَ تَمْدُدْنَ .

وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ ٱلْجَازِمُ عَلَىٰ فِعْلِ ٱلْوَاحِدِ . فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ ٱلْعَيْنِ ؛ كَيَفِرُّ ، أَوْ مَفْتُوحَهُ ؛ كَيَعَضُّ . . فَتَقُولُ : لَمْ يَفِرِّ وَلَمْ يَعَضِّ بِكَسْرِ ٱللاَّمِ وَفَتْحِهَا ، وَلَمْ يَفْرِرْ ، وَلَمْ يَعْضَضْ . وَهَكَذَا حُكْمُ يَقْشَعِرُّ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُّ .

وَإِنْ كَانَ ٱلْعَيْنُ مِنَ ٱلْمُضَارِعِ مَضْمُوماً . . فَيَجُوزُ ٱلْحَرَكَاتُ ٱلثَّلاَثُ مَعَ ٱلإِدْغَامِ ، وَفَكُّهُ ، تَقُولُ : لَمْ يَمُدُّ بِحَرَكَاتِ ٱلدَّالِ ، وَلَمْ يَمْدُدْ .

وَهَكَذَا حُكْمُ ٱلأَمْرِ ، فَتَقُولُ : فِرَّ وَعَضَّ ، بِكَسْرِ ٱللاَّمِ وَفَتْحِهَا ، وَٱفْرِرْ وَٱعْضَضْ ، وَمُدُّ بِحَرَكَاتِ ٱلدَّالِ ، وَٱمْدُدْ .

وَتَقُولُ فِي ٱسْمِ ٱلْفَاعِلِ : مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّونَ ، وَمَدَدَةٌ ، مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ ، وَمَوَادُّ . وَفِي ٱسْمِ ٱلْمَفْعُولِ : مَمْدُودٌ ؛ كَمَنْصُورٍ .

* * *

فَصْلٌ

[فِي ٱلْمُعْتَلِّ]

ٱلْمُعْتَلُّ : مَا كَانَ أَحَدُ أُصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَهِيَ : ٱلْوَاوُ ، وَٱلأَلِفُ ، وَٱلْيَاءُ ، وَتُسَمَّىٰ : حُرُوفَ ٱلْمَدِّ وَٱللِّينِ . وَٱلأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ .

وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ :

ٱلأَوَّلُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْفَاءِ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱلْمِثَالُ ؛ لِمُمَاثَلَتِهِ ٱلصَّحِيحَ فِي ٱحْتِمَالِ ٱلْحَرَكَاتِ . أَمَّا ٱلْوَاوُ . . فَتُحْذَفُ مِنَ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلَّذِي عَلَىٰ يَفْعِلُ ، بِكَسْرِ ٱلْعَيْنِ ، وَمِنْ مَصْدَرِهِ ٱلَّذِي عَلَىٰ فِعْلَةٍ ، وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ ، تَقُولُ : وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ، وَوَعْداً ، فَهُوَ وَاعِدٌ ، وَذَاكَ مَوْعُودٌ ، وَعِدْ ، وَلاَ تَعِدْ . وَكَذَلِكَ وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً ، فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا . . أُعِيدَتِ ٱلْوَاوُ ٱلْمَحْذُوفَةُ ؛ نَحْوُ : لَمْ يُوعَدْ .

وَتَثْبُتُ فِي يَفْعَلُ بِٱلْفَتْحِ ؛ كَوَجِلَ يَوْجَلُ ، اِيْجَلْ ، قُلِبَتِ ٱلْوَاوُ يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا وَٱنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا . فَإِنِ ٱنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا . . عَادَتِ ٱلْوَاوُ ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ ٱيْجَلْ ، تُلْفَظُ بِٱلْوَاوِ ، وَتُكْتَبُ بِٱلْيَاءِ .

وَتَثْبُتُ ٱلْوَاوُ فِي يَفْعُلُ بِٱلضَّمِّ ؛ كَوَجُهَ يَوْجُهُ ، أُوْجُهْ لاَ تَوْجُهْ .

وَحُذِفَتِ ٱلْوَاوُ مِنْ يَطَأُ ، وَيَسَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَدَعُ ؛ لِأَنَّهَا فِي ٱلأَصْلِ يَفْعِلُ ، بِٱلْكَسْرِ ، فَفُتِحَ ٱلْعَيْنُ ؛ لِحَرْفِ ٱلْحَلْقِ .

وَحُذِفَتْ مِنْ يَذَرُ ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَىٰ يَدَعُ .

وَأَمَاتُوا مَاضِيَ يَدَعُ وَيَذَرُ . وَحَذْفُ ٱلْفَاءِ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّهُ وَاوٌ .

وَأَمَّا ٱلْيَاءُ . . فَتَثْبُتُ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ ؛ نَحْوُ : يَمُنَ يَيْمُنُ ، وَيَسَرَ يَيْسِرُ ، وَيَئِسَ يَيْئَسُ ، وَتَقُولُ فِي أَفْعَلَ مِنَ ٱلْيَائِيِّ : أَيْسَرَ يُوسِرُ ، فَهُوَ مُوسِرٌ ، تُقْلَبُ ٱلْيَاءُ مِنْهُمَا وَاواً ؛ لِسُكُونِهَا وَٱنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا .

وَفِي ٱفْتَعَلَ مِنْهُمَا : ٱتَّعَدَ يَتَّعِدُ ، فَهُوَ مُتَّعِدٌ ، وَٱتَّسَرَ يَتَّسِرُ ، فَهُوَ مُتَّسِرٌ ، وَيُقَالُ : اِيتَعَدَ يَاتَعِدُ ، فَهُوَ مُوتَعِدٌ . وَاِيتَسَرَ يَاتَسِرُ ، فَهُوَ مُوتَسِرٌ ، وَهَـٰذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ .

وَحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ ؛ كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ ، وَتَقُولُ فِي ٱلأَمْرِ : اِيدَدْ ، كَٱعْضَضْ .

ٱلثَّانِي : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْعَيْنِ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱلأَجْوَفُ ، وَذُو ٱلثَّلَاثَةِ ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؛ نَحْوُ : قُلْتُ وَبِعْتُ ، فَٱلْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي ٱلْمَاضِي أَلِفاً ، سَوَاءٌ كَانَ وَاواً أَوْ يَاءً ؛ لِتَحَرُّكِهِمَا ، وَٱنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : صَانَ ، وَبَاعَ .

فَإِنِ ٱتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ ، أَوِ ٱلْمُخَاطَبِ ، أَوْ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْغَائِبِ . . نُقِلَ فَعَلَ مِنَ ٱلْوَاوِيِّ إِلَىٰ فَعُلَ ، وَمِنَ ٱلْيَائِيِّ إِلَىٰ فَعِلَ ؛ دَلَالَةً عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ يُغَيَّرْ فَعُلَ ، وَلَا فَعِلَ إِذَا كَانَا أَصْلِيَّيْنِ ، وَنُقِلَتِ ٱلضَّمَّةُ ، وَٱلْكَسْرَةُ إِلَى ٱلْفَاءِ ، وَحُذِفَتِ ٱلْعَيْنُ ؛ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ ، فَتَقُولُ : صَانَ صَانَا صَانُوا ، صَانَتْ صَانَتَا صُنَّ ، صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ ، صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ ، صُنْتُ صُنَّا .

وَتَقُولُ : بَاعَ بَاعَا بَاعُوا ، بَاعَتْ بَاعَتَا بِعْنَ ، بِعْتَ بِعْتُمَا

بِعْتُمْ ، بِعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ ، بِعْتُ بِعْنَا .

وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ . . كَسَرْتَ ٱلْفَاءَ مِنَ ٱلْجَمِيعِ ، فَقُلْتَ : صِينَ ، وَٱعْتِلاَلُهُ بِٱلنَّقْلِ وَٱلْقَلْبِ . وَبِيعَ ، وَٱعْتِلاَلُهُ بِٱلنَّقْلِ .

وَتَقُولُ فِي ٱلْمُضَارِعِ : يَصُونُ ، وَيَبِيعُ ، وَٱعْتِلاَلُهُمَا بِٱلنَّقْلِ . وَيَخَافُ ، وَيَهَابُ ، وَٱعْتِلاَلُهُمَا بِٱلنَّقْلِ وَٱلْقَلْبِ .

[دُخُولُ ٱلْجَازِمِ عَلَى ٱلأَجْوَفِ]

وَيَدْخُلُ ٱلْجَازِمُ عَلَى ٱلْمُضَارِعِ ، فَيَسْقُطُ ٱلْعَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ ، وَيَثْبُتُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا بَعْدَهُ ، تَقُولُ : لَمْ يَصُنْ لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا ، لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ يَصُنَّ ، لَمْ تَصُنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا ، لَمْ تَصُونِي لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُنَّ ، لَمْ أَصُنْ لَمْ نَصُنْ .

وَهَكَذَا قِيَاسُ لَمْ يَبِعْ لَمْ يَبِيعَا . وَلَمْ يَخَفْ لَمْ يَخَافَا . **وَقِسْ عَلَيْهِ ٱلأَمْرَ** ؛ نَحْوُ : صُنْ صُونَا صُونُوا ، صُونِي صُونَا صُنَّ .

[دُخُولُ نُونِ ٱلتَّأْكِيدِ عَلَى ٱلأَجْوَفِ]

وَبِٱلتَّأْكِيدِ : صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ ، صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ .

وَبِعْ بِيعَا بِيعُوا ، بِيعِي بِيعَا بِعْنَ . وَخَفْ خَافَا خَافُوا ، خَافِي خَافَا خَفْنَ .

وَبِٱلتَّأْكِيدِ : بِيعَنَّ وَخَافَنَّ .

وَكَذَا تَقُولُ فِي ٱلْخَفِيفَةِ : صُونَنْ ، وَبِيعَنْ ، وَخَافَنْ . . . إِلَى ٱلآخِرِ .

[مَزِيدُ ٱلثُّلاَثِيِّ ٱلأَجْوَفِ]

وَمَزِيدُ ٱلثُّلاَثِيِّ لاَ يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلاَّ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ ، وَهِيَ نَحْوُ : أَجَابَ

يُجِيبُ إِجَابَةً ، وَٱسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ ٱسْتِقَامَةً ، وَٱنْقَادَ يَنْقَادُ ٱنْقِيَاداً ، وَٱخْتَارَ يَخْتَارُ ٱخْتِيَاراً .

وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ . . قُلْتَ : أُجِيبَ يُجَابُ ، وَٱسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ ، وَٱنْقِيدَ يُنْقَادُ ، وَٱخْتِيرَ يُخْتَارُ .

وَٱلْأَمْرُ مِنْهَا أَجِبْ أَجِيبَا ، وَٱسْتَقِمْ ٱسْتَقِيمَا ، وَٱنْقَدْ ٱنْقَادَا ، وَٱخْتَرْ ٱخْتَارَا .

وَيَصِحُّ نَحْوُ : قَوَّلَ وَقَاوَلَ ، وَتَقَوَّلَ وَتَقَاوَلَ ، وَزَيَّنَ وَتَزَيَّنَ ، وَسَايَرَ وَتَسَايَرَ ، وَٱسْوَدَّ وَٱبْيَضَّ ، وَٱسْوَادَّ وَٱبْيَاضَّ ، وَكَذَا سَائِرُ تَصَارِيفِهَا .

[ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلْأَجْوَفِ]

وَٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ عَيْنُهُ بِٱلْهَمْزَةِ ؛ كَصَائِنٍ ، وَبَائِعٍ . وَمِنَ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا ٱعْتَلَّ بِهِ ٱلْمُضَارِعُ ؛ كَمُجِيبٍ ، وَمُسْتَقِيمٍ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِٱلْحَذْفِ وَٱلنَّقْلِ ؛ كَمَصُونٍ ، وَمَبِيعٍ .

وَٱلْمَحْذُوفُ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ، وَعَيْنُ ٱلْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي ٱلْحَسَنِ ٱلْأَخْفَشِ . وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ ٱلْيَاءَ ، فَيَقُولُونَ : مَبْيُوعٌ . وَمِنَ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِٱلْقَلْبِ ، إِنِ ٱعْتَلَّ فِعْلُهُ ؛ كَمُجَابٍ ، وَمُسْتَقَامٍ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

ٱلثَّالِثُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱلنَّاقِصُ ، وَذُو ٱلْأَرْبَعَةِ ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ .

فَٱلْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ ٱلْوَاوُ وَٱلْيَاءُ مِنْهُ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا وَٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ كَغَزَا ، وَرَمَىٰ ، وَعَصاً ، وَرَحىً .

وَكَذَلِكَ ٱلْفِعْلُ ٱلزَّائِدُ عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ ، وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ مِنْهُ ؛ كَـأَعْطَـىٰ ، وَٱشْتَـرَىٰ ، وَٱسْتَقْصَـىٰ ، وَٱلْمُعْطَـىٰ ، وَٱلْمُشْتَـرَىٰ ، وَٱلْمُسْتَقْصَىٰ . وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ ٱلْفَاعِلُ مِنَ ٱلْمُضَارِعِ ؛ كَقَوْلِكَ : يُغْزَىٰ ، وَيُعْطَىٰ ، وَيُرْمَىٰ .

وَأَمَّا ٱلْمَاضِي . . فَتُحْذَفُ ٱللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ (فَعَلُوا) مُطْلَقاً ، وَفِي مِثَالِ (فَعَلَتْ) ، وَ(فَعَلَتَا) إِذَا ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . وَتَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ : غَزَا غَزَوَا غَزَوْا ، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتِ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا . وَرَمَىٰ رَمَيَا رَمَوْا ، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُنَّ ، رَمَيْتُ رَمَيْنَا . وَرَضِيَ رَضِيَا رَضُوا ، رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِينَ ، رَضِيتَ رَضِيتُمَا رَضِيتُمْ ، رَضِيتِ رَضِيتُمَا رَضِيتُنَّ ، رَضِيتُ رَضِينَا . وَكَذَلِكَ سَرُوَ سَرُوَا سَرُوا ، سَرُوَتْ سَرُوَتَا سَرُونَ ، سَرُوتَ سَرُوتُمَا سَرُوتُمْ ، سَرُوتِ سَرُوتُمَا سَرُوتُنَّ ، سَرُوتُ سَرُونَا .

وَإِنَّمَا فَتَحْتَ مَا قَبْلَ وَاوِ ٱلضَّمِيرِ فِي : غَزَوْا ، وَرَمَوْا ، وَضَمَمْتَ فِي : رَضُوا ، وَسَرُوا ؛ لِأَنَّ وَاوَ ٱلضَّمِيرِ إِذَا ٱتَّصَلَتْ بِٱلْفِعْلِ ٱلنَّاقِصِ بَعْدَ حَذْفِ ٱللَّامِ ؛ فَإِنِ ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . . أُبْقِيَ عَلَى ٱلْفَتْحَةِ ، وَإِنْ ضُمَّ ، أَوْ كُسِرَ . . ضُمَّ .

وَأَصْلُ رَضُوا : رَضِيُوا ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ ٱلْيَاءِ إِلَى ٱلضَّادِ ، وَحُذِفَتِ ٱلْيَاءُ ؛ لِٱلْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ .

[ٱلفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ مِنَ ٱلنَّاقِصِ]

وَأَمَّا ٱلْمُضَارِعُ . . فَتُسَكَّنُ ٱللاَّمُ مِنْهُ فِي ٱلرَّفْعِ ، وَتُحْذَفُ فِي ٱلْجَزْمِ ، وَتُفْتَحُ ٱلْوَاوُ وَٱلْيَاءُ فِي ٱلنَّصْبِ ، وَتَثْبُتُ ٱلأَلِفُ .

وَيُسْقِطُ ٱلْجَازِمُ وَٱلنَّاصِبُ ٱلنُّونَاتِ ، سِوَىٰ نُونِ جَمَاعَةِ ٱلْمُؤَنَّثِ ؛ فَتَقُولُ : لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَغْزُوَا ، وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَرْمِيَا ، وَلَمْ يَرْضَ وَلَمْ يَرْضَيَا ، وَلَنْ يَغْزُوَ ، وَلَنْ يَرْمِيَ ، وَلَنْ يَرْضَىٰ .

وَتَثْبُتُ لاَمُ ٱلْفِعْلِ فِي فِعْلِ ٱلِاثْنَيْنِ ، وَجَمَاعَةِ ٱلإِنَاثِ . وَتُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ ٱلذُّكُورِ ، وَمِنْ فِعْلِ ٱلْوَاحِدَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ ؛ فَتَقُولُ : يَغْزُو يَغْزُوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ ، تَغْزِينَ تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ ، أَغْزُو نَغْزُو .

وَيَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ ٱلذُّكُورِ وَٱلإِنَاثِ فِي ٱلْخِطَابِ وَٱلْغَيْبَةِ جَمِيعاً ، لَكِنَّ ٱلتَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزْنُ جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ : يَفْعُونَ وَتَفْعُونَ . وَوَزْنُ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ : يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ .

وَتَقُولُ : يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ تَرْمُونَ ، تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ ، أَرْمِي نَرْمِي . وَأَصْلُ يَرْمُونَ : يَرْمِيُونَ ، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِرَضُوا .

وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لاَمِهِ مَكْسُوراً ؛ كَيُهْدِي ، وَيُنَاجِي ، وَيَرْتَجِي ، وَيَنْبَرِي ، وَيَسْتَدْعِي ، وَيَرْعَوِي ، وَيَعْرَوْرِي .

وَتَقُولُ : يَرْضَىٰ يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ ، تَرْضَىٰ تَرْضَيَانِ يَرْضَيْنَ ، تَرْضَىٰ تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ ، تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ ، أَرْضَىٰ نَرْضَىٰ .

وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحاً ؛ نَحْوُ : يَتَمَطَّىٰ ، وَيَتَصَابَىٰ ، وَيَتَقَلْسَىٰ .

وَلَفْظُ ٱلْوَاحِدَةِ ٱلْمُؤَنَّثَةِ فِي ٱلْخِطَابِ كَلَفْظِ ٱلْجَمْعِ فِي بَابَيْ : يَرْمِي وَيَرْضَىٰ ، وَٱلتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزْنُ ٱلْوَاحِدَةِ : تَفْعِينَ وَتَفْعَيْنَ ، وَوَزْنُ ٱلْجَمْعِ : تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْنَ .

[ٱلْأَمْرُ مِنَ ٱلنَّاقِصِ]

وَٱلْأَمْرُ مِنْهَا : ٱغْزُ ٱغْزُوَا ٱغْزُوا ، ٱغْزِي ٱغْزُوَا ٱغْزُونَ . وَٱرْمِ ٱرْمِيَا ٱرْمُوا ، ٱرْمِي ٱرْمِيَا ٱرْمِينَ . وَٱرْضَ ٱرْضَيَا ٱرْضَوْا ، ٱرْضَيْ ٱرْضَيَا ٱرْضَيْنَ . وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ ٱلتَّأْكِيدِ.. أُعِيدَتِ ٱللَّامُ ٱلْمَحْذُوفَةُ ، فَقُلْتَ : ٱغْزُوَنَّ ، وَٱرْمِيَنَّ ، وَٱرْضَيَنَّ .

[ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلنَّاقِصِ]

وَٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ مِنْهَا : غَازٍ غَازِيَانِ غَازُونَ ، غَازِيَةٌ غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ ، وَغَوَازٍ . وَكَذَلِكَ رَامٍ ، وَرَاضٍ .

وَأَصْلُ غَازٍ : غَازِوٌ ، قُلِبَتِ ٱلْوَاوُ يَاءً ؛ لِتَطَرُّفِهَا وَٱنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا قُلِبَتْ فِي غُزِيَ ، ثُمَّ قَالُوا : غَازِيَةٌ ؛ لِأَنَّ ٱلْمُؤَنَّثَ فَرْعُ ٱلْمُذَكَّرِ ، وَٱلتَّاءُ طَارِئَةٌ .

وَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنَ ٱلْوَاوِيِّ : مَغْزُوٌّ ، وَمِنَ ٱلْيَائِيِّ : مَرْمِيٌّ ، تُقْلَبُ ٱلْوَاوُ يَاءً ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ ٱلْوَاوَ وَٱلْيَاءَ إِذَا ٱجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ ، وَٱلْأُولَىٰ مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ.. قُلِبَتِ ٱلْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتِ ٱلْيَاءُ فِي ٱلْيَاءِ .

وَتَقُولُ فِي فَعُولٍ مِنَ ٱلْوَاوِيِّ : عَدُوٌّ ، وَمِنَ ٱلْيَائِيِّ : بَغِيٌّ ،

وَتَقُولُ فِي فَعِيلٍ مِنَ ٱلْوَاوِيِّ : صَبِيٌّ ، وَمِنَ ٱلْيَائِيِّ : شَرِيٌّ .

[ٱلْمَزِيدُ فِيهِ مِنَ ٱلنَّاقِصِ]

وَٱلْمَزِيدُ فِيهِ : تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً ، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُوماً قُلِبَتْ يَاءً ، فَتَقُولُ : أَعْطَىٰ يُعْطِي ، وَٱعْتَدَىٰ يَعْتَدِي ، وَٱسْتَرْشَىٰ يَسْتَرْشِي . وَتَقُولُ مَعَ ٱلضَّمِيرِ : أَعْطَيْتُ ، وَٱعْتَدَيْتُ ، وَٱسْتَرْشَيْتُ . وَكَذَلِكَ تَغَازَيْنَا ، وَتَرَاجَيْنَا .

ٱلرَّابِعُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْعَيْنِ وَٱللاَّمِ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱللَّفِيفُ ٱلْمَقْرُونُ ؛ فَتَقُولُ : شَوَىٰ يَشْوِي شَيّاً ؛ مِثْلَ : رَمَىٰ يَرْمِي رَمْياً ، وَقَوِيَ يَقْوَىٰ قُوَّةً ، وَرَوِيَ يَرْوَىٰ رَيّاً ؛ مِثْلَ : رَضِيَ يَرْضَىٰ ، فَهُوَ رَيَّانُ ، وَٱمْرَأَةٌ رَيَّا ؛ مِثْلَ : عَطْشَانَ ، وَعَطْشَىٰ ، وَأَرْوَىٰ ؛ كَأَعْطَىٰ ، وَحَيِيَ ؛ كَرَضِيَ ، وَحَيَّ يَحْيَا حَيَاةً ، فَهُوَ حَيٌّ ، وَحَيَّا وَحَيِيَا ، فَهُمَا حَيَّانِ ، وَحَيُّوا ، فَهُمْ أَحْيَاءٌ . وَيَجُوزُ حَيُوا بِٱلتَّخْفِيفِ ؛ كَرَضُوا .

وَٱلأَمْرُ : ٱحْيَ ؛ كَٱرْضَ . وَأَحْيَا يُحْيِي ؛ كَأَعْطَىٰ يُعْطِي بِعَيْنِهِ ، وَحَايَا يُحَايِي مُحَايَاةً . وَٱسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي ٱسْتِحْيَاءً ، ٱسْتَحْيِ فِي ٱلأَمْرِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : ٱسْتَحَىٰ يَسْتَحِي ٱسْتَحِ ، وَذَلِكَ ٱلْحَذْفُ ؛ لِكَثْرَةِ ٱلاسْتِعْمَالِ ؛ كَمَا قَالُوا : لاَ أَدْرِ ، فِي : لاَ أَدْرِي .

ٱلْخَامِسُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْفَاءِ وَٱللاَّمِ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱللَّفِيفُ ٱلْمَفْرُوقُ ؛ فَتَقُولُ : وَقَىٰ ؛ كَرَمَىٰ ، يَقِي يَقِيَانِ يَقُونَ .

وَتَقُولُ فِي ٱلأَمْرِ : قِ ، فَيَصِيرُ عَلَىٰ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَيَلْزَمُهُ ٱلْهَاءُ

فِي ٱلْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : قِهْ ، فَتَقُولُ : قِهْ يَا رَجُلُ قِيَا قُوا ، قِي قِيَا قِينَ .

وَتَقُولُ فِي ٱلتَّأْكِيدِ : قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ ، قِنَّ قِيَانِّ قِينَانِّ . وَبِٱلْخَفِيفَةِ : قِيَنْ قُنْ قِنْ .

وَتَقُولُ : وَجِيَ يَوْجَىٰ ؛ كَرَضِيَ يَرْضَىٰ . وَٱلأَمْرُ : اِيجَ ؛ كَٱرْضَ .

ٱلسَّادِسُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْفَاءِ وَٱلْعَيْنِ ؛ كَيَيْنَ ، فِي ٱسْمِ مَكَانٍ . وَيَوْمٍ ، وَوَيْلٍ ، وَلاَ يُبْنَىٰ مِنْهُ ٱلْفِعْلُ .

ٱلسَّابِعُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْفَاءِ وَٱلْعَيْنِ وَٱللاَّمِ ، وَذَلِكَ وَاوٌ وَيَاءٌ لِاسْمَيِ ٱلْحَرْفَيْنِ .

* * *

فصلٌ

في المهموز

حُكْمُ ٱلْمَهْمُوزِ فِي تَصارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ ٱلصَّحِيحِ ؛ لأَنَّ ٱلْهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لَكِنَّهَا قَدْ تُخَفَّفُ ، إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ ، مِنْ أَقْصَى ٱلْحَلْقِ ، فَتَقُولُ : أَمَلَ يَأْمُلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ . وَٱلأَمْرُ : أُومُلْ ، بِقَلْبِ ٱلْهَمْزَةِ وَاواً ؛ لأَنَّ ٱلْهَمْزَتَيْنِ إِذَا ٱلْتَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ . . وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا ؛ كَآمَنَ ، وَأُومِنَ ، وَإِيمَانٍ . فَإِنْ كَانَتِ ٱلأُولَىٰ هَمْزَةَ وَصْلٍ . . تَعُودُ ٱلثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ ٱلْوَصْلِ إِذَا ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .

وَحُذِفَتِ ٱلْهَمْزَةُ فِي : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، عَلَىٰ غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ لِكَثْرَةِ ٱلاسْتِعْمَالِ . وَقَدْ يَجِيءُ مُرْ عَلَى ٱلأَصْلِ عِنْدَ ٱلْوَصْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ .

وَأَزَرَ يَأْزِرُ ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ؛ كَضَرَبَ يَضْرِبُ . وَٱلأَمْرُ : اِيزِرْ . وَأَدُبَ يَأْدُبُ ؛ كَكَرُمَ يَكْرُمُ . وَٱلأَمْرُ : أُودُبْ . وَسَأَلَ يَسْأَلُ ؛ كَمَنَعَ يَمْنَعُ . وَٱلأَمْرُ : اِسْأَلْ .

وَيَجُوزُ : سَالَ يَسَالُ سَلْ . وَآبَ يَؤُوبُ ، وَسَاءَ يَسُوءُ ؛ كَصَانَ يَصُونُ . وَجَاءَ يَجِيءُ ؛ كَكَالَ يَكِيلُ ، فَهُوَ سَاءٍ ، وَجَاءٍ . وَأَسَا يَأْسُو ؛ كَدَعَا يَدْعُو . وَأَتَىٰ يَأْتِي ؛ كَرَمَىٰ يَرْمِي .

وَٱلأَمْرُ : اِيتِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : تِ تَشْبِيهاً لَهُ بِخُذْ . وَوَأَىٰ يَئِي ؛ كَوَقَىٰ يَقِي . وَأَوَىٰ يَأْوِي أَيّاً ؛ كَشَوَىٰ يَشْوِي شَيّاً . وَٱلأَمْرُ : اِيْوِ . وَنَأَىٰ يَنْأَىٰ ؛ كَرَعَىٰ يَرْعَىٰ .

وَكَذا قِياسُ رَأَىٰ يَرْأَىٰ ، لَكِنَّ ٱلْعَرَبَ قَدِ ٱجْتَمَعَتْ عَلَىٰ حَذْفِ ٱلْهَمْزَةِ مِنْ مُضارِعِهِ ؛ فَقَالُوا : يَرَىٰ يَرَيَانِ يَرَوْنَ ، تَرَىٰ تَرَيَانِ يَرَيْنَ ، تَرَىٰ تَرَيَانِ تَرَوْنَ ، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ ، أَرَىٰ نَرَىٰ .

وَٱتَّفَقَ فِي خِطَابِ ٱلْمُؤَنَّثِ لَفْظُ ٱلْوَاحِدَةِ وَٱلْجَمْعِ ، لَكِنَّ وَزْنَ ٱلْوَاحِدَةِ : تَفَيْنَ ، وَٱلْجَمْعِ : تَفَلْنَ . فَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ . . فَقُلْتَ عَلَى ٱلأَصْلِ : ٱرْءَ ؛ كَٱرْعَ ، وَعَلَى ٱلْحَذْفِ : رَ ، وَيَلْزَمُ ٱلْهَاءُ فِي ٱلْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : رَهْ رَيَا رَوْا ، رَيْ رَيَا رَيْنَ .

وَبِٱلتَّأْكِيدِ : رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ ، رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ . وَبِٱلْخَفِيفَةِ : رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ ، فَهُوَ : رَاءٍ رَائِيَانِ رَاؤُونَ ؛ كَرَاعٍ رَاعِيَانِ رَاعُونَ . وَذَاكَ مَرْئِيٌّ ؛ كَمَرْعِيٍّ .

وَبِنَاءُ أَفْعَلَ مِنْهُ مُخَالِفٌ لأَخَوَاتِهِ أَيْضاً ؛ فَتَقُولُ : أَرَىٰ يُرِي إِرَاءَةً ، وَإِرَاءً ، وَإِرَايَةً ، فَهُوَ : مُرٍ مُرِيَانِ مُرُونَ ، وَأَرَتْ ، فَهِيَ : مُرِيَةٌ مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ ، وَذَاكَ مُرىً مُرَيَانِ مُرَوْنَ ، مُرَاةٌ مُرَاتَانِ مُرَيَاتٌ .

وَفِي ٱلأَمْرِ : أَرِ أَرِيَا أَرُوا ، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ . وَبِٱلتَّأْكِيدِ : أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ ، أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ .

وَبِٱلنَّهْيِ : لاَ تُرِ لاَ تُرِيَا لاَ تُرُوا ، لاَ تُرِي لاَ تُرِيَا لاَ تُرِينَ . وَبِٱلتَّأْكِيدِ : لاَ تُرِيَنَّ لاَ تُرِيَانِّ لاَ تُرُنَّ ، لاَ تُرِنَّ لاَ تُرِيَانِّ لاَ تُرِينَانِّ .

وَتَقُولُ فِي ٱفْتَعَلَ مِنْ مَهْمُوزِ ٱلْفَاءِ : ٱيتَالَ ؛ كَٱخْتَارَ ، وَٱيْتَلَىٰ ؛ كَٱقْتَضَىٰ .

* * *

فَصْلٌ

في بناء اسم الزمان والمكان

مِنْ يَفْعِلُ بِكَسْرِ ٱلْعَيْنِ ، عَلَىٰ مَفْعِلٍ مَكْسُورَ ٱلْعَيْنِ ؛ كَٱلْمَجْلِسِ ، وَٱلْمَبِيتِ .

وَمِنْ يَفْعَلُ ، وَيَفْعُلُ بِفَتْحِ ٱلْعَيْنِ وَضَمِّهَا ، عَلَىٰ مَفْعَلٍ مَفْتُوحَ ٱلْعَيْنِ ؛ كَٱلْمَذْهَبِ ، وَٱلْمَقْتَلِ ، وَٱلْمَشْرَبِ ، وَٱلْمَقَامِ .

وَشَذَّ ٱلْمَسْجِدُ ، وَٱلْمَشْرِقُ ، وَٱلْمَغْرِبُ ، وَٱلْمَطْلِعُ ، وَٱلْمَجْزِرُ ، وَٱلْمَرْفِقُ ، وَٱلْمَفْرِقُ ، وَٱلْمَسْكِنُ ، وَٱلْمَنْسِكُ ، وَٱلْمَنْبِتُ ، وَٱلْمَسْقِطُ .

وَحُكِيَ ٱلْفَتْحُ فِي بَعْضِهَا ، وَأُجِيزَ ٱلْفَتْحُ فِيهَا كُلِّهَا . هَـٰذَا إِذَا كَانَ ٱلْفِعْلُ صَحِيحَ ٱلْفَاءِ وَٱللاَّمِ .

وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَمِنَ ٱلْمُعْتَلِّ ٱلْفَاءِ مَكْسُورٌ عَيْنُهُ أَبَداً ؛ كَٱلْمَوْضِعِ ، وَٱلْمَوْعِدِ .

وَمِنَ ٱلْمُعْتَلِّ ٱللاَّمِ مَفْتُوحٌ أَبَداً ؛ كَٱلْمَأْوَىٰ ، وَٱلْمَرْمَىٰ .

وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَىٰ بَعْضِهَا تَاءُ ٱلتَّأْنِيثِ ؛ كَٱلْمَظِنَّةِ ، وَٱلْمَقْبَرَةِ ، وَٱلْمَشْرَقَةِ . وَشَذَّ ٱلْمَقْبُرَةُ وَٱلْمَشْرُقَةُ ، بِٱلضَّمِّ .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى ٱلثَّلاَثَةِ ، كَٱسْمِ ٱلْمَفْعُولِ ؛ كَٱلْمُدْخَلِ ، وَٱلْمُقَامِ .

وَإِذَا كَثُرَ ٱلشَّيْءُ بِٱلْمَكَانِ . . قِيلَ فِيهِ : مَفْعَلَةٌ ، مِنَ ٱلثُّلاَثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ ؛ فَيُقَالُ : أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ، وَمَأْسَدَةٌ ، وَمَذْأَبَةٌ ، وَمَبْطَخَةٌ ، وَمَقْثَأَةٌ .

[ٱسْمُ ٱلآلَةِ]

وَأَمَّا ٱسْمُ ٱلآلَةِ ـ وَهُوَ مَا يُعَالَجُ بِهِ ٱلْفَاعِلُ ٱلْمَفْعُولَ ؛ لِوُصُولِ ٱلأَثَرِ إِلَيْهِ ـ . . فَيَجِيءُ عَلَىٰ مِثَالِ مِحْلَبٍ ، وَمِكْسَحَةٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِصْفَاةٍ . وَقَالُوا : مِرْقَاةٌ بِكَسْرِ ٱلْمِيمِ ، عَلَىٰ هَٰذَا . وَمَنْ فَتَحَ ٱلْمِيمَ . . أَرَادَ ٱلْمَكَانَ .

وَشَذَّ مُدْهُنٌ ، وَمُسْعُطٌ ، وَمُدُقٌّ ، وَمُنْخُلٌ ، وَمُكْحُلَةٌ ، وَمُحْرُضَةٌ ، مَضْمُومَةَ ٱلْمِيمِ وَٱلْعَيْنِ . وَجَاءَ مِدَقٌّ ، وَمِدَقَّةٌ عَلَى ٱلْقِيَاسِ .

تَنْبِيهٌ

[بِنَاءُ ٱلْمَرَّةِ]

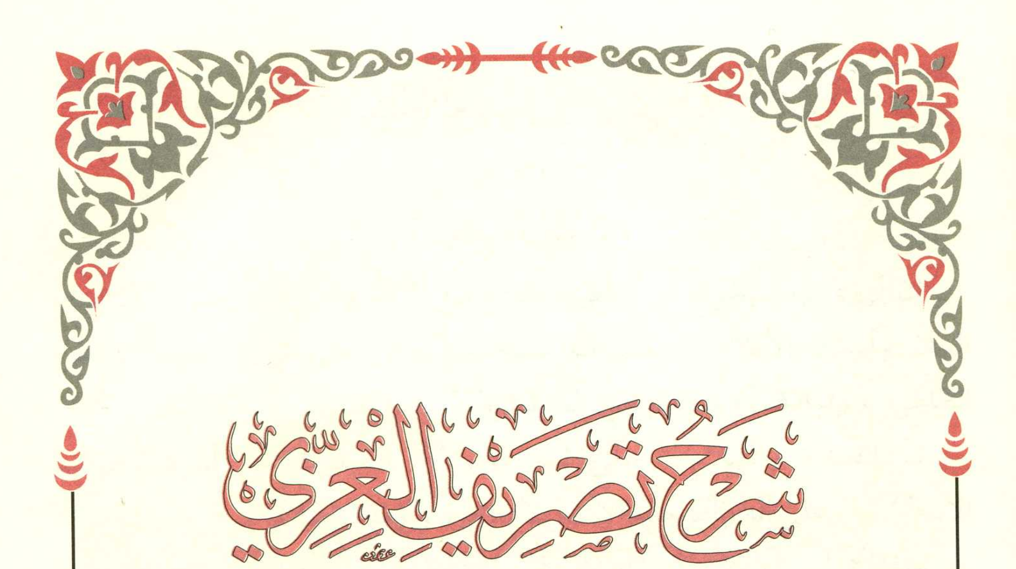
ٱلْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ عَلَىٰ فَعْلَةٍ ، بِٱلْفَتْحِ ؛ تَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَقُمْتُ قَوْمَةً .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ بِزِيَادَةِ ٱلْهَاءِ ؛ كَٱلإِعْطَاءَةِ ، وَٱلِانْطِلَاقَةِ إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ ٱلتَّأْنِيثِ مِنْهُمَا . . فَٱلْوَصْفُ فِيهِ بِٱلْوَاحِدَةِ وَاجِبٌ ؛ كَقَوْلِكَ : رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً ، وَدَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً .

[بِنَاءُ ٱلْهَيْئَةِ]

وَٱلْفِعْلَةُ بِٱلْكَسْرِ لِلنَّوْعِ مِنَ ٱلْفِعْلِ ؛ تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ ٱلطِّعْمَةِ ، وَٱلْجِلْسَةِ .

* * *



تأليف

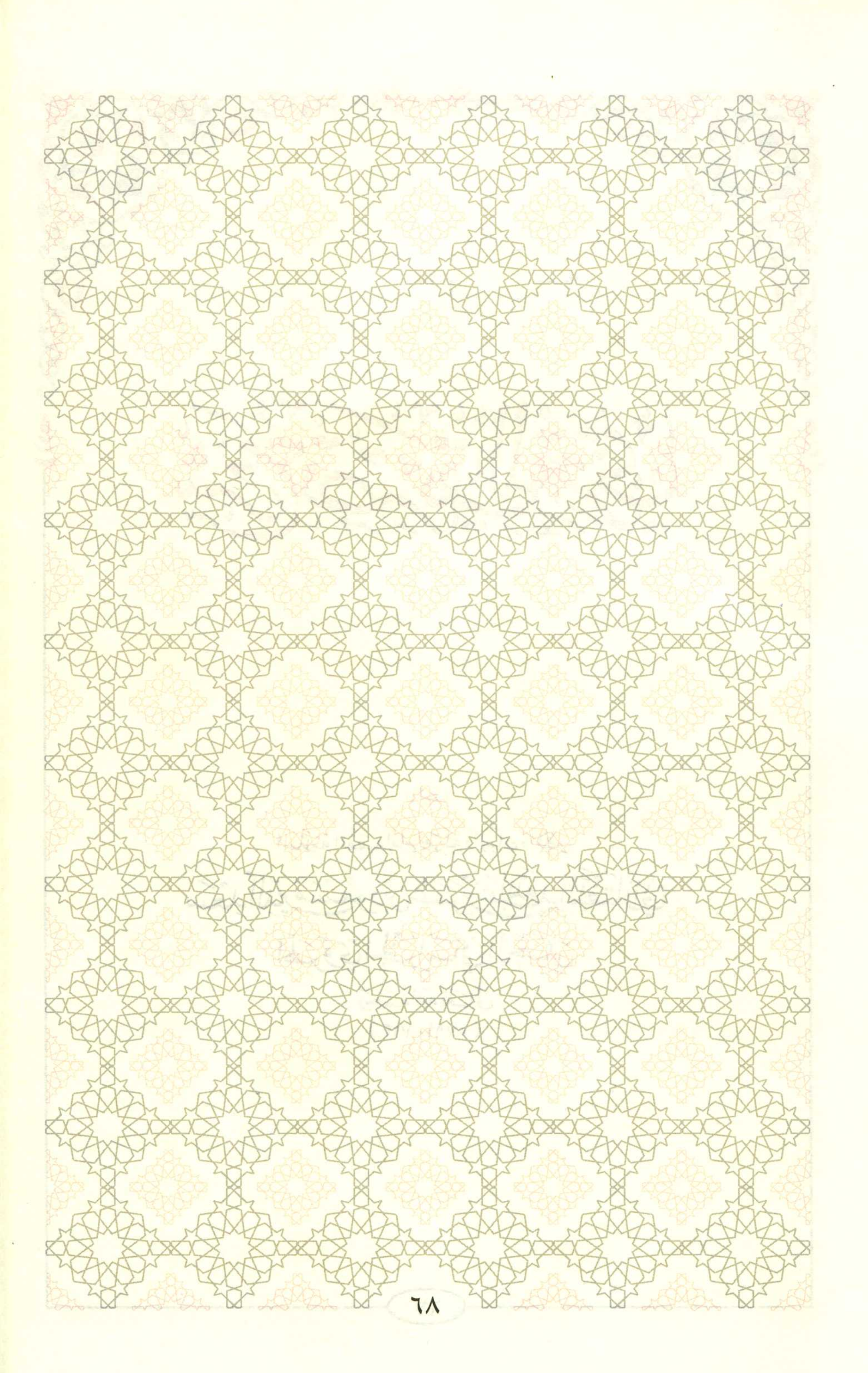
العلامة الفقيه إمام العربية والبيان والمنطق

سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني

الهروي الخراساني الحنفي

رحمه الله تعالى

(٧١٢ - ٧٩١هـ)



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وهو حسبي

[خُطْبَةُ الكِتَابِ]

إن أروىٰ زهر يخرج في رياض الكلام من الأكمام ، وأبهىٰ حِبرٍ تحاك ببنان البيان وأسنان الأقلام . . حمدُ الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ تواتر نعمائه الزاخرة الظاهرة ، وترادف آلائه المتوافرة المتطافرة[1] .

ثم الصلاة والسلام[2] علىٰ نبيه محمد[3] المبعوث من أشرف جراثيم الأنام[4] ، وعلىٰ آله وأصحابه الأئمة الأعلام ، وأزمّة الإسلام .

وبعد :

فيقول الفقير إلى الله الغني : **مسعود بن عمر القاضي التفتازاني** ، بيض الله غرة أحواله ، وأورق أغصان آماله :

لما رأيت « **مختصر التصريف** » ، الذي صنفه الإمام الفاضل ، العالم الكامل ، قدوة المحققين ، عز الملة والدين : الزنجاني رحمه الله تعالىٰ مختصراً ينطوي علىٰ مباحث شريفة ، ويحتوي علىٰ قواعد لطيفة . . **سنح لي أن أشرحه شرحاً يذلل من اللفظ صعابه** ، **ويكشف عن وجه المعاني نقابه** ، **ويستكشف مكنون غوامضه** ، **ويستخرج سر حلوه من حامضه** ، مضيفاً إليه فوائد شريفة ، وزوائد لطيفة ، مما عثر عليه فكري الفاتر ، ونظري القاصر ، بعون الملك القادر .

والمرجو ممن اطلع فيه علىٰ عثرة **أن يدرأ بالحسنة السيئة** ؛ فإنه أول ما أفرغته

---

(١) **المتطافرة** : بالطاء المهملة ؛ أي : السريعة الحصول ، من طفر يطفر ، إذا وثب . انظر « تدريج الأداني » (ص ٤) .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) زيادة من (ب) و(ج) و(د) و(هـ) .

(٤) **جراثيم** : جمع جُرثومة ، وهي : أصل الشيء ومجتمعه . انظر « لسان العرب » مادة (جرثم) .

في قالب الترتيب والترصيف ، مختصراً في هٰذا « المختصر » ما قرأته في علم التصريف .

ومن الله الاستعانة وإليه الزلفىٰ ، وهو حسب من توكل عليه وكفىٰ

[تَعْرِيفُ عِلْمِ ٱلصَّرْفِ]

فها أنا أشرع في المقصود ، بعون الملك المعبود ، فأقول :

لما كان من الواجب علىٰ كل طالب لشيء أن يتصور ذلك الشيء أولاً ؛ ليكون علىٰ بصيرة في طلبه ، وأن يتصور غايته ؛ لأنه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب . **بدأ المصنف رحمه الله تعالىٰ بتعريف التصريف** ، علىٰ وجه يتضمن فائدته ، متعرضاً لمعناه اللغوي ؛ إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين ؛ فقال مخاطباً بالخطاب العام :

> **ٱعْلَمْ** : أَنَّ ٱلتَّصْرِيفَ **فِي ٱللُّغَةِ** : ٱلتَّغْيِيرُ . **وَفِي ٱلصِّنَاعَةِ** : تَحْوِيلُ ٱلْأَصْلِ ٱلْوَاحِدِ إِلَىٰ أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ ؛ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ ، لاَ تَحْصُلُ إِلاَّ بِهَا .

(**اعلم : أن التصريف**) وهو تفعيل من الصرف ؛ للمبالغة والتكثير (**في اللغة : التغيير**) ، تقول : صرَّفت الشيء ؛ أي : غيرته ، **يعني أن للتصريف معنيين** :

ـ **لغوي** : وهو ما وضعه له واضع لغة العرب . **واللغة** : هي الألفاظ الموضوعة للمعاني ، من (لغِيَ) بالكسر يلغَىٰ لَغاً ، إذا لهج بالكلام ، وأصلها : لُغَيٌ أو لُغَوٌ ، والهاء عوض ، وجمعها : لُغىً ، مثل بُرَة وبُرىً .

ـ **وصناعي** : وهو ما وضعه له أهل هـٰذه الصنعة ، وإليه أشار بقوله : (**وفي الصناعة**) بكسر الصاد ، وهي : العلم الحاصل من التمرن على العمل ، والمراد بها هنا : صناعة التصريف ؛ أي : التصريف في الاصطلاح : (**تحويل الأصل الواحد**) أي : تغييره ، والأصل : ما يبنىٰ عليه الشيء ، والمراد ههنا : المصدر .

(**إلىٰ أمثلة**) أي : أبنية وصيغ ، وهي : الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات ، وتقديم بعض الحروف علىٰ بعض ، وتأخيره عنه .

(**مختلفة**) باختلاف الهيئات ؛ كضرب ويضرب ، ونحوهما من المشتقات .

(**لمعانٍ**) جمع معنىً ، وهو في الأصل : مصدر ميميٌّ من العناية ، نقل إلىٰ معنى المفعول ، وهو : ما يراد من اللفظ ؛ أي : التصريف تحويل المصدر إلىٰ أمثلة مختلفة ؛ لأجل حصول معان (**مقصودةٍ لا تحصل**) تلك المعاني (**إلا بها**) أي : بهـٰذه الأمثلة .

وفي هـٰذا الكلام تنبيه علىٰ أن هـٰذا العلم محتاج إليه ؛ مثلاً : الضرب هو الأصل الواحد ، فتحويله إلىٰ ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمان الماضي أو الحال أو غيرهما . **هو التصريف في الاصطلاح** ، والمناسبة بينهما ظاهرة .

والمراد بالتصريف هـٰهنا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية .

واختار التحويل على التغيير ؛ لما في التحويل من معنى النقل .

قال في « المغرب » : (التحويل : نقل الشيء من موضع إلىٰ آخر)[1] .

وقال في « الصحاح » : (التحويل : التنقل من موضع إلىٰ موضع آخر . وحوله فتحول وحول أيضاً بنفسه يتعدىٰ ولا يتعدىٰ ، والاسم منه الحِوَل ، قال الله تعالىٰ : ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾)[2] ، **فهو أخص من التغيير** .

ولا يخفىٰ أنك تنقل حروف الضرب إلىٰ ضرب ويضرب وغيرهما ، فيكون التحويل أولىٰ من التغيير ، ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل ؛ لأنه أخص من التصريف .

---

(١) المغرب (١/ ٢٣٥) .

(٢) صحاح اللغة ، مادة (حول) .

ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع ؛ المادية والصورية والفاعلية والغائية[1] .

قيل : التحويل : **هي الصورة** ، ويدل بالالتزام على الفاعل ، **وهو المُحَوِّلُ** ، والأصل الواحد : **هي المادة** ، وحصول المعاني المقصودة : **هي الغاية** .

فإن قلتَ : المُحَوِّلُ أهو الواضع أم غيره ؟

قلتُ : الظاهر أنه كل من يصلح لذلك ؛ كما يقال في العرف : صرفت الكلمة ، لكنه في التحقيق هو الواضع ؛ لأنه هو الذي حول الأصل الواحد إلى الأمثلة .

وإنما قلنا : إنه حول الأصل الواحد إلى الأمثلة ـ أي : اشتق الأمثلة منه ، ولم يجعل كلاً من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها ـ لأن هـٰذا أدخل في المناسبة ، وأقرب إلى الضبط .

واختار (الأصل الواحد) على المصدر ليصح على المذهبين ؛ فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل ، فالأصل الواحد عندهم هو الفعل .

والعمدة في استدلالهم : أن المصدر يعل بإعلال الفعل ، فهو فرع الفعل .

وأجيب عنه : بأنه لا يلزم من فرعيتِهِ في الإعلال فرعيتُهُ في الاشتقاق ؛ كما أن نحو : أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ فرع يَعِدُ في الإعلال ، مع أنه ليس بمشتق منه ، وتأخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل ، **فتأمل** .

---

(1) قال في « تدريج الأداني » (ص١٠) : (التصريف الصناعي مركب صادر عن فاعل مختار ، وكل ما كان كذلك فلا بد له من علل أربع ، وإنما تحصر العلل في ذلك ؛ لأن العلة : إما أن تكون داخلة في المعلول ، أو خارجة عنه . . فالأول : إما أن يكون حصول المعلول بها بالفعل أو بالقوة ، الأولى العلة الصورية ، والثانية العلة المادية .

والخارج إما أن يكون مؤثراً في المعلول ، أو لا ، الأول العلة الفاعلية ، والثاني العلة الغائية ، وهي في الأمثلة المذكورة حروف الأصل ، والهيئة العارضة لها هي العلة المادية ، والصورة الحاصلة من اجتماعهما هي العلة الصورية ، والواضع ـ مثلاً ـ العلة الفاعلية ، وحصول المعاني المقصودة العلة الغائية ، فعلم أن تعريف المصنف تضمن الإشارة إلىٰ كل العلل ، وهو الأحسن) .

واعلم : أن مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد ؛ لأن المزيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه .

فإن قلتَ : نحن نجد بعض الأمثلة مشتقاً من الفعل كالأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوها ؟

قلتُ : مرجع الجميع إلى المصدر ، والكل مشتق منه ، إما بواسطة أو بلا واسطة .

ويجوز أن يقال : اختار الأصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره ، فيشمل تحويل الاسم إلى المثنىٰ والمجموع ، والمصغر والمنسوب ، ونحو ذلك ، **وهٰذا أقرب** .

فإن قلتَ : لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه ؟

قلتُ : لأن في هٰذا العلم تصرفات كثيرة ، فاختير لفظٌ يدل على المبالغة والتكثير .

وهٰذا أوان أن نرجع إلى المقصود فنقول : معلوم أن الكلمات ثلاث : اسم وفعل وحرف .

* * *

[تَقْسِيمُ ٱلْفِعْلِ]

ولما كان بحثه في الفعل وما يشتق منه .. **شرع في بيان تقسيمه إلىٰ ما له من الأقسام فقال** :

ثُمَّ ٱلْفِعْلُ .. إِمَّا ثُلَاثِيٌّ وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .. إِمَّا مُجَرَّدٌ ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا .. إِمَّا سَالِمٌ ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ .

(**ثم الفعل**) بكسر الفاء ؛ لأنه اسم لكلمة مخصوصة ، وأما بالفتح .. فمصدر فعل يفعل .

(**إما ثلاثي ، وإما رباعي**) لأنه لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة ، فالأول الثلاثي ، والثاني الرباعي ؛ إذ لم يبن منه الخماسي ، ولا الثنائي ، بشهادة التتبع والاستقراء ، وللمحافظة على الاعتدال لئلا يؤدي الخماسي إلى الثقل ، والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغييرات ، ولم يمنع الخماسي في الاسم ؛ حطّاً لرتبة الفعل عن رتبته ، ولكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل .

لا يقال : هـٰذا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه ، وإلىٰ غيره ؛ لأن مورد القسمة فعل ، وكل فعل إما ثلاثي وإما رباعي ، فمورد القسمة أيضاً أحدهما ، وأيّاً ما كان .. يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيماً للشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ؛ لأنا نقول : الفعل الذي هو مورد القسمة أعم من الثلاثي والرباعي ؛ فإن المراد به مطلق الفعل ، من غير نظر إلىٰ كونه علىٰ ثلاثة أحرف أو أربعة ، **وهكذا جميع التقسيمات** .

وتحقيق ذلك : أن مورد القسمة هو مفهوم الفعل ، لا ما صدق عليه مفهوم الفعل ، والمحكوم عليه في قولنا : (كل فعل إما ثلاثي وإما رباعي) ما يصدق

عليه مفهوم الفعل ، لا نفس مفهومه ، فلا تلزم النتيجة ؛ أي : تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره .

(**وكل واحد منهما**) أي : من الثلاثي والرباعي (. . **إما مجرد** ، **أو مزيد فيه**) لأنه لا يخلو إما أن يكون باقياً علىٰ حروفه الأصلية أو لا ، الأول المجرد ، والثاني المزيد فيه .

(**وكل واحد منها**) أي : من هٰذه الأربعة (. . **إما سالم** ، **أو غير سالم**) لأنه إن خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف . . فسالم ، وإلا . . فغير سالم .

فصارت الأقسام ثمانية ، والأمثلة : نصر ، وعد ، أكرم ، أوعد ، دحرج ، زلزل ، تدحرج ، تزلزل .

* * *

[ٱلْمَعْنِيُّ بِٱلسَّالِمِ عِنْدَ ٱلصَّرْفِيِّينَ]

وَنَعْنِي بِـ(ٱلسَّالِمِ) : مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ ٱلأَصْلِيَّةُ ٱلَّتِي تُقَابَلُ بِٱلْفَاءِ وَٱلْعَيْنِ وَٱللاَّمِ مِنْ حُرُوفِ ٱلْعِلَّةِ وَٱلْهَمْزَةِ وَٱلتَّضْعِيفِ .

(**ونعني**) **في صناعة التصريف** (**بالسالم : ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة**) وهي الواو والألف والياء (**والهمزة والتضعيف**) .

وقيد الحروف بالأصلية ليخرج عنه نحو : (مست وظلت) ، بحذف أحد حرفي التضعيف ، فإنه غير سالم لوجود التضعيف في الأصل ، وكذا نحو : (قل وبع) وأمثال ذلك ، وليدخل فيه نحو : (أكرم واعشوشب واحمارَّ) ، فإنها من السالم لخلو أصولها عما ذكر ، وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرفَ علة مما هو مذكور في المطوَّلات .

وسمي سالماً لسلامته عن التغييرات الكثيرة الجارية في غير السالم .

وأشار بقوله : (التي تقابل . . . إلىٰ آخره) إلىٰ تفسير الحروف الأصول .

لكن ينبغي أن يستثنيَ الزائد للتضعيف أو للإلحاق ، وإلىٰ أن الميزان هو : (الفاء والعين واللام) لأنه أعم الأفعال معنىً ؛ لأن الكل فيه معنى الفعل ، وهو أليق مِنْ (جَعَلَ) لخفته ، ولمجيء (جعل) بمعنىً آخر مثل : (خلق وصير) ، ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق .

ثم الثلاثي المجرد هو الأصل ؛ لتجرده عن الزوائد ، وكونه علىٰ ثلاثة أحرف ؛ **فلذا قدمه وقال** :

[ٱلْبَابُ ٱلأَوَّلُ وَٱلثَّانِي]

أَمَّا ٱلثُّلَاثِيُّ ٱلْمُجَرَّدُ : فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ وَزْنِ **فَعَلَ** مَفْتُوحَ ٱلْعَيْنِ . فَمُضَارِعُهُ **يَفْعُلُ** أَوْ **يَفْعِلُ** ، بِضَمِّ ٱلْعَيْنِ أَوْ كَسْرِهَا ؛ نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ .

(**أما الثلاثي المجرد**) ـ وفي بعض النسخ : (السالم) ـ وينافيه التمثيل بسأل يسأل ، ولا يخلو من أن يكون ماضيه علىٰ وزن فعَل مفتوح العين ، أو فعِل مكسورها ، أو فعُل مضمومها ؛ لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً ؛ لرفضهم الابتداء بالساكن ، وكون الفتحة أخف الحركات واللام مفتوح ؛ لِما سنذكره إن شاء الله تعالىٰ ، والعين لا يكون إلا متحركاً ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو : ضربْتُ وضربْن ، والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم .

وأما ما جاء من نحو : نِعْم وشِهْد ، بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين وكسرها . . فَمُزالٌ عن الأصل ؛ لضرب من الخفة ، والأصل فيهما فَعِل بكسر العين ، ففيه أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين وكسرها ، وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها ، وهـٰذه جارية في كل اسم أو فعل علىٰ (فَعِل) مكسورَ العين وعينُه حرفُ حلق .

(**فإن كان ماضيه علىٰ وزن فعَل مفتوح العين** . . **فمضارعه يفعُل أو يفعِل** ، **بضم العين أو كسرها** ؛ **نحو** : **نصر ينصُر**) **مثال لضم العين** ، يقال : نصره ؛ أي : أعانه ، ونصر الغيث الأرض ؛ أي : أغاثها .

قال أبو عبيدة في قوله تعالىٰ : ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا ﴾ أي : أن لن يرزقه الله[1] .

---

(١) مجاز القرآن (٢/ ٤٦) .

(**وضرب يضرِب**) **مثال لكسر العين** ، يقال : ضربه بالسوط وغيره ، وضرب في الأرض ؛ أي : سار ، وضرب مثلاً كذا ؛ أي : بيَّن .

[ٱلْبَابُ ٱلثَّالِثُ]

وَيَجِيءُ عَلَىٰ **يَفْعَلُ** مَفْتُوحَ ٱلْعَيْنِ ، إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لاَمُهُ حَرْفاً مِنْ حُرُوفِ ٱلْحَلْقِ . وَهِيَ : ٱلْهَمْزَةُ وَٱلْهَاءُ ، وَٱلْعَيْنُ وَٱلْحَاءُ ، وَٱلْغَيْنُ وَٱلْخَاءُ ؛ نَحْوُ : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ ، وَأَبَىٰ يَأْبَىٰ شَاذٌّ .

(**ويجيء**) مضارع فعل مفتوح العين (**علىٰ يفعَل مفتوح العين** ، **إذا كان عين فعله أو لامه**) أي : لام فعله (**حرفاً من حروف الحلق**) **واشترط هٰذا** ليقاوم حرف الحلق فتحة العين ؛ **فإن حروف الحلق أثقل الحروف** ، ولا يُشْكِلُ ما ذكرنا بمثل : دخل يدخُل ، ونحت ينحِت ، وجاء يجِيء ، وما أشبه ذلك مما عينه أو لامه حرف حلق ، ولم يجيء علىٰ يفعَل بفتح العين ؛ لأنا نقول : إنه يجيء علىٰ يفعَل بالفتح ؛ إذا وجد هٰذا الشرط ، فمتى انتفى الشرط . . لا يكون علىٰ يفعَل بالفتح ، لا أنه إذا وجد هٰذا الشرط . . يجب أن يكون علىٰ يفعَل بالفتح ؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

(**وهي**) **أي** : **حروف الحلق ستة** : (**الهمزة والهاء** ، **والعين والحاء**) المهملتان (**والغين والخاء**) المعجمتان (**نحو** : **سأَل يسأَل** ، **ومنَع يمنَع**) قدم الهمزة لأن مخرجها من أقصى الحلق ، ثم الهاء لأن مخرجها أعلىٰ من مخرج الهمزة ، والبواقي علىٰ هٰذا الترتيب .

ثم استشعر اعتراضاً بأن : أبىٰ يأبىٰ جاء علىٰ فعل يفعَل بالفتح مع انتفاء الشرط ، فأجاب بقوله : (**وأبىٰ يأبَىٰ شاذ**) مخالف للقياس لا يعتد به ، فلا يرد نقضاً .

فإن قيلَ : كيف يكون شاذاً وهو وارد في أفصح الكلام ؟! قال الله تعالىٰ : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ .

قلتُ : كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في كلام فصيح ؛ فإنهم قالوا : **الشاذ علىٰ ثلاثة أقسام** :

- قسم مخالف للقياس دون الاستعمال .
- وقسم مخالف للاستعمال دون القياس ، **وكلاهما مقبول** .
- وقسم مخالف للقياس والاستعمال ، **وهو مردود** .

لا يقال : إن (أبىٰ يأبىٰ) لامه حرف حلق ؛ إذ الألف من حروف الحلق ، فلذا فتح عينه ؛ لأنا نقول : لا نسلم أنها من حروف الحلق .

ولئن سلمنا أنها من حروف الحلق ، لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها ؛ للزوم الدور ، لأن وجود الألف موقوف على الفتح ؛ لأنه في الأصل ياء قلبت ألفاً ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فلو كان الفتح بسببها . . لزم الدور ؛ لتوقف الفتح عليها ، وتوقفها عليه ، فهو مفتوح العين في الأصل .

ولهٰذا لم يذكر المصنف الألف في حروف الحلق ؛ إذ هي لا تكون هٰهنا إلا منقلبة من الياء أو الواو ، وغرضه بيان حرف تفتح العين لأجله .

وأما (قلىٰ يقلَىٰ) بالفتح . . فلغة بني عامر ، والفصيح الكسر في المضارع ، و(بقَىٰ يبقىٰ) بالفتح لغة طيِّء ، والأصل كسر العين في الماضي ، فقلبوه فتحة ، واللامَ ألفاً تخفيفاً ، وهٰذا قياس عندهم .

وأما (رَكَنَ يَرْكَنُ) . . فمن تداخل اللغتين ، أعني أنه جاء من باب (نصر ينصر) و(علم يعلم) ، فأُخذ الماضي من الأول ، والمضارعُ من الثاني .

[ٱلْبَابُ ٱلرَّابِعُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ **فَعِلَ** مَكْسُورَ ٱلْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ **يَفْعَلُ** بِفَتْحِ ٱلْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : عَلِمَ يَعْلَمُ ، إِلاَّ مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَأَخَوَاتِهِ .

(**وإن كان ماضيه علىٰ**) وزن (**فعِل مكسور العين . . فمضارعه يفعَل بفتح العين ؛ نحو : علِم يعلَم ، إلا ما شذ من نحو : حسِب يحسِب ، وأخواته**) فإنها جاءت بكسر العين فيهما ، **وقلَّ ذلك في الصحيح** ؛ نحو : حسِب يحسِب ، ونَعِم ينعِم ، **وكثر في المعتل** ؛ نحو : وَرِثَ يَرِثُ ، ووَزَنَ يَزِنُ ، ووَرِعَ يَرِعُ ، ويَئِسَ يَيْئِسُ ، وأخواتها .

وأما فَضِل يفضُل ، ونَعِمَ ينعُم ، ومِتُّ يَمُوتُ[1] ، بكسر العين في الماضي ، وضمها في المضارع . . فمن تداخل اللغتين ؛ لأنها جاءت من باب : علم يعلم ، ونصر ينصر ، فأخذ الماضي من الأول ، والمضارع من الثاني .

---

(١) قوله : **مِت** هو بكسر الميم ؛ إذ قد نُقلت إليها كسرة الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ، إذ أصله (مَوِتّ) ، فلما نقلت كسرة الواو إلى الميم . . التقىٰ ساكنان الواو المنقولةُ حركتُها ، والتاء الأولى الساكنة المدغمة في تاء ضمير الفاعل ، فحذفت الواو لأنها حرف علة ، وإنما مثّل الشارح بالمسند إلى التاء لظهور الكسر فيه دون غيره ، وجاء في (أ) : (ومَيِتَ يَمُوت) . انظر : « كتاب سيبويه » (٤/ ٤٠) ، و« إصلاح المنطق » (ص ٢١٢) ، و« شرح الملوكي » (ص ٤٣) ، و« الفتح الرباني » (ص ٨) ، و« تدريج الأداني » (ص ٢١) .

وقوله (يموت) : كذا هي في جميع النسخ ، **ولعل الأَوْلىٰ** : (تَمُوتُ) .

واعلم : أن أصلها : (تَمْوُتُ) نقلت حركة الواو إلى الميم قبلها ؛ لاستثقال الضمة على الواو ، فصارت : (تمُوتُ) .

[ٱلْبَابُ ٱلْخَامِسُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ وَزْنِ **فَعُلَ** مَضْمُومَ ٱلْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ **يَفْعُلُ** بِضَمِّ ٱلْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَسُنَ يَحْسُنُ ، وَأَخَوَاتِهِ .

(**وإن كان ماضيه علىٰ وزن فعُل مضموم العين . . فمضارعه يفعُل بضم العين ؛ نحو : حسُن يحسُن ، وأخواته**) لأن هـٰذا الباب **موضوع للصفات اللازمة** ، فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين ؛ رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها ، ويكون لأفعال الطبائع ؛ كالحسن والكرم والقبح ونحوها ، ولا يكون إلا لازماً .

وشذ قولهم : رَحُبَتْكَ الدارُ ، والأصل : رَحُبَتْ بك الدار ، فحذف الباء اختصاراً لكثرة الاستعمال .

[ٱلرُّبَاعِيُّ ٱلْمُجَرَّدُ]

وَأَمَّا ٱلرُّبَاعِيُّ ٱلْمُجَرَّدُ : فَهُوَ **فَعْلَلَ** ، كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجاً .

(**وأما الرباعي المجرد : فهو فَعْلَلَ**) بفتح الفاء واللامين وسكون العين (**كدَحْرَجَ**) فلان الشيء ؛ أي : دوره (**دَحْرَجَة ودِحْرَاجاً**) لأن الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ، ولا يمكن سكون اللام الأولىٰ لالتقاء الساكنين في نحو : دحرجتُ ودحرجنا ، فحركوها بالفتحة لخفتها وسكنوا العين ؛ لأنه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة .

ويلحق به نحو : جَوْرَبَ ، وجَلْبَبَ ، وبَيْطَرَ ، وهَرْوَلَ ، وشَرْيَفَ ، ودليل الإلحاق اتحاد المصدرين .

[أَوْزَانُ ٱلثُّلاَثِيِّ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ]

> وَأَمَّا ٱلثُّلاَثِيُّ ٱلْمَزِيدُ فِيهِ . . **فَهُوَ عَلَىٰ ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ** : **ٱلأَوَّلُ** : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، **كَأَفْعَلَ** ؛ نَحْوُ : أَكْرَمَ إِكْرَاماً . **وَفَعَّلَ** ؛ نَحْوُ : فَرَّحَ تَفْرِيحاً . **وَفَاعَلَ** ؛ نَحْوُ : قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً .

(**وأما الثلاثي المزيد فيه . . فهو علىٰ ثلاثة أقسام**) لأن الزائد فيه إما حرف واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ؛ لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل .

واعلم : أن الحروف التي تزاد لا تكون إلا من حروف (سألتمونيها) ، إلا في الإلحاق والتضعيف ، فإنه يزاد فيهما أَيُّ حرف كان .

القسم (**الأول**) **من الأقسام الثلاثة** : (**ما كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف**) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً واحداً ، **وهو ثلاثة أبواب** :

- (**كأفعل**) بزيادة الهمزة (**نحو** : **أكرم إكراماً**) وهو :

- للتعدية غالباً ؛ نحو : أكرمته .
- ولصيرورة الشيء منسوباً إلىٰ ما اشتق منه الفعل ؛ نحو : أغدَّ البعير ؛ أي : صار ذا غدة ، ومنه أصبحنا ؛ أي : دخلنا في الصباح ؛ لأنه بمنزلة صرنا ذوي صباح .
- ولوجود الشيء علىٰ صفة ؛ نحو : أحمدته ؛ أي : وجدته محموداً .
- وللسلب ؛ نحو : أعجمت الكتاب ؛ أي : أزلت عجمته .
- وللزيادة في المعنىٰ ؛ نحو : شغلته ، وأشغلته .
- وللتعريض للأمر ؛ نحو : أباع الجارية ؛ أي : عرضها للبيع .

واعلم : أنه قد ينقل الشيء إلىٰ أفعل فيصير لازماً ، وذلك نحو : أكب وأعرض يقال : كَبَّهُ ؛ أي : ألقاه علىٰ وجهه فأكب ، وعرضه ؛ أي : أظهره

فأعرض ، **قال الزوزني** : (ولا ثالث لهما فيما سمعنا)[1] .

○ (**وفعَّل**) بتكرير العين (**نحو** : **فرَّح تفريحاً**) واختلف في أن الزائد هو الأولىٰ أم الثانية ، فقيل : الأولىٰ ؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولىٰ من المتحرك عند الخليل ، وقيل : الثانية ؛ لأن الزيادة بالآخر أولىٰ ، **والوجهان جائزان عند سيبويه**[2] ، وهو :

- للتكثير في الفعل ؛ نحو : جوَّلت وطوَّفت .
- أو في الفاعل ؛ نحو : مَوَّتَتِ الإبل .
- أو في المفعول ؛ نحو : غَلَّقَتِ الأبواب .
- ولنسبة المفعول إلىٰ أصل الفعل ؛ نحو : فسَّقته ؛ أي : نسبته إلى الفسق .
- وللتعدية ؛ نحو : فرَّحته .
- وللسلب ؛ نحو : جلَّد البعير ؛ أي : أزال جلده . ولغير ذلك .

○ (**وفاعل**) بزيادة الألف (**نحو** : **قاتل مقاتلة وقتالاً**) ومن قال : كذب كذاباً . قال : قاتل قيتالاً ، وروي : ماريته مِرَّاء ، وقاتلته قِتَّالاً ، وهو قليل ، وهٰذا تأسيسه علىٰ أن يكون من اثنين فصاعداً ، يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل الصاحب به ؛ نحو : ضارب زيد عمراً ، ويكون بمعنىٰ : فَعَّلَ ؛ أي : للتكثير ؛ نحو : ضاعفته وضعَّفته ، وبمعنىٰ : أَفْعَلَ ؛ نحو : عافاك الله وأعفاك ، وبمعنىٰ : فَعَلَ ؛ نحو : دافع ودفع ، وسافر وسفر .

وَٱلثَّانِي : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ خَمْسَةِ أَحْرُفٍ : ـ إِمَّا أَوَّلُهُ ٱلتَّاءُ ؛ مِثْلُ : **تَفَعَّلَ** ؛ نَحْوُ : تَكَسَّرَ تَكَسُّراً . **وَتَفَاعَلَ** ؛ نَحْوُ : تَبَاعَدَ تَبَاعُداً .

(**والثاني**) **أي** : **والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة** : (**ما كان ماضيه علىٰ**

---

(١) انظر « الكليات » لأبي البقاء (٣/ ٢٢٧) ، و« تاج العروس » مادة (حنج) .
(٢) انظر « كتاب سيبويه » (٤/ ٣٢٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٥٧) .

خمسة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين ، **وهو نوعان** ، والمجموع خمسة أبواب ؛ لأنه (**إما أوله التاء ؛ مثل : تفعَّل**) بزيادة التاء وتكرير العين (**نحو : تكسَّر تكسُّراً**) وهو :

ـ لمطاوعة فعَّل ؛ نحو : كسرته فتكسر ، **والمطاوعة** : حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ، فإنك إذا قلت : كسرته . . فالحاصل له التكسر .

ـ وللتكلف ؛ نحو : تحلم ؛ أي : تكلف الحلم .

ـ ولاتخاذ الفاعلِ المفعولَ أصلَ الفعل ؛ نحو : توسدته ؛ أي : اتخذته وسادة .

ـ وللدلالة علىٰ أن الفاعل جانَبَ الفعلَ ؛ نحو : تهجد ؛ أي : جانب الهجود .

ـ وللدلالة علىٰ حصول أصل الفعل مرة بعد مرة ؛ نحو : تجرعه ؛ أي : شربه جرعة بعد جرعة .

ـ وللطلب ؛ نحو : تكبر ؛ أي : طلب أن يكون كبيراً .

(**وتفاعل**) بزيادة التاء والألف (**نحو : تباعد تباعداً**) وهو :

ـ لما يصدر من اثنين فصاعداً ؛ نحو : تضاربا وتضاربوا ، فإن كان من فاعَل المتعدي إلىٰ مفعولين . . يكون متعدياً إلىٰ مفعول واحد ؛ نحو : نازعته الحديث وتنازعته ، **وعلىٰ هـٰذا القياسُ** ؛ وذلك لأن وَضْعَ (فَاعَلَ) لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره ، مع أن الغير أيضاً فعل ذلك ، و(تفاعل) وَضْعُه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلىٰ تعلق له .

ـ ولمطاوعة فَاعَلَ ؛ نحو : باعدته فتباعد .

ـ وللتكلف ؛ نحو : تجاهل ؛ أي : أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه ، والفرق بين التكلف في هـٰذا الباب وبينه في باب (تَفَعَّل) أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل .

وَإِمَّا أَوَّلُهُ ٱلْهَمْزَةُ ؛ مِثْلُ : **ٱنْفَعَلَ** ؛ نَحْوُ : ٱنْقَطَعَ ٱنْقِطَاعاً . **وَٱفْتَعَلَ** ؛ نَحْوُ : ٱجْتَمَعَ ٱجْتِمَاعاً . **وَٱفْعَلَّ** ؛ نَحْوُ : ٱحْمَرَّ ٱحْمِرَاراً .

(**وإما أوله الهمزة ؛ مثل : انفعل**) بزيادة الهمزة والنون (**نحو : انقطع انقطاعاً**) وهو :

- لمطاوعة فعل ؛ نحو : قطعته فانقطع ؛ ولهـٰذا لا يكون إلا لازماً .

- ومجيئه لمطاوعة أفعل ؛ نحو : أسفقت الباب ؛ أي : رددته فانسفق ، وأزعجته ؛ أي : أبعدته فانزعج . . من الشواذ ، ولا يبنىٰ إلا مما فيه علاج وتأثير ، فلا يقال : انكرم ، وانعدم ، ونحوهما ؛ لأنهم لما خصوه بالمطاوعة . . التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره ، وهو علاج ؛ تقويةً للمعنى الذي ذكر من أن المطاوعة حصول الأثر .

(**وافتعل**) بزيادة الهمزة والتاء (**نحو : اجتمع اجتماعاً**) وهو :

- لمطاوعة فَعَلَ ؛ نحو : جمعته فاجتمع .

- وللاتخاذ ؛ نحو : اختبز ؛ أي : اتخذ الخبز .

- ولزيادة المبالغة في المعنىٰ ؛ نحو : اكتسب ؛ أي : بالغ واضطرب في الكسب .

- ويكون بمعنىٰ : فَعَلَ ؛ نحو : جذب واجتذب .

- وبمعنىٰ : تفاعل ؛ نحو : اختصموا وتخاصموا .

(**وافعلّ**) بزيادة الهمزة واللام الأولىٰ أو الثانية (**نحو : احمرّ احمراراً**) أي : حمر ، فهو :

- للمبالغة ، ولا يكون إلا لازماً ، واختص بالألوان والعيوب .

وَٱلثَّالِثُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ سِتَّةِ أَحْرُفٍ ؛ مِثْلُ : ٱسْتَفْعَلَ ؛ نَحْوُ : ٱسْتَخْرَجَ ٱسْتِخْرَاجاً . وَٱفْعَالَّ ؛ نَحْوُ : ٱحْمَارَّ ٱحْمِيرَاراً . وَٱفْعَوْعَلَ ؛ نَحْوُ: ٱعْشَوْشَبَ ٱعْشِيشَاباً. وَٱفْعَوَّلَ ؛ نَحْوُ : ٱجْلَوَّذَ ٱجْلِوَّاذاً . وَٱفْعَنْلَلَ ؛ نَحْوُ: ٱقْعَنْسَسَ ٱقْعِنْسَاساً. وَٱفْعَنْلَىٰ ؛ نَحْوُ: ٱسْلَنْقَى ٱسْلِنْقَاءً.

(و) القسم (الثالث) من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه علىٰ ستة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف (مثل : استفعل) بزيادة الهمزة والسين والتاء (نحو : استخرج استخراجاً) وهو :

ـ لطلب أصل الفعل ؛ نحو : استخرجته ؛ أي : طلبت خروجه .

ـ ولإصابة الشيء علىٰ صفة ؛ نحو : استعظمته ؛ أي : وجدته عظيماً .

ـ وللتحول ؛ نحو : استحجر الطين ؛ أي : تحول إلى الحجرية .

ـ ويكون بمعنىٰ : فَعَلَ ؛ نحو : قر واستقر ، وقيل : إنه للطلب ، كأنه يطلب القرار من نفسه .

(وافعالَّ) بزيادة الهمزة والألف واللام (نحو : احمارَّ احميراراً) وحكمه حكم احمرَّ إلا أن المبالغة فيه زائدة .

(وافْعَوْعَلَ) بزيادة الهمزة والواو وإحدى العينين (نحو : اعْشَوْشَبَ) الأرضُ (اعشِيشاباً) أي : كثر عشبها ، وهو للمبالغة .

وفي بعض النسخ : (وافعول ؛ نحو : اجلوذ اجلواذاً) وهو بزيادة الهمزة والواوين ؛ أي : مضىٰ في السير وأسرع .

(وافعنلل) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين (نحو : اقعنسس اقعنساساً) أي : خلف ورجع .

قال أبو عمرو : سألت الأصمعي عنه ، فقال : هٰكذا ، فقدم بطنه ، وأخر صدره .

(وافعنلىٰ) بزيادة الهمزة والنون والألف (نحو : اسلنقى اسلنقاء) أي : نام علىٰ ظهره ، ووقع علىٰ قفاه .

والبابان الأخيران من الملحقات بـ(ٱحْرَنْجَمَ) ، فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم .

وكذا تفعَّل وتفاعل من الملحقات بتدحرج ، والمصنف لم يفرق بين ذلك .

[أَوْزَانُ ٱلرُّبَاعِيِّ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا ٱلرُّبَاعِيُّ ٱلْمَزِيدُ فِيهِ . . فَأَمْثِلَتُهُ ثَلاثَةٌ : تَفَعْلَلَ ؛ كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً . وَٱفْعَنْلَلَ ؛ كَٱحْرَنْجَمَ ٱحْرِنْجَاماً . وَٱفْعَلَلَّ ؛ كَٱقْشَعَرَّ ٱقْشِعْرَاراً .

(وأما الرباعي المزيد فيه . . فأمثلته) أي : أبنيته بحكم الاستقراء (ثلاثة : تَفَعْلَلَ) بزيادة التاء (كتدحرج تدحرجاً) ضُمّت لامُه فرقاً بينه وبين فعله ، ويلحق به نحو : تجلبب ؛ أي : لبس الجلباب ، وتجورب ؛ أي : لبس الجورب ، وتفيهق ؛ أي : أكثر في كلامه ، وترهوك ؛ أي : تبختر ، وتمسكن ؛ أي : أظهر الذل والمسكنة .

(وافعَنْلَلَ) بزيادة الهمزة والنون (كاحرنجم) أي : ازدحم (احرنجاماً) يقال : حرجمتُ الإبلَ فاحرنجمت ؛ أي : رددتُ بعضها إلىٰ بعض فارتدت ، ويلحق به نحو : اقعنسس ، واسلنقىٰ ، ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق ؛ لأنه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظاً ، والفرق بين بابي اقعنسس ، واحرنجم : أنه يجب في الأول تكرير اللام دون الثاني .

(وافْعَلَلَّ) بزيادة الهمزة واللام ، وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولىٰ مخففةً والأخيرةِ مشددةً ؛ (كاقشعر) جلده (اقشعراراً) أي : أخذته قُشَعْرِيرَةٌ .



ٱلْفِعْلُ : إِمَّا مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَعَدَّىٰ إِلَى ٱلْمَفْعُولِ بِهِ ؛ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَيُسَمَّىٰ أَيْضاً : وَاقِعاً ، وَمُجَاوِزاً .

(**تنبيه : الفعل : إما متعد ، وهو**) أي : الفعل (**الذي يتعدىٰ**) من الفاعل ؛ أي : يتجاوز (**إلى المفعول به ؛ كقولك : ضربت زيداً**) فإن الفعل الذي هو الضرب قد جاوز الفاعل إلىٰ زيد ، فالدور مدفوع ؛ فإن المراد بقوله : (يتعدىٰ) **معناه اللغوي** ، وإنما قيد المفعول بقوله : (به) ؛ لأن المتعدي وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به ؛ نحو : اجتمع القوم والأميرَ يومَ الجمعة في السوق اجتماعاً تأديباً لزيد ، ونحو ذلك .

ولا يُعترض بنحو : ما ضربت زيداً ؛ لأن الفعل إن أريد به لفظه الذي هو ضربت . . فهو قد تعدىٰ إلى المفعول به في نحو : ضربت زيداً .

وإن أريد به لفظ الفاعل والمفعول . . فهـٰذا مدفوع بلا خفاء[1] .

(**ويسمىٰ أيضاً**) أي : المتعدي (**واقعاً**) لوقوعه على المفعول به (**ومجاوزاً**) لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم .

وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ ٱلَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ ٱلْفَاعِلَ ؛ كَقَوْلِكَ : حَسُنَ زَيْدٌ ، وَيُسَمَّىٰ : لَازِماً ، وَغَيْرَ وَاقِعٍ .

(**وإما غير متعدٍّ ، وهو**) الفعل (**الذي لم يتجاوز الفاعل ؛ كقولك : حسن**

---

(١) انظر « تدريج الأداني » (ص ٣٦) .

زيد) فإن الفعل الذي هو الحسن لم يتجاوز الفاعل الذي هو زيد ، بل ثبت فيه .

(**ويسمىٰ**) أي : غير المتعدي (**لازماً**) للزومه الفاعل ، وعدم انفكاكه عنه ، (**وغير واقع**) لعدم وقوعه على المفعول به .

والفعل الواحد قد يتعدىٰ بنفسه إلىٰ مفعول به ، **فيسمىٰ متعدياً** ، وقد يتعدىٰ بالحرف ، **فيسمىٰ لازماً** ، وذلك عند تساوي الاستعمالين ؛ نحو : شكرته ، وشكرت له ، ونصحته ، ونصحت له .

والحق : أنه متعد ، واللام زائدة مطردة ؛ لأن معناه مع اللام هو المعنىٰ بدونها ، والتعدي واللزوم بحسب المعنىٰ .

وَتُعَدِّيهِ فِي ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ: بِتَضْعِيفِ ٱلْعَيْنِ وَبِٱلْهَمْزَةِ؛ كَقَوْلِكَ: فَرَّحْتُ زَيْداً وَأَجْلَسْتُهُ، وَبِحَرْفِ ٱلْجَرِّ فِي ٱلْكُلِّ؛ نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وَٱنْطَلَقْتُ بِهِ.

(**وتُعَدِّيهِ**) أي : وتعدِّي أنت الفعل اللازم ـ وفي بعض النسخ : (وتعديته) ـ (**في الثلاثي المجرد**) خاصة بشيئين :

(**بتضعيف العين**) أي : بنقله إلىٰ باب التفعيل ، (**وبالهمزة**) أي : بنقله إلىٰ باب الإفعال (**كقولك : فرّحت زيداً**) فإن قولك : فرح زيد لازم ، فلما قلت : فرحته . . صار متعدياً .

(**وأجلسته**) فإن قولك : جلست لازم ، فلما قلت : أجلسته . . صار متعدياً ، (**و**) تعديه (**بحرف الجر في الكلِّ**) أي : من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه ؛ لأن حروف الجر وضعت لتجر معاني الأفعال إلى الأسماء ؛ (**نحو : ذهبت بزيد ، وانطلقت به**) فإن ذهب وانطلق لازمان ، فلما قلت ذلك . . صارا متعديين .

ولا يغير شيءٌ من حروف الجر معنى الفعل إلا الباءُ في بعض المواضع ؛ نحو : ذهبت به ، بخلاف : مررت به .

والذي تغير الباءُ معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به ؛ لأن باء التعدية عنده بمعنىٰ : مع .

قال سيبويه : الباء في مثله كالهمزة والتضعيف ، فمعنىٰ ذهبت به : أذهبته ، وتجوز المصاحبة وعدمها ، وأما في الهمزة والتضعيف . . فلا بد من التغيير[١] .

ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلاً واحداً ، بل يجوز أن يجتمع علىٰ فعل واحد حروف كثيرة ، إلا إذا كانت بمعنىٰ واحد ؛ نحو : مررت بزيد بعمرو ، فإنه لا يجوز ، بخلاف مررت بزيد بالبرية ؛ أي : في البرية .

ولا يتعدىٰ كل فعل بالهمزة والتضعيف ؛ فإن النقل من المجرد إلىٰ بعض أبواب المنشعبة[٢] موكول إلى السماع ، لا تقول : أَنصرْتُ زيداً عمراً ، ولا ذهَّبتُ خالداً ، ونحو ذلك ، **كذا قال بعض المحققين**[٣] .

والحق : أنه لا بد في المتعدي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً للازم من تغيير الحروف معناه ؛ لما مر من أنه بحسب المعنىٰ ، فلا بد من معنى التغيير ، كما في : ذهبت به ، بخلاف : مررت به .

نعم ؛ يصح أن يقال في كل جار ومجرور : إن الفعل متعدٍّ إليه ، كما يقال : يتعدىٰ إلى الظرف وغيره ، ولكن لا باعتبار هـٰذا المعنى الذي نحن فيه .

علىٰ أن في قوله[٤] : ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء . . نظراً[٥] .

* * *

---

(١) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/ ١٣٩ـ ١٤٠) .

(٢) قوله : (أبواب المنشعبة) من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ، **والتقدير** : (أبواب الأفعال المنشعبة) ، **والمراد بها** : أبواب المزيد فيه . انظر « تدريج الأداني » (ص ٣٩) .

(٣) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ٤٦٥) و(٤/ ١٤١ـ ١٤٢) .

(٤) أي : قول بعض المحققين المذكور آنفاً .

(٥) ذلك أن معنى الفعل بدون الحرف هو : الحدث مسنداً إلىٰ فاعله ، ومع الحرف هو : الحدث مسنداً إلىٰ فاعله متعلقاً بمجروره ، فقد غير الحرف معناه ، ويمكن الجواب عن هـٰذا بأن التغيير هو : تبديل معنىٰ بمعنىٰ ، ولا يحصل ذلك بغير الباء . انظر « تدريج الأداني » (ص ٤٠) .



هٰذا (**فصل في أمثلة تصريف هٰذه الأفعال**) المذكورة من الثلاثي ، والرباعي المجرد ، والمزيد فيه . يعني إذا صرفت هٰذه الأفعال . . حصلت أمثلة ؛ كالماضي والمضارع والأمر وغيرها ، فهٰذا الفصل في بيانها .

وقدم الماضي ؛ لأن الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال ، ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع ؛ لأنه يحصل بالزيادة على الماضي ، ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة ، وأصالة ما حصل هو منه ، واشتق منه ، فقال :

[تَعْرِيفُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمَاضِي]

> أَمَّا ٱلْمَاضِي . . فَهُوَ ٱلْفِعْلُ ٱلَّذِي دَلَّ عَلَىٰ مَعْنًىٰ وُجِدَ فِي ٱلزَّمَانِ ٱلْمَاضِي .

(**أما الماضي . . فهو الفعل الذي دلَّ علىٰ معنىً وجد**) هٰذا بمنزلة الجنس ؛ لشموله جميع الأفعال .

وخرج بقوله : (وجد) أي : ذلك المعنىٰ (**في الزمان الماضي**) ما سوى الماضي[1] ، وأراد بالماضي في قوله : (الزمان الماضي) : **اللغوي** ، وبالأول : **الصناعي** ، فلا يلزم تعريفُ الشيء بنفسه .

فإن قيلَ : هٰذا الحد غير مانع ؛ إذ يصدق على المضارع المجزوم بـ(لم) ؛

---

(١) (ما) في قوله : (ما سوىٰ) هي فاعل لقوله : (خرج) أي : خرج ما سوى الماضي بقوله : (وجد) .

نحو : لم يضرب ، فإنَّ (لم) قد نقلت معناه إلى المضي .

وغير جامع ؛ إذ لا يصدق علىٰ نحو : نعم وبئس ، وليس وعسىٰ ، وما أشبه ذلك ؟

فالجوابُ عن الأول : أن دلالته على المضي عارضة ، نشأت من (لم) والاعتبارُ لأصل الوضع .

وعن الثاني : أنها من الجوامد ، والمراد ههنا : الماضي الذي هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هٰذه الأفعال .

وإن أريد به المطلق . . فالجواب عنه : أن تجردها عن الزمان الماضي عارض ، فلا اعتداد به ، وكذا الكلام في صيغ العقود ؛ نحو : بعتُ وأمثاله[1] .

[أَقْسَامُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمَاضِي]

فَٱلْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحاً ، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحاً ؛ مِثَالُهُ : نَصَرَ نَصَرَا نَصَرُوا ، نَصَرَتْ نَصَرَتَا نَصَرْنَ ، نَصَرْتَ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتِ نَصَرْتُمَا نَصَرْتُنَّ ، نَصَرْتُ نَصَرْنَا .

ثم اعلم : أن الماضي إما مبني للفاعل ، أو مبني للمفعول .

(فالمبني للفاعل منه) أي : من الماضي (ما) أي : الفعل الماضي الذي (كان أولُه مفتوحاً) نحو : نصر (أو كان أول متحرك منه مفتوحاً) نحو : اجتمع ، فإنَّ أول متحرك من (افتعل) هو التاء ؛ لأن الفاء ساكنة ، والهمزة غير معتد بها لسقوطها في الدرج ، وهو مفتوح .

ولو قال : (ما كان أول متحرك منه مفتوحاً) . . لاندرج فيه القسمان ؛ لأن

---

(١) أي : يقال : إن تجردها عارض بقصد العقد ، والمُضِيُّ غير مقصود فيها ، وإلا . . لم يصح العقد . انظر « تدريج الأداني » (ص ٤٢) .

أول متحرك من نصر هو النون ؛ كالتاء من اجتمع ، وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح .

وليس (أو) في قوله : (أو كان) مما يُفْسِدُ الحدَّ ؛ لأن المراد بها التقسيم في المحدود ؛ أي : ما كان علىٰ أحد هـٰذين الوجهين ، وإنما يفسد إذا كان المراد بها الشك .

وإنما فُتِحَ أولُ متحرك منه ولم يُسكَّن ؛ لرفضهم الابتداء بالساكن ، ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو : افتعل واستفعل ، وكون الفتح أخف الحركات ، كما بني آخره على الفتح ، سواء كان مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول .

أما البناء . . فلأنه الأصل في الأفعال ، وأما الحركة . . فلمشابهته الاسم مشابهةً ما في وقوعه موقعه ؛ نحو : زيد ضرب ، وزيد ضارب ، وأما الفتح . . فلخفته ، إلا إذا اعتل آخره ؛ نحو : غزا ورمىٰ ، أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك ؛ نحو : ضربت وضربن ، أو واو الضمير ؛ نحو : ضربوا .

(مثاله) أي : مثال المبني للفاعل ، ولم يقتصر علىٰ ذكر الكلي ؛ لأنه قد يراد إيضاحه وإيصاله إلىٰ فهم المستفيد فيُذكَرُ جزئي من جزئياته ، ويقال له : إن مثاله : (نصر) للغائب المفرد ، (نصرا) لمثناه ، (نصروا) لجمعه . (نصرتْ) للغائبة المفردة ، (نصرتا) لمثناها ، (نصرن) لجمعها . (نصرتَ) للمخاطب الواحد ، (نصرتما) لمثناه ، (نصرتم) لجمعه . (نصرتِ) للواحدة المخاطبة ، (نصرتما) لمثناها ، (نصرتن) لجمعها . (نصرتُ) للمتكلم الواحد ، (نصرنا) له مع غيره .

زادوا تاءً في : (نَصَرَتْ) للدلالة على التأنيث ، كما في الاسم ؛ نحو : ناصرة ، واختصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلاً بينهما ، إذ الفعل أثقل من الاسم كما تقدم ، وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين ، وزادوا ألفاً وواواً علامة للفاعل الاثنين والجماعة[1] ، وقد يحذف الواو في

---

(١) قوله : (الاثنين والجماعة) بدل من قوله : (للفاعل) .

النَّدرة ؛ كقوله : [من الوافر]

فَلَـوْ أَنَّ ٱلأَطِبَّـا كَـانُ حَـوْلِـي وَكَـانَ مَـعَ ٱلأَطِبَّـاءِ ٱلشُّفَـاةُ[1]

وزادوا تاء للمخاطَب ، وتاء للمخاطَبة ، وتاء للمتكلم ، وحركوها في الجميع ؛ خوفَ اللبس بتاء التأنيث ، وضموها للمتكلم ؛ لأن الضم أقوىٰ ، والمتكلم مقدم فأخذه ، وفتحوها للمخاطب ؛ إذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم ، والفتح راجح لخفته ، والمذكر مقدم فأخذه ، فبقيت الكسرة والمخاطبةَ فأعطيَتْها ، وإنما اختصت بالكسرة ؛ لئلا يُلتبس بالمتكلم علىٰ تقدير الضم ، والمخاطب علىٰ تقدير الفتح ، ولأن الياء تقع ضميرَها في نحو : اضربي ، والكسرة أخت الياء ، فناسب إعطاؤُها المخاطبةَ .

ولم يفرقوا بينهما في المثنىٰ ، لكن زادوا ميماً فرقاً بين المخاطَبَيْنِ والمخاطبتين ، وبين الغائِبَيْنِ والغائبتين ، وضموا ما قبلها ؛ لأن الميم شفوية كالواو ، فيناسبها الضم ، ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميراً آخر وهو النون ؛ كما في المنفصلات ؛ نحو : نحن فقالوا : فعلنا ، وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب ، وبين الجمع المؤنث الغائب باختصاص المذكر بالواو ، والمؤنث بالنون دون العكس ؛ لأن الواو هـٰهنا أثقل من النون[2] ؛ لأنها من حروف المد واللين ، وهي بالزيادة أولىٰ ، والمذكر مقدم على المؤنث .

---

(1) لم أجد نسبةً لهـٰذا البيت إلىٰ أحد ، وقد سقط العجز منه من (أ) و(هـ) ، وفي بقية النسخ : (الشِّفاءُ) بدل (الشُّفاةُ) ، ولعل الصواب ما أثبت ، وقد جاء في « الحيوان » (٥/ ٢٩٧) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٢/ ٤١٣) ، و« شرح المفصل » (٧/ ٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٢٩) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٥/ ٢٢٩) لفظ (الأُسَاةُ) بدل (الشُّفاةُ) ، وقد ذكر في « الخزانة » (٥/ ٢٣٢ـ ٢٣٣) أن ابن الأنباري أورده في موضعين في « مسائل الخلاف » وأنه أطنب في الموضعين ، وروىٰ مع الشاهد بيتاً آخر كما يلي :

فلـو أن الأطبـا كـانُ حـولـي وكـان مـع الأطبـاء الشفـاة

إذن مـا أذهبـوا ألمـاً بقلبـي وإن قيـل : الشفـاة هـم الأسـاة

وهـٰذا ما دفعنا لإثبات ما أورده ابن الأنباري ، دون ما جاء في المصادر الأخرىٰ ، والشاهد فيه قوله : (كانُ) فقد حذف واو الجماعة ؛ لأن الأصل (كانوا) والله تعالىٰ أعلم .

(2) قوله (أثقل) : أي أقوىٰ وأقعد ؛ لأنها مسبوقة بالضمة بخلاف النون .

وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم ؛ لمناسبتها الواو التي هي علامة له في الغيبة ، واختصاص المؤنث بالنون ؛ كما في جمع الغائبة ، وشددوا النون ؛ لأنهم قالوا : أصله (نصرتمن) ، فأدغمت الميم في النون إدغاماً واجباً ؛ ولذا ضموا ما قبل النون ـ أعني : التاء ـ لمناسبة الضم الميم ، وهـٰذه مناسبات ذكروها ، وإلا . . فالحاكم بذلك الواضع لا غير .

وَقِسْ عَلَىٰ هَـٰذَا : أَفْعَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَفَاعَلَ ، وَفَعْلَلَ ، وَتَفَعْلَلَ ، وَٱفْتَعَلَ ، وَٱنْفَعَلَ ، وَٱسْتَفْعَلَ ، وَٱفْعَلَلَّ ، وَٱفْعَوْعَلَ . وَلاَ تَعْتَبِرْ حَرَكَاتِ ٱلأَلِفَاتِ فِي ٱلأَوَائِلِ ؛ فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ ، تَثْبُتُ فِي ٱلِابْتِدَاءِ ، وَتَسْقُطُ فِي ٱلدَّرْجِ .

(**وقس علىٰ هـٰذا**) **المذكور من تصريف** (نصر) :

(**أفعل** ، **وفعَّل** ، **وفاعل** ، **وفعلل** ، **وتفعلل** ، **وافتعل** ، **وانفعل** ، **واستفعل** ، **وافعللَّ**) نحو : اقشعر اقشعرا اقشعروا ، اقشعرَّتْ اقشعرَّتا اقشعررن ، اقشعررتَ اقشعررتما اقشعررتم ، اقشعررْتِ اقشعررتما اقشعررتن ، اقشعررتُ اقشعررنا .

(**وافعوعل**) نحو : اعشوشب اعشوشبا اعشوشبوا ، اعشوشبتْ اعشوشبتا اعشوشبن . . . إلىٰ آخره .

وكذلك البواقي علىٰ هـٰذا النهج ، وتركته لأنه لما ذَكَر واحداً . . فالبواقي علىٰ نهجه ، فلا حاجة إلىٰ تكثير الأمثلة ؛ إذ ليس الإدراك بكثرة النظائر ، **فالفهِم الذكي يدرك بنظير واحد ما لا يدركه البليد بألف شاهد** .

(**ولا تعتبر**) أنت ـ وفي بعض النسخ : (ولا تُعْتَبَرُ) مبنياً للمفعول ـ (**حركات الألفات**) أي : الهمزات ، وعبر عنها بها ؛ لأن الهمزة إذا كانت أولاً . . تكتب علىٰ صورة الألف ويقال لها : ألف ، قال في « الصحاح » :

(الألف علىٰ ضربين لينة ومتحركة ، فاللينة تسمىٰ : ألفاً ، والمتحركة تسمىٰ : همزة)[1] .

(**في الأوائل**) أي : في أوائل الفعل ؛ نحو : انفعل وافتعل واستفعل ، وما أشبهها مما في أوله همزة زائدة سوىٰ همزة أفعل ، فإن همزته للقطع ؛ لأنها لا تسقط في الدرج ؛ ولذا فتحت ، يعني لا يقال : إن أوائل هـٰذه الأفعال ليست مفتوحة ، بل مكسورة فلا يكون مبنياً للفاعل .

(**فإنها**) أي : فإن هـٰذه الألفات (**زائدة**) لرفضهم الابتداء بالساكن ، (**تثبت في الابتداء**) للاحتياج إليها (**وتسقط في الدرج**) أي : في حشو الكلام لعدم الاحتياج إليها ؛ نحو : افتعل ، وانفعل ، واستفعل ، بحذف الهمزة ، واتصال الواو بالكلمة .

وَٱلْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ ـ وَهُوَ ٱلْفِعْلُ ٱلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ـ : مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُوماً ؛ كَـ : فُعِلَ ، وَفُعْلِلَ ، وَأُفْعِلَ ، وَفُعِّلَ ، وَفُوعِلَ ، وَتُفُعِّلَ . أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُوماً ؛ نَحْوُ : ٱفْتُعِلَ ، وَٱسْتُفْعِلَ . وَهَمْزَةُ ٱلْوَصْلِ تَتْبَعُ هَـٰذَا ٱلْمَضْمُومَ فِي ٱلضَّمِّ . وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُوراً أَبَداً ؛ نَحْوُ : نُصِرَ زَيْدٌ ، وَٱسْتُخْرِجَ ٱلْمَالُ .

(**والمبني للمفعول منه**) أي : من الماضي ، أراد أن يذكر تعريفاً له باعتبار اللفظ ، فذكر علىٰ سبيل الاستطراد تعريفاً لمطلق الفعل المبني للمفعول باعتبار المعنىٰ ، فقال : (**وهو**) أي : المبني للمفعول مطلقاً ، سواء كان من الماضي ، أو من المضارع : (**الفعل الذي لم يسم فاعله**) كما تقول : ضُرِبَ زيدٌ ، فترفع زيداً لقيامه مقام الفاعل ، ولا تذكر الفاعل لتعظيمه ، فتصونه عن لسانك ، أو لتحقيره ، فتصون لسانك عنه ، أو لعدم العلم به ، أو لقصد صدور الفعل عن أي

(١) الصحاح (٥/ ٢٠١٥) ، باب الألف اللينة .

فاعل كان ؛ إذ لا غرض في ذكر الفاعل ؛ نحو : قُتِلَ الخارجيُّ ، فإن الغرض المهم قتله لا قاتله ، أو لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني ، وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوِّز حذف الفاعل .

(**ما كان**) خبر المبتدأ ؛ أي : المبني للمفعول من الماضي الفعلُ الماضي الذي كان (**أوله مضموماً** ؛ **كـ** : **فُعل** ، **وفُعلل** ، **وأُفعل** ، **وفُعِّل** ، **وفُوعل**) بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها (**وتُفُعِّل**) بضم التاء والفاء أيضاً ؛ لأنك لو قلت : تُفَعِّل بضم التاء فقط . . لالتبس بمضارع فَعَّل .

وكذلك قالوا في تفاعل : تفوعل بضم التاء والفاء ؛ إذ لو اقتصروا علىٰ ضم التاء . . لالتبس بمضارع فاعل ، وقلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها .

(**أو كان أول متحرك منه مضموماً** ؛ **نحو** : **افتُعل**) بضم التاء ؛ لأنه أول متحرك منه ، كما ذكرنا في المبني للفاعل (**واستُفعل**) بضم التاء ، وكذا قياس كل ما كان أوله همزة وصل .

ولم يذكر انفعل ، وافْعَلَّ ، وافعوَّل ـ نحو : اجلوَّذ ـ وافعوعل ، وافعنلل ، وافعلَلَّ ، ونحو ذلك ؛ **لأنها من اللوزام** ، **وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد** .

(**وهمزة الوصل**) فيما كان أول متحرك منه مضموماً (**تتبع هـٰذا المضموم**) الذي هو أول متحرك منه (**في الضم**) يعني : يكون مضموماً عند الابتداء ؛ كقولك مبتدئاً : أُستُخرِج المال مثلاً ، بضم الهمزة لمتابعة التاء ، (**وما قبل آخره**) أي : آخر المبني للمفعول (**يكون مكسوراً أبداً** ؛ **نحو** : **نُصِر زيد** ، **واستُخرِج المال**) وفي نحو : افعُلَّ ، وافْعُولَّ[1] يقدر الأصل : افعلل وافعولل ، وفي نحو : أُفعُلِلَّ ؛ نحو : أُقْشُعِرَّ ؛ الأصل : أُفْعُلِلَ ، فنقلت كسرة اللام [إلىٰ ما قبلها] فليتأمل[2] .

---

(١) أفعُولَّ كَاَحْمُورَّ .

(٢) ما بين معقوفين زيادة من « تدريج الأداني » (ص ٥٠) ، والعبارة فيه : (« فنقلت كسرة اللام » الثانية إلىٰ ما قبلها ، وأدغمت الثانية في الثالثة فصار : أُفْعُلِلَّ) .

ولو قال : (ما كان أول متحرك منه مضموماً) . لكان كافياً كما تقدم[1] .

والسر في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر : أنه لا بد من تغيير ليُفصَل من المبني للفاعل[2] ، والأصلُ : فَعَلَ ، فغيروه إلىٰ : فُعِلَ ، بضم الأول وكسر الثاني ، دون سائر الأوزان ليبعد عن أوزان الاسم ، ولو كسر الأول وضم الثاني . . يحصل هـٰذا الغرض ، لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولىٰ من العكس ؛ لأنه طلب خفة بعد الثقل ، ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر ؛ طرداً للباب .

وما يقال من أن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف . . **فليس بشيء** ؛ لأن المفعول المرفوع عِوَضٌ عنه ، وهو كافٍ عنه .

وجاء : (فُزْدَ لَهُ) بسكون الزاي ، والأصل : (فُصِدَ لَهُ) ؛ أسكن الصاد وأبدل زاياً[3] .

وحكىٰ قطرب : ضِرْبَ ، بنقل كسرة الراء إلى الضاد .

وجاء : عُصْرَ ، بسكون ما قبل الآخر[4] .

وقرىء (رِدَّتْ) في قوله تعالىٰ : ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ بكسر الراء[5] ، وكل ذلك مما لا يعتد به نقضاً .

---

(١) انظر (ص ٦٢) .

(٢) **أي** : ليفصل المبنيُّ للمفعول من المبنيِّ للفاعل .

(٣) **تقول العرب** : (لم يُحْرَمْ من فُزْدَ لَهُ) أي : من فُصِدَ له ، قلبت الصاد زاياً بعد إسكانها كما أشار المصنف ، **والمعنىٰ** : لم يُحرم من أصاب بعض حاجته وإن لم ينلها كلها .
وتأويل هـٰذا : أن الرجل كان يُضيف الرجل في شدة الزمان ، فلا يكون عنده ما يقريه ، ويشحُّ أن ينحر راحلته ، فيفصدها ، فإذا خرج الدم . . سخنه للضيف إلىٰ أن يجمد ويقوىٰ ، فيطعمه . فجرى المثل في هـٰذا . انظر « تاج العروس » مادة (فصد) .

(٤) كما في قول أبي النجم : (من الرجز)

* لَوْ عُصْرَ مِنْهُ ٱلْبَانُ وَٱلْمِسْكُ ٱنْعَصَرْ *

انظر « كتاب سيبويه » (٤/ ١١٤) .

(٥) هي قراءة علقمة ، كما ذكر ذلك ابن جني في « المحتسب » (١/ ٣٤٥) ، والقرطبي في « تفسيره » (٩/ ٢٢٤) ، والسيوطي في « الدر المنثور » (٤/ ٥٥٦) .

وجاء نحو : جُنَّ ، وعُلَّ ، وسُلَّ ، وقُدَّ ، وزُكِمَ ، وحُمَّ ، ووُعِكَ ، وشُلَّ ، وفُئِدَ ، وجُبِلَ مبنيةً للمفعول أبداً للعلم بفاعلها ـ في غالب العادة ـ أنه هو الله تعالىٰ .

[ٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ]

وعقَّب الماضيَ بالمضارع ؛ لأن الأمر فرع عليه ، وكذا اسم الفاعل والمفعول ؛ لاشتقاقهما منه فقال :

> **وَأَمَّا ٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ** . . فَهُوَ مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى ٱلزَّوَائِدِ ٱلأَرْبَعِ ، وَهِيَ : ٱلْهَمْزَةُ ، وَٱلنُّونُ ، وَٱلتَّاءُ ، وَٱلْيَاءُ ، يَجْمَعُهَا : (أَنَيْتَ) أَوْ (أَتَيْنَ) أَوْ (نَأْتِي) . **فَٱلْهَمْزَةُ** : لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، **وَٱلنُّونُ** : لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، **وَٱلتَّاءُ** : لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَداً ، وَمُثَنًّى ، وَمَجْمُوعاً ، مُذَكَّراً كَانَ أَوْ مُؤَنَّثاً . وَلِلْغَائِبَةِ ٱلْمُفْرَدَةِ ، وَلِمُثَنَّاهَا . **وَٱلْيَاءُ** : لِلْغَائِبِ ٱلْمُذَكَّرِ ، مُفْرَداً ، وَمُثَنًّى ، وَمَجْمُوعاً ، وَلِجَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثَةِ ٱلْغَائِبَةِ . وَهُوَ يَصْلُحُ لِلْحَالِ ، وَٱلِاسْتِقْبَالِ ، تَقُولُ : يَفْعَلُ ٱلْآنَ ، وَيُسَمَّىٰ حَالاً وَحَاضِراً ، وَيَفْعَلُ غَداً ، وَيُسَمَّىٰ مُسْتَقْبَلاً .

(**وأما الفعل المضارع . . فهو ما**) أي : الفعل الذي (**يكون في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي**) أي : الزوائد الأربع : (**الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، يجمعها**) أي : تلك الزوائد الأربع قولك : (**أنيت ، أو أتين ، أو نأتي**) ، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي ، واختصوا الزيادة به ؛ لأنه مؤخر بالزمان عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فأخذه المقدَّمُ .

ولقائل أن يقول : هـٰذا التعريف شامل لنحو : أكرم ، وتكسر ، وتباعد ؛ فإن أوله إحدى الزوائد الأربع ، وليس بمضارع .

ويمكن الجواب عنه : بأنا لا نسلم أن أوله إحدى الزوائد الأربع ؛ لأنا نعني بها الهمزة التي تكون للمتكلم وحده ، والنون التي تكون له مع غيره ، وكذا التاء والياء[1] ، كما أشار إليه بقوله :

(**فالهمزة : للمتكلم وحده**) نحو : أَنصرُ أنا .

(**والنون : له**) أي : للمتكلم (**إذا كان معه غيره**) نحو : ننصر نحن ، ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ ﴾ .

(**والتاء : للمخاطب مفرداً**) نحو : أنت تنصر (**ومثنّىً**) نحو : أنتما تنصران ، (**ومجموعاً**) نحو : أنتم تنصرون ، (**مذكراً كان**) المخاطب كما في هـٰذه الأمثلة الثلاثة ، (**أو مؤنثاً**) نحو : تنصرين تنصران تنصرن ، (**وللغائبة المفردة**) نحو : هي تنصر ، (**ولمثناها**) نحو : هما تنصران ، (**والياء : للغائب المذكر ، مفرداً**) نحو : هو ينصر ، (**ومثنّىً**) نحو : هما ينصران ، (**ومجموعاً**) نحو : هم ينصرون ، (**ولجمع المؤنثة الغائبة**) نحو : هن ينصرن .

واعترض : بأنه يستعمل في الله تعالىٰ ، وليس بغائب ، ولا مذكر ، ولا مؤنث ، **تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً** ، فالأَوْلىٰ أن يقال : والياء لما عدا ما ذكرناه .

وأجيب : بأن المراد من الغائب **اللفظ** .

فإذا قلتَ : الله تعالىٰ يحكم . . فالله لفظ مذكر غائب ؛ لأنه ليس بمتكلم ، ولا بمخاطب ، وهو المراد بالغائب .

فإن قلتَ : لِمَ زادوا هـٰذه الحروف دون غيرها ، ولِمَ اختصوا كلاًّ منها بما اختصوا ؟

قلتُ : لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهم احتاجوا إلىٰ حروف تزاد لنصب

---

(١) أي : يقصد بهما التاء التي للمخاطب ، والياء التي للغائب .

العلامات ، فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين ؛ لكثرة دورها في كلامهم ، إما بأنفسها ، وإما بأبعاضها ـ أعني : الحركات الثلاث ـ فزادوها ، وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ، ومخرج الهمزة قريب من مخرجها[1] ، وأعطوها للمتكلم ؛ لأنه مقدم ، والهمزة أيضاً مخرجها مقدَّم علىٰ مخرجهما ؛ لكونه من أقصى الحلق ، ثم قلبوا الواو تاء ؛ لأنه يؤدي زيادتها إلى الثقل ، لا سيما في نحو : (وَوَوْجَل) بالعطف ، وقلبها تاء كثير في الكلام ؛ نحو : تراث وتجاه ، والأصل : وراث ووجاه ، فقلبوها هـٰهنا أيضاً تاء ، وأعطوها للمخاطب ؛ لأنه مؤخر عنهما ، بمعنىٰ أن الكلام إنما ينتهي إليه[2] ، والواو منتهىٰ مخرج الهمزة والياء ؛ لكونها شفوية ، وأتبعوه الغائبة والغائبتين ؛ لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين حينئذ وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبين ، لكن هـٰذا أسهل ، ويوجد الفرق بالواو والنون في جمع المذكر الغائب ، وجمع المؤنث الغائب ؛ نحو : يضربون ، ويضربن .

ولم يجعل الجمع المؤنث بالتاء ، كما في الواحدة ، بل بالياء كما هو مناسب للغائب ؛ لكون مخرج الياء متوسطاً بين مخرجي الهمزة والواو ، وكون ذكر الغائب دائراً بين المتكلم والمخاطب[3] .

ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ، ومع غيره . . أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضاً ، فزادوا النون ؛ لمشابهتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة .

---

(١) قوله : (ومخرج الهمزة قريب من مخرجها) أي : من مخرج الألف ، وهـٰذه الجملة جملة حالية واقعة موقع التعليل ؛ وذلك لأن قوله : (قلبوا الألف همزة) متضمن لحكمين : قلب الألف ، وقلبها همزة . فالأول ـ وهو قلب الألف ـ علله بقوله : (لرفضهم الابتداء بالساكن) ، والثاني ـ وهو قلبها همزة ـ علله بقوله : (ومخرج الهمزة. . .) أي : فلقرب مخرج الهمزة من مخرج الألف قلبوا الألف همزة . انظر « تدريج الأداني » (ص ٥٤) .

(٢) أي : إن الكلام يصدر من المتكلم متعلقاً بالغائب موجهاً للمخاطب علىٰ هـٰذا الترتيب . انظر « تدريج الأداني » (ص ٥٤) .

(٣) أي : إن من يذكر الفعل المسند إلى الغائب إما أن يكون متكلماً أو مخاطباً .

فإن قلتَ : لِمَ سمِّي هـٰذا القسم مضارعاً ؟

قلتُ : لأن المضارعة في اللغة : المشابهة ، من الضرع ، كأن كِلاَ الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعاً ، وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات ، ولمطلق الاسم في وقوعه مشتركاً[1] ، وتخصيصِهِ بالسين وسوف واللام ، كما أن (رجلاً) يحتمل أن يكون زيداً أو عمراً أو غيرهما ، فإذا عرفته باللام وقلت : الرجل . . اختص بواحد ؛ ولهـٰذه المشابهة التامة أعرب المضارع من بين سائر الأفعال .

(**وهو**) أي : المضارع (**يصلح للحال**) **والمراد بها** : أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل ، يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مهلة وتراخ ، والحاكم في ذلك : **هو العرف لا غير** .

(**والاستقبال**) **والمراد به** : ما تترقب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه ، (**تقول** : **يفعل الآن** ، **ويسمىٰ حالاً وحاضراً** ، **ويفعل غداً** ، **ويسمىٰ مستقبلاً**) .

المشهور : المستقبَل ـ بفتح الباء ـ اسم مفعول ، والقياس يقتضي كسرها ليكون اسم فاعل ؛ لأنه يَسْتَقْبِلُ ، كما يقال : الماضي .

ولعل وجه الأول : أن الزمان نستقبله فهو مستقبَل ، اسم مفعول .

لكن الأَولىٰ أن يقال : المستقبِل ، بكسر الباء ؛ **فإنه الصحيح** ، **وتوجيه الأول لا يخلو عن حزازة**[2] .

قيل : إن المضارع موضوع للحال ، واستعماله في الاستقبال مجاز ، وقيل بالعكس ، **والصحيح** : أنه مشترك بينهما ؛ لأنه يطلق عليهما إطلاق كل مشترك علىٰ أفراده .

هـٰذا ؛ ولكنَّ تَبَادُرَ الفهمِ إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة يُنبىء عن كونه

---

(١) أي : المضارع مشترك بين الحال والاستقبال .

(٢) **حزازة** : هو بفتح الحاء المهملة والمعجمتين ، من الحز ، وهو القطع ، كأن التعليل المذكور منقطع لضعفه وسقوطه . انظر « تدريج الأداني » (ص ٥٦) .

أصلاً في الحال ، وأيضاً من المناسب أن يكون لها صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل .

فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ ٱلسِّينَ ، أَوْ سَوْفَ ، فَقُلْتَ : سَيَفْعَلُ ، أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ . . **ٱخْتَصَّ بِزَمَانِ ٱلِاسْتِقْبَالِ** .

(**فإذا أدخلت عليه**) أي : على الفعل المضارع (**السين** ، **أو سوف** ، **فقلت** : **سيفعل** ، **أو سوف يفعل** . . **اختص بزمان الاستقبال**) لأنهما حرفا استقبال وضعاً ، وسمِّيا حرفي تنفيس .

ومعناه : تأخير الفعل في الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفسته ؛ أي : وسعته ، وسوف أكثر تنفيساً من السين ، وقد تخفف بحذف الفاء فيقال : سو ، وقد يقال : سي بقلب الواو ياء ، وقد يحذف الواو منه فيسكن الفاء الذي كان متحركاً لأجل التقاء الساكنين ، فيقال : سَفْ أفعلُ ، وقيل : إن السين منقوص من سوف ؛ دلالة بتقليل الحروف علىٰ تقريب الفعل .

قيل : وإذا دخله لام الابتداء . . **اختص بزمان الحال** ؛ نحو قولك : ليَفْعَلُ ، وفي التنزيل : ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي ﴾ .

وأما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ ، و﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ . . فقد تمحضت اللام للتوكيد مضمحلاً عنها معنى الحالية ؛ لأنها إنما تفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما ، لا المستقبل الصرف .

وقوله : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ . . نزل منزلة الحال ؛ إذ لا شك في وقوعه .

وأمثال ذلك في كلام الله تعالىٰ كثير ، وعند البصريين اللام للتأكيد فقط .

[أَقْسَامُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ]

فَٱلْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ ٱلْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحاً ، إِلاَّ مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ؛ فَإِنَّ حَرْفَ ٱلْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُوماً أَبَداً ؛ نَحْوُ : يُدَحْرِجُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفَرِّحُ . وَعَلاَمَةُ بِنَاءِ هَـٰذِهِ ٱلأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ : كَوْنُ ٱلْحَرْفِ ٱلَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُوراً أَبَداً . **مِثَالُهُ مِنْ يَفْعُلُ** : يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ يَنْصُرْنَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ ، تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ ، أَنْصُرُ نَنْصُرُ .

واعلم : أن المضارع أيضاً إما مبني للفاعل ، أو مبني للمفعول .

(**فالمبني للفاعل منه**) أي : من الفعل المضارع : (**ما**) أي : الفعل المضارع الذي (**كان حرف المضارعة منه**) أي : من المبني للفاعل (**مفتوحاً** ، **إلا ما كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف**) نحو : دحرج ، وأكرم ، وقاتل ، وفرح .

(**فإن حرف المضارعة منه**) أي : مما كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف (**يكون مضموماً أبداً ؛ نحو : يدحرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرِّح**) .

أما الفتح . . فهو الأصل لخفته ، وكَسْرُ غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين ، وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعدها ياء أخرىٰ ، ولا ينطبق التعريف علىٰ ذلك .

وأما الضم فيما كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف . . فإنه لو فتح في يُكرم مثلاً ، ويقال : يَكرم . . لم يعلم أنه مضارع المجرد هو أو المزيد فيه ، ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف .

فإن قلتَ : لِمَ لَمْ يفتح حرف المضارعة في يدحرج ، ويقاتل ، ويفرح ولا التباس فيه ، ثم يحمل يُكرم عليه ، وحمل الأقل على الأكثر أولى ؟

قلتُ : لأنه لو حمل الأقل على الأكثر . . لزم الالتباس ولو في صورة واحدة ، بخلاف العكس ؛ فإنه لا التباس فيه أصلاً .

فإن قلتَ : فَلِمَ اختص الضم بهٰذه الأربعة ، والفتح بما عداها دون العكس ؟

قلتُ : لأنها أقل مما عداها ، والضم أثقل من الفتح ، فاختص الضم بالأقل والفتح بالأكثر تعادلاً بينهما ، هٰذا وقد عرف جواب ذلك مما مر .

ولقائل أن يقول : لا يدخل في هٰذا التعريف نحو : أهراق يهريق ، وأسطاع يسطيع ، بضم حرف المضارعة والأصل : أراق ، وأطاع ، زيدت الهاء والسين ؛ فإنهما مبنيان للفاعل ، وليس حرف المضارعة منهما مفتوحاً ، وليسا أيضاً مما كان ماضيه علىٰ أربعة أحرف .

ويمكن الجواب عنه : بأن الهاء والسين زائدتان علىٰ خلاف القياس ، فكأنهما علىٰ أربعة أحرف تقديراً ، أو بأنهما من الشواذ ، ولا يجب أن يدخل في الحد الشواذ .

ونحو : خصم وقتل بالتشديد[1] ، والأصل : اختصم ، واقتتل ، أدغمت التاء فيما بعدها ، وحذفت الهمزة ، فهو علىٰ خمسة أحرف تقديراً ؛ فلهٰذا يفتح حرف المضارعة ، ويقال : يَخَصِّم ويَقَتِّل[2] ، **وهنا موضع بحث**[3] .

ولما ضم حرف المضارعة من هٰذه الأربعة ـ كما في المبني للمفعول ـ . أراد أن يذكر علامة كون هٰذه الأربعة مبنية للفاعل ، فقال :

---

(١) يجوز في فاء هٰذين الفعلين الفتح ؛ أي : خَصَّم ، وقَتَّل ، وذلك بنقل حركة المدغم إليها . ويجوز تحريكها بالكسر بعد حذف حركة المدغم ؛ لأن الساكن إذا حرك . . حرك بالكسر ، **وهٰذا أولىٰ من الأول** ؛ لأن في الأول التباسَ ماضي الافتعال بماضي التفعيل بعد حذف الهمزة . ومن العرب من إذا كَسَرَ الفاء . . يتبعها كسر العين فيقول : خِصِّم ، وقِتِّل ، بكسر الخاء والصاد ، والقاف والتاء . وهٰذا المذكور منقاس في كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال ، كذا ذكره الغزي . انظر « تدريج الأداني » (ص ٦٠) .

(٢) بفتح الياء فيهما ، ويجوز كسرها أيضاً ؛ إتباعاً لحركة ما بعدها إذا كسر كما سبق . انظر « تدريج الأداني » (ص ٦١) .

(٣) انظره في « تدريج الأداني » (ص ٦١) .

(**وعلامة بناء هـٰذه الأربعة**) يعني : يدحرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرح (**للفاعل : كون الحرف الذي قبل آخره**) أي : آخر كل واحد من هـٰذه الأربعة حال كونه مبنياً للفاعل (**مكسوراً أبداً**) ؛ بخلاف المبني للمفعول ، فإنه فيه مفتوح أبداً ، كما سيذكر في بحثه إن شاء الله تعالىٰ .

(**مثاله**) أي : مثال المبني للفاعل (**مِنْ يفعُل**) بضم العين : (**ينصر ينصران ينصرون** ، **تنصر تنصران ينصرن** ، **تنصر تنصران تنصرون** ، **تنصرين تنصران تنصرن** ، **أنصر ننصر**) .

وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا ٱبْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ ... وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا

وقوله[2] : [من الوافر]

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَٱجْدَزَّ شِيحَا

وَقِسْ عَلَىٰ هَـٰذَا : يَضْرِبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيُدَحْرِجُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفَرِّحُ ، وَيَتَكَسَّرُ ، وَيَتَبَاعَدُ ، وَيَنْقَطِعُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُّ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَعْشَوْشِبُ ، وَيَقْعَنْسِسُ ، وَيَسْلَنْقِي ، وَيَجْلَوِّذُ ، وَيَتَدَحْرَجُ ، وَيَحْرَنْجِمُ ، وَيَقْشَعِرُّ .

(**وقس علىٰ هـٰذا**) المذكور من تصريف ينصر : (**يضرب** ، **ويعلم** ، **ويدحرج** ، **ويكرم** ، **ويقاتل** ، **ويفرح** ، **ويتكسر** ، **ويتباعد** ، **وينقطع** ، **ويجتمع** ، **ويحمر** ، **ويحمار** ، **ويستخرج** ، **ويعشوشب** ، **ويقعنسس** ، **ويسلنقي** ، **ويجلوِّذ** ، **ويتدحرج** ، **ويحرنجم** ، **ويقشعر**) ونحن لا نشتغل

---

(1) البيت لسويد بن كراع ، وهو في « الصاحبي » (ص ٣٦٣) ، و« شرح المعلقات العشر » للتبريزي (ص ٣١) ، و« المزهر » (١/ ٣٣٥) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ١٧) .

(2) البيت لمضرس بن ربعي الأسدي ، وهو في « الصاحبي » (ص ١٤٠ ، ٣٦٣) ، و« شرح المعلقات العشر » للتبريزي (ص ٣١) ، و« المزهر » (١/ ٣٣٥) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ١٧) .

بتفصيلها ؛ فإنه لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ تمييز ، ولو أشكل شيء من نحو : اقشعر واسلنقىٰ . . يعرف في المضاعف والناقص .

وَٱلْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ ٱلْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُوماً ، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحاً ؛ نَحْوُ : يُنْصَرُ ، وَيُدَحْرَجُ ، وَيُكْرَمُ ، وَيُقَاتَلُ ، وَيُفَرَّحُ ، وَيُسْتَخْرَجُ .

(**والمبني للمفعول منه**) أي : من المضارع : (**ما**) أي : الفعل المضارع الذي (**كان حرف المضارعة منه مضموماً**) حملاً على الماضي ، (**و**) كان (**ما قبل آخره مفتوحاً**) فإن كان مفتوحاً في الأصل . . أبقي عليه ؛ نحو : يشرب ، وإلا . . فتح ؛ ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي (**نحو : يُنصَر ، ويُدحرَج ، ويُكرَم ، ويُقاتَل ، ويُفرَّح ، ويُستخرَج**) وتصريفها علىٰ قياس المبني للفاعل .

وفي نحو : يُفعَلّ ، ويُفعالّ ، ويُفعلَلّ ، يقدر الأصل : يُفعلَل ، ويُفعالَل ، ويُفعلْلَلُ ، بفتح ما قبل الآخر .

ولم يذكر المصنف غير المتعدي ؛ **لأنه قلما يوجد منه** .

[(مَا) وَ(لاَ) ٱلنَّافِيَتَانِ]

وَٱعْلَمْ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ (مَا) وَ(لاَ) ٱلنَّافِيَتَانِ ، فَلاَ تُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ ، تَقُولُ : لاَ يَنْصُرُ لاَ يَنْصُرَانِ لاَ يَنْصُرُونَ . . . إِلَىٰ آخِرِهِ . وَكَذٰلِكَ : مَا يَنْصُرُ مَا يَنْصُرَانِ مَا يَنْصُرُونَ . . . إِلَىٰ آخِرِهِ .

(**واعلم** : **أنه**) الضمير للشأن (**يدخل على الفعل المضارع « ما » و« لا »**

النافيتان) للفعل (**فلا تغيران صيغته**) أي : صيغة الفعل المضارع .

وقد مر تفسير الصيغة في صدر الكتاب ؛ يعني : لا يعملان فيه لفظاً ، وقد سمع عن بعض العرب الجزم بـ(لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) نحو : جئته لا يكن له عليَّ حجة .

(**تقول** : **لا ينصر لا ينصران لا ينصرون**. . . **إلىٰ آخره**) كما تقدم في ينصر بعينه ، (**وكذلك** : **ما ينصر ما ينصران ما ينصرون**. . . **إلىٰ آخره**) .

[دُخُولُ ٱلْجَازِمِ وَٱلنَّاصِبِ عَلَى ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ]

> **وَيَدْخُلُ ٱلْجَازِمُ** ، فَيَحْذِفُ : حَرَكَةَ ٱلْوَاحِدِ ، وَنُونَ ٱلتَّثْنِيَةِ ، وَٱلْجَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ، وَٱلْوَاحِدَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ .

(**و**) **اعلم**: أنه (**يدخل**) على الفعل المضارع (**الجازم**) وهو : (« لم » و«لما» و« لا ») في النهي ، و(اللام) في الأمر ، و(إن) الشرطية ، والأسماء التي تضمنت معناها ، **والغرض من هـٰذا الفن** : بيان آخر الفعل عند دخول الجازم عليه .

(**فيحذف حركة الواحد**)[1] نحو : لم ينصر بسكون الراء ، (**و**) يحذف (**نون التثنية**) نحو : لم ينصرا ، (**و**) يحذف نون (**الجمع المذكر**) نحو : لم ينصروا ، (**و**) يحذف نون (**الواحدة المخاطبة**) نحو : لم تنصري ؛ لأن النون في هـٰذه الأمثلة علامة الرفع ، كالضمة في الواحد ، فكما تحذف الحركة . . كذا تحذف النون .

---

(١) قوله : (**الواحد**) يراد به الجنس ، وهو يتناول خمسة أمثلة من الأربعة عشر المعروفة في الصرف ، فهو يتناول : **المفرد المذكر الغائب** ؛ نحو : لم ينصر ، **والواحدة الغائبة** ؛ نحو : لم تنصر ؛ أي : هي ، **والمفرد المذكر المخاطب** ؛ نحو : لم تنصر ؛ أي : أنت ، **والمفرد المتكلم** ؛ نحو : لم أنصر ، **وجمع المتكلمين** ؛ نحو : لم ننصر . انظر « تدريج الأداني » (ص ٦٤) ، و« شرح تصريف العزي » للعلامة أبي الحسن الكيلاني (ص ١٢) .

وإنما جعلت علامة للإعراب كالحركة ؛ لأنه لما وجب أن تكون هـٰذه الأفعال معربة ، والإعراب إنما يكون في آخر الكلمة ، وكانت أواخر هـٰذه الأفعال ساكنة ، وهي الضمائر ؛ لأنها اتصلت بالأفعال ، وصارت كالجزء منها ، ولم يمكن إجراء الإعراب عليها . . وجب زيادة حرف للإعراب ، ولم يمكن زيادة حروف المدِّ واللين ، فزادوا النون ؛ لمناسبتها إياها كما سبق[1] .

وَلاَ يَحْذِفُ نُونَ جَمَاعَةِ ٱلْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ ، كَٱلْوَاوِ فِي جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ، فَتَثْبُتُ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرْنَ ، لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرِي لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرْنَ ، لَمْ أَنْصُرْ لَمْ نَنْصُرْ .

(**ولا يحذف**) أي الجازم (**نون جماعة المؤنث**) فلا يقال : لم ينصر ، في لم ينصرن (**فإنه**) أي : فإن نون جماعة المؤنث (**ضمير** ، **كالواو في جمع المذكر**) وهو فاعل فلا يحذف (**فتثبت علىٰ كل حال**) بخلاف النونات الأخر ، فإنها علامات للإعراب ، وهـٰذه ضمير لا علامة للإعراب ؛ لأنها إذا اتصلت بالفعل المضارع . . صار مبنياً ؛ لأنه إنما أعرب لمشابهته الاسم .

ولما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل ، ورجح جانب الفعلية ، وصار النون من الفعل بمنزلة حرف من الكلمة كما في (بعلبك) ، وتعذر الإعراب بالحرف والحركة علىٰ ما لا يخفىٰ . . رد إلىٰ ما هو أصل في الفعل ؛ أعني : البناء .

وأشار إلى الأمثلة بقوله : (**تقول** : **لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا** ، **لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن** ، **لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا** ، **لم تنصري لم تنصرا لم تنصرن** ، **لم أنصر لم ننصر**) .

---

(١) انظر (ص ١٠٢) .

وجاء (لم) في الضرورة غير جازمة[1] ، وجاء أيضاً مفصولاً بينها وبين المجزوم[2] ، وجاء حذف المجزوم بعده[3] .

وَيَدْخُلُ ٱلنَّاصِبُ ، فَيُبْدِلُ مِنَ ٱلضَّمَّةِ فَتْحَةً ، وَيُسْقِطُ ٱلنُّونَاتِ ، سِوَىٰ نُونِ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : لَنْ يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرَا لَنْ يَنْصُرُوا . . . إِلَىٰ : لَنْ أَنْصُرَ لَنْ نَنْصُرَ .

(و) اعلم : أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) ، وهو : (أن) و(لن) و(كي) و(إذن) ، والأصل : (أن) ، والبواقي فرع عليها ، وإنما عملت النصب ؛ لكونها مشابهة لـ(أنَّ) وهي تنصب الأسماء ، فهٰذه تنصب الأفعال .

(فيبدل من الضمة فتحة) كما هو مقتضى الناصب ، فإن النصب يكون بالفتحة ، كما أن الرفع يكون بالضمة ، والجزم بالسكون .

فإن قيل : كان الواجب أن يقول : من الرفعِ النصبَ ؛ لأنه معرب ، والضم والفتح إنما يستعملان في المبنيات . . فالجوابُ : أن الغرض هنا بيان الحركة ، دون التعرض للإعراب والبناء ، والحركةُ من حيث هي حركة هي الضم والفتح والكسر ، لا الرفع والنصب والجر ، فإن هٰذا أمر زائد ، فليتأمل .

---

(١) كقول الشاعر : (من البسيط)

لـولا فـوارسُ مـن نُعْـمٍ وأسـرتهـم ... يـومَ الصليفـاء لـم يـوفـون بـالجـار

انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٨٢) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٩/ ٣) .

(٢) كقول ذي الرمة : (من الطويل)

فـأضحـت مغـانيهـا قفـاراً رسـومهـا ... كأن لم سوىٰ أهلٍ من الوحش تؤهل

انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٨٢) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٩/ ٥) .

(٣) كقول الشاعر : (من الكامل)

احفـظ وديعتـك التـي استُـودِعتهـا ... يـوم الأعـازب إن وصلـت وإن لـم

انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٨٣) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٩/ ٨) .

(**ويسقط النونات**) لأنها علامة الرفع (**سوىٰ نون جمع المؤنث**) لما ذكرنا من أنه ضمير ، لا علامة للإعراب ، وإنما أسقط الناصب هـٰذه النونات ؛ حملاً له على الجازم ؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء ، فكما حُمِلَ النصب على الجر في الأسماء في التثنية والجمع ، فكذا هنا حمل النصب على الجزم ، وحذفت النونات المحذوفات حال الجزم (**فتقول** : **لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا . . . إلىٰ** : **لن أنصر لن ننصر**) .

ومعنىٰ (لن) : نفي الفعل مع التأكيد في المستقبل ، ولا يقتضي التأبيد ، **خلافاً للزمخشري** .

وَمِنَ ٱلْجَوَازِمِ : **لَامُ ٱلأَمْرِ** ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ ٱلْغَائِبِ : لِيَنْصُرْ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا ، لِتَنْصُرْ لِتَنْصُرَا لِيَنْصُرْنَ . **وَقِسْ عَلَىٰ هَـٰذَا** : لِيَضْرِبْ ، وَلِيَعْلَمْ ، وَلِيَدْخُلْ ، وَلِيُدَحْرِجْ ، وَغَيْرَهَا .

(**ومن الجوازم** : **لام الأمر**) لأن المضارع لما دخله لام الأمر . . شابه أمر المخاطب في كونه للطلب ، وهو مبني في الأصل ، ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة ، مع عدم تعذر الإعراب ، فأعرب بإعرابٍ يشبه البناء ، وهو السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، فاللام ـ لكون المشابهة مستفادة منه ـ عَمِلَ الجزمَ .

وتكون اللام مكسورة تشبيهاً باللام الجارة ؛ لأن الجزم بمنزلة الجر ، وفتحها لغة سُلَيم ، لكن إذا دخل عليها الواو والفاء أو ثم . . جاز سكونها ، قال الله تعالىٰ : ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ قرىء بسكون اللام وكسرها[1] .

---

(١) قراءة الكسر هي قراءة ابن عامر ، وأبي عمرو ، وورش ، ورويس ، وقنبل . انظر « الحجة للقراء السبعة » (٥/٢٦٩)، و« الدر المصون » (٨/٢٦٨) ، و« النشر في القراءات العشر » (٢/٣٢٦).

وقوله : (**فتقول في أمر الغائب**) إشارة إلىٰ أنه لا يؤمر به المخاطب ؛ لأن المخاطب له صيغة تخصه ، وقرىء ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ بالتاء خطاباً وهو شاذ[١] .

وجاء في المجهول نحو : لتُضرَب أنت . . إلى الآخر ؛ لأن الأمر باللام ليس للفاعل المخاطب ، لأن الفاعل محذوف ، وكذا لأُضرَب أنا ، ولنُضرَب نحن ، ونحو ذلك ؛ لأن الأمر بالصيغة يختص بالمخاطب ، فلا بد من استعمال اللام في هـٰذه المواضع ؛ لأنها غير المخاطب .

فكان على المصنف أن يقول : (فتقول في أمر غير المخاطب) ، ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول ، وفي الحديث : « قوموا فلأصل لكم »[٢] ، وفي التنزيل : ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ .

وإذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب . . فالقياس تغليب الحاضر على الغائب ؛ نحو : افعلا وافعلوا .

ويجوز علىٰ قلة : إدخال اللام على المضارع لتفيد التاءُ الخطابَ واللامُ الغيبةَ ، مع التنصيص علىٰ كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « لتأخذوا مصافكم »[٣] وقد جاء في الشعر حذفها وجزم الفعل ؛ كقوله[٤] : [من الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالاَ

---

(١) هي قراءة يزيد بن القعقاع ، ويعقوب ، وغيرهما . انظر « المحتسب » (١/٣١٣) ، و« تفسير القرطبي » (٨/٣٥٤) ، و« تدريج الأداني » (ص ٦٩) .

(٢) صحيح البخاري (٣٨٠) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) لم أجده بهـٰذا اللفظ في كتب الحديث ، وقد تناقله المفسرون والنحويون في كتبهم ، وقال عنه الزيلعي في « تخريج أحاديث الكشاف » (٢/١٢٧) : غريب .
ولتمام الفائدة انظر « مرقاة المفاتيح » (٥/٥٣١) .

(٤) قيل : إن البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، وهو ليس في « ديوانه » المطبوع ، وقيل : لأبي طالب عم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : للأعشىٰ . وانظر « كتاب سيبويه » (٣/٨) ، و« المفصل » (ص ٤٢٥) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٤/٨٥) و(٤/١٢٥) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٩/١١) .

أي : لتفد .

وكذا قوله[1] : [من الرجز]

قُلْتُ لِبَوَّابٍ عَلَىٰ قُصُورِهَا تِأْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

أي : لتأذن ، وفيه شذوذ آخر ، وهو أنه أمر به المخاطب ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾[2] ، وأجاز الفراء حذفها في النثر ؛ كقولك : قل له يفعل .

قال الله تعالىٰ : ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ ، **والحق** : أنه جواب الأمرِ ، والشرطُ لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء ، وإنما اختص هـٰذا الأمر باللام والمخاطب بغيرها ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً ، فكان التخفيف به أولىٰ .

وأمثلته : (**لينصر لينصرا لينصروا** ، **لتنصر لتنصرا لينصرن**) وفي المجهول : لتُنصَر أنت ، لتُنصَرَا لتُنصَرُوا ، لتُنصَرِي لتُنصَرَا لتُنصَرْن .

(**وقس علىٰ هـٰذا** : **ليضرب** ، **وليعلم** ، **وليدخل** ، **وليدحرج** ، **وغيرها**) من نحو : ليكرم ، وليقاتل ، وليفرح ، وليتكسر ، وليتباعد ، ولينقطع ، وليجتمع . . إلىٰ آخر الأمثلة علىٰ قياس المجزوم .

وَمِنْهَا : (**لاَ**) **ٱلنَّاهِيَةُ** ، فَتَقُولُ فِي نَهْيِ ٱلْغَائِبِ : لاَ يَنْصُرْ لاَ يَنْصُرَا لاَ يَنْصُرُوا ، لاَ تَنْصُرْ لاَ تَنْصُرَا لاَ يَنْصُرْنَ . وَفِي نَهْيِ ٱلْحَاضِرِ : لاَ تَنْصُرْ لاَ تَنْصُرَا لاَ تَنْصُرُوا ، لاَ تَنْصُرِي لاَ تَنْصُرَا لاَ تَنْصُرْنَ ، **وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ ٱلأَمْثِلَةِ** .

(**ومنها**) أي : **ومن الجوازم** (**لا الناهية**) وهي التي يطلب بها ترك الفعل .

---

(١) البيت لمنظور بن مرثد ، انظر « مغني اللبيب » (١/ ٢٩٨) بلفظ :

قلت لبواب لديه دارها . . . .

وقال : حَذَفَ اللام ، وكَسَرَ حرف المضارعة ، وليس الحذف بضرورة ؛ لتمكنه من أن يقول : ايذن . فراجعه . وانظر « خزانة الأدب » للبغدادي (٩/ ١٣) .

(٢) انظر التعليق رقم (١) (ص ١١٣) .

وإسناد النهي إليها مجاز ؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها ، وإنما عملت الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهةِ أنها للطلب ، ونقيضتها من جهة أن اللام لطلب الفعل ، وهي لطلب تركه ، بخلاف (لا) النافية ؛ إذ لا طلب فيها .

(**فتقول في نهي الغائب : لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا ، لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن ، وفي نهي الحاضر : لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا ، لا تنصري لا تنصرا لا تنصرن ، وكذا قياس سائر الأمثلة**) من نحو : لا يضرب ، ولا يعلم ، ولا يدحرج . . . إلىٰ غير ذلك كما مر في المجزوم ، وقد جاء في المتكلِّم قليلاً كلامِ الأمر .

[فِعْلُ ٱلْأَمْرِ]

وَأَمَّا ٱلْأَمْرُ بِٱلصِّيغَةِ ـ وَهُوَ أَمْرُ ٱلْحَاضِرِ ـ . فَهُوَ جَارٍ عَلَىٰ لَفْظِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلْمَجْزُوم . فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ ٱلْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكاً . فَتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفَ ٱلْمُضَارَعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ ٱلْبَاقِي مَجْزُوماً ، فَتَقُولُ فِي ٱلْأَمْرِ مِنْ تُدَحْرِجُ : دَحْرِجْ دَحْرِجَا دَحْرِجُوا ، دَحْرِجِي دَحْرِجَا دَحْرِجْنَ . وَهٰكَذَا تَقُولُ فِي : فَرِّحْ ، وَقَاتِلْ ، وَتَكَسَّرْ ، وَتَبَاعَدْ ، وَتَدَحْرَجْ .

(**وأما الأمر بالصيغة**) سمي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام (**وهو أمر الحاضر**) أي : المخاطب (**فهو جار علىٰ لفظ المضارع المجزوم**) في حذف الحركات والنونات التي تحذف في المضارع المجزوم ، وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته ؛ أي : لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع ، إلا أنه يحذف حرف المضارعة ، ويُعطىٰ آخرُه حكمَ المجزوم .

وإنما قال : (جار علىٰ لفظ المضارع المجزوم) لئلا يُتوهم أنه أيضاً مجزوم

معرب ، كما هو مذهب الكوفيين ، فإنه ليس بمجزوم ، بل هو مبني أُجري مُجرى المضارع المجزوم .

أما البناء . . فلأنه الأصل في الفعل ، وما أعرب منه فلمشابهته الاسم ، وهـٰذا لم يشبه الاسم فلم يعرب ، والكوفيون علىٰ أنه مجزوم .

وأصل (افعل) : لِتَفْعَلْ ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، ثم حذف حرف المضارعة ؛ خوفَ التباسه بالمضارع .

وليس بالوجه ؛ لأن إضمار الجازم ضعيف ، كإضمار الجار ، وما ذكروه خلاف الأصل فلا يرتكب .

وأما الإجراء مُجرى المجزوم . . فلأن الحركات والنونات علامة الإعراب فتنافي البناء ؛ ولهـٰذا لم تحذف نون جماعة المؤنث .

وإذا أُجري ذلك على المجزوم . . (**فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً**) كتدحرج (. . **فتُسقِطُ**) أنت (**منه**) أي : من المضارع (**حرفَ المضارعة**) ليفرق من المضارع .

(**وتأتي بصورة الباقي**) بعد حذف حرف المضارعة (**مجزوماً**) وفي هـٰذا اللفظ حزازة[1] ؛ لأن صورة الباقي ليست مجزومة ، بل مثل المجزوم .

فالتوجيه أن يقال : حُذِفَ المضاف ـ وهو أداة التشبيه ـ تنبيهاً على المبالغة ، والأصل : مثل المجزوم ، وهـٰذا كثير في الكلام ، أو يقال : المجزوم : بمعنى المُعامَل معاملة المجزوم مجازاً ، أو يجعل (مجزوماً) مفعولَ (تأتي) ، والباء لغير التعدية ؛ أي : تأتي مجزوماً يكون بصورة الباقي ، فيكون من باب القلب .

والمعنىٰ : تأتي الباقي بصورة المجزوم ، ولم يقل : مجزومة ؛ لأنه حال من الباقي ، أو لأنه وصف للفعل ؛ أي : حال كونها فعلاً مجزوماً علىٰ أحد التأويلين .

---

(١) انظر التعليق رقم (٢) (ص ١٠٣) .

وإذا حذفت حرف المضارعة ، وعاملت آخره معاملة المجزوم . . (**فتقول في الأمر من تدحرجُ : دحرج دحرجا دحرجوا ، دحرجي دحرجا دحرجن**) .

وقد يستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التفخيم ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

أَلَا فَٱرْحَمُونِي يَا إِلَٰهَ مُحَمَّدٍ فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلاً فَأَنْتَ لَهُ أَهْلُ

(**وهكذا تقول في**) كل ما يكون ما بعد حرف المضارعة منه متحركاً ؛ نحو : (**فرح** ، **وقاتل** ، **وتكسر** ، **وتباعد** ، **وتدحرج**) ، وإنما اشتق من المضارع لأن الماضي لا يؤمر به ، فلا مناسبة بينهما .

وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ ٱلْمُضَارَعَةِ سَاكِناً . . فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ ٱلْمُضَارَعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ ٱلْبَاقِي مَجْزُوماً ، مَزِيداً فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ ، مَكْسُورَةً ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ ٱلْمُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُوماً . . فَتَضُمُّهَا ، فَتَقُولُ : أُنْصُرْ أُنْصُرَا أُنْصُرُوا ، أُنْصُرِي أُنْصُرَا أُنْصُرْنَ . وَكَذَلِكَ : ٱضْرِبْ ، وَٱعْلَمْ ، وَٱنْقَطِعْ ، وَٱجْتَمِعْ ، وَٱسْتَخْرِجْ .

(**وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً**) كما في تنصر (. . **فتحذف منه حرف المضارعة** ، **وتأتي بصورة الباقي مجزوماً**) حال كون هٰذا الباقي (**مزيداً في أوله همزةُ وصل** ، **مكسورة**) .

أما زيادتها . . فلدفع الابتداء بالساكن ، وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف . . فلأنها أقوى الحروف ، والابتداء بالأقوىٰ أولىٰ ، وأما كسرها . . فلأنها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لما احتيج إلىٰ تحريكها . . حركت بالكسر ، كما هو الأصل في تحرك الساكن .

---

(١) لم أقف علىٰ قائله ، وقد ذكر صدره في « الكشاف » (٣/ ٢٠٥) ، و« البحر المحيط » (٦/ ٤٢١) ، و« الدر المصون » (٨/ ٣٦٦) ، و« الكليات » للكفوي (٢/ ١٤٦) ، وذكره في « روح المعاني » (١٨/ ٦٣) ، و« التحرير والتنوير » (٢٩/ ٣٣٤) كاملاً ، دون عزو إلىٰ قائل معين .

وظاهر مذهب سيبويه : أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل[1] ؛ لأنا نحتاج إلىٰ متحرك ، لسكون أول الكلمة ، فزيادتها ساكنة ليست بوجه ، وسميت همزة وصل ؛ لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن ، ويسميها الخليل : (سُلَّمَ اللِّسان) لذلك[2] ، فتكون مكسورة في جميع الأحوال (**إلا**) في حال (**أن يكون عين المضارع منه**) أي : من الباقي ، أو من المضارع (**مضموماً** . **فتضمها**) أي : تلك الهمزة ؛ لمناسبة حركة العين ، ولأنها لو كسرت . . لثقل الخروج من الكسرة إلى الضمة ، ولو فتحت . . لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلم ، (**فتقول** : **انصر انصرا انصروا** ، **انصري انصرا انصرن** ، **وكذلك** : **اضرب** ، **واعلم** ، **وانقطع** ، **واجتمع** ، **واستخرج**) .

وَفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمْ ؛ بِنَاءً عَلَى ٱلأَصْلِ ٱلْمَرْفُوضِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَ تُكْرِمُ : تُؤَكْرِمُ .

ثم استشعر اعتراضاً بأن (أَكْرِمْ) بفتح الهمزة أمر من (تكرم) ، وما بعد حرف المضارعة ساكن ، وعينه مكسورة ، فلم لم يزد في أوله همزة مكسورة ؟

فأجاب بقوله : (**وفتحوا همزة أَكْرِمْ** ؛ **بناء على الأصل المرفوض**) أي : المتروك (**فإن أصل تكرم** : **تؤكرم**) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة ، فحذفوا الهمزة ؛ لاجتماع الهمزتين في نحو : أؤكرم ، ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم عليه ، وقد استعْمَلَ الأصل المرفوض من قال[3] : [من الرجز]

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

---

(١) أي : معتدلة بين الضمة التي هي أثقلها ـ أي : أثقل الحركات ـ والفتحة التي هي أخفها ، فالتفضيل غير مراد . انظر « تدريج الأداني » (ص ٧٥) .

(٢) انظر « شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك » (٤/ ٢٧٣) .

(٣) انظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٦١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٦٣) ، و« شرح الأشموني » (٤/ ٣٤٣) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٢/ ٣١٦) .

فلما رأوا أنه تزول علة الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة . . ردوها ؛ لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطرار ، فقالوا مِنْ تؤكرم : أكرم ، كما قالوا مِنْ تدحرج : دحرج ، فلا يكون من القسم الثاني ، بل من القسم الأول .

وقوله : (بناء) نُصِبَ على المصدر بفعل محذوف في موضع الحال ، أو على المفعول له ، **وهـٰذا أولىٰ** .

[ٱجْتِمَاعُ تَاءَيْنِ فِي أَوَّلِ ٱلْمُضَارِعِ]

وَٱعْلَمْ : أَنَّهُ إِذَا ٱجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ، وَتَفَعْلَلَ . . فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا ؛ نَحْوُ : تَتَجَنَّبُ ، وَتَتَقَاتَلُ ، وَتَتَدَحْرَجُ . وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَفِي ٱلتَّنْزِيلِ : ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾ ، وَ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ ، وَ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ﴾ .

(**واعلم** : **أنه**) الضمير للشأن (**إذا اجتمع تاءان في أول مضارعِ تفعَّل** ، **وتفاعل** ، **وتفعلل**) وذلك حال كونه فعلَ المخاطب ، أو المخاطبة مطلقاً ، أو الغائبة المفردة ، أو المثناة ، إحداهما حرف المضارعة ، والثانية التاء التي كانت في أول الماضي . . (**فيجوز إثباتهما**) أي : إثبات التاءين ، وهو الأصل (**نحو** : **تتجنب** ، **وتتقاتل** ، **وتتدحرج** ، **ويجوز حذف إحداهما**) أي : إحدى التاءين تخفيفاً ؛ لأنه لما اجتمع مثلان ، ولم يمكن الإدغام لرفضهم الابتداء بالساكن . . حذفوا إحدى التاءين ليحصل التخفيف ، كما تقول : أنت تَجَنَّبُ وتقَاتَلُ وتَدَحْرَجُ .

(**وفي التنزيل** : ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾) والأصل : تتصدىٰ ؛ أي : تتعرض ، ولو كان فعلَ الماضي . . لوجب أن يقال : تصديت ؛ لأنه خطاب .

(و﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾) أي : تتلهب ، والأصل : تتلظىٰ ؛ إذ لو كان ماضياً . . لوجب أن يقال : تلظت .

(و﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾) والأصل : تتنزل الملائكة .

واختلف في المحذوف : فذهب البصريون إلىٰ أنه هو الثانية ؛ لأن الأولىٰ حرف المضارعة ، وحذفها مُخِلٌّ ، وقيل : الأولىٰ ؛ لأن الثانية للمطاوعة من نفس الكلمة ، فحذفها مُخِلٌّ .

والوجه هو الأول ؛ لأن رعاية كونه مضارعاً أولىٰ ، ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية .

وإنما قال : (مضارع تفعل ، وتفاعل ، وتفعلل) بلفظ المبني للفاعل ؛ للتنبيه علىٰ أن الحذف لا يجوز في المبني للمفعول أصلاً ؛ لأنه خلاف الأصل ، فلا يرتكب إلا في الأقوىٰ ، وهو المبني للفاعل ، ولأنه في هـٰذه الأبواب أكثر استعمالاً من المبني للمفعول ، فالتخفيف به أولىٰ ، ولأنه لو حذف التاء الأولى المضمومة . . لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء ؛ لأن الفارق هو التاء المضمومة ، ولو حذف التاء الثانية . . لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعَّل ، وفاعل ، وفعلل .

[مَتىٰ تُقْلَبُ تاءُ (ٱفْتَعَلَ) طَاءً ؟]

> **وَٱعْلَمْ** : أَنَّهُ مَتىٰ كَانَ فَاءُ ٱفْتَعَلَ صَاداً ، أَوْ ضَاداً ، أَوْ طَاءً ، أَوْ ظَاءً . . قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً ، فَتَقُولُ فِي ٱفْتَعَلَ مِنَ ٱلصُّلْحِ : ٱصْطَلَحَ ، وَمِنَ ٱلضَّرْبِ : ٱضْطَرَبَ ، وَمِنَ ٱلطَّرْدِ : ٱطَّرَدَ ، وَمِنَ ٱلظُّلْمِ : ٱظْطَلَمَ .

(**واعلم : أنه متىٰ كان فاء افتعل صاداً ، أو ضاداً ، أو طاءً ، أو ظاءً . . قلبت تاؤه**) أي : تاء افتعل (**طاءً**) لتعسر النطق بالتاء بعد هـٰذه الحروف ، واختير

الطاء لقربها من التاء مخرجاً ، **والحاصل عندنا** يرجع إلى السماع ، **وعند العرب** يرجع إلى التخفيف .

(**فتقول في افتعل من الصلح : اصطلح**) والأصل : اصتلح .

(**و**) في افتعل (**من الضرب : اضطرب**) والأصل : اضترب ، والاضطراب الحركة ، والموج يضطرب ؛ أي : يموج بعضها بعضاً[١] .

(**و**) في افتعل (**من الطَّرد : اطَّرد**) والأصل : اطترد .

(**و**) في افتعل (**من الظلم : اظطلم**) والأصل : اظتلم .

واعلم : أن الوجه في نحو : اصطلح واضطرب عدم الإدغام ؛ لأن حروف الصفير وهي : الزاي المعجمة ، والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها ، وحروف (ضوي مشفر) بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تدغم فيما يقاربها[٢] ، وقليلاً ما جاء اصَّلح ، واضَّرب ، بقلب الثاني إلى الأول ، ثم الإدغام ، وهـٰذا عكس قياس الإدغام ، فعلوه رعاية لصفير الصاد ، واستطالة الضاد ، وضعف (اطَّجع) في : اضطجع ؛ أي : نام على الجنب .

وقرىء ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[٣] ، و﴿يَخْسِف بِّهِمُ﴾[٤] ، و﴿يَغْفِر لَّكُمْ﴾[٥] ، و﴿ذِي ٱلْعَرْشِ سَّبِيلاً﴾[٦] بالإدغام .

---

(١) في « لسان العرب » مادة (ضرب) : (والموج يضطرب ؛ أي : يضرب بعضه بعضاً) .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٥١٠) .

(٣) هي قراءة أبي عمرو . انظر «إدغام القراء» للسيرافي (ص ٤٥)، و«النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٩٣).

(٤) هي قراءة الكسائي . انظر « إدغام القراء » (ص ٤٨) ، و« النشر في القراءات العشر » (٢/ ١٢) .

(٥) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » (ص ٣٩) ، و« النشر في القراءات العشر » (٢/ ١٢) .

(٦) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » (ص ٤٤) ، و« النشر في القراءات العشر » (١/ ٢٩٢) ، والإدغام في الآيتين الأولىٰ والرابعة يسمىٰ : الإدغام الكبير ، وفي الثانية والثالثة يسمىٰ : الإدغام الصغير . **والكبير** : هو ما كان المدغم والمدغم فيه متحركين ، **والصغير** : هو ما كان المدغم ساكناً والمدغم فيه متحركاً ، والذي اهتم بهـٰذا النوع من الإدغام هو أبو عمرو البصري ، وعنه اشتهر من بين القراء السبعة قال في « الشاطبية » :

ودونـك الأدغـامَ الكبيـرَ وقطبُـه ... أبـو عمـرٍو البصـريُّ فيـه تَحفَّـلاَ

انظر « الوافي في شرح الشاطبية » (ص ٥٣) .

وأما في نحو : اطَّرد . . فيجب الإدغام ؛ لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام ، وأما في نحو : اظطلم . . **فثلاثة أوجه** :

الأول : اظطلم بلا إدغام .

والثاني : اطَّلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها ، كما هو القياس .

والثالث : اظَّلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة إليها ، ورويت الوجوه الثلاثة في قول زهير[1] : [من البسيط]

هُوَ ٱلْجَوَادُ ٱلَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ ... عَفْواً وَيُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظَّلِمُ

> وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مُتَصَرِّفَاتِهِ ؛ نَحْوُ : ٱصْطَلَحَ ، يَصْطَلِحُ ، ٱصْطِلَاحاً ، فَهُوَ مُصْطَلِحٌ ، وَذَاكَ مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ ، وَٱلْأَمْرُ : ٱصْطَلِحْ ، وَٱلنَّهْيُ : لَا تَصْطَلِحْ .

(**وكذلك جميع متصرفاته**) أي : متصرفات كل واحد منها ، فإنه يجري فيها ذلك (**نحو** : **اصطلح** ، **يصطلح** ، **اصطلاحاً** ، **فهو مُصْطَلِحٌ** ، **وذاك مُصْطَلَحٌ عليه** ، **والأمر** : **اصطلحْ** ، **والنهي** : **لا تصطلح**) ، وكذلك : يضطرب ، فهو مضطرب ، ويطرد ، فهو مطَّرد ، ويظطلم ، فهو مظطلم . وكذا بواقي الأمثلة بأسرها .

[مَتَىٰ تُقْلَبُ تَاءُ (ٱفْتَعَلَ) دَالاً ؟]

> وَمَتَىٰ كَانَ فَاءُ ٱفْتَعَلَ دَالاً ، أَوْ ذَالاً ، أَوْ زَاياً . . قُلِبَتْ تَاؤُهُ دَالاً ، فَتَقُولُ فِي ٱفْتَعَلَ مِنَ ٱلدَّرْءِ ، وَٱلذِّكْرِ ، وَٱلزَّجْرِ : ٱدَّرَأَ ، وَٱدَّكَرَ ، وَٱزْدَجَرَ .

(**و**) **اعلم** : أنه (**متىٰ كان فاء افتعل دالاً** ، **أو ذالاً** ، **أو زاياً**) معجمتين

---

(1) انظر « كتاب سيبويه » (٤/٤٦٨) ، و« الخصائص » (٢/١٤٣) ، و« شرح المفصل » (١٠/٤٧) .

(. . **قلبت تاؤه**) أي : تاء افتعل (**دالاً**) مهملة تخفيفاً .

(**فتقول في افتعل من الدرء**) وهو الدفع ، (**والذكر**) وهو ضد النسيان ، (**والزجر**) وهو المنع والنهي : (**ادَّرأ**) والأصل : ادترأ ، ولا يجوز إلا الإدغام . (**وادَّكر**)[1] والأصل : اذتكر ، **وفيه ثلاثة أوجه** :

- اذدكر بلا إدغام .
- واذَّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها .
- وادَّكر بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها .

قال الشاعر[2] : [من الرجز]

تُنحِي عَلَى ٱلشَّوْكِ جُرَازاً مِقْضَبا ... وَٱلْهَرْمَ تُذْرِيهِ ٱذْرَاءً عَجَبا

وفي التنزيل : ﴿ وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ ﴾ .

(**وازدجر**) والأصل : ازتجر ، **وفيه وجهان** :

- البيان ؛ نحو : ازدجر ، وفي التنزيل : ﴿ وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ ﴾ .
- والإدغام بقلب الدال زاياً ؛ نحو : ازَّجر ، دون العكس ؛ لفوات صفير الزاي .

وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالاً كما في قوله[3] : [من الوافر]

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لاَ تَحْبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَٱجْدَزَّ شِيحَا

والأصل : اجتز ؛ أي : اقتطع . . فشاذ لا يقاس عليه ، والقلبان المتقدمان علىٰ سبيل الوجوب .

ومتىٰ كان فاء افتعل واواً ، أو ياءً ، أو ثاءً . . قُلبت فاؤه تاءً ، فتقول في افتعل من الوعد : اتَّعد ، ومن اليسر : اتَّسر ، ومن الثَّغر : اتَّغر .

---

(١) في (ج) : (واذدكر) ، وفي (هـ) : (وادَّكر) ، والذي أثبتناه من بقية النسخ ، وكلٌّ صواب كما ستراه مصرحاً به .

(٢) البيت لأبي حكاك في « سر صناعة الإعراب » (١/ ١٨٧) ، و« المفصل » (ص ٥١٦) ، و« شرح المفصل » (١٠/ ١٥٠) ، و« حاشية الصبان » (٤/ ٣٣٢) .

(٣) تقدم (ص ١٠٧) .

[نُونُ ٱلتَّأْكِيدِ ٱلْخَفِيفَةُ وَٱلثَّقِيلَةُ]

وَيَلْحَقُ ٱلْفِعْلَ غَيْرَ ٱلْمَاضِي وَٱلْحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ : خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ، إِلاَّ فِيمَا تَخْتَصُّ بِهِ ، وَهُوَ فِعْلُ ٱلِاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ ٱلنِّسَاءِ . . فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ أَبَداً ؛ فَتَقُولُ : ٱذْهَبَانِّ لِلاثْنَيْنِ ، وَٱذْهَبْنَانِّ يَا نِسْوَةُ ، فَتُدْخِلُ أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ؛ لِتَفْصِلَ بَيْنَ ٱلنُّونَاتِ ، وَلاَ تَدْخُلُهُمَا ٱلْخَفِيفَةُ ؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ ٱلْتِقَاءُ ٱلسَّاكِنَيْنِ عَلَىٰ غَيْرِ حَدِّهِ ؛ فَإِنَّ ٱلْتِقَاءَ ٱلسَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ ٱلأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ، وَٱلثَّانِي مُدْغَماً ؛ نَحْوُ : دَابَّةٌ .

(**ويلحق الفعل**) حال كون الفعل (**غير الماضي** ، **والحالِ نونان للتأكيد**) ولا يلحقان الماضي والحال ، قيل : لاستدعائهما الطلب ؛ إذ الطالب إنما يطلب في العادة ما هو مراد له ، فكان ذلك مقتضياً لتأكيده ؛ لأن غرضه في تحصيله ، والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود ، وقيل : لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد .

وأما الحاصل في زمان الحال . . فهو وإن كان محتملاً للتأكيد ، بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيد ، لكنه لما كان موجوداً ، وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع علىٰ ضعفه وقوته . . اختص نون التأكيد بغير الموجود الأَوْلىٰ بالتأكيد ؛ أي : الاستقبال .

ولا يُتوهم جواز إلحاقهما بالمستقبل الصرف ، من نحو : سيضربن ، وسوف يضربن ، فإنهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب[1] ، أو شبهه ، **وعليه جميع المحققين** حيث قالوا : ولا يلحق النونان إلا مستقبلاً فيه معنى

---

(١) قوله : (السعة) هي ما يقابل الضرورة .

الطلب ؛ كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم ؛ لكونه غالباً يدخل علىٰ ما هو مطلوب .

ويُشَبَّهُ بالقَسَمِ نحوُ : (إمَّا تفعلن) في أنَّ (ما) للتأكيد كـ(لام) القسم ، ولأنه لما أكد حرف الشرط بـ(ما) . . كان تأكيد الشرط أَوْلىٰ ، وقد تلحق بالنفي ؛ تشبيهاً له بالنهي ، وهو قليل ، ومنه قول الشاعر[1] : [من الرجز]

يَحْسَبُهُ ٱلْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي : ما لم يعلمنْ ، قلبت النون ألفاً للوقف ، قال الله تبارك وتعالىٰ : ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ ؛ أي : لنسفعنْ .

فإن قلت : لِمَ ألحق بالمستقبل الصِّرْف في قوله[2] : [من المديد]

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

قلت : لأنه شُبِّهَ بالنفي ، من حيث إنَّ (ربما) للقلة ، والقلة تناسب النفيَ والعدمَ ، والنفي مشبه بالنهي ، وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعتد به ، وقال سيبويه : يجوز في الضرورة : أنت تفعلن[3] .

وهاتان النونان إحداهما (**خفيفة ساكنة**) كقولك : اذهبنْ واضربنْ ، (**و**) الأخرىٰ (**ثقيلة مفتوحة**) نحو : اذهبنَّ ، وفي بعض النسخ بالنصب ؛ أي : حال كون إحداهما خفيفةً ساكنةً ، والأخرىٰ ثقيلةً مفتوحةً ، في جميع الأفعال (**إلا فيما**) أي : في الفعل الذي (**تختص**) النون الثقيلة (**به**) أي : بذلك الفعل .

يعني : أن من بين النونين تختص الثقيلة بهـٰذا الفعل ؛ أي : تنفرد بلحوق

---

(١) انظر « خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ٤١٨) وما بعدها ، وهو في « كتاب سيبويه » (٣/ ٥١٦) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٢١٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦١٤) ، و« شرح المفصل » (٩/ ٤٢) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ٤٠٩) .

(٢) البيت لجذيمة الأبرش كما في « كتاب سيبويه » (٣/ ٥١٨) ، ونسبه في « المفصل » (ص ٤٢٨) لعمرو بن هند ، وهو أيضاً في « شرح المفصل » (٩/ ٤٠) ، وفي « خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ٤٠٤) وفيها نسبته لجذيمة الأبرش كما في « الكتاب » .

(٣) انظر « كتاب سيبويه » (٣/ ٥١٧) .

هـٰذا الفعل ، كما يقال : نخصك بالعبادة ؛ أي : لا نعبد غيرك .

وبهـٰذا ظهر فساد ما قيل : إنه كان حق العبارة أن يقول : إلا في الفعل الذي يختص بالثقيلة ؛ أي : لا يعم الثقيلة والخفيفة ؛ لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين ، وفعل جماعة النساء ، بل تعم الجميع .

(**وهو**) أي : ما تختص به (**فعل الاثنين**) ، (**و**) فعل (**جماعة النساء** ، **فهي**) أي : النون الثقيلة (**مكسورة فيه أبداً**) وفي بعض النسخ (فيهما) أي : في فعل الاثنين ، وجماعة النساء ، فالضمير في (فيه) عائد إلى الفعل ، ويجوز أن يكون عائداً إلىٰ (ما) ، (**فتقول** : **اذهبانِّ للاثنين** ، **واذهبنانِّ يا نسوة**) بكسر النون فيهما تشبيهاً لها بنون التثنية ؛ لأنها واقعة بعد الألف ، مثل نون التثنية .

وأما ما أجازه يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين ، وجماعة النساء باقيةً على السكون عند يونس ، ومتحركةً بالكسر عند بعض ، وقد حمل عليه قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[1] بتخفيف النون . . فلا يصلح للتعويل ؛ لمخالفته القياسَ واستعمالَ الفصحاء ، وهي ليست في : (تَتَّبِعَانِ) للتأكيد ، بل هي نون الإعراب ، و(لا) نافية .

(**فتدخل**) أنت (**ألفاً بعد نون جمع المؤنث**) كما تقول : اذهبنانِّ ، والأصل : اذهبنَنَّ ، فأدخلت ألفاً بعد نون جمع المؤنث ، وقبل النون الثقيلة ؛ (**لتفصل**) تلك الألفُ (**بين النونات**) الثلاثة : نونِ جماعة النساء ، والمدغمةِ ، والمدغمِ فيها ، واختصوا الألف لخفتها .

(**ولا تدخلهما**) أي : فعل الاثنين وجماعة النساء النون (**الخفيفة**) لا يقال : اَضْرِبَانْ ، ولا اَضْرِبْنَانْ ؛ (**لأنه يلزم**) من دخولها فيهما (**التقاء الساكنين علىٰ غير حدِّه**) وهما الألف والنون ، وحينئذ لو حركتها . . لأخرجتها عن وضعها ؛ لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو : اَضْرِبَ القوم ،

---

(١) هي قرءة ابن ذكوان . انظر « النشر » (٢/ ٢٨٦) .

والأصل : ٱضْرِبَنْ ، دون تحريكها ، قال الشاعر[1] : [من المنسرح]

لاَ تُهِينَ ٱلْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْ كَعَ يَوْماً وَٱلدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أي : لا تُهِينَنْ ، وإلا . . لوجب أن يقال : لا تُهِنْ ؛ لأنه نهي ، فحذفت النون ؛ لالتقاء الساكنين ، ولم تُحرك .

ولو حذفت الألف من فعل الاثنين . . لالتبس بفعل الواحد ، ولو حذفتها من فعل جماعة النساء . . لأدىٰ إلىٰ حذف ما زيد لغرض ، هٰكذا ذكروه .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه يلزم من دخولها في فعل جماعة النساء التقاء الساكنين ، وهو ظاهر ؛ لأنك تقول : ٱضْرِبْنَ ، فلو أدخلتها ، وقلت : ٱضْرِبْنَنْ . . لا يكون من التقاء الساكنين في شيء .

وأشار ابن الحاجب إلىٰ جوابه : بأن الثقيلة هي الأصل ، والخفيفة فرعها ، وَأُدْخِلَتِ الألف مع الثقيلة ، فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات ؛ لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل[2] ، ألا ترىٰ أن يونس حين أدخلها في فعل الاثنين ، وجماعة النساء أدخل الألف وقال : ٱضْرِبَانْ وٱضْرِبْنَانْ ، دون ٱضْرِبْنَنْ[3] .

وفيه نظر[4] ؛ لأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين علىٰ ما نقل ، مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام ، ثم إن المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة ؛ لأن التأكيد في الثقيلة أكثر ، فالمناسب أن يعدل من الخفيفة إليها .

ولما قال : لأنه يلزم التقاء الساكنين علىٰ غير حده . . كأنه قيل : ما حده ، ومتىٰ يجوز ؟ فقال : (**فإن التقاء الساكنين إنما يجوز**) أي : لا يجوز إلا (**إذا**

---

(١) البيت للأضبط بن قريع السعدي . انظر « المفصل » (ص ٤٣٠) ، و« شرح المفصل » (٩/ ٤٣) ، و« الإيضاح في شرح المفصل » (٢/ ٢٧٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٦) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ٤٥٠) وما بعدها .

(٢) انظر « الإيضاح في شرح المفصل » (٢/ ٢٧٦) .

(٣) انظر « كتاب سيبويه » (٣/ ٥٢٧) ، و« شرح المفصل » (٩/ ٣٨) .

(٤) أي : في جواب ابن الحاجب .

كان الأول) من الساكنين (حرف مد) وهو الألف ، والواو ، والياء السواكن ، (و) كان (الثاني) منهما (مدغماً) في حرف آخر (نحو دابَّة) فإن الألف والباء ساكنان ، والألف حرف مد ، والباء مدغم ، فجاز ؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة ، والمدغم فيه متحرك ، فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن ، فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصَي السكون .

وكان الأولىٰ أن يقول : حرف لين ليدخل فيه نحو : خويصَّة ، ودويبَّة ؛ لأن حرف اللين أعم من حرف المد كما سنذكره ، لكن المصنف رحمه الله تعالىٰ لم يفرق بينهما .

وفي عبارته نظر ؛ لأن (إنما) تفيد الحصر كما فسرنا ، وهٰذا غير مستقيم علىٰ ما لا يخفىٰ ، فإن التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقاً ؛ لأنه محل التخفيف ، نحو : زَيْدْ ، وعَمْرْو ، وبَكْرْ ، سلمنا أنه أراد غير الوقف ، لكنه يجوز في غير الوقف في الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام ، نحو : آلحسن عندك ؟ بسكون الألف واللام ، وهٰذا قياس مطرد ؛ لئلا يلتبس بالخبر ، وفي التنزيل : ﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ ﴾ بسكون الألف واللام ، وفي بعض القراءات : ﴿مِنْ بَعْد ذَّلِكَ﴾[1] و﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾ و﴿ذِي ٱلْعَرْش سَّبِيلاً﴾[2] و﴿ٱللاَّيْ﴾[3] و﴿مَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾[4] ونحو ذلك ، فلا وجه للحصر .

ويمكن الجواب عنه : بأن كل ذلك من الشواذ[5] ، ومراده غير الشواذ .

---

(١) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » (ص ٢٩) ، و« النشر » (١/ ٢٩١) .

(٢) انظر التعليق رقم (٣ ، ٦) (ص ١٢١) .

(٣) قال في « النشر » (١/ ٤٠٤) : (وأما ﴿ ٱلَّٰٓـِٔي ﴾ فهو في (الأحزاب) و(المجادلة) وموضعي (الطلاق) ـ ثم ذكر الخلاف إلىٰ أن قال ـ : واختلف عن أبي عمرو والبزي . . . ، وقطع لهما المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياءً ساكنة . . . ، فيجتمع ساكنان فيمد ؛ لالتقاء الساكنين ، قال أبو عمرو بن العلاء : هي لغة قريش) .

(٤) قال في « النشر » (٢/ ٢٦٧) : (و﴿مَحْيَايْ﴾ أسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش) .

(٥) يشير المصنف رحمه الله تعالىٰ بذلك إلىٰ ما وقع في بعض القراءات ، وهو يريد بالشذوذ المذكور مخالفتَه للقياس فقط لتواتر ما نقله من القراءات في التنزيل . انظر « تدريج الأداني » (ص ٨٧) .

فإن قلتَ : فلم لم يجز نحو : (في الدار) ، و(قالوا ادارأنا) مع أن الأول حرف مد ، والثاني مدغم ؟

قلتُ : جوازه مشروط بذلك ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم .

وَيُحذَفُ مِنَ ٱلْفِعلِ مَعَهُمَا ٱلنُّونُ ٱلَّتِي فِي ٱلْأَمْثِلَةِ ٱلْخَمْسَةِ ، وَهِيَ : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ . وَتُحْذَفُ وَاوُ يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَاءُ تَفْعَلِينَ إِلاَّ إِذَا ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : لاَ تَخْشَوُنَّ ، وَلاَ تَخْشَيِنَّ ، وَ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، وَ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ .

(**ويحذف من الفعل معهما**) أي : مع النونين (**النون التي في الأمثلة الخمسة**) كما يحذف مع الجوازم (**وهي : يفعلان** ، **وتفعلان** ، **ويفعلون** ، **وتفعلون** ، **وتفعلين**) لما سبق من أن النون في هـٰذه الأمثلة علامة الإعراب ، والفعل مع نون التأكيد يصير مبنياً ؛ لما ذكرناه في نون جماعة النساء .

واعلم : أن قوله هـٰذا يوهم جواز دخول كل من النونين في الأمثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان ، وقد تقرر أن الخفيفة لا تدخلهما ، فأجاب بعضهم بأنه تنبيه علىٰ أن النون تحذف من الفعل معهما علىٰ مذهب يونس ؛ حيث أجاز دخولها في يفعلان وتفعلان ، **وفساده يظهر بأدنىٰ تأمل** ؛ إذ لا أثر في الكتاب من مذهب يونس .

لكن يمكن الجواب عنه : بأن نقول : إن النون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة ، وهـٰذا إنما يكون عند ثبوت المعية ، وأما ما لا يثبت معه المعية كـ(يفعلان) و(تفعلان) . . فلا يكون الحذف ثمة ، وقد تقدم أنه لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين ، فلا يكون فيه ذلك ، **فافهم فإنه لطيف** .

(**وتحذف**) مع حذف النون (**واو يفعلون** ، **و**) واو (**تفعلون**) أي : في

فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب ، (**وياء تفعلين**) أي : في فعل الواحدة المخاطبة ؛ لأن التقاء الساكنين وإن كان علىٰ حده علىٰ ما ذكره المصنف رحمه الله تعالىٰ ، لكنه ثَقُلَتِ الكلمةُ واستطالت ، وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفتا ، **هـٰذا مع الثقيلة** .

وأما مع الخفيفة . . فالتقاء الساكنين علىٰ غير حده ، ولم تحذف الألف من يفعلان وتفعلان ؛ لئلا يلتبسا بالواحد ، والقياس يقتضي ألاَّ تحذف الواو والياء أيضاً ، كما هو مذهب بعضهم ؛ إذ كل واحد منهما في هـٰذه الأمثلة ضمير الفاعل ، والتقاء الساكنين علىٰ حده، لكن قد ذكرنا أنه لا يجب، بل يجوز وإن كان علىٰ حده.

وقيل : حد التقاء الساكنين أن يكون الأول حرف لين ، والثاني مدغماً ، ويكونان في كلمة واحدة ، فهو هنا ليس علىٰ حده ؛ لأنه في كلمتين : الفعلِ ، ونونِ التأكيد ، لكن اغتفر في الألف وإن لم يكن علىٰ حده لدفع الالتباس ، ولكونها أخف ، **ولعله مراد المصنف رحمه الله تعالىٰ** ، ولم يصرح به اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة ، أعني : دابة ، **وكذا فعل جار الله**[1] .

وهـٰهنا موضع تأمل ؛ ففي الجملة : تحذف الواو والياء ، (**إلا إذا انفتح ما قبلهما**) فإنهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما ؛ أعني : الضم والكسر ، بل تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين ؛ (**نحو : لا تخشَوُنَّ**) أصله : تخشيون ، حذفت ضمة الياء للثقل ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، فقيل : تَخْشَوْنَ ، وأدخل (لا) الناهية ، فحذفت النون ، فقيل : لا تَخْشَوْ ، فلما ألحق نون التأكيد . . التقىٰ ساكنان : الواو ، والنون المدغمة ، ولم يحذف الواو لعدم ما يدل عليه ، بل حرك بما يناسبه ، وهو الضم لكونه أخته ، فقيل[2] : لا تَخْشَوُنَّ ، وهي نهي المخاطِب لجماعة الذكور .

---

(١) انظر « المفصل » (ص ٤٥٥) .

(٢) في (ج) : (. . . ولم يحذف أحدهما ، أما الواو . . فلعدم ما يدل عليه ، بل حرك بما يناسبه وهو الضم ؛ لكونه أخته ، وأما النون . . فظاهر ، فقيل . . .) .

(**ولا تخشَينِّ**) أصله : تخشيين ، حذفت كسرة الياء ، ثم الياء ، وأدخل (لا) الناهية ، فحذفت النون ، فقيل : لا تَخْشَيْ ، فلما ألحق نون التأكيد . . التقىٰ ساكنان : الياء ، والنون ، فلم يحذف الياء لما مر[1] ، بل حرك بالكسر لكونه مناسباً له ، وهي نهي المخاطبة .

(و﴿ **لَتُبْلَوُنَّ** ﴾) أصله : لتبلوون ، فأعل إعلال تخشَوُنَّ ، فقيل : لَتُبْلَوْنَ ، فأدخل عليه نون التأكيد ، وحذفت نون الإعراب ، وضمت الواو كما في : لا تخشون ، وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنياً للمفعول ، من البلاء ، وهو التجربة .

(و﴿ **فَإِمَّا تَرَيِنَّ** ﴾) أصله : تَرْأَيِيْنَ ، علىٰ وزن تفعلين ، حذفت همزته بعد نقل حركتها ، كما سيجيء ، فقيل : تريين ، ثم حذفت كسرة الياء ، ثم الياء .

ولك أن تقول في الجميع : قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف ، **وهـٰذا أولىٰ** .

وإيَّاك أن تظن المحذوف واو الضمير وياءه ، كما ظن الكواشي في « تفسيره » ؛ فإنه من بعض الظن ، بل المحذوف لام الفعل ؛ لأنه أولىٰ بالحذف من ضمير الفاعل ، وهو ظاهر ، فقيل : تَرَيْنَ ، فأدخلت (إما) ، وهي من حروف الشرط ، فحذفت النون علامة للجزم ، فألحق نون التأكيد ، وكسر الياء ، ولم يحذف ؛ لما ذكرنا في (لا تخشين) فصار : إما تَرَيِنَّ ، وقد أخطأ من قال : حذفت النون لأجل نون التأكيد ؛ لأنه لا يلحقه قبل دخول (إما) لما تقدم في أول البحث[2] ، وكذا (لا تخشون) ، و(لا تخشين) ، بخلاف ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، فإنه لحقه ؛ لكونه جواب القسم .

وعلىٰ هـٰذا الخفيفةُ ؛ نحو : لا تَخْشَوُنْ ، ولا تَخْشَيِنْ .

ولم يقلب الواو والياء من هـٰذه الأمثلة ألفاً ؛ لأن حركتهما عارضة لا اعتداد

---

(١) أي : لعدم ما يدل عليه .

(٢) انظر (ص ١٢٥) .

بها ، وهـٰذا هو السر في عدم إعادة اللام المحذوفة ، حيث لم يقل : لا تخشاون .

وقال المالكي : حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية[1] ؛ نحو : ارضنَّ في ارضَيْ ، وكذا لا تخشنَّ في لا تخشي بالياء .

وَيُفْتَحُ مَعَ ٱلنُّونَيْنِ آخِرُ ٱلْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ ٱلْوَاحِدِ ، وَٱلْوَاحِدَةِ ٱلْغَائِبَةِ . وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلَ جَمَاعَةِ ٱلذُّكُورِ . وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلَ ٱلْوَاحِدَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ ، **فَتَقُولُ فِي أَمْرِ ٱلْغَائِبِ مُؤَكِّداً بِٱلنُّونِ ٱلثَّقِيلَةِ** : لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرُنَّ ، لِتَنْصُرَنَّ لِتَنْصُرَانِّ لِيَنْصُرْنَانِّ . **وَبِٱلْخَفِيفَةِ** : لِيَنْصُرَنْ لِيَنْصُرُنْ لِتَنْصُرَنْ .

(**ويفتح مع النونين آخر الفعل إذا كان**) الفعل (**فعل الواحد** ، **والواحدة الغائبة**) لأنه الأصل لخفته ، فالعدول عنه إنما يكون لغرض .

(**ويضم**) آخر الفعل (**إذا كان**) الفعل (**فعل جماعة الذكور**) ليدل الضم على الواو المحذوفة .

(**ويكسر**) آخر الفعل (**إذا كان**) الفعل (**فعل الواحدة المخاطبة**) لتدل الكسرة على الياء المحذوفة .

وكان الأولىٰ أن يقول : (ما قبل النون) بدل (آخر الفعل) ليشمل نحو : لا تخشون ، ولا تخشين ؛ فإن الواو والياء ليستا آخر الفعل ، بل كل منهما اسم برأسه ؛ لأن الفعل (يخشىٰ) ، وهما ضمير الفاعل .

والجواب : أن هـٰذا الضمير كجزء من الفعل ، فكأنه آخر الفعل ، وقيل : الغرض بيان آخر الفعل غير الناقص ؛ لأن الناقص قد علم حكمه في : لا تخشون ، ولا تخشين .

---

(١) المالكي : هو ابن مالك المعروف صاحب « الألفية » . وانظر قوله في « شرح تسهيل الفوائد » للمرادي (١/٣٦٩) .

(فتقول في أمر الغائب مؤكداً بالنون الثقيلة : لينصرَنَّ) بالفتح لكونه فعل الواحد ، (لينصرانِّ لينصرُنَّ) بالضم لكونه فعل جماعة الذكور ، أصله : لينصرُونَّ ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، (لتنصرَنَّ) بالفتح أيضاً لأنه فعل الواحدة الغائبة ، (لتنصرانِّ لينصرْنانِّ ، وبالخفيفة : لينصرَنْ) بالفتح ، (لينصرُنْ) بالضم ، (لتنصرَنْ) بالفتح لما تعلم .

وترك البواقي لأن الخفيفة لا تدخلها .

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ ٱلْحَاضِرِ مُؤَكِّداً بِٱلنُّونِ ٱلثَّقِيلَةِ : ٱنْصُرَنَّ ٱنْصُرَانِّ ٱنْصُرُنَّ ، ٱنْصُرِنَّ ٱنْصُرَانِّ ٱنْصُرْنَانِّ ، وَبِٱلْخَفِيفَةِ : ٱنْصُرَنْ ٱنْصُرُنْ ٱنْصُرِنْ . وَقِسْ عَلَىٰ هَـٰذَا نَظَائِرَهُ .

(وتقول في أمر الحاضر مؤكداً بالنون الثقيلة : انصرَنَّ انصرانِّ انصرُنَّ ، انصرِنَّ) بالكسر ؛ لأنه فعل الواحدة المخاطبة (انصرانِّ انصرنَانِّ ، وبالخفيفة : انصرَنْ ، انصرُنْ ، انصرِنْ ، وقس علىٰ هـٰذا نظائره) أي : نظائر كل من (لينصرن) و(انصرن) . . . إلى الآخر ، من نحو : اضربن ، واعلمن ، وليضربن ، وليعلمن ، وغير ذلك . . . إلىٰ سائر الأفعال والأمثلة .

[ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ]

وَأَمَّا ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ . . فَٱلأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَىٰ فَاعِلٍ ، تَقُولُ : نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُونَ ، نَاصِرَةٌ نَاصِرَتَانِ نَاصِرَاتٌ ، وَنَوَاصِرُ . وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَىٰ مَفْعُولٍ ، تَقُولُ : مَنْصُورٌ مَنْصُورَانِ مَنْصُورُونَ ، مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتَانِ مَنْصُورَاتٌ ، وَمَنَاصِرُ . وَتَقُولُ : مَمْرُورٌ بِهِ مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِمْ ، مَمْرُورٌ بِهَا

مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِنَّ ، مَمْرُورٌ بِكَ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُمْ ، مَمْرُورٌ بِكِ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُنَّ ، مَمْرُورٌ بِي مَمْرُورٌ بِنَا . فَتُثَنِّي وَتَجْمَعُ ، وَتُذَكِّرُ وَتُؤَنِّثُ ٱلضَّمِيرَ فِيمَا يَتَعَدَّىٰ بِحَرْفِ ٱلْجَرِّ ، لَا ٱسْمَ ٱلْمَفْعُولِ .

(**وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد . . فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه علىٰ فاعل** ، **تقول** : **ناصر**) للواحد (**ناصران**) للاثنين حال الرفع ، و(ناصرَيْن) حال النصب والجر ، (**ناصرون**) لجماعة الذكور في الرفع ، و(ناصرِين) في النصب والجر ؛ وذلك لأنهم لما جعلوا إعرابهما بالحروف ، وكان الحروف ثلاثة أعني الواو والألف والياء . . جعلوا رفع المثنىٰ بالألف لخفتها ، والمثنىٰ مقدم ، ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ، ثم جعلوا جر المثنىٰ والمجموع بالياء ، وفتحوا ما قبل الياء في المثنىٰ ، وكسروه في الجمع فرقاً بينهما ، ولما رأوا أنه يفتح في بعض الصور في الجمع أيضاً ؛ نحو : مصطفين . . فتحوا النون في الجمع ، وكسروه في المثنىٰ ، ثم جعلوا النصب فيهما تابعاً للجر .

(**ناصرة**) للواحدة (**ناصرتان**) للثنتين ، (**ناصرات**) لجماعة الإناث ، (**ونواصر**) أيضاً لها .

(**و**) الأكثر أن يجيء (**اسم المفعول منه علىٰ مفعول** ، **تقول** : **منصور منصوران منصورون** ، **منصورة منصورتان منصورات** ، **ومناصر**) ، وإنما قال : (الأكثر) لأنهما قد يكونان علىٰ غير فاعل ومفعول ، نحو : ضرَّاب ، وضَرُوب ، ومِضْرَاب ، وعليم ، وحَذِرٌ في اسم الفاعل ، ونحو : قتيل ، وحلوب في اسم المفعول ، وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل الصنعة .

(**وتقول**) : رجل (**ممرور به**) ، ورجلان (**ممرور بهما**) ، ورجال (**ممرور بهم**) وامرأة (**ممرور بها**) ، وامرأتان (**ممرور بهما**) ، ونساء (**ممرور بهن** ، **ممرور بكَ ممرور بكما ممرور بكم** ، **ممرور بكِ ممرور بكما**

ممرور بكُنَّ ، **ممرور بي ممرور بنا**) أي : لا يبنى اسم المفعول من اللازم إلا بعد أن تعدِّيه ؛ إذ ليس له مفعول (**فتثني**) أنت (**وتجمع** ، **وتذكر وتؤنث الضمير فيما**) أي : في اسم المفعول الذي (**يتعدىٰ بحرف الجر** ، **لا اسم المفعول**) فلا تقول : ممروران بهما ، ولا ممرورون بهم ، ولا ممرورة بها ، ونحو ذلك ؛ لأن القائم مقام الفاعل لفظاً ؛ أعني : الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ، ولا مثنىٰ ، ولا مجموع ، فلا وجه لتأنيث العامل ، وتثنيته وجمعه .

وظاهر كلام صاحب « الكشاف » أن مثل هـٰذا الفاعل يجوز أن يقدم ، فيقال : زيد به ممرور ؛ لأنه ذكر في قوله تعالىٰ : ﴿ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾ أن (عنه) فاعل (مسؤولاً) قدم عليه[1] .

وَفَعِيلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى ٱلْفَاعِلِ ؛ كَٱلرَّحِيمِ بِمَعْنَى ٱلرَّاحِمِ ، وَبِمَعْنَى ٱلْمَفْعُولِ ؛ كَٱلْقَتِيلِ بِمَعْنَى ٱلْمَقْتُولِ .

(**وفعيل** : **قد يجيء بمعنى الفاعل** ؛ **كالرحيم بمعنى الراحم**) مع المبالغة (**وبمعنى المفعول** ؛ **كالقتيل بمعنى المقتول**) وأمثلتهما في التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، كأمثلة اسم الفاعل والمفعول ، إلا أنه يستوي لفظ المذكر والمؤنث في الفعيل الذي بمعنى المفعول إذا ذُكِرَ الموصوف ؛ نحو : رجل قتيل ، وامرأة قتيل ، بخلاف مررت بقتيل فلان وبقتيلته ، فإنهما لا يستويان خوف اللبس .

---

(١) قوله : (فاعل مسؤولاً) أي : قائم مقام فاعله . انظر « تدريج الأداني » (ص ٩٦) ، و« الكشاف » (٢/ ٦٢٤) . وقد وَهَّمَ ابنُ هشام في « مغني اللبيب » (١/ ٢٦٣) و(٢/ ٧٦٩) قائلَ هـٰذا ، وقال ما مُحصَّلُه : في الآية حذف مضاف وإضمار ؛ أي : إن كل أفعال هـٰذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه ، فضمير (كان) ليس راجعاً إلىٰ (كل) لئلا يخلو (مسؤولاً) عن الضمير ، فيكون حينئذٍ مسنداً إلىٰ (عنه) إذ الفاعل ونائبه لا يتقدمان علىٰ عاملهما ، فالصواب أن اسم كان هو ضمير المكلف وإن لم يُذكر ، ومرفوع (مسؤولاً) مستتر فيه يعود إليه ، و(عنه) في موضع نصب .

[ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِمَّا زَادَ عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ]

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ . . فَٱلضَّابِطُ فِيهِ أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ ٱلْمِيمَ ٱلْمَضْمُومَةَ مَوْضِعَ حَرْفِ ٱلْمُضَارَعَةِ ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي ٱلْفَاعِلِ ، وَتَفْتَحَهُ فِي ٱلْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ ، وَمُدَحْرِجٌ وَمُدَحْرَجٌ ، وَمُسْتَخْرِجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ .

هـٰذا في الثلاثي المجرد (**وأما ما زاد على الثلاثة**) ثلاثياً كان أو رباعياً (. . **فالضابط فيه**) أي : في بناء اسم الفاعل ، والمفعول منه ـ **والمراد بالضابط** : أمر كلي منطبق على الجزئيات ـ (**أن تضع في مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة ، وتكسر ما قبل آخره**) أي : ما قبل آخر المضارع (**في**) اسم (**الفاعل**) كما فعلت في أكثر فعله ، وهو المبني للفاعل ، (**وتفتحه**) أي : ما قبل الآخر (**في**) اسم (**المفعول**) كما فتحته في فعله ؛ أعني : المبني للمفعول (**نحو : مكرِم**) بالكسر اسم الفاعل ، (**ومكرَم**) بالفتح اسم المفعول ، (**ومدحرِج ومدحرَج ، ومستخرِج ومستخرَج**) .

وكذا قياس بواقي الأمثلة ، إلا ما شذ من نحو : أسهب ـ أي : أكثر وأطنب في الكلام ـ فهو مسهَب ، وأحصن فهو محصَن ، وألفج ـ أي : أفلس ـ فهو ملفَج ، بفتح ما قبل الآخر في الثلاثة اسمَ فاعل .

وكذا أعشب المكان فهو عاشب ، وأورس فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، ولا يقال : مُعْشِبٌ ولا مُورِسٌ ولا مُوفِعٌ .

وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ فِي بَعْضِ ٱلْمَوَاضِعِ ؛ كَمُحَابٍّ وَمُتَحَابٍّ ، وَمُخْتَارٍ وَمُضْطَرٍّ وَمُعْتَدٍّ ، وَمُنْصَبٍّ ومُنْصَبٍّ فِيهِ ، وَمُنْجَابٍّ وَمُنْجَابٍّ عَنْهُ ، وَيَخْتَلِفُ ٱلتَّقْدِيرُ .

(**وقد يستوي لفظ**) اسم (**الفاعل و**) اسم (**المفعول في بعض المواضع** ؛ **كمحابّ ومتحابّ** ، **ومختار ومضطر ومعتدّ** ، **ومنصبّ**) في اسم الفاعل ، (**ومنصب فيه**) في اسم المفعول ، (**ومنجاب**) أي : منقطع ومنكشف في اسم الفاعل ، (**ومنجاب عنه**) في اسم المفعول ، فإن لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في هـٰذه الأمثلة مستوٍ ؛ لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعض ، وبالقلب في بعض ، والفرق إنما يكون بحركته ، فلما زالت الحركة . . استويا .

(**ويختلف التقدير**) لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل ، وفتحه في اسم المفعول ، ويفرق في الأخيرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور ؛ لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل ، لا يقال : لا نسلم استواءهما في الأخيرين ؛ لأنا نقول : اسم الفاعل والمفعول هما لفظا (منصب) و(منجاب) ، والجار والمجرور شرط لا شطر .

* * *

وإذ قد فرغنا من السالم . . فقد حان أن نشرع في غيره ، فنقول :

قد تبين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثة ، وهي : المضاعف ، والمعتل ، والمهموز ، والمصنف رحمه الله يذكرها في ثلاثة فصول ، مقدماً المضاعف وإن كان ملحقاً بالمعتلات ، مناسباً أن يذكر عقيبها ، لكن قدمه لمشابهته السالم في قلة التغيير ، وكون حروفه حروفَ الصحيح ، قائلاً :



فَصْلٌ
المضاعف

وَيُقَالُ لَهُ : (ٱلأَصَمُّ) . **وَهُوَ مِنَ ٱلثُّلاَثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ** ، وَٱلْمَزِيدِ فِيهِ : مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَرَدَّ ، وَأَعَدَّ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا : رَدَدَ ، وَأَعْدَدَ .

(**فصل : المضاعف**) وهو اسم مفعول من ضاعف ، قال الخليل : التضعيف أن يزاد على الشيء ، فيجعل اثنين أو أكثر ، وكذلك الإضعاف والمضاعفة[1] .

(**ويقال له**) أي : للمضاعف : (**الأصمُّ**) لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام ، يقال : حجر أصم ؛ أي : صلب . وكان أهل الجاهلية يسمون رجباً بشهر الله الأصم ، قال الخليل : إنما سمي بذلك ؛ لأنه لا يسمع فيه صوت مستغيث ؛ لأنه من الأشهر الحرم ، ولا يسمع فيه أيضاً حركة قتال ، ولا قعقعة سلاح[2] .

ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي . . لم يجمعهما في تعريف واحد ، بل ذكر أولاً الثلاثي (**و**) قال : (**هو**) أي : المضاعف (**من الثلاثي المجرد ، والمزيد فيه : ما كان عينه ولامه من جنس واحد**) يعني : إن كان العين باء . . كان اللام باء ، وإن كان دالاً . . كان دالاً ، وهـٰكذا (**كردَّ**) في الثلاثي المجرد ، (**وأعدَّ**) الشيء ؛ أي : هيأه ، في المزيد فيه ، فبيَّن كونَ عينِهما ولامِهما من جنس واحد بقوله : (**فإن أصلهما : ردد ، وأعدد**) فالعين واللام

---

(١) انظر « العين » (١/ ٢٨١) ، باب العين والضاد والفاء معهما ، و« مختار الصحاح » مادة (ضعف) .

(٢) انظر « لسان العرب » مادة (صمم) .

دالانِ كما ترىٰ ، فأسكنت الأولىٰ ، وأدغمت في الثانية .

فقوله : (المضاعف) مبتدأ أول ، و(هو) مبتدأ ثان خبره (ما كان) ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وقوله : (من الثلاثي) حال ، وقوله : (ويقال له : الأصم) جملة معترضة ، ويجوز أن يكون (فصلُ المضاعفِ) على الإضافة .

> **وَمِنَ ٱلرُّبَاعِيِّ** : مَا كَانَ فَاؤُهُ وَلاَمُهُ ٱلأُولَىٰ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ ٱلثَّانِيَةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱلْمُطَابَقُ أَيْضاً ؛ نَحْوُ : زَلْزَلَ زَلْزَلَةً وَزِلْزَالاً . وَإِنَّمَا أُلْحِقَ ٱلْمُضَاعَفُ بِٱلْمُعْتَلاَّتِ ؛ لأَنَّ حَرْفَ ٱلتَّضْعِيفِ يَلْحَقُهُ ٱلإِبْدَالُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : أَمْلَيْتُ بِمَعْنَىٰ أَمْلَلْتُ . وَٱلْحَذْفُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَسْتُ وَظَلْتُ ، بِفَتْحِ ٱلْفَاءِ وَكَسْرِهَا ، وَأَحَسْتُ ؛ أَيْ : مَسِسْتُ وَظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ .

(**و**) هو ـ أعني : المضاعف ـ (**من الرباعي**) مجرداً كان ، أو مزيداً فيه : (**ما كان فاؤه ولامه الأولىٰ من جنس واحد ، وكذلك عينه ولامه الثانية**) أيضاً (**من جنس واحد ، ويقال له**) أي : للمضاعف من الرباعي : (**المطابَق أيضاً**) بالفتح اسم مفعول من المطابقة ، وهي الموافقة ، تقول : طابقت بين الشيئين ، إذا جعلتهما علىٰ حدٍّ واحد ، وقد طوبق فيه الفاء واللام الأولىٰ ، والعين واللام الثانية (**نحو : زلزل**) الشيء (**زلزلة وزِلزالاً**) أي : حركه ، ويجوز في مصدره فتح الفاء وكسرها ، بخلاف الصحيح ، فإنه بالكسر لا غير ؛ نحو : دحرج دِحراجاً .

وقوله : (أيضاً) إشارة إلىٰ أنه يسمىٰ : الأصم أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن فيه إدغام ليتحقق شدتُه ، لكنه حمل على الثلاثي ، ولأن علة الإدغام اجتماع المثلين ، فإذا كان مرتين . . كان أدعىٰ إلى الإدغام ، لكن لم يدغم لمانع ، وهو

وقوع الفاصلة بين المثلين ، فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من الثلاثي ، فإنه يسمىٰ بذلك[1] ؛ حملاً على الأصل .

ولما كان هنا مظِنَّةُ سؤال ، وهو أنه : لم أُلْحق المضاعف بالمعتلات ، وجعل من غير السالم مثلها ، مع أن حروفه حروف الصحيح ؟ . . أشار إلىٰ جوابه بقوله :

(**وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات** ؛ **لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال**)

وهو أن يجعل حرف موضع حرف آخر ، والحروفُ التي يجعل منها حرفٌ موضعَ حرفٍ آخر حروفُ : (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدٌّ طَاهٍ زَلَّ) ، وكل منها يبدل من عدة حروف ، ولا يليق بيان ذلك هنا[2] .

وذلك الإبدال (**كقولهم** : **أمليت بمعنىٰ أمللت**) يعني : أن أصله : أمللت ، قلبت اللام الأخيرة ياء ؛ لثقل اجتماع المثلين ، مع تعذر الإدغام ؛ لسكون الثاني .

وأمثال هـٰذا كثير في الكلام ؛ نحو : تَقَضَّى البازي ؛ أي : تَقَضَّضَ[3] ، وحسيت بالخبر ؛ أي : حسست به ، وتلعيت ؛ أي : تلععت ، وكذا الرباعي ؛ نحو : دهديت ؛ أي : دهدهت ، وصهصيت ؛ أي : صهصهت ، وأمثال ذلك .

(**و**) لأنه يلحقه (**الحذف** ؛ **كقولهم** : **مَست وظَلت** ، **بفتح الفاء وكسرها** ، **وأَحَسْت**) بفتح الفاء (**أي** : **مسست وظللت وأحسست**) يعني : أن أصل مست : مسِست بالكسر[4] ، فحذفت السين الأولىٰ ؛ لتعذر الإدغام مع اجتماع

---

(١) أي : يسمىٰ بالأصم .

(٢) قال الزمخشري في « المفصل » (ص ٤٦٥) عن الإبدال : (وحروفه حروف الزيادة ، والطاء ، والدال ، والجيم ، والصاد ، والزاي ، ويجمعها قولك : « استنجده يوم صال زط ») ، ثم فصل ذلك ذاكراً كل حرف وما أبدل منه ، فانظره ثَمَّ .

(٣) قال في « تاج العروس » مادة (قضض) : (يقال : انقضَّ البازي ، وتَقَضَّضَ ، وربما قالوا : تَقَضَّى البازي يَتَقَضَّىٰ ، على التحويل ، وكان الأصل : تَقَضَّضَ ، فلما اجتمعت ثلاث ضادات . . قلبت إحداهن ياء ؛ كما قالوا : تَمَطَّىٰ ، وأصله : تَمَطَّطَ) .

(٤) أي : بكسر السين الأولىٰ .

المثلين ، والتخفيف مطلوب ، واختصت الأولىٰ ؛ لأنها تدغم ، وقيل : الثانية ؛ لأن الثقل إنما يحصل عندها .

أما فتح الفاء . . فلأنه حذفت السين مع حركتها ، فبقي الفاء مفتوحة بحالها ، وأما الكسر . . فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها ، وحذفت السين ، فقيل : مست بكسر الميم ، وكذا (ظلت) بلا فرق .

وأصل أحست : أحسست ، نقلت فتحة السين إلى الحاء ، وحذفت إحدى السينين ، فقيل : أَحَسْتُ ، وأنشد الأخفش : [من البسيط]

مِسْنَا ٱلسَّمَاءَ فَنِلْنَاهَا وَدَامَ لَنَا ... حَتَّىٰ نَرَىٰ أُحُداً يَهْوِي وَثُهْلاَنا[1]

وفي التنزيل : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ .

وروىٰ أبو عبيدة قول أبي زبيد[2] : [من الوافر]

خَـلاَ أَنَّ ٱلْعِتَـاقَ مِـنَ ٱلْمَطَـايَا ... أَحَسْـنَ بِـهِ فَهُـنَّ إِلَيْـهِ شُـوسُ

وهو من شواذ التخفيف ، قال في « الصحاح » : (مَسِسْتُ الشيء بالكسر أَمَسُّه بالفتح مَسّاً ، فهٰذه اللغة الفصيحة ، وحكىٰ أبو عبيدة : مَسَسْتُ الشيء بالفتح أَمُسُّه بالضم)[3] .

ويقال : ظَلِلْتُ أفعل كذا ، بالكسر ظلولاً ، إذا عملته بالنهار دون الليل .

وأَحْسَسْتُ بالخبر وحَسِسْتُ به ؛ أي : أيقنت به ، وربما قالوا : [حَسِيتُ

---

(١) ذكره الأخفش في « معاني القرآن » (١/ ٢٥٥) ، وعزاه إلىٰ أوس بن مغراء على النحو التالي :
مسنا السماء فنلناها وَطَاءَ لهم ... حتىٰ رَأَوْا أحداً يهوي وثهلانا
وجاء في النسخة (ب) عندنا :
مسنا السماء فنلناهم وطالهم ... حتىٰ رأوا أحداً يمشي وثهلانا
وانظر « الصحاح » ، و« اللسان » ، و« التاج » ، مادة (مسس) .

(٢) الشاهد فيه : قوله (أَحَسْنَ) أصله : أَحْسَسْنَ . انظر « الخصائص » (٢/ ٤٤٠) ، و« أمالي ابن الشجري » (١/ ١٤٦) ، و« المفصل » (ص ٥١٨) ، و« شرح المفصل » (١٠/ ١٥٤) ، و« الصحاح » مادة (حسس) .

(٣) الصحاح ، مادة (مسس) .

بالخبر وأَحْسَيْتُ به][1] به ، يبدلون من السين ياء ، قال أبو زبيد :

حَسِينَ بهِ فهُنَّ إليهِ شُوسُ[2]

فلما لحق الإبدالُ والحذفُ حرفَ التضعيف ، كما يلحقان حروف العلة ـ كما يذكر في بابه ـ . . ألحق المضاعف بالمعتلات ، وجعل من غير السالم مثلها ، وفيه نظر ؛ لأن الإبدال والحذف ، كما يلحقان المضاعف ، يلحقان الصحيح أيضاً ، أما الحذف . . ففي نحو : تَجَنَّبُ ، وتَقَاتلُ ، وتَدحرجُ ، كما مر ، وأما الإبدال . . فأكثر من أن يحصىٰ .

ويمكن الجواب عنه : بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل ، بخلاف الصحيح ، فإنهما لا يلحقان حروفه الأصلية ، بل الإبدال يلحقها دون الحذف ، وقوله : (كما في قولهم : أمليت . . إلىٰ آخره) رمز خفي إلىٰ ذلك ، وكان الأولىٰ أن يقول : لأن حرف التضعيف يصير حرف علة ، كما في أمليت وأحسيت .

[ٱلإِدْغَامُ]

وَٱلْمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ ٱلإِدْغَامُ ، وَهُوَ : أَنْ يُسَكَّنَ ٱلْحَرْفُ ٱلأَوَّلُ ، وَيُدْرَجَ فِي ٱلثَّانِي ، وَيُسَمَّى ٱلأَوَّلُ : مُدْغَماً ، وَٱلثَّانِي : مُدْغَماً فِيهِ .

(والمضاعف يلحقه الإدغام ، وهو) في اللغة : الإخفاء والإدخال ، يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس ؛ أي : أدخلته في فيه ، وأدغمت الثوب في الوعاء .

---

(١) ما بين معقوفين أثبتناه من « الصحاح » ؛ لأن الذي في كل النسخ التي بحوزتنا : (وربما قالوا : أحسيت بالخبر ، يبدلون . . .) .

(٢) انظر « الصحاح » ، مادة (حسس) .

والإدغام إفعالاً من عبارات الكوفيين ، والادِّغام افتعالاً من عبارات البصريين[1] ، وقد ظن أن الادِّغام بالتشديد افتعالاً غير متعد ، وهو سهو ؛ لما قال في « الصحاح » يقال : أدغمت الحرف ، وادَّغمته على افتعلته[2] .

وفي الاصطلاح : (**أن يُسَكَّنَ الحرف الأول**) من المتجانسين ، (**ويُدرَج في**) الحرف (**الثاني**) نحو : مدَّ ؛ فإن أصله مدد ، أَسْكَنْتَ الدال الأولىٰ ، وأَدْرَجْتَها في الثانية ، وإنما أسكن الأول ؛ ليتصل بالثاني ، إذ لو حرك لم يتصل به ؛ لحصول الفاصل ، وهو الحركة ، والثاني لا يكون إلا متحركاً ؛ لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه ، فكيف يظهر غيره ؟!

(**ويسمىٰ**) الحرف (**الأول**) من المتجانسين إذا أدغمت (**مدغَماً**) اسم مفعول ؛ لإدغامك إياه .

(**و**) يسمى الحرف (**الثاني** : **مدغماً فيه**) لإدغامك الأول فيه .

والغرض من الإدغام التخفيف ؛ فإن التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حساً .

لا يقال : إن قوله : (أن يسكن الأول) غيرُ شامل لنحو : مدٍّ مصدراً ؛ فإن أصله (مدْدٌ) والأول ساكن ، فلا يُسكَّن ؛ **لأنا نقول** : إنه لما ذكر أن المتحرك يسكن عند إدغامه . . علم إبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولىٰ .

> وَذٰلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ : مَدَّ يَمُدُّ ، وَأَعَدَّ يُعِدُّ ، وَٱنْقَدَّ يَنْقَدُّ ، وَٱعْتَدَّ يَعْتَدُّ ، وَٱسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَٱسْوَادَّ يَسْوَادُّ ، وَٱسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ ، وَٱطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ ، وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ .

(**وذلك**) أي : الإدغام (**واجب**) في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقاً ، ومن المزيد فيه من الأبواب التي يذكرها ، ما لم يتصل بهما الضمائر

---

(1) انظر « شرح المفصل » (١٠/ ١٢١) .

(2) انظر « الصحاح » مادة (دغم) .

البارزة المرفوعة المتحركة ، فإن اتصلت . . **ففيه تفصيل يذكر**[1] .

فعبر عما ذكرنا بقوله : (**في نحو : مَدَّ يمُدُّ ، وأعدَّ يُعدُّ ، وانقدَّ ينقدُّ ، واعتدَّ يعتدُّ**) .

ولما كان هنا أفعال يجب فيها الإدغام مثل المضاعف وإن لم تكن من المضاعف . . ذكرها استطراداً بَيْنَ ذلك ، لكنه خلطها ، وكان الأولىٰ أن يميزها ، فقال :

(**واسودَّ يسودُّ**) من باب الافعلال (**واسوادَّ يسوادُّ**) من باب الافعيلال ، وليسا من المضاعف ؛ لأن عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد ؛ فإن عينهما الواو ، ولامهما الدال ، (**واستعدَّ يستعدُّ**) مضاعف من باب الاستفعال ، (**واطمأنَّ يطمئنُّ**) أي : سكن ، اطمئناناً وطمأنينة ، ليس من المضاعف ؛ لأن عينه الميم ، ولامه النون ، وهو من باب الافعلّال كالاقشعرار ، (**وتمادَّ يتمادُّ**) مضاعف من باب التفاعل ، فيجب في هـٰذه الصور الإدغام ؛ لاجتماع المثلين ، مع عدم المانع من الإدغام ، وكذا إذا لحقتها تاء التأنيث ؛ نحو : مَدَّتْ ، وأَعَدَّتْ ، وٱنْقَدَّتْ . . . إلخ .

وَكَذَا هَـٰذِهِ ٱلْأَفْعَالُ إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُدَّ يُمَدُّ ، وَكَذَا نَظَائِرُهُ . وَفِي نَحْوِ : مَدٍّ مَصْدَراً . وَكَذَلِكَ إِذَا ٱتَّصَلَ بِٱلْفِعْلِ أَلِفُ ٱلضَّمِيرِ ، أَوْ وَاوُهُ ، أَوْ يَاؤُهُ ؛ نَحْوُ : مُدَّا مُدُّوا مُدِّي .

(**وكذا هـٰذه الأفعال**) التي يجب فيها الإدغام إذا بنيت للفاعل ، يجب فيها الإدغام (**إذا بُنيت للمفعول**) ماضياً كان أو مضارعاً (**نحو : مُدَّ**) والأصل : مُدِدَ ، ومُدَّت والأصل : مُدِدَتْ ، (**يُمَدُّ**) والأصل : يُمْدَدُ ، وكذا تُمَدُّ وأُمَدُّ ونُمَدُّ .

---

(١) سيذكره (ص ١٤٦) فانظره .

(**وكذا نظائره**) أي : نظائر نحو : مُدَّ يُمَدُّ ؛ كأُعِدَّ يُعَدُّ ، وانْقُدَّ يُنْقَدُّ فيه ، واعْتُدَّ يُعتَدُّ به ، واسْتُعِدَّ يُسْتَعَدُّ له ، وتُمُودَّ يُتَمَادُّ ، بالتقاء الساكنين علىٰ حده ، وكذلك البواقي ، فهٰذه هي الأبواب[1] التي يدخل فيها الإدغام ، وما بقي فبعضه لم يجىء منه المضاعف ، وبعضه جاء ، ولكن ليس للإدغام إليه سبيل ؛ نحو : مدَّد ، وتمدَّد في التفعيل والتفعل[2] ؛ وذلك لأن العين ـ وهو الذي يدغم ـ متحرك أبداً ؛ لإدغام حرف آخر فيه ، فهو لا يدغم في حرف آخر ؛ لامتناع إسكانه .

(**وفي نحو : مَدٍّ**) أعني : (**مصدراً**) أي : وذلك الإدغام واجب في كل مصدر مضاعف ، لم يقع بين حرفي التضعيف حرف فاصل ، ويكون الثاني متحركاً ، وعَقَّبَ (نحو مَدٍّ) بقوله : (مصدراً) دفعاً لتوهم أنه ماض ، أو أمر .

(**وكذلك**) الإدغام واجب (**إذا اتصل بالفعل**) المضاعف ، أو ما شاكله مما مر (**ألف الضمير** ، **أو واوه** ، **أو ياؤه**) سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، مجرداً أو مزيداً فيه ، مجهولاً أو معلوماً ؛ ولذا قال : (بالفعل) ، ولم يقل : (بهٰذه الأفعال) وذلك ؛ لأن ما قبل هٰذه الضمائر ـ وهو الثاني من المتجانسين ـ يجب أن يكون متحركاً ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين ، وحينئذ إن كان الأول ساكناً . يدرج ، وإلا . يسكن ويدرج في الثاني .

فالألف (**نحو : مُدَّا**) بفتح الميم أو ضمه ، فعل الاثنين من الماضي أو الأمر .

والواو ؛ نحو : (**مُدُّوا**) بفتح الميم أو ضمه ، فعل جماعة الذكور من الماضي أو الأمر .

والياء ؛ نحو : (**مُدِّي**) بضم الميم ، وهو الأمر للمؤنث ، من تَمُدِّينَ ، **فإن**

---

(١) في هامش (ب) : (أي أبواب الثلاثي) .

(٢) في (ب) : (نحو : مدَّد يُمَدِّد في التفعيل ، وتمدَّد يتمدَّد في التفعل) .

المحققين علىٰ أن هـٰذه الياء ياء الضمير ، كألف يفعلان ، وواو يفعلون ، وخالفهم الأخفش [١] .

وقس علىٰ هـٰذا البواقي من المزيد فيه ، ومن المضارع ، وغير ذلك .

والضابط : أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ، ولم يقع بينهما فاصل ، ويكون الثاني متحركاً .

وأما نحو قولهم : قَطِطَ شعره ، إذا اشتدت جعودته ، وضَبِبَ البلد ، إذا كثر ضِبابها[٢] ، بفك الإدغام .. فشاذ جيء به لبيان الأصل ، (وضننوا) في قوله[٣] : [من البسيط]

مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

.. محمول على الضرورة ، والشائع الكثير : ضنوا ؛ أي : بخلوا .

وَمُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ : مَدَدْتُ ، وَمَدَدْنَا ، وَمَدَدْتَ . . . إِلَىٰ مَدَدْتُنَّ ، وَمَدَدْنَ ، وَيَمْدُدْنَ ، وَتَمْدُدْنَ ، وَٱمْدُدْنَ ، وَلاَ تَمْدُدْنَ .

(و) الإدغام (ممتنع) في كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك ؛ كتاء الخطاب ، وتاء المتكلم ، ونونه في الماضي ، ونون جماعة النساء مطلقاً ، ماضياً كان أو غيره ، مجرداً كان أو مزيداً فيه ، مبنياً للفاعل أو المفعول ؛ لأن هـٰذا الضمير يقتضي أن يكون ما قبله ساكناً ، وهو الثاني من

---

(١) يرى الأخفش أن هـٰذه الياء حرف تأنيث كما قيل في (هـٰذي) والضمير لازم الاستتار . انظر قوله في « شرح الرضي على الكافية » (٢/ ٤١٥) .

(٢) قوله : (ضِبابها) بكسر الضاد ، جمع ضَبٍّ ، وهو دويبة معروفة ، ولا يصح فتح الضاد علىٰ أنه جمع ضَبابة ؛ أي : سحابة تغشى الأرض كالدخان ؛ لأن فعله أضب بالألف لا غير ، قال في « الصحاح » : (تقول : أضب يومنا) ، وتأنيث البلد في عبارة الشارح بتأويل القرية . انظر « تدريج الأداني » (ص ١١١) .

(٣) البيت لقعنب بن أم صاحب . انظر « كتاب سيبويه » (١/ ٢٩) و(٣/ ٥٣٥) ، و« الخصائص » (١/ ١٦١) .

المتجانسين ، فلا يمكن الإدغام ، وعبر عن جميع ذلك بقوله : (**في نحو : مددتُ ، ومددنا ، ومددتَ . . . إلىٰ مددتن**) يعني : مددتَ مددتما مددتم ، مددتِ مددتما مددتن ، (**ومدَدن ، ويمدُدن ، وتمدُدن ، وامدُدن ، ولا تمدُدن**) هٰذه أمثلة نون جماعة النساء .

وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ ٱلْجَازِمُ عَلَىٰ فِعْلِ ٱلْوَاحِدِ . فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ ٱلْعَيْنِ ؛ كَـ(يَفِرُّ) ، أَوْ مَفْتُوحَهُ ؛ كَـ(يَعَضُّ) . . فَتَقُولُ : لَمْ يَفِرِّ وَلَمْ يَعَضِّ بِكَسْرِ ٱللاَّمِ وَفَتْحِهَا ، وَلَمْ يَفْرِرْ ، وَلَمْ يَعْضَضْ . وَهَكَذَا حُكْمُ يَقْشَعِرُّ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُّ .

(**و**) الإدغام (**جائز إذا دخل الجازم علىٰ فعل الواحد**) أيَّ جازم كان ، فيجوز عدم الإدغام ؛ نظراً إلىٰ أن شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني ، وهو ساكن هنا ، فلا يدغم ، ويقال : لم يمدد ، وهو لغة الحجازيين ، قال الشاعر[1] : [من الطويل]

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ عَلَىٰ قَوْمِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ وَيُذْمَمِ

فإن قوله : (ويذمم) مجزوم لكونه عطفاً علىٰ (يستغن) وهو جواب الشرط ؛ أعني : (من يك) .

ويجوز الإدغام نظراً إلىٰ أن السكون عارض لا اعتداد به ، فيحرك الثاني ، ويدغم فيه الأول ، فيقال : (لم يمدّ) بالضم ، أو الفتح ، أو الكسر كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ[2] ، وهو لغة بني تميم ، **والأول هو الأقرب إلى القياس** ، وفي التنزيل : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ .

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمىٰ . انظر « الحماسة البصرية » (٢/ ٨٨٥) ، و« خزانة الأدب » للحموي (٢/ ٢٥٧) .

(٢) انظر (ص ١٥٠) .

فإن قلتَ : إن السكون في : (مددت) ونحوه أيضاً عارض ، **فَلِمَ لا يجوز** فيه الإدغام ؟

قلتُ : لأن هـٰذه الضمائر كجزء من الكلمة ، وسُكِّنَ ما قبلها دلالةً علىٰ ذلك ، فلو حرك . . لزال الغرض ، ولأن الإدغام موقوف علىٰ تحرك الثاني ، وهو موقوف على الإدغام ؛ لئلا تتوالى الحركات الأربع ، فيلزم الدور .

وفي هـٰذا نظر ؛ إذ تحرك الثاني لا يتوقف على الإدغام ، بل علىٰ إسكان الأول ، وهو جزء الإدغام لا نفسه .

وإنما قال : (علىٰ فعل الواحد) لأن الإدغام واجب في فعل الاثنين ، وفعل جماعة الذكور ، وفعل الواحدة المخاطبة كما مر ، وممتنع في فعل جماعة النساء .

فالجائز في فعل الواحد ، غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً ، وكذا في الواحدة الغائبة ، ولفظ المصنف لا يشعر بذلك ؛ إذ لا يندرج في لفظ الواحدِ الواحدةُ ، ولا يصح أن يقال : المراد فعل الشخص الواحد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ لأنه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة ، والإدغام فيه واجب لا جائز .

اللهم إلا أن يقال : قد علم حكمه من قبل ، فهو في حكم المستثنىٰ ، ولا يخلو عن تعسف ، فهـٰذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين ، أو مفتوحه ، أو مضمومه .

(**فإن كان مكسور العين ؛ كـ« يفِر »**) أي : يهرب (**أو مفتوحه ؛ كـ« يعَضُّ »**) الشيء ، ويعض عليه ؛ أي : يأخذه بالسن (. . **فتقول : لم يفرَّ ، ولم يعضَّ بكسر اللام وفتحها**) أما الكسر : فلأن الساكن إذا حرك . . حرك بالكسر ؛ لما بين الكسر والسكون من التآخي ، ولأن الجزم قد جعل عوضاً عن الجر عند تعذر الجر ؛ أعني : في الأفعال ، فكذا جعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذر السكون ، وأما الفتح : فلكونه أخف ، ولك أن تقول : الكسر في : لم يفرِّ ؛ لمتابعة العين ، وكذا الفتح في : لم يعَضَّ .

(و) تقول : (**لم يفرِر ، ولم يعضَض**) بفك الإدغام ، كما هو **لغة الحجازيين** .

(**وهكذا حكم يقشعرُّ ، ويحمرُّ ، ويحمارُّ**) يعني تقول : لم يقشعرِّ ، ولم يحمرِّ ، ولم يحمارِّ ، بكسر اللام وفتحها ؛ لما مر ، ولم يقشعرر ، ولم يحمرر ، ولم يحمارر بفك الإدغام ، وكسر ما قبل الآخر ؛ لأنا نقدر الأصل في : يحمر ، ويحمار ، ويقشعر : يحمرِر ، ويحمارِر ، ويقشعرِر ، مكسورَ ما قبل الآخر ، وفي الماضي مفتوحَه ؛ حملاً على الأخوات ؛ نحو : اجتمع يجتمع ، واستخرج يستخرج ، وقولهم : ارعوَىٰ يرعوي ، واحواوَىٰ يحواوي يدل عليه .

> وَإِنْ كَانَ ٱلْعَيْنُ مِنَ ٱلْمُضَارِعِ مَضْمُوماً . . فَيَجُوزُ ٱلْحَرَكَاتُ ٱلثَّلَاثُ مَعَ ٱلْإِدْغَامِ ، وَفَكُّهُ ، تَقُولُ : لَمْ يَمُدُّ بِحَرَكَاتِ ٱلدَّالِ ، وَلَمْ يَمْدُدْ . وَهَكَذَا حُكْمُ ٱلْأَمْرِ ، فَتَقُولُ : فِرَّ وَعَضِّ ، بِكَسْرِ ٱللَّامِ وَفَتْحِهَا ، وَٱفْرِرْ وَٱعْضَضْ ، وَمُدُّ بِحَرَكَاتِ ٱلدَّالِ ، وَٱمْدُدْ .

(**وإن كان العين من المضارع مضموماً . . فيجوز**) عند دخول الجازم عليه (**الحركات الثلاث**) الضم والفتح والكسر (**مع الإدغام ، و**) يجوز (**فكه**) أي : فك الإدغام (**تقول : لم يَمُدُّ بحركات الدال**) الفتح للخفة ، والكسر لأنه الأصل في حركة الساكن ، والضم لإتباع العين ، (**و**) تقول : (**لم يَمْدُدْ**) بفك الإدغام كما تقدم .

(**وهكذا حكم الأمر**) يعني : أمر المخاطب ، وإلا . . فأمر الغائب قد دخل تحت المجزوم ، يعني : يجوز في الأمر إذا كان فعل الواحد ما يجوز في المضارع المجزوم ، ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير ، أو واوه ، أو ياؤه ، ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء ، فإن كان

مكسور العين ؛ كيفِر ، أو مفتوحه ؛ كيعَض (. . **فتقول** : **فِرِّ وَعَضِّ** ، **بكسر اللام وفتحها**) لما تقدم (**وافرِر** ، **واعضَض**) بفك الإدغام .

(**و**) إن كان مضموم العين . . فتقول : (**مُدِّ بحركات الدال**) الضم والفتح والكسر (**وامدُد**) بفك الإدغام كما ذكر في المضارع المجزوم .

وقد رويت الحركات الثلاث في قول جرير[(١)] : [من الكامل]

ذُمَّ ٱلْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ ٱللِّوَىٰ ... وَٱلْعَيْشَ بَعْدَ أُولَٰئِكَ ٱلْأَيَّامِ

والأعرف الأفصح : الكسر في مثل هـٰذه الصورة ؛ أعني : عند التقاء الساكنين .

ومما جاء بفك الإدغام قوله : [من الطويل]

أُعْدُدْ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً ... عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبُ[(٢)]

والمراد : جواز الإدغام وفكه عندنا ، وإلا . . فالإدغام واجب في بني تميم ، وممتنع في الحجازيين .

قالوا : وإذا اتصل بالمجزوم حال الإدغام هاء الضمير . . لزم وجه واحد ؛ نحو : رُدَّها بالفتح ، ورُدُّه بالضم **على الأفصح** ، وروي رُدِّه بالكسر ، **وهو ضعيف** .

---

(١) البيت في « ديوانه » (ص ٤٥٢) ، و« المفصل » (ص ١٨٠) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٥/ ٤٣٠) .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في « ديوانه » (ص ١٧٩) ، وروايته في « الديوان » :

عُدَّ من الرحمـٰن فضلاً ونعمة ... .

علىٰ أنه في كلا الروايتين ؛ أعني : رواية « الديوان » ، ورواية هـٰذا « الشرح » زحافاً ، ففي رواية « الديوان » الثَرْمُ ، وهو علة مركبة من علتين ، الخرم والقبض ، فالخرم : هو حذف أول الوتد المجموع ، والقبض : هو حذف الخامس الساكن ، فتصبح (فعولن) بعد الخرم والقبض (عُولُ) ، وتنقل إلىٰ (فَعْلُ) وهي رواية « الديوان » .

أما ما وقع في « الشرح » عندنا . . فهو الخرم فقط ، فتصبح (فعولن) بعد الخرم (عولن) ، وتنقل إلىٰ (فَعْلُنْ) . انظر « الوافي في العروض والقوافي » للخطيب التبريزي (ص ٤١) ، و« سفينة الشعراء » لمحمود فاخوري (ص ٢٦) و(ص ١٣٨) .

واعلم : أن حكمَ الثلاثي المزيد فيه في جميع ما ذُكِرَ حكمُ المجرد وإن لم يذكره المصنف اكتفاء بالأصل ، **فليعتبره الناظر** ، ولا يخفىٰ شيء منه علىٰ من اطلع علىٰ ما ذكرناه .

وَتَقُولُ فِي ٱسْمِ ٱلْفَاعِلِ : مَادٌّ مَادَّانِ مَادُّونَ ، وَمَدَدَةٌ ، مَادَّةٌ مَادَّتَانِ مَادَّاتٌ ، وَمَوَادُّ . وَفِي ٱسْمِ ٱلْمَفْعُولِ : مَمْدُودٌ ؛ كَمَنْصُورٍ .

(**وتقول في اسم الفاعل** : **مادٌّ**) بالإدغام وجوباً لاجتماع المثلين مع عدم المانع ، والتقاء الساكنين علىٰ حده ، والأصل : مادِد .

(**مادَّان مادُّون** ، **ومَدَدَة** ، **مادَّة مادَّتان مادَّات** ، **وموادُّ** ، **و**) تقول (**في اسم المفعول** : **ممدود** ؛ **كمنصور**) من غير إدغام لحلول الفاصل بين حرفي التضعيف ، وهو الواو ، فهو كالصحيح بعينه .

وأما المزيد فيه . . فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع ، فإن كان من الأبواب المذكورة . . يجب ، وإلا . . يمتنع .

وأما الرباعي . . فلا مجال للإدغام فيه أصلاً ، فهٰذا أوان تشمير الذيل ؛ لتحقيق المعتل والمهموز ، فنقدم المعتل على المهموز ؛ لما له من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز ، فكأنه يحرك نفس السامع في طلبه ؛ لكونه أكثر بحثاً .

* * *



فصل
[في المعتل]

ٱلْمُعْتَلُّ : مَا كَانَ أَحَدُ أُصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَهِيَ : ٱلْوَاوُ ، وَٱلأَلِفُ ، وَٱلْيَاءُ ، وَتُسَمَّىٰ : حُرُوفَ ٱلْمَدِّ وَٱللِّينِ . وَٱلأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ .

(**فصل : المعتل**) هو : اسم الفاعل ، من اعتل ؛ أي : مرض ، وسمي هـٰذا القسم معتلاً ؛ لما فيه من الإعلال ، **وأما في الاصطلاح** . . فهو : (**ما كان أحد أصوله**) أي : أحد حروفه الأصلية (**حرف علة**) .

واحترز بـ(الأصلية) عن نحو : اعشوشب ، وقاتل ، وتفيهق ، وأمثالها ، ودخل فيه نحو : قُلْ ، وعِدْ ، وأمثالهما .

ولا يتوهم خروج اللفيف من هـٰذا التعريف ؛ فإن اثنين من أصوله حرفا علة ؛ لأنه إذا كان اثنان منها حرفي علة . . يصدق عليه أن أحدها حرف علة ضرورة .

(**وهي**) أي : حروف العلة (**الواو** ، **والألف** ، **والياء**) سميت بذلك ؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلىٰ بعض ، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله .

وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلة ، **والجمهور علىٰ خلافه** ؛ إذ لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب ، وبذلك خرج المهموز عن حد المعتل .

(**وتسمىٰ**) حروف العلة في اصطلاحهم (**حروف المد واللين**) أطلق المصنف رحمه الله تعالىٰ هـٰذا الكلام ، إلا أن فيه تفصيلاً ، فلا علينا أن نشير إليه ، وهو أن حروف العلة إن كانت متحركة . . لا تسمىٰ حروف المد واللين ؛ لانتفائهما فيها ، وهـٰذا في غير الألف .

وإن كانت ساكنة . . تسمىٰ حروف اللين ؛ لما فيها من اللين ؛ لاتساع مخرجها ، ولأنها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان ، وحينئذ إن كانت حركات ما قبلها من جنسها ، بأن يكون ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الألف مفتوحاً ، وما قبل الياء مكسوراً . . تسمىٰ حروف المد أيضاً ؛ لما فيها من اللين مع الامتداد ؛ نحو : قال ، ويقول ، ويبيع ، وإلا . . تسمىٰ حروف اللين لا المد ؛ لانتفائه فيها .

هٰذا في الواو والياء ، وأما الألف . . فيكون حرف مد أبداً[1] .

وهما تارة يكونان حرفي علة فقط ، وتارة حرفي لين أيضاً ، وتارة حرفي مد أيضاً ، فحروف العلة أعم منهما ، وحروف اللين أعم من حروف المد .

هٰذا ؛ ولكنهم يطلقون علىٰ هٰذه الحروف حروف المد واللين مطلقاً ، والمصنف رحمه الله جرىٰ علىٰ ذلك ، ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين : أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان ؛ وذلك لاتساع مخرجها ، فإن المخرج إذا اتسع . . انتشر الصوت وامتد ولان ، وإذا ضاق . . انضغط فيه الصوت وصلب .

(**والألف حينئذ**) أي : حين إذ كان أحد الحروف الأصول من المعتل (**تكون منقلبة عن واو أو ياء**) نحو : قال ، وباع ؛ لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد ، وهي من الثلاثي متحركة أبداً في الأصل ، والألف ساكنة ، فلا تكون أصلاً .

وأما في الرباعي . . فلأن حروفه الأصول تكون متحركة إلا الثاني ، فلا يجوز أن يكون ألفاً ؛ لالتباسه بـ(فَاعَلَ) من الثلاثي المزيد فيه ، ولأنه لما امتنع كونه أصلاً في الثلاثي . . حمل عليه الرباعي[2] .

---

(١) لأنه لا يكون إلا ساكناً ، وما قبله مفتوح دائماً .

(٢) في غير (أ) : (فحمل) باقتران الفاء بجواب (لمَّا) ، وهٰذا جائز علىٰ قِلَّتِهِ ، كما صرح به بعض النحاة ؛ كابن مالك . انظر « شرح التسهيل » (٤/١٠١ ، ١٠٢) ، وكذلك « شرح تسهيل الفوائد » =

واحترز بقوله : (حينئذ) عن الألف في نحو : قاتل ، واحمار ، وتباعد ، مما ليس من حروفه الأصول ، فإنها ليست منقلبة ، بل هي زائدة .

واعلم : أن الألف في الأفعال كلها ، وفي الأسماء المتمكنة ؛ إما أن تكون زائدة ، أو منقلبة ، بخلاف الأسماء غير المتمكنة ، والحروف ؛ نحو : متىٰ ، ومهما ، وبلىٰ ، وعلىٰ ، وما أشبه ذلك ، فإنها فيها أصلية .

واعلم : أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق ؛ كمعتل الفاء ، والعين ، واللام ، وغير ذلك ، فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله :

وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ : **ٱلأَوَّلُ** : **ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْفَاءِ** ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱلْمِثَالُ ؛ لِمُمَاثَلَتِهِ ٱلصَّحِيحَ فِي ٱحْتِمَالِ ٱلْحَرَكَاتِ . أَمَّا ٱلْوَاوُ . فَتُحْذَفُ مِنَ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلَّذِي عَلَىٰ يَفْعِلُ ، بِكَسْرِ ٱلْعَيْنِ ، وَمِنْ مَصْدَرِهِ ٱلَّذِي عَلَىٰ فِعْلَةٍ ، وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ ، تَقُولُ : وَعَدَ يَعِدُ عِدَةً ، وَوَعْداً ، فَهُوَ وَاعِدٌ ، وَذَاكَ مَوْعُودٌ ، وَعِدْ ، وَلاَ تَعِدْ . وَكَذَٰلِكَ وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً ، فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا . أُعِيدَتِ ٱلْوَاوُ ٱلْمَحْذُوفَةُ ؛ نَحْوُ : لَمْ يُوعَدْ .

(**وأنواعه سبعة**) لأن حرف العلة فيه : إما أن يكون متعدداً ، أو لا ، فإن لم يكن متعدداً . فإما أن يكون فاءً ، أو عيناً ، أو لاماً ، فهـٰذه ثلاثة أقسام .

وإن كان متعدداً . فإما أن يكون اثنين ، أو أكثر ، فالثاني قسم واحد ، والأول ؛ إما أن يفترقا ، أو يقترنا ، فإن افترقا . فهو قسم آخر ، وإن اقترنا .

= للمرادي (١/ ٥٨٦) ، وقال أبو البقاء الكفوي في « الكليات » (٥/ ١٦٦ ، ٣٠٥) : (المتعارف في جواب « لمَّا » الفعل الماضي لفظاً ، أو معنىً بدون الفاء ، وقد تدخل الفاء علىٰ قلَّة لِمَا في « لمَّا » من معنى الشرط ، وعليه ورد بعض الأحاديث ، وفي « شرح اللباب » للمشهدي : جواب لمَّا فعل ماض ، أو جملة اسمية مع « إذا » المفاجأة ، أو مع الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ، ويكون مضارعاً) هـٰذا ؛ وقد ذكر في « تدريج الأداني » (ص ١٢٠) تعليقاً نفيساً علىٰ هـٰذه المسألة فراجعه .

فإما أن يكون فاء وعيناً ، أو عيناً ولاماً ، فهـٰذان قسمان آخران ، فالمجموع سبعة أنواع .

النوع (الأول) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية ؛ أي : الذي اعتل فاؤه ، قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد ؛ لكثرة أبحاثه واستعماله ، ثم قدم المعتل الفاء ؛ لتقدم الفاء على العين واللام ، وهو ما يكون فاؤه فقط حرف علة .

(**ويقال له : المثال ؛ لمماثلته**) أي : لمشابهته (**الصحيح في احتمال الحركات**) تقول : وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا ؛ كما تقول : ضرب ضربا ضربوا ، بخلاف الأجوف والناقص .

والفاء إما أن يكون واواً أو ياء ؛ إذ الألف ليس بأصل ، ولا يمكن أن يكون فاء ؛ لسكونه ، وقدم بحث الواو ؛ لأن له أحكاماً ليست للياء ، فقال :

(**أما الواو . . فتحذف من الفعل المضارع الذي**) يكون (**علىٰ**) وزن (**يفعِل ، بكسر العين**) لأنه لما وقع بين الياء والكسرة . . ثقل كالضمة بين الكسرتين ، فحذفت ، ثم حملت عليه أخواته ؛ أعني : التاء ، والنون ، والهمزة ، (**و**) تحذف أيضاً (**من مصدره**) أي : من مصدر المعتل الفاء (**الذي**) يكون (**علىٰ**) وزن (**فِعلة**) بكسر الفاء ، (**وتسلم**) الواو (**في سائر تصاريفه**) أي : في باقي تصاريف المعتل الفاء ، من الماضي ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

(**تقول : وعد**) بسلامة الواو ، و(**يعد**) بحذفها لما مر ، (**عدة**) بحذفها ؛ لأنها مصدر علىٰ فِعْلة ، الأصل : وِعْدة ، فنقلت كسرة الواو إلى العين ؛ لثقلها عليه مع اعتلال فعلها ، وحذفت الواو ، فقيل : عدة ، علىٰ وزن عِلَة ، وقيل : الأصل : وِعْدٌ ، حذفت الواو كما مر ، ثم زيدت التاء عوضاً عنها .

واعلم : أن مراد المصنف بقوله : (يكون علىٰ فعلة)[1] أن يكون مما حذفت

---

(١) كذا في جميع النسخ ، مع العلم أن قوله : (يكون) ليس من المتن ، فلعل ذكرها سبقُ قلم ، أو سهوٌ ، والله تعالىٰ أعلم .

الواو من مضارعه ؛ لأن مصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة[1] . . ليس علىٰ فِعْلة ، إلا فيما كان المضارع منه علىٰ يفعِل ، بكسر العين ، بحكم الاستقراء ، والوِجهة اسم مصدر[2] .

ويجوز أن يكون الضمير في (مصدره) راجعاً إلى المضارع المذكور ، فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء . . لم يحذف الواو منه ؛ لعدم الثقل ؛ كما مثل له بقوله : (**وَوَعْداً**) وإن كان مكسور الفاء ، لكن لما لم تحذف الفاء من فعله . . لا تحذف منه أيضاً ؛ نحو : الوِصال مصدر واصل يواصل ، (**فهو واعِدٌ**) في اسم الفاعل .

(**وذاك موعود**) في اسم المفعول ، بسلامة الواو ، (**وَعِدْ**) في أمر المخاطب ، بحذف الواو .

فإن قلتَ : كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضاً ؟

قلتُ : إنه فرع المضارع ، وقد علمت الحذف في الأصل ، فكذا في الفرع ، فلا حاجة إلىٰ ذكره .

أو نقول : إن الأمر ليس فيه واو فتحذف ؛ لأن المضارع هو (تَعِدُ) بلا واو ، فحذفت حرف المضارعة منه ، وأسكنت آخره ، فقيل : عِدْ .

وأما الجحد ، والأمر باللام ، والنهي والنفي . . فهي مضارع ؛ نحو : لِتَعِدْ (**ولاَ تَعِدْ**) وَلَمْ تَعِدْ ، وَلاَ تَعِدُ .

(**وكذلك ومِق**) أي : أحب (**يمِق مِقة**) بسلامتها في الماضي ، وحذفِها في المضارع والمصدر ، وهـٰذا من باب : حسِب يحسِب ، والأصل : يومِق وِمْقة .

وإذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة ، (**فإذا أزيلت كسرة ما بعدها**) أي : ما بعد الواو . . (**أعيدت الواو المحذوفة**) لزوال علة حذفها (**نحو** : **لم يُوعَد**)

---

(١) أي : للحالة التي عليها الفاعل عند حدوث الفعل ، وهي المعبَّر عنها بـ(الهيئة) تقول : زيدٌ حَسَنُ الجِلْسةِ ؛ أي : جلوسُه حسنٌ .

(٢) أي : فلا يَرِدُ نقضاً على الحكم الاستقرائي الذي ذكره .

في المبني للمفعول ؛ لأن ما قبل آخره ، وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً .

وفيه نظر ؛ لأنه ينتقض بنحو : يَطَأ ، ويَسَع ، ويَضَع ، وأمثال ذلك ، كما سيجيء[1] ، وبنحو قولهم : (لم يَلْدَه) بسكون اللام ، وفتح الدال ، والأصل : لم يَلِدْه ؛ نحو : لم يَعِدْه ، والواو محذوفة ، أسكنت اللام ؛ تشبيهاً لها بكَتْف ، فإن أصله : كَتِف بكسر التاء ، فأسكنت ، فاجتمع ساكنان ، وهما اللام والدال ، ففتحوا الدال ؛ لالتقاء الساكنين ، إذ لو حرك الأول . لزال الغرض ، فقد زال كسرة ما بعد الواو في الصورتين ، ولم تَعُد ، قال الشاعر : [من الطويل]

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَـدٍ لَـمْ يَلْـدَهُ أَبَـوَانِ[2]

ويمكن أن يدفع بالعناية[3] .

وَتَثْبُتُ فِي يَفْعَلُ بِالْفَتْحِ ؛ كَوَجِلَ يَوْجَلُ ، اِيْجَلْ ، قُلِبَتِ ٱلْوَاوُ يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا وَٱنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا . فَإِنِ ٱنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا . عَادَتِ ٱلْوَاوُ ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ ٱيْجَلْ ، تُلْفَظُ بِٱلْوَاوِ ، وَتُكْتَبُ بِٱلْيَاءِ .

(**وتثبت**) عطف علىٰ قوله : (فتحذف) أي : والواو تثبت (**في يفعل بالفتح**) أي : بفتح العين ؛ لعدم ما يقتضي حذفها ، إذ الفتحة خفيفة (**كوَجِل**) بالكسر ؛ أي : خاف (**يَوْجَل**) بالفتح .

---

(١) أي في (ص ١٥٩) .

(٢) البيت لرجل من أزد السراة ، كما وقع في « كتاب سيبويه » (٢/ ٢٦٦) ، وذكره في « المفصل » (ص ٤٥٦) ، وكذلك في « شرح المفصل » (٩/ ١٢٦) دون نسبة ، وفي « خزانة الأدب » للبغدادي (٢/ ٣٨١) نسبته إلىٰ عمرو الجَنْبيِّ .

(٣) المراد بزوال الكسرة الزوال الحقيقي ، وفي كلا الصورتين المذكورتين لم يحصل زوال حقيقي ، بل تقديري ، أو يقال : إن حذف الواو استمر ؛ ليدل علىٰ أن الفتحة أصلها الكسر ، ولو أعيدت . . لزال هٰذا الغرض ، وقال بعضهم في معنىٰ قوله : (بالعناية) أي : بإرادة أن الفتحة في نحو : يطأ ، والسكون في نحو : لم يَلْدهُ عارضان ، والمراد إزالة كسرة ما بعد الواو بحركة أو سكون أصليين . انظر « تدريج الأداني » (ص ١٢٥) .

وفيه أربع لغات :

الأولىٰ : يَوْجَل وهو الأصل .

والثانية : يَيْجَل بقلب الواو ياء ؛ لأنها أخف من الواو .

والثالثة : يَاجَل بقلب الواو ألفاً ؛ لأنها أخف .

والرابعة : يِيجَل بكسر حرف المضارعة ، وقلب الواو ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ؛ لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلاً ، كالضمة بعد الكسرة ، فقلبوا الفتحة كسرة ؛ لتنقلب الواو ياء .

وليست هٰذه من لغة بني أسد ؛ لأنهم وإن كانوا يكسرون حروف المضارعة ، إلا أنه مختص بغير الياء ، فلا يكسرون الياء ، لا يقولون : هو يِعْلَم ؛ لثقل الكسرة على الياء ، وأهل هٰذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة ، ويقولون : هو يِيجَل ، وأنت تِيجَل ، وأنا إِيجَل ، ونحن نِيجَل ، قال الشاعر[1] : [من الطويل]

قَعِيـدَكِ أَلاَّ تُسْمِعِينِـي مَـلاَمَـةً وَلاَ تَنْكَئِي قَرْحَ ٱلْفُؤَادِ فَيِيجَعَا

بكسر الياء ، والأصل : يوجع .

(اِيجَل) أمر من توجل ، والأصل : اِوْجَل بكسر الهمزة ، (قلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها) وهٰذا قياس مُتْلَئِبٌّ[2] ؛ لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها ، (فإن انضم ما قبلها) أي : ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو : ايجل . . (عادت الواو) لزوال علة القلب ؛ أعني : كسر ما قبل الواو (تقول : يا زيدُ اِيجل ، تلفظ بالواو) لزوال الكسرة ؛ لسقوط الهمزة في الدرج (وتكتب بالياء) .

لأن الأصل في كل كلمة : أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداءِ بها ،

---

(١) البيت لمتمم بن نويرة ، ذكره الجاحظ في « البيان والتبيين » (٢/ ١٩٣) ، وهو في « خزانة الأدب » للبغدادي (٢/ ٢٠) . وانظر الكلام عليه في « الخزانة » فهو نفيس .

(٢) مُتْلَئِبٌّ : مطرد . انظر « تدريج الأداني » (ص ١٢٧) .

والوقفِ عليها ، والابتداء فيه بالياء ؛ نحو : اِيجل ، فتكتب بالياء ، ولو كتبت في الكتب التعليمية ؛ لتعليمه بالواو . . فلا بأس به ؛ فإنه لتوضيحه ، وتفهيمه للمستفيدين .

وَتَثْبُتُ ٱلْوَاوُ فِي يَفعُلُ بِٱلضَّمِّ ؛ كَوَجُهَ يَوْجُهُ ، أُوْجُهْ لاَ تَوْجُهْ . وَحُذِفَتِ ٱلْوَاوُ مِنْ يَطَأُ ، وَيَسَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَدَعُ ؛ لِأَنَّهَا فِي ٱلأَصْلِ يَفْعِلُ ، بِٱلْكَسْرِ ، فَفُتِحَ ٱلْعَيْنُ ؛ لِحَرْفِ ٱلْحَلْقِ .

(**وتثبت الواو في يفعُل**) أيضاً (**بالضم**) لانتفاء مقتضى الحذف (**كوَجُه**) أي : صار شريفاً (**يَوْجُه** ، **أُوْجُه** ، **لا تَوْجُه**) نحو : حَسُن يَحْسُن ، أُحْسُن ، لا تَحْسُن ، وكذا بواقي الأمثلة .

ثم استشعر اعتراضاً علىٰ قوله : (وتثبت في يفعَل بالفتح) بأن نحو : يطأ ، ويسع . . إلى الآخر ، بالفتح وقد حذفت الواو ، فأجاب بقوله : (**وحذفت الواو من يطأ** ، **ويسع** ، **ويضع** ، **ويقع** ، **ويدع**) أي : يترك ؛ (**لأنها في الأصل يفعِل بالكسر** ، **ففتح العين**) بعد حذف الواو (**لحرف الحلق**) فيكون الحذف من يفعِل بالكسر .

لكن يرد على المصنف رحمه الله : أنه قال : (إذا أزيلت كسرة ما بعدها . . أعيدت الواو) .

فإن قلتَ : كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام ، فلم فتحت هنا ؟

قلتُ : حاصل الكلام : أنه قد وقعت هـٰذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين ، فذكروا ذلك التأويل ؛ لئلا يلزم خرم قاعدتهم ، وإلا . . فمن أين لهم بهـٰذا ؟!

وكذا جميع العلل ، فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع ، وإلا . . فعلىٰ تقدير تسليم ذلك في : يطأ ، ويضع ، يشكل في : يَسَع ؛ فإن ماضيه وَسِع مكسور

العين ، فَلِمَ حكم بأنه في الأصل : يفعِل مكسور العين ، وهو شاذ ؟!

وَحُذِفَتْ مِنْ يَذَرُ ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَىٰ يَدَعُ . وَأَمَاتُوا مَاضِيَ يَدَعُ وَيَذَرُ .
وَحَذْفُ ٱلْفَاءِ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّهُ وَاوٌ .

(وحذفت) أيضاً (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين ، وليس فتحه لأجل حرف الحلق ، لكن حذفت (لكونه في معنىٰ يدع) فكما حذفت من يدع . . حذفت من يذر ، (وأماتوا ماضي يدع ، و) ماضي (يذر) يعني : لم يسمع من العرب وَدَعَ ، ولا وَذِرَ ، وسمع يدع ، ويذر ، فعلم أنهم أماتوهما ، وتركوا استعمالهما .

قال في « الصحاح » : (قولهم : دع ذا ؛ أي : اتركه ، وأصله : ودع يدع ، وقد أميت ماضيه ، لا يقال : ودعه ، وإنما يقال : تركه ، ولا : وادع ، ولكن : تارك ، وربما جاء في ضرورة الشعر ، ودع[1] فهو مودوع علىٰ أصله قال[2] : [من الرمل]

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا ٱلَّذِي ... غَـالَـهُ فِـي ٱلْحُبِّ حَتَّـىٰ وَدَعَـهْ

وقال خفاف بن ندبة[3] : [من الطويل]

إِذَا مَا ٱسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ ... جَرَىٰ وَهْوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ

وذَرْه ؛ أي : دعه ، وهو يذره ؛ أي : يدعه ، أصله : وذر يذر ، أميت ماضيه ، لا يقال : وذر ، ولا واذر ، ولكن ترك ، وهو تارك) انتهىٰ كلامه[4] .

---

(١) كذا في جميع النسخ ، والذي في « الصحاح » : (. . . ودعه . . .) .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في « ديوانه » (ص ٣٥٠) . وانظر « خزانة الأدب » (٥/ ١٥٠) و(٦/ ٤٧١) .

(٣) انظر « خزانة الأدب » (٦/ ٤٧٢) .

(٤) انظر « الصحاح » مادة (وذر) ، و(ودع) ، وقد جاء في النسخة (أ) : (أميت مصدره) بدل قوله : (أميت ماضيه) ، وهي الموافقة لما في « الصحاح » مادة (وذر) ، قال في « تاج العروس » مادة =

وفي جعل : (مودوع) من ضرورة الشعر بحث ؛ لأنه جاء في غير الضرورة .

ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه إذا لم يكن ماضيهما ، ولا اسم فاعلهما ، ولا مصدرهما مستعملة . . فما الدليل علىٰ أن فاءهما واو . . أجاب بقوله : (**وحذف الفاء دليل**[1] **علىٰ أنه**) أي : الفاء (**واو**) إذ لو كان ياء . . لم يحذف كما سيجيء .

> وَأَمَّا ٱلْيَاءُ . . فَتَثْبُتُ عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ ؛ نَحْوُ : يَمُنَ يَيْمُنُ ، وَيَسَرَ يَيْسِرُ ، وَيَئِسَ يَيْئَسُ ، وَتَقُولُ فِي أَفْعَلَ مِنَ ٱلْيَائِيِّ : أَيْسَرَ يُوسِرُ ، فَهُوَ مُوسِرٌ ، تُقْلَبُ ٱلْيَاءُ مِنْهُمَا وَاواً ؛ لِسُكُونِهَا وَٱنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا .

(**وأما الياء . . فتثبت علىٰ كل حال**) سواء وقعت في الماضي ، أو المضارع ، أو في الأمر ، أو غيرها ، وسواء ضم ما بعدها ، أو فتح ، أو كسر ؛ لأنها أخف من الواو (**نحو : يَمُن يَيْمُن**) كحسن يحسن ، من اليُمْنِ ، وهو البركة ، يقال : يمن الرجل إذا صار ميموناً .

(**ويَسَر يَيْسِر**) كضرب يضرب ، من الميسر ، وهو قمار العرب بالأزلام ، وجاء يَسُر يَيْسُر بالضم فيهما ، لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول ؛ لأن مثال الضم مذكور .

= (ودع) : (قال شيخنا عند قوله : « وقد أميت ماضيه » ، قلت : هي عبارة أئمة الصرف قاطبة ، وأكثرِ أهل اللغة ، وينافيه وقوعه في الشعر ، ووقوع القراءة ، فإذا ثبت وروده ولو قليلاً . . فكيف يدَّعىٰ فيه الإماتة ؟! قلت : وهٰذا بعينه نص الليث ؛ فإنه قال : وزعمت النحوية : أن العرب أماتوا مصدر يدع ، ويذر ، واستغنوا بـ(تَرْكٍ) ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب ، وقد رويت عنه هٰذه الكلمة ، قال ابن الأثير : وإنما يحمل قولهم علىٰ قلة استعماله ، فهو شاذ في الاستعمال ، صحيح في القياس ، وقد جاء في غير حديث ، حتىٰ قرىء به قوله تعالىٰ : ﴿مَا وَدَعَكَ﴾ ، وهٰذا غاية ما فتح السميع العليم ، فتبصر ، وكن من الشاكرين) ، وجاء في « تدريج الأداني » (ص ١٣٠) : (« أميت » أي : ترك « صدره » أي : أوله ، وهو : وَذِرَ الماضي) ، وهو يوافق ما ذكره القرطبي في « تفسيره » (١٦/ ٢٧٠) ، والعيني في « عمدة القاري » (١/ ٩٠) من أن العرب أماتت صدره ، فبناءً علىٰ ما تقدم لعل ما في « الصحاح » مصحف من (صدره) إلىٰ (مصدره) فليتأمل .

(١) في (ب) : (وحذف الفاء في المستقبل دليل . . .) .

(**ويَئِس ويَيْئَس**) كعلم يعلم ؛ أي : قنط يقنط ، وقد جاء : يئس يَيْئِس بالكسر ، لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول ، وجاء يَئِسُ بحذف الياء ، وياءَس بقلبها ألفاً تخفيفاً ، وهما من الشواذ .

(**وتقول في أفعل من اليائي**) أي : مما فاؤه ياء : (**أيسر**) في الماضي ، (**يوسر**) في المضارع ، ولما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة ، مثلها في يوعد ، ولم تحذف . . أجاب بأنه (لم تحذف) مع مقتضى الحذف ؛ (لأن حذف الواو) من يوسر (مع حذف الهمزة) إذ الأصل : يُؤَيْسِر كما تقدم (إجحاف) أي : إضرار (بالكلمة) ؛ لتأديته إلىٰ حذف حرفين ثابتين في الماضي ، وهـٰذا في بعض النسخ ، **والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن** .

ويمكن الجواب عنه أيضاً : بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة ، بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة ؛ لأن المحذوف في حكم الثابت ، وبأن الثقل هـٰهنا منتفٍ ؛ لانضمام ما قبل الواو .

(**فهو موسر في اسم الفاعل** ، **تقلب الياء منهما**) أي : من المضارع واسم الفاعل (**واواً**) إذ الأصل : يُيْسِرَ ومُيْسِرٌ ؛ لأنه يائي ، وإنما قلبت (**لسكونها**) أي : لسكون الياء (**وانضمام ما قبلها**) **وذلك قياس مطرد** ؛ لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان .

> وَفِي ٱفْتَعَلَ مِنْهُمَا : ٱتَّعَدَ يَتَّعِدُ ، فَهُوَ مُتَّعِدٌ ، وَٱتَّسَرَ يَتَّسِرُ ، فَهُوَ مُتَّسِرٌ ، وَيُقَالُ : اِيتَعَدَ يَاتَعِدُ ، فَهُوَ مُوتَعِدٌ . وَاِيتَسَرَ يَاتَسِرُ ، فَهُوَ مُوتَسِرٌ ، وَهَـٰذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ . وَحُكْمُ وَدَّ يَوَدُّ ؛ كَحُكْمِ عَضَّ يَعَضُّ ، وَتَقُولُ فِي ٱلْأَمْرِ : اِيدَدْ ، كَٱعْضَضْ .

(**و**) تقول (**في افتعل منهما**) أي : من الواوي واليائي (**اِتعد**) أي : قبل الوعد ، هـٰذا في الواوي أصله : اِوْتَعَد ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء في

التاء ؛ إذ الإدغام يرفع الثقل ، ولم تقلب ياء علىٰ ما هو مقتضاه ؛ لأنها إن قلبت ياء ، أو لم تقلب . . لزم قلبها تاء في هـٰذه اللغة ، فالأَوْلى الاكتفاء بإعلال واحد ، كذا ذكره ابن الحاجب ، **وفيه نظر** ؛ لأنه لو قلبت الواو ياء . . لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم ، كما في الياء المنقلبة عن الهمزة ، كما سنذكره في المهموز[1] .

وفي بعض النسخ : (وفي افتعل منهما تقلبان) أي : الواو والياء (تاء وتدغمان) أي : التاءان المنقلبتان عنهما (في التاء) أي : في تاء افتعل (نحو اِتعد) ، **والأولىٰ أصح رواية ودراية** .

(**يتعد**) أصله : يَوْتَعِد (**فهو متعد**) أصله : مُوْتَعِد[2] ، (**واتسر يتسر** ، **فهو متسر**) هـٰذا في اليائي ، والأصل : اِيتَسر يَيْتَسِر ، فهو مُيْتَسِر ، قلبت الياء تاء ، وأدغمت في التاء ؛ لاهتمامهم بالإدغام ؛ لأنه يُصَيِّر حرفين كحرف واحد .

ولما جاء في افتعل منهما لغة أخرىٰ من غير إدغام . . أشار إليها بقوله : (**ويقال** : **اِيتعد**) بقلب الواو ياء ، فإن زالت كسرة ما قبلها . . لم يجز إلا التاء ؛ نحو : وَٱتَّعَدَ ؛ ولهـٰذا حمل جار الله قول الشاعر[3] : [من الرجز]

وَٱيْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ ٱلْفَرْقَدِ . . . .

علىٰ أن الياء بدل من التاء في اتصلت ، ولم يجعله بدلاً من الواو ، لكن يلزم أهل هـٰذه اللغة أن يقولوا : واوْتَعد ، واوْتَصل ، بإثبات الواو ؛ إذ لا علة

---

(١) انظر (ص ٢٣١) عند كلامه على (اختار ، وايتلىٰ) ، وانظر أيضاً « الإيضاح » (٢/ ٤٣٣) ، و« حاشية الصبان » (٤/ ٣٢٩) .

(٢) في (ب) زيادة : (. . . موتعد ، قلبت الواو فيهما تاء ، وأدغمت في تاء افتعل ؛ حملاً لهما على الماضي) .

(٣) انظر « المفصل » (ص ٤٧٠) ، و« شرح المفصل » (١٠/ ٢٦) ، و« شرح الأشموني » (٤/ ٣٣٧)، و« تاج العروس » ، مادة (وصل) .

للقلب ، اللهم إلا أن تقلب لكراهة اجتماع الواوين ، وحينئذ يمكن حمل البيت عليه ، لكن ذلك موقوف على النقل منهم .

(**يَاتَعد**) بقلب الواو ألفاً ؛ لأنه وجب قلبه كما في الماضي ، ولم يمكن بالياء لثقلها ، فقلبت ألفاً لخفتها ، (**فهو موتعد**) على الأصل ، إن كان من يوتعد ، وإن كان من ياتعد . . قلبت الألف واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، وهٰذا قياس مطرد .

(**وايْتَسر**) على الأصل (**يَاتَسر**) بقلب الياء ألفاً تخفيفاً ؛ لثقل اجتماع الياءين ، (**فهو موتسر**) بقلب الياء واواً ، إن كان من ييتسر على الأصل ، أو قلب الألف واواً ، إن كان من ياتسر .

(**وهٰذا مكان مُوْتَسَر فيه**) في اسم المفعول ، كما في اسم الفاعل ، وعبر بهٰذه العبارة ؛ لأن الاتسار لازم ، فيجب تعديته بحرف الجر ؛ ليبنىٰ منه اسم المفعول ، فعدَّاه بـ(في) ، ومعنىٰ ذلك ؛ أي : هٰذا مكان يلعب فيه القمار .

(**وحكم ود يود ؛ كحكم عض يعض**) يعني : أن المعتل الفاء من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الإدغام ، وامتناعه ، وجوازه ، وسائر أحكامه .

(**وتقول في الأمر : اِيدَد كاعضض**) والأصل : اِوْدَد ، ويجوز : وَدِّ بالفتح والكسر ؛ كعضِّ ، وذكر اِيدد ؛ لما فيه من الاعتلال .

واعلم : أن المضاعف المعتل الفاء الواوي لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين ، أما الضم . . فلأنه منتفٍ من المثال الواوي قطعاً ، إلا ما جاء في لغة بني عامر من : وَجَدَ يَجُدُ بالضم ، **وهو ضعيف** ، **والصحيح الكسر** .

وأما الكسر . . فلأنه لو بني مكسور العين . . لكان يجب حذف الواو ، والإدغام ؛ لئلا تنخرم القاعدة ، وحينئذ يلزم تغييران ، وتغيير الكلمة عن وضعها جداً[1] ، والله أعلم .

---

(١) قوله : (وتغيير الكلمة عن . . .) عطف تفسير علىٰ قوله : (تغييران) .

ٱلثَّانِي : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْعَيْنِ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱلأَجْوَفُ ، وَذُو ٱلثَّلَاثَةِ ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؛ نَحْوُ : قُلْتُ وَبِعْتُ ، فَٱلْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي ٱلْمَاضِي أَلِفاً ، سَوَاءٌ كَانَ وَاواً أَوْ يَاءً ؛ لِتَحَرُّكِهِمَا ، وَٱنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : صَانَ ، وَبَاعَ .

النوع (الثاني) من الأنواع السبعة : (المعتل العين) وهو ما يكون عين فعله حرف علة ، وقدمه على المعتل اللام ؛ لتقدم العين على اللام ، (ويقال له : الأجوف) لخلو ما هو كالجوف له من الصحة ، (و) يقال له : (ذو الثلاثة) أيضاً (لكون ماضيه علىٰ ثلاثة أحرف ، إذا أخبرت) أنت (عن نفسك ؛ نحو : قلت وبعت) لما يذكر ، فإنه ـ وإن كان جملة ـ يسميه أهل التصريف فعل الماضي للمتكلم .

(فالمجرد) الثلاثي (تقلب عينه في الماضي) المبني للفاعل (ألفاً ، سواء كان واواً ، أو ياء ؛ لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ؛ نحو : صان ، وباع) والأصل : صون ، وبيع ، قلبت الواو والياء ألفاً ؛ لأن كلاًّ منهما كحركتين ؛ لأن الحركات أبعاض هـٰذه الحروف ، ولما كانتا متحركتين ، وكان ما قبلهما مفتوحاً . كان ذلك مثل أربع حركات متواليات ، وهو ثقيل فقلبوهما بأخف الحروف ، وهو الألف ، وهـٰذا قياس مطرد ، والعلة حاصلها : دفع الثقل ، وعلمنا به بالاستقراء[1] .

ونحو صَيِدَ البعير وقَوِدَ من الشواذ ؛ تنبيهاً على الأصل ، وكذا مصدرهما ؛ نحو : القَوَدِ وهو القصاص ، والصَّيَدِ يقال : صَيِدَ البعير ، إذا مال إلىٰ جَانِبِ خَلْفِه .

فإن قلتَ : إن (ليس) أصله (لِيس) بالكسر فلم لم تقلب الياء ألفاً ؟

---

(١) قوله : (وعلمنا به) أي : باطراد القياس .

قلتُ : لأنه لما لم يكن من الأفعال المتصرفة ، التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ، ولم يجىء منه إلا أربعة عشر بناء للماضي[1] ، وكان الكسر ثقيلاً . . نقلوها إلىٰ حال لا يكون للأفعال المتصرفة ، وهو إسكان العين ؛ ليكون علىٰ لفظ الحرف ؛ نحو : لَيْتَ .

فَإِنِ ٱتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ ، أَوِ ٱلْمُخَاطَبِ ، أَوْ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْغَائِبِ . . نُقِلَ فَعَلَ مِنَ ٱلْوَاوِيِّ إِلَىٰ فَعُلَ ، وَمِنَ ٱلْيَائِيِّ إِلَىٰ فَعِلَ ؛ دَلَالَةً عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ يُغَيَّرْ فَعُلَ ، وَلَا فَعِلَ إِذَا كَانَا أَصْلِيَّيْنِ ، وَنُقِلَتِ ٱلضَّمَّةُ ، وَٱلْكَسْرَةُ إِلَى ٱلْفَاءِ ، وَحُذِفَتِ ٱلْعَيْنُ ؛ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ ، فَتَقُولُ : صَانَ صَانَا صَانُوا ، صَانَتْ صَانَتَا صُنَّ ، صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ ، صُنْتِ صُنْتُمَا صُنْتُنَّ ، صُنْتُ صُنَّا .

(**فإن اتصل به**) أي : بالماضي المجرد المبني للفاعل (**ضمير المتكلم**) مطلقاً ، (**أو**) ضمير (**المخاطب**) مطلقاً ، (**أو**) ضمير (**جمع المؤنث الغائب . . نقل فعَل**) مفتوح العين (**من الواوي إلىٰ فعُل**) مضموم العين ، (**و**) نقل فعَل مفتوح العين (**من اليائي إلىٰ فعِل**) مكسور العين ؛ (**دلالة عليهما**) أي : ليدل الضم على الواو ، والكسر على الياء ؛ لأنهما يحذفان ، كما سيقرر في الأمثلة .

(**ولم يغير فعُل**) بضم العين ، (**ولا فعِل**) بكسر العين (**إذا كانا أصليين**) ، وفي بعض النسخ : (أصلين) يعني : أن نحو : طَوُل بضم العين ، وهَيِب ، وخَوِف بكسر العين ، لم ينقل إلىٰ باب آخر ؛ لأنك تنقل مفتوح العين إليهما ،

---

(١) أي : أن (ليس) لا يتأتىٰ منه صوغُ الماضي المبني للمجهول ، ولا المضارع مطلقاً ، ولا الأمر ، ولا النهي ، بل لا يصاغ منه إلا الماضي المبني للمعلوم بأبنيته الأربعة عشر المعروفة .

فيلزمك إبقاؤهما بالطريق الأولىٰ ؛ للدلالة على الواو والياء ، **فعلىٰ هٰذا** : لا فائدة في قوله : (إذا كانا أصليين) ؛ لأن فعُل وفعِل منقولين هما كالأصليين ؛ لأنه إن أراد بعدم التغيير عدم النقل إلىٰ باب آخر . . فهما كذلك ، وإن أراد أنهما لم يغيرا عن حالهما أصلاً . . فهو ممنوع ؛ لأنه ينقل الضمة والكسرة ، ويحذف العين ، كما أشار إليه بقوله : (**ونقلت الضمة**) من الواو ، (**والكسرة**) من الياء (**إلى الفاء** ، **وحذفت العين**)[1] أي : الواو والياء ؛ (**لالتقاء الساكنين**) فكيف يحكم بعدم التغيير ؟! فلا حاجة إلى التقييد بالأصلي .

وقيل : احترز به عن غير الأصليين ؛ لأنهما يغيران ؛ يعني : يرجعان إلىٰ أصلهما عند زوال الضمير المذكور ، بخلاف الأصليين ؛ فإنه ليس لهما أصل آخر ينقلان إليه ، وفساده يظهر بأدنىٰ تأمل في سياق الكلام .

وغير بعضهم هٰذا اللفظ إلىٰ : (إذ كانا) ؛ ليكون للتعليل ، وليس بشيء .

وسنح لي : أن هٰذا ليس بقيد احترز به عن شيء ، لكنه لما ذكر أن (فَعَلَ) الأصلي يغير . . أراد أن يبين أن (فعُل وفعِل) الأصليين لا يغيران ، فالتقييد به ؛ لأنه هو المقصود دون الاحتراز ، فليتأمل .

إذا تقرر ما ذكرنا . . (**فتقول** : **صان صانا صانوا** ، **صانت صانتا صُنَّ**) والأصل : صَوَنَّ ، نقل فعَل الواوي إلىٰ فعُل مضموم العين ؛ لاتصال ضمير جمع المؤنث ، ونقلت ضمة الواو إلىٰ ما قبله بعد إسكانه تخفيفاً ، وحذفت الواو ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار (صُنَّ) ، وكذلك الباقي بعينه[2] ، (**صنتَ صنتما صنتم** ، **صنتِ صنتما صنتن** ، **صنتُ صنَّا**) .

---

(١) في (ب) : (إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء ، وحذفت العين) .

(٢) في (أ) و(ج) و(هـ) : (وكذلك بقيته) .

وَتقُولُ : بَاعَ بَاعَا بَاعُوا ، بَاعَتْ بَاعَتَا بِعْنَ ، بِعْتَ بِعْتُمَا بِعْتُمْ ، بِعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ ، بِعْتُ بِعْنَا . وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ .. كَسَرْتَ ٱلْفَاءَ مِنَ ٱلْجَمِيعِ ، فَقُلْتَ : صِينَ ، وَٱعْتِلَالُهُ بِٱلنَّقْلِ وَٱلْقَلْبِ . وَبِيعَ ، وَٱعْتِلَالُهُ بِٱلنَّقْلِ . وَتَقُولُ فِي ٱلْمُضَارِعِ : يَصُونُ ، وَيَبِيعُ ، وَٱعْتِلَالُهُمَا بِٱلنَّقْلِ . وَيَخَافُ ، وَيَهَابُ ، وَٱعْتِلَالُهُمَا بِٱلنَّقْلِ وَٱلْقَلْبِ .

(**وتقول**) في اليائي : (**باع باعا باعوا** ، **باعت باعتا بعن** ، **بعتَ بعتما بعتم** ، **بعتِ بعتما بعتن** ، **بعتُ بعنا**) والأصل : بَيَعن ، وبَيَعت ، وبَيَعتما ، وبَيَعتم ، وبَيَعتِ ، وبَيَعتما ، وبَيَعتن ، وبَيَعتُ ، وبَيَعنا ، نقل إلىٰ فِعِل مكسور العين ، ونقلت الكسرة إلى الفاء ، وحذفت الياء .

وانظم في هٰذا السلك أمثال ذلك ، مما هو مفتوح العين ، بخلاف نحو : خاف ، وهاب ، وطال ، فإنه لا نقل فيها إلىٰ باب آخر ، تقول : خفت والأصل : خوفت ، وهبت ، والأصل : هيبت ، وطلت ، والأصل : طولت ، فأعلت بنقل حركة العين إلىٰ ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين .

واعلم : أن طريق[1] النقل هو مذهب الأكثرين ، ولبعض المتأخرين فيه كلام آخر يطلب من كتبهم[2] .

(**وإذا بنيته**) أي : الماضي من المجرد (**للمفعول** .. **كسرت الفاء من**

---

(١) في بعض النسخ : (حديث) .

(٢) في هامش (هـ) : (قوله : « ولبعض المتأخرين كلام . . . إلخ » مراده ابن الحاجب والجاربردي ومن تبعهم ، وحاصل كلامهم أنهم قالوا : الضمة في باب صُنت ، والكسرة في باب بعت يؤتىٰ بهما من الخارج بعد حذف العين ؛ دلالةً على الواو والياء ، يعني يقولون في صَوُنْتُ ، وبَيَعْتُ : قلبت الواو والياء ألفاً ، فحذف الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار : صَنْتُ ، وبَعْتُ ، بفتح الفاء ، ثم ضمت الفاء في أحدهما ، وكسرت في الآخر ؛ للدلالة على الواو والياء ، فصار : صُنْتُ ، وبِعْتُ ، بالضم والكسر ؛ وذلك لأنهم يرون النقل من باب إلىٰ باب آخر بعيداً جداً ؛ لاختلاف معاني الأبواب وألفاظها) .

الجميع) أي : من مفتوح العين ، ومضمومه ، ومكسوره ، واوياً كان أو يائياً (**فقلت : صِين**) في الواوي ، (**واعتلاله بالنقل والقلب**) لأن أصله : صُوِن ، فنقلت حركة الواو إلىٰ ما قبلها بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، وإنما لم يذكر حذف حركة الفاء ؛ لأنه لازم من نقل الحركة إليه ، فعلم بالالتزام .

(**وبِيع**) من اليائي ، (**واعتلاله بالنقل**) لأن أصله : بُيِع ، نقل كسرة الياء إلىٰ ما قبلها بعد حذف ضمته ، هـٰذه هي اللغة المشهورة ، **وفيه لغتان أخريان** :

إحداهما : صُونِ ، وبُوع بالواو ، وبحذف حركة العين ، وقلب الياء واواً ؛ لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، وهـٰذه عكس اللغة الأولىٰ .

والأخرىٰ : الإشمام ؛ للدلالة علىٰ أن الأصل في هـٰذا الباب الضم .

وحقيقة هـٰذا الإشمام : أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، وهـٰذا مراد النحاة والقراء ، لا ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً ، كما في الوقف ، ولا الإتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة ، كما قيل ؛ لأنه هـٰهنا حركة بين حركتين ، الضمِّ والكسرِ ، بعدها حرف بين الواو والياء .

(**وتقول في المضارع : يصون**) من الواوي ، (**ويبيع**) من اليائي ، (**واعتلالهما بالنقل**) أي : نقل ضمة الواو وكسرة الياء إلىٰ ما قبلهما ؛ إذ الأصل : يَصْوُن ، ويَبْيِع ؛ كينصر ، ويضرب ، (**ويخاف**) من الواوي (**ويهاب**) من اليائي ، (**واعتلالهما بالنقل والقلب**) أما النقل . . فهو نقل حركتي الواو والياء إلىٰ ما قبلهما ؛ فإن الأصل : يَخْوَف ، ويَهْيَب ؛ كيعلم ، وأما القلب . . فهو قلب الواو والياء ألفاً ؛ لتحركهما في الأصل ، وانفتاح ما قبلهما ؛ حملاً للمضارع على الماضي .

وإنما مثل بأربعة أمثلة ؛ لأنه إما واوي ، أو يائي ، والواوي : إما مفتوح العين ، أو مضمومه ، واليائي : إما مفتوح العين ، أو مكسوره ، واعتلال المبني

والضابط فيه : أن المحذوف إن كان النونَ . . فلا تحذف العين ، وإلا . . تحذف .

[فِعْلُ ٱلْأَمْرِ مِنَ ٱلْأَجْوَفِ وَدُخُولُ نُونَيِ ٱلتَّأْكِيدِ عَلَيْهِ]

وَقِسْ عَلَيْهِ ٱلْأَمْرَ ؛ نَحْوُ : صُنْ صُونَا صُونُوا ، صُونِي صُونَا صُنَّ . وَبِٱلتَّأْكِيدِ : صُونَنَّ صُونَانِّ صُونُنَّ ، صُونِنَّ صُونَانِّ صُنَّانِّ . وَبِعْ بِيعَا بِيعُوا ، بِيعِي بِيعَا بِعْنَ . وَخَفْ خَافَا خَافُوا ، خَافِي خَافَا خَفْنَ . وَبِٱلتَّأْكِيدِ : بِيعَنَّ وَخَافَنَّ . وَكَذَا تَقُولُ فِي ٱلْخَفِيفَةِ : صُونَنْ ، وَبِيعَنْ ، وَخَافَنْ . . . إِلَى ٱلْآخِرِ .

(**وقس عليه**) أي : على المضارع الداخل عليه الجازم (**الأمر**) بأن تحذف العين إذا سكن ما بعده ؛ (**نحو : صُنْ**) وتثبت إذا تحرك ؛ نحو : (**صونا صونوا** ، **صوني صونا**) ، وأما جمع المؤنث ؛ نحو : (**صُنَّ**) . . فقد حذفت عينه في المضارع .

(**و**) الأمر (**بالتأكيد**) أي : مع نون التأكيد (**صونَنَّ صونانِّ صونُنَّ** ، **صونِنَّ صونانِّ**) أي : بإعادة العين المحذوفة ؛ لزوال علة الحذف بتحرك ما بعده ؛ لما تقدم من أنه يفتح آخر الفعل ، ويضم ، ويكسر ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين .

وأما جمع المؤنث ؛ نحو : (**صُنَّانِّ**) . . فحذف عينه لازم قطعاً .

(**و**) نحو (**بع**) بحذف الياء (**بيعا بيعوا** ، **بيعي بيعا**) بالإثبات (**بعن**) بالحذف ، كما مر ، (**و**) نحو (**خف**) بحذف الألف (**خافا خافوا** ، **خافي خافا**) بالإثبات (**خَفن**) بالحذف ، كما تقدم .

(**وبالتأكيد : بيعَنَّ** ، **وخافَنَّ**) كصونَنَّ ، بإعادة العين ؛ لزوال علة الحذف

(**وكذا تقول في الخفيفة : صونن ، وبيعن ، وخافن . . . إلى الآخر**)[1] بلا فرق ، ولم تعد العين في نحو : صُنِ الشيءَ ، وبِعِ الفرس ، وخَفِ القوم ؛ لأن الحركات عارضة لا اعتداد بها ، فوجودها كعدمها ، بخلاف الحركة في نحو : صونا ، صونوا ، صوني ، وصُونَنَّ ، وأمثالها ، فإنها كالأصلية ؛ لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء .

أما في نحو : صونا . . فلأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء ، وأما في نحو : صونن . . فلأن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل .

وتحقيق هـٰذا الكلام : أنا نشبه ضمير الفاعل المتصل ، ونون التأكيد مع الضمير المستتر بجزء من الكلمة في امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلاً ، فنشبه الحركة الواقعة قبلَهما بحركة أصل الكلمة ، حتىٰ كأنَّ المجموع كلمة واحدة ، ثم نستعير أحكام الحركة الأصلية لهـٰذه الحركة العارضة ، فنثبت معها العين مثله مع الحركة الأصلية ، وهـٰذا إنما يكون إذا لم تكن الحروف التي قبل ضمير الفاعل موضوعة على السكون ؛ كتاء التأنيث في الفعل ؛ نحو : دعت دعتا ، دون دعاتا ، فليتأمل .

فإن قلت : فلِمَ لم يعد المحذوف في نحو : لا تخشَوُنَّ ، وارضَوُنَّ ، وأمثال ذلك ، ولم يُقَلْ : لا تخشَاوُنَّ ، وارضَاوُنَّ ، مع أن هـٰهنا أيضاً نون التأكيد ؟

قلتُ : لأن كون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنما هو مع غير الضمير البارز ، والضمير في نحو : لا تخشون ، وارضون بارز ، وهو الواو ، بخلاف ؛ نحو : بيعن ، وخافن .

والسر في ذلك : أن الأصل فيها أن تكون كالجزء[2] ؛ لأنه حرف التصق به

---

(١) قوله : (وكذا تقول . . . إلى الآخر) لم يَرِدْ إلا في نسخة واحدة من نسخ المتن الإحدىٰ عشرة ، وهي في نسخ الشرح من كلام السعد رحمه الله ، إلا في (ب) فقد كتبت فيها بلون مغاير دون قوله : (وكذا) ، وقد رأينا إثباتها ، وجعلها متناً ؛ لما فيه من مزيد الإيضاح ، وإلا . . فإن الحكم قد علم مما تقدم ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) أي : الأصل في نون التأكيد أن تكون كالجزء .

لفظاً ومعنىً ، فأشبهت ضمير الفاعل المتصل ، وهٰذا إنما يتحقق في غير البارز ؛ إذ لا فاصل بينهما ، بخلاف البارز ، فإنه فاصل بين الفعل والنون ، فلا يتحقق الاتحاد اللفظي ، ولا يشبه النونُ ضميرَ الفاعل المتصل ، هٰذا ما أظن .

وهٰهنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي : أن المراد بالمتصل في هٰذا المقام الألف الذي هو ضمير الاثنين ، دون واو الضمير ويائه ، وإلا . . يجب أن يجوز في أُغزُ : أُغزُنَّ بدون إعادة اللام ؛ لأنه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو ، وكذا في نحو اُغزِي : اُغزِنَّ بالكسر وهٰذا ظاهر [1] .

---

(١) ثمة خلاف في النسخ عند قوله : (وإلا يجب أن يجوز) ، فقد جاء بعضها كما يلي : (وإلا يجب ألاَّ يجوز) بجعل (يجوز) منفياً ، وقد رأيت بهامش المطبوعة الداغستانية لهٰذا الشرح تعليقاً علىٰ هٰذا الموضع ، وأنا أنقله علىٰ طوله ؛ لما فيه من البيان والإيضاح ، فقد كتب المحشِّي : (واعلم : أن مراد الشارح من قوله : « وهٰهنا فائدة . . . إلىٰ قوله : وهٰذا ظاهر » أنه إذا دخل الألف في « أُغْزُ » . . يقال : « أُغْزُوَا » ـ مسنداً لألف الاثنين ـ بعود الواو وفتحه ، وإذا دخل الواو فيه . . يقال : « اُغْزُوا » بلا إعادة الواو ، وضم ما قبل الواو ـ أي : واو الجماعة ـ وإذا دخلت الياء فيه . . يقال : « اُغْزِي » بعدم عوده ، وكسر ما قبل الياء ، فلو لم يكن المشبه به الألف فقط . . لوجب أن يجوز الأوجه الثلاثة في « أُغْزُ » عند دخول النون فيه أيضاً ، والحال أنه لا يجوز إلا الوجه الذي يكون فيه عند دخول الألف ، وهو عود الواو ، وفتح ما قبله ، ولا يجوز الوجهان الأخيران ، هٰذا مراد الشارح .

أقول : فيه نظر ؛ لأن المراد تشبيه النون بالضمير المتصل في مجرد عود الواو ، كما صرح به عصام الدين ، وأما كون ما قبل النون مفتوحاً في فعل الواحد المخاطب . . فليس لأجل مشابهة الألف ، بل لأجل خفة الفتحة ، كما اعترف به الشارح في شرح قول المصنف : « وبفتح آخر الفعل إذا كان فعل الواحد . اهـ »

فإذا عرفت هٰذا . . فأقول وبالله التوفيق ، وبيده أزمة التحقيق : المراد بالمشبه به الألف والواو والياء كلها ، لا الألف فحسب ، وإلا . . لم يثبت الواو والياء في « صونا ، وصونوا ، وصوني » ، وأما قول الشارح من أن الواو والياء لم يُعَدْ في « أُغْزُوا ، واُغْزِي » . . فغير مسلَّم ؛ لأنا نقول : عاد الواو فيهما ، لكن حذف بعد العود لسبب آخر ، وهو التقاء الساكنين الناشيء من حذف ضمة الواو ونقله إلىٰ ما قبله ؛ للثقل ، كيف وقد قال الشارح : « إن أصل قو : قِيُوا ، وقي : قِيِي » في آخر الكتاب ؟!) .

ثم جاء بعده بتعليق لتوجيه الفرق بين النسخ الذي قدمناه أول الحاشية فانظره ؛ فإنه مفيد . وانظر أيضاً « تدريج الأداني » (ص ١٤٤) .

[مَزِيدُ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلأَجْوَفِ]

وَمَزِيدُ ٱلثُّلَاثِيِّ لاَ يَعْتَلُّ مِنْهُ إِلاَّ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ ، وَهِيَ نَحْوُ : أَجَابَ يُجِيبُ إِجَابَةً ، وَٱسْتَقَامَ يَسْتَقِيمُ ٱسْتِقَامَةً ، وَٱنْقَادَ يَنْقَادُ ٱنْقِيَاداً ، وَٱخْتَارَ يَخْتَارُ ٱخْتِيَاراً . وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ . . قُلْتَ : أُجِيبَ يُجَابُ ، وَٱسْتُقِيمَ يُسْتَقَامُ ، وَٱنْقِيدَ يُنْقَادُ ، وَٱخْتِيرَ يُخْتَارُ . وَٱلأَمْرُ مِنْهَا أَجِبْ أَجِيبَا ، وَٱسْتَقِمْ ٱسْتَقِيمَا ، وَٱنْقَدْ ٱنْقَادَا ، وَٱخْتَرْ ٱخْتَارَا .

(**ومزيد الثلاثي لا يعتل منه إلا أربعة أبنية**) **اعلم** : أن الزيادة جاءت متعدية وغيرها ، يقال : زاد الشيء ، وزاده غيرُه ، وما وقع في الاصطلاح غير متعدية ؛ لأنهم يقولون : الحرف الزائد ، دون المزيد ، فالمزيد عندهم إن كان مع (في) . . فهو اسم مفعول ، وإلا . . فيحتمل أن يكون اسم مفعول ، علىٰ تقدير حذف حرف الجر ؛ أي : المزيد فيه ، ويحتمل أن يكون اسم مكان ، علىٰ معنىٰ موضع الزيادة ، فمعنىٰ مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي ، أو محل الزيادة فيه ، ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى اللام .

فالمراد : أن الثلاثي المزيد فيه المعتل العين لا يعتل منه إلا أربعة أبنية (**وهي**) : أفعل (**نحو** : **أجاب يجيب**) والأصل : أَجْوَبَ يُجْوِبُ ، نقلت حركة الواو منهما[1] إلىٰ ما قبلها ، وقلبت الواو في الماضي ألفاً ؛ لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، وفي المضارع ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها .

(**إجابة**) أصلها : إجْوَاباً ، نقلت حركة الواو إلىٰ ما قبلها ، وقلبت ألفاً كما في الفعل ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وعوضت عنها تاء في الآخر .

---

(١) أي : من الماضي والمضارع .

وقد تحذف[1] عند الإضافة في نحو : قوله تعالىٰ : ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ .

والمحذوف : ألف (إفعال) لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه ، والوزن : إِفَعْلَةٌ ، وعين الفعل عند الأخفش ، والوزن : إِفَالَةٌ ، ولكلٍّ مناسباتٌ تطَّلع عليها في (مصون) و(مبيع) ، وكلام صاحب « المفتاح » وصاحب « المفصل » صريح في أن المحذوف العين[2] .

وإنما فعلوا هـٰذا الإعلال ؛ حملاً له على المجرد كـ(قام) ولذا لم يعلوا نحو : اِعْوَرَّ واسْوَدَّ من الألوان والعيوب[3] ، كما لم يعلوا نحو : عَوِرَ وسَوِدَ ؛ لأنهم يقولون : الأصل في الألوان والعيوب : افعلَّ وافعالَّ ، بدليل اختصاصهما بهما ، والبواقي محذوفات منهما ، فلا تعل ، كما لا يعل الأصل ، وهـٰذا عكس سائر الأبواب .

ومنهم من لا يلمح الأصل ، ويعل فيقول : اِعَارَّ وِاِسَادَّ[4] ، وعَارَ وسَادَ[5] ،

---

(١) أي : التاء المعوضة في الآخر .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٢٨٥) ، و« مفتاح العلوم » للسكاكي (ص ٩٥) .

(٣) كذا ضُبط الفعلان في النسخ المضبوطة لدينا ، وقال في « تدريج الأداني » (ص ١٤٦) : (« أَعْوَرَ وأَسْوَدَ » فعلين ماضيين مخففين منقولين بالهمزة من « عور وسود » ، كما في قولك : أَعْوَرَهُ الله ، وأَسْوَدَهُ ؛ أي : عوره ، وسوده) وكل منهما صحيح ؛ أي : ما في نسخنا والذي في « تدريج الأداني » ، ففي كلا المثالين الواو متحركة وقبلها ساكن ، ومثل هـٰذا لا بد من صحته وعدم إعلاله ، قال ابن يعيش في « شرح المفصل » (١٠/ ٧٥) : (. . . لما كان « أَعْوَرَّ » لا بد له من الصحة ؛ لسكون ما قبل الواو . . صحت العين في « عَوِرَ » ، فصارت صحة العين فيها أمارةً علىٰ أنه في معنى « أَعْوَرَّ ») .

(٤) كذا في النسخ ما عدا (أ) ففيها : (إِعَارَ وإِسَادَ) ، وجاء في « تدريج الأداني » (ص ١٤٧) بعد قول الشارح : (ومنهم من لا يلمح الأصل) : (. . . « ويعل فيقول : أَعَارَ وأَسَادَ » بفتح الهمزة وتخفيف اللام ، أصلهما أَعْوَرَ وأَسْوَد المتقدمان) ، وبهـٰذا تعلم أن ما أثبتناه لك في الأعلىٰ من نسخنا صحيح ، وكذلك ما جاء في « تدريج الأداني » ؛ لأن من قال : اِعْوَرَّ واِسْوَدَّ . . قال : اِعارَّ واِسادَّ ، كما في أكثر النسخ ، ومن قال : أَعْوَرَ وأَسْوَدَ . . قال : أَعارَ وأَسادَ ، كما في « تدريج الأداني » فليتأمل .

(٥) كذا ضبط هـٰذان الفعلان في (أ) و« تدريج الأداني » أما النسخ الأخرىٰ . . ففيها : (عَارَّ وسَادَّ) بتشديد آخرهما ، وهو ممتنع كما بينه في « تدريج الأداني » (ص ١٤٦) ، فانظره .

وهو قليل ، قال الشاعر[(١)] : [من الوافر]

وَسَـائِلَـةٍ بِظَهْـرِ ٱلْغَيْـبِ عَنِّـي ... أَعَـارَتْ عَيْنُـهُ أَمْ لَـمْ تَعَـارَا

ونحو : أخيلت ، وأغيلت ، وأغيمت ، وأطيبت ، أحوش ، وأطول ، وأحولت من الشواذ ؛ جيء بها تنبيهاً على الأصل ، وكذا سائر تصاريفها ، وجاء في هٰذه الأفعال الإعلال ، والأول هو الفصيح ، وعليه قول امرىء القيس[(٢)] : [من الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَىٰ قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وروى الأصمعي :

. . . . تمـــائـــم مغيـــل

(و) استفعل ؛ نحو : (**استقام يستقيم استقامة**) كأجاب يجيب إجابة بعينها ؛ ونحو : استَحْوَذَ ، واستَصْوَبَ ، واستَجْوَبَ ، واستَنْوَقَ الجمل من الشواذ ؛ جيء بها تنبيهاً على الأصل ، **وقال أبو زيد** : هٰذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل ، كذا في « الصحاح »[(٣)] .

(و) انفعل ؛ نحو : (**انقاد ينقاد**) والأصل : انقَوَدَ يَنْقَوِدُ (**انقياداً**) والأصل : انقِوَاداً ، حذفت حركة الواو ، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل ، وكذا في كل مصدر أعل فعله ؛ نحو : قام يقوم قياماً ، والأصل : قِوَاماً ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وقولهم : حال يحول حولاً شاذ ، كذا ذكروه ، وفيه نظر ؛ لأنه اسم المصدر كما مر[(٤)] .

ولم تنقل حركة الياء إلىٰ ما قبلها حتىٰ تقلب ألفاً كما في إقامة ؛ لأن ذلك فرع

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي ، ولصدره روايات أخرىٰ . انظر « المفصل » (ص ٤٨٧) ، و« شرح المفصل » (١٠/٧٥) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٥/١٩٨) .

(٢) ديوان امرىء القيس (ص ٣٥) .

(٣) الصحاح ، مادة (حوذ) .

(٤) أي : عند كلامه علىٰ تعريف التصريف في أول الكتاب ، فقد قال : (. . . والاسم منه : الحِوَل . . .) انظر (ص ٧٢) .

الفعل في الإعلال ، ولا نقل في فعله ، ولئلا يلتبس بمصدر أفعل .

(**و**) افتعل ؛ نحو : (**اختار**) والأصل : اِخْتَيَرَ ، قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها (**يختار**) والأصل : يَخْتَيِرُ ، قلبت الياء ألفاً ، كما مر في الماضي (**اختياراً**) على الأصل لعدم موجب الإعلال ، وإن كان واوياً . . تقلب الواو في المصدر ياء ، كما ذكرنا في (انقياداً) ، ولم يعلوا نحو : اجتوروا ، واحتوشوا ؛ لأنه بمعنىٰ تفاعلوا ، فحمل عليه .

(**وإذا بنيتها للمفعول**) أي : هـٰذه الأربعة (**قلت : أُجيب يُجاب**) والأصل : أُجْوِبَ يُجْوَبُ ، نقلت حركة الواو إلىٰ ما قبلها ، وقلبت في الماضي ياء ، كما في يجيب ، وفي المضارع ألفاً كما في أجاب ، (**واستقيم يستقام**) والأصل : استُقْوِمَ يُسْتَقْوَمُ ، فنقلت وقلبت .

(**وانقيد**) أصله : انقُوِدَ ، نقلت حركة الواو إلىٰ ما قبلها ، وقلبت ياء كما في صين ، (**يُنقاد**) أصله : يُنْقَوَدُ ، قلبت الواو ألفاً ، (**واختير**) أصله : اختُيِرَ ، نقلت كسرة الياء إلىٰ ما قبلها ، كما في بيع ، (**يُختار**) أصله : يُخْتَيَرُ ، ويجوز فيهما الياء والواو والإشمام ، كما في صين ، وبيع ؛ لأنهما مثلهما في ضم ما قبل حرف العلة في الأصل ، بخلاف أجيب ، واستقيم ، فإنه ساكن ، فلا وجه للواو والإشمام .

وانقاد لازم ، فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبنىٰ للمفعول ، نحو : انقيد له ، فهو محذوف .

فهـٰذه الأربعة مثل المجرد في الإعلال فأُجريَ عليها أحكامه ، من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به ، وعند دخول الجازم إذا سكن ما بعده ، ونحو ذلك .

(**والأمر منها**) أي : من هـٰذه الأربعة (**أجب**) أمر من تُجْوِبُ ، والأصل : أَجْوِبْ ، أعل إعلال تجيب ، وقس علىٰ ذلك البواقي ، وإن شئت . . قلت إنه مشتق من تجيب بعد الإعلال ، وحذفت العين لسكون ما بعدها ، كما في بع ،

وأثبتت في (**أجيبا**) كما في بيعا (**واستقم استقيما** ، **وانقد انقادا** ، **واختر اختارا**) كذلك .

والضابط : ما ذكرنا من أنه يحذف إذا سكن ما بعده ، ويثبت إذا تحرك حركة أصلية ، أو مشابهة لها ، نحو : أجيبَا أجيبوا وأجيبي . . . إلى الآخِر ، بخلاف ؛ نحو : أجبِ القوم ، واستقمِ الأمر ، فتذكَّر ما تقدم ؛ إذ لا حاجة إلىٰ إعادته ، **فمن لم يستضىء بمصباح . . لم يستضىء بإصباح**[1] .

وَيَصِحُّ نَحْوُ : قَوَّلَ وَقَاوَلَ ، وَتَقَوَّلَ وَتَقَاوَلَ ، وَزَيَّنَ وَتَزَيَّنَ ، وَسَايَرَ وَتَسَايَرَ ، وَٱسْوَدَّ وَٱبْيَضَّ ، وَٱسْوَادَّ وَٱبْيَاضَّ ، وَكَذَا سَائِرُ تَصَارِيفِهَا .

(**ويصح**) أي : لا يعل جميع ما هو غير هـٰذه الأربعة (**نحو** : **قول وقاول** ، **وتقول وتقاول** ، **وزين وتزين** ، **وساير وتساير** ، **واسود وابيض** ، **واسواد وابياض** ، **وكذا**) يصح (**سائر تصاريفها**) أي : جميع تصاريف هـٰذه المذكورات من المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وغير ذلك ، فَصَرِّفْ جميعَها تصاريفَ الصحيح بعينه ؛ لعدم علة الإعلال ، وكون العين في هـٰذه الأمثلة في غاية الخفة ؛ لسكون ما قبلها .

فإن قلتَ : ما قبل العين في أفعل ، واستفعل أيضاً ساكن ، وقد أُعلاَّ ؛ حملاً على المجرد ، فلم لم تعل هـٰذه أيضاً ؛ حملاً عليه ؟

قلتُ : لأنه لا مانع من الإعلال فيهما ؛ لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه ، بخلاف هـٰذه فإنها لا تقبله ، أما الألف . . فظاهر ، وأما الواو والياء . . فلأنه يؤدي إلى الالتباس ، فتدبر .

واعلم : أن المبني للمفعول من قاول : قُووِلَ ، ومن تقاول : تُقُووِلَ ، بلا

---

(١) انظر « تدريج الأداني » (ص ١٥٠) .

إدغام ؛ لئلا يلتبس بالمبني للمفعول من قَوَّلَ وتَقَوَّلَ ، وكذا سُويِرَ وتُسُويِرَ ، بلا قلب الواو ياء ؛ لئلا يلتبس بنحو : زُيِّنَ وتُزُيِّنَ .

[ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلأَجْوَفِ]

وَٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ عَيْنُهُ بِٱلْهَمْزَةِ ؛ كَصَائِنٍ ، وَبَائِعٍ . وَمِنَ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ يُعْتَلُّ بِمَا ٱعْتَلَّ بِهِ ٱلْمُضَارِعُ ؛ كَمُجِيبٍ ، وَمُسْتَقِيمٍ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

(**واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل عينه بالهمزة**) سواء كان واوياً ، أو يائياً (**كصائن** ، **وبائع**) والأصل : صاون ، وبايع ، قلبت الواو والياء همزة ؛ لأن الهمزة في هٰذا المقام أخف منهما ، هٰكذا قال بعضهم .

والحق : أنهما قلبتا ألفاً ، كما في الفعل ، ثم قلبت الألف المنقلبة همزة ، ولم تحذف ؛ لالتقاء الساكنين في غير حده ؛ إذ الحذف يؤدي إلى الالتباس ، واختص الهمزة ؛ لقربها من الألف .

وإنما كان الحق هٰذا ؛ لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على الفعل ، فالمناسب أن يعل مثله ، ويشهد بذلك صحة عاور وصايد ، ويرجح الأول بقلة الإعلال .

ووقع في « المفصل » في بحث (الإبدال) أن الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة[1] ، وفي بحث (الإعلال) أنها منقلبة عن الواو والياء[2] ، فكأنه قصر المسافة في بحث الإعلال ؛ لما عُلِمَ ذلك من بحث الإبدال ، ولفظ المصنف رحمه الله يصح أن يحمل علىٰ كل من الوجهين .

---

(١) المفصل (ص ٤٦٥) .

(٢) المفصل (ص ٤٨٤) .

وتكتب الهمزة بصورة الياء ولا تنقط[1] ؛ لأن الهمزة المتحركةَ الساكنُ ما قبلها تكتب بحرف حركتها ، وقد جاء في الشواذ حذف هـٰذه الألف دون قلبها همزة ؛ كقولهم : شاك ، والأصل : شاوك ، قلبت الواو ألفاً ، وحذفت الألف ، ووزنه : فال ، وليس المحذوف ألف فاعل ؛ لأن حروف العلة كثيراً ما تحذف ، بخلاف العَلاَمَةِ .

قال صاحب « الكشاف » في قوله تعالىٰ ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ : (ووزنه فعل قُصر عن فاعل ، ونظيره شاك في شائك ، وألفه ليست بألف فاعل ، وإنما هي عينه ، وأصله : هور وشوك)[2] . وقال في « المفصل » : (وربما يحذف العين ، فيقال : شاك)[3] ، **والصواب هـٰذا** .

ومنهم من يقلب ؛ أي : يضع العين موضع اللام ، واللام موضع العين ، ويقول : شاكي ، ثم يعله إعلال غاز ، كما يذكر ، ويقول : شاكي ووزنه : فالع ، فعلىٰ هـٰذا تقول : جاءني شاكٍ ، ومررت بشاكٍ ، بالكسر وحذف الياء فيهما ، ورأيت شاكياً ، بإثبات الياء ؛ لخفة الفتحة ، وعلى الحذف تقول : جاءني شاكٌ بالضم ، ورأيت شاكاً بالفتح ، ومررت بشاكٍ بالكسر .

(**و**) اسم الفاعل (**من**) الثلاثي (**المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع ؛ كمجيب**) والأصل : مُجْوِب ، (**ومستقيم**) والأصل : مُسْتَقْوِم ، (**ومنقاد**)

---

(١) قوله : (ولا تنقط) زيادة من (هـ) وقد جاء في مطبوعة داغستان (ص ١٦٧) زيادة أشار إليها بـ(نسخة) ، وذلك بعد قوله : (بصورة الياء) والعبارة فيها هـٰكذا : (... بصورة الياء الغير المنقوطة ؛ للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التي هي بصورة الهمزة ، ونقطها لحن ؛ كما في : قائل) .

وقد علق علىٰ هـٰذه الزيادة في « تدريج الأداني » (ص ١٥٢) فقال : (حكي : أن أبا علي الفارسي دخل مع صاحبه علىٰ واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائراً له ، فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب : قايل ، منقوطاً بنقطتين من تحت ، فقال له أبو علي : هـٰذا خط مَنْ ؟ قال : خطي ، فالتفت إلىٰ صاحبه كالمغضب ، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارته ، وخرج من ساعته) .

(٢) الكشاف (٢/٢٩٧) .

(٣) المفصل (ص ٤٨٨) .

والأصل : مُنْقوِد ، (**ومختار**) والأصل : مُخْتَيِر ، وإن لم يكن من الأبنية الأربعة . . لا يعتل كما تقدم .

وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِٱلْحَذْفِ وَٱلنَّقْلِ ؛ كَمَصُونٍ ، وَمَبِيعٍ . وَٱلْمَحْذُوفُ وَاوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ ، وَعَيْنُ ٱلْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي ٱلْحَسَنِ ٱلْأَخْفَشِ . وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ ٱلْيَاءَ ، فَيَقُولُونَ : مَبْيُوعٌ . وَمِنَ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِٱلْقَلْبِ ، إِنِ ٱعْتَلَّ فِعْلُهُ ؛ كَمُجَابٍ ، وَمُسْتَقَامٍ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

(**واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالحذف والنقل ؛ كمصون ، ومبيع ، والمحذوف واو مفعول عند سيبويه**)[1] ؛ لأنها زائدة ، والزائد بالحذف أولىٰ ، فالأصل : مَصْوُون ، ومَبْيُوع ، نقلت حركة العين إلىٰ ما قبلها ، فحذفت واو مفعول ؛ لالتقاء الساكنين ، ثم كسر ما قبل الياء في مبيع ؛ لئلا ينقلب واواً ، فيلتبس بالواوي ، فمصون : مَفُعْل ، ومبيع : مَفِعْل .

(**و**) المحذوف (**عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش**)[2] ؛ لأن العين كثيراً ما يعرض له الحذف في غير هـٰذا الموضع ، فحذفه أولىٰ ، فأصل مبيع : مَبْيُوع ، نقلت ضمة الياء إلىٰ ما قبلها ، وحذفت الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء ؛ لئلا يلتبس بالواوي .

ومذهب سيبويه أولىٰ ؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني ، فحذفه أولىٰ ، ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ، ولا علة له .

ولو قيل : العلة دفع الالتباس . . **فالجواب** : أنه لو قيل بما قال سيبويه . . لدفع الالتباس أيضاً .

---

(١) كتاب سيبويه (٤/٣٤٨) .

(٢) المفصل (ص ٤٨٨) .

فإن قيل : الواو علامة ، والعلامة لا تحذف . . قلنا : لا نسلم أنها علامة ، بل هي إشباع للضمة ؛ لرفضهم (مَفْعُلاً) في كلامهم إلا مَكْرُماً وَمَعْوُناً[1] ، والعلامة إنما هي الميم ، يدل علىٰ ذلك كونها علامة للمفعول في المزيد فيه من غير واو .

فإن قيل : إذا اجتمع الزائد مع الأصلي . . فالمحذوف هو الأصلي ؛ كالياء من غازٍ ، مع وجود التنوين ، وإذا التقىٰ ساكنان ، والأول حرف مد . . يحذف الأول، كما في : قل، وبع، وخف . . قلنا : كل من ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً ، وأما ههنا . . فليس كذلك ، بل هما حرفا علة .

وأما قولهم : مشيب ـ في الواوي ـ من الشوب ، وهو الخلط ، ومهوب ـ في اليائي ـ من الهيبة . . فمن الشواذ ، والقياس : مشوب ، ومهيب .

(وبنو تميم يثبتون) ، وفي بعض النسخ : (يتممون) ، (الياء) دون الواو ؛ لأنها أخف من الواو (فيقولون : مبيوع) كما يقولون : مضروب ، وذلك قياس مطرد عندهم ، قال الشاعر[2] : [من البسيط]

حَتَّىٰ تَـذَكَّـرَ بَيْضَـاتٍ وَهَيَّجَـهُ ... يَومُ ٱلرَّذَاذِ عَلَيْهِ ٱلدَّجْنُ مَغْيُومُ

وقال[3] : [من الكامل]

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً ... وَإِخَـالُ أَنَّـكَ سَيِّـدٌ مَعْيُـونُ

ولم يجىء ذلك في الواوي .

قال سيبويه : (لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات)[4] .

وروي : ثوب مَصْوُون ، ومسك مَدْوُوف ؛ أي : مبلول ، وضعف : قول مَقْوُول ، وفرس مَقْوُود .

---

(١) انظر « تدريج الأداني » (ص ١٥٥) .

(٢) البيت لعلقمة بن عبدة ، وهو في « المقتضب » (١/ ٢٣٩) ، و« المفصل » (ص ٤٨٨) ، و« شرح المفصل » (١٠/ ٧٨) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ٢٩٥) .

(٣) البيت لعباس بن مرداس ، وهو في « الحيوان » (٢/ ١٤٢) ، و« الحماسة البصرية » (١/ ٣٤) .

(٤) كتاب سيبويه (٤/ ٣٤٩) .

(**و**) اسم المفعول (**من**) الثلاثي (**المزيد فيه يعتل بالقلب**) أي : قلب العين ألفاً ، كما في المبني للمفعول من المضارع (**إن اعتل فعله**) أي : فعل اسم المفعول ، وهو المبني للمفعول من المضارع ، بأن يكون من الأبنية الأربعة ؛ (**كمجاب** ، **ومستقام** ، **ومنقاد** ، **ومختار**) والأصل : مُجْوَب ، ومُسْتَقْوَم ، ومُنْقَوَد ، ومُخْتَيَر ، وإنما قال هنا : (بالقلب) ، وفي اسم الفاعل : (بما اعتل به المضارع) ؛ لأن القلب هنا لازم كفعله ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه قد يكون القلب فيه ؛ كمنقاد ، ومجيب ، وقد لا يكون ؛ كمُبِيع ، من أباع ، فإنه لا قلب فيه .

ٱلثَّالِثُ : **ٱلْمُعْتَلُّ ٱللَّامِ** ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱلنَّاقِصُ ، وَذُو ٱلْأَرْبَعَةِ ؛ لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ . فَٱلْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ ٱلْوَاوُ وَٱلْيَاءُ مِنْهُ أَلِفاً إِذَا تَحَرَّكَتَا وَٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ كَغَزَا ، وَرَمَىٰ ، وَعَصاً ، وَرَحىً . وَكَذَلِكَ ٱلْفِعْلُ ٱلزَّائِدُ عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ ، وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ مِنْهُ ؛ كَأَعْطَىٰ ، وَٱشْتَرَىٰ ، وَٱسْتَقْصَىٰ ، وَٱلْمُعْطَىٰ ، وَٱلْمُشْتَرَىٰ ، وَٱلْمُسْتَقْصَىٰ . وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ ٱلْفَاعِلُ مِنَ ٱلْمُضَارِعِ ؛ كَقَوْلِكَ : يُغْزَىٰ ، وَيُعْطَىٰ ، وَيُرْمَىٰ .

النوع (**الثالث**) **من الأنواع السبعة** : (**المعتل اللام**) وهو ما يكون لامه حرف علة ، (**ويقال له** : **الناقص**) لنقصان آخره من بعض الحركات ، (**و**) يقال له : (**ذو الأربعة**) أيضاً ؛ (**لكون ماضيه علىٰ أربعة أحرف** ، **إذا أخبرت**) أنت (**عن نفسك**) نحو : غزوت ، ورميت .

فإن قيلَ : هـٰذه العلة موجودة في كل ما هو علىٰ ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات ؟

قلتُ : هو في غير ذلك على الأصل ، بخلاف الناقص ، فإن كونه علىٰ ثلاثة

أحرف هٰهنا أولىٰ منه في الأجوف ؛ لكون حرف العلة في الآخر ، الذي هو محل التغيير ، فلما خالف ذلك ، وبقي على الأربعة . . سمي بذلك ، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به .

(**فالمجرد تقلب الواو والياء**) اللتان هما لام الفعل من الناقص (**ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ؛ كغزىٰ ، ورمىٰ**) في الفعل الماضي ، والأصل : غَزَوَ ورَمَيَ ، (**وعصاً ، ورحىً**) في الاسم ، والأصل : عَصَوٌ ، ورَحَيٌ ، قلبتا ألفاً ، وحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين .

والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء فيهما[1] ؛ فرقاً بينها وبين الألف المنقلبة من الواو .

وقوله : (إذا تحركتا) احتراز عن نحو : غزوت ، ورميت ، وقوله : (وانفتح ما قبلهما) احتراز عن نحو : الغزو ، والرمي ، ونحو : لن يغزو ، ولن يرمي .

وكان عليه أن يقول : إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله ؛ ليكون احترازاً عن نحو : غَزَوَا ، ورَمَيَا ، وعَصَوَانِ ، ورَحَيَانِ ، ويَرْضَيَانِ ، وأرْضَيَا ، ويُغْزَوَانِ[2] ، ويُرْمَيَانِ مبنيين للمفعول ؛ فإن ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها ، فلا تقلب اللام في هٰذه الأمثلة ؛ لئلا تزول الفتحة ، ولو قلبتا ألفاً[3] ، وحذف الألف . . لأدىٰ إلى الالتباس ولو في صورة ، فتدبر .

وأما في نحو : ارضيَنَّ ، واخشيَنَّ من الواحد المؤكد بالنون . . فلم تقلب ياؤه

---

(١) في هامش (أ) : (أي : في الفعل والاسم) .

(٢) كان ينبغي أن يقول : (يُغْزَيَانِ) بدل (يُغْزَوَانِ) ؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها . . قُلبت ياء ؛ كما سيأتي في (ص ٢٠٣) . انظر « المفصل » (ص ٥٠٤) ، و« شرح المفصل » (١٠/ ١١٥) ، و« تدريج الأداني » (ص ١٥٨) .

(٣) أي : الواو أو الياء من المعتل اللام .

ألفاً ؛ لأنه مثل : ارضيا ، واخشيا ؛ لما مر من أن نون التوكيد مع الضمير المستتر كألف التثنية ، والمصنف رحمه الله ترك هـٰذا القيد ؛ اعتماداً علىٰ أمثلته علىٰ ما سيجيء .

(**وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة**) تقلب لامه ألفاً ، عند وجود العلة المذكورة ، (**و**) كذلك (**اسم المفعول منه**) أي : من المزيد فيه ؛ فإن ما قبل لامه يكون مفتوحاً ألبتة .

ثم أشار إلىٰ أمثلة الفعل واسم المفعول علىٰ طريق اللف والنشر المرتب بقوله : (**كأعطىٰ**) والأصل : أعْطَوَ ، (**واشترىٰ**) والأصل : اشتريَ ، (**واستقصىٰ**) والأصل : استقصوَ ، قلبت الواو من أعطو واستقصو ياء ؛ لما سيجيء[1] ، ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً ، وهـٰذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله : (وكذلك) ، **فافهم** ؛ **فإنه رمز خفي** .

فالواو إنما تقلب ألفاً بمرتبتين (**والمعطَىٰ والمشترَىٰ والمستقصَىٰ**) أيضاً كذلك .

ولِمَا ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ، ومثَّل بثلاثة أمثلة ؛ لأن الزائد فيه ؛ إما واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ، وذكر اسم المفعول مع اللام ؛ لتبقى الألف ، فيتحقق ما ذكر ؛ إذ لولا اللام . . لحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين منها ومن التنوين ، وكان الأولىٰ فيما تقدم أن يقول : كالعصا والرحىٰ .

(**وكذا**) تقلبان ألفاً ولو كان في الواو بمرتبتين (**إذا لم يسم الفاعل**) أي : في المبني للمفعول (**من المضارع**) مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة ؛ (**كقولك : يُغزىٰ ويُعطىٰ**) والأصل : يُغْزَوُ ويُعْطَوُ ، قلبت الواو ياء ، (**ويُرمَىٰ**) أصله : يُرْمَيُ ، قلبت الياء من الجميع ألفاً ؛ ولذا تكتب بصورة

---

(١) أي في (ص ٢٠٣) ، وهو قوله : (كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم يضم ما قبلها . . قلبت ياء) .

أحرف هٰهنا أولىٰ منه في الأجوف ؛ لكون حرف العلة في الآخر ، الذي هو محل التغيير ، فلما خالف ذلك ، وبقي على الأربعة . . سمي بذلك ، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به .

(**فالمجرد تقلب الواو والياء**) اللتان هما لام الفعل من الناقص (**ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ؛ كغزىٰ ، ورمىٰ**) في الفعل الماضي ، والأصل : غَزَوَ ورَمَيَ ، (**وعصاً ، ورحىً**) في الاسم ، والأصل : عَصَوٌ ، ورَحَيٌ ، قلبتا ألفاً ، وحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين .

والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء فيهما[1] ؛ فرقاً بينها وبين الألف المنقلبة من الواو .

وقوله : (إذا تحركتا) احتراز عن نحو : غزوت ، ورميت ، وقوله : (وانفتح ما قبلهما) احتراز عن نحو : الغزو ، والرمي ، ونحو : لن يغزو ، ولن يرمي .

وكان عليه أن يقول : إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله ؛ ليكون احترازاً عن نحو : غَزَوَا ، ورَمَيَا ، وعَصَوَانِ ، ورَحَيَانِ ، ويَرْضَيَانِ ، وٱرْضَيَا ، ويُغزَوَانِ[2] ، ويُرْمَيَانِ مبنيين للمفعول ؛ فإن ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها ، فلا تقلب اللام في هٰذه الأمثلة ؛ لئلا تزول الفتحة ، ولو قلبتا ألفاً[3] ، وحذف الألف . . لأدىٰ إلى الالتباس ولو في صورة ، فتدبر .

وأما في نحو : ارضيَنَّ ، واخشيَنَّ من الواحد المؤكد بالنون . . فلم تقلب ياؤه

---

(١) في هامش (أ) : (أي : في الفعل والاسم) .

(٢) كان ينبغي أن يقول : (يُغزَيَانِ) بدل (يُغْزَوَانِ) ؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها . . قُلبت ياء ؛ كما سيأتي في (ص ٢٠٣) . انظر « المفصل » (ص ٥٠٤) ، و« شرح المفصل » (١٠/ ١١٥) ، و« تدريج الأداني » (ص ١٥٨) .

(٣) أي : الواو أو الياء من المعتل اللام .

ألفاً ؛ لأنه مثل : ارضيا ، واخشيا ؛ لما مر من أن نون التوكيد مع الضمير المستتر كألف التثنية ، والمصنف رحمه الله ترك هٰذا القيد ؛ اعتماداً علىٰ أمثلته علىٰ ما سيجيء .

(**وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة**) تقلب لامه ألفاً ، عند وجود العلة المذكورة ، (**و**) كذلك (**اسم المفعول منه**) أي : من المزيد فيه ؛ فإن ما قبل لامه يكون مفتوحاً ألبتة .

ثم أشار إلىٰ أمثلة الفعل واسم المفعول علىٰ طريق اللف والنشر المرتب بقوله : (**كأعطىٰ**) والأصل : أعْطَوَ ، (**واشترىٰ**) والأصل : اشتريَ ، (**واستقصىٰ**) والأصل : استقصوَ ، قلبت الواو من أعطو واستقصو ياء ؛ لما سيجيء[1] ، ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً ، وهٰذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله : (وكذلك) ، **فافهم** ؛ **فإنه رمز خفي** .

فالواو إنما تقلب ألفاً بمرتبتين (**والمعطَىٰ والمشترَىٰ والمستقصَىٰ**) أيضاً كذلك .

ولِمَا ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ، ومثَّل بثلاثة أمثلة ؛ لأن الزائد فيه ؛ إما واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ، وذكر اسم المفعول مع اللام ؛ لتبقى الألف ، فيتحقق ما ذكر ؛ إذ لولا اللام . . لحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين منها ومن التنوين ، وكان الأولىٰ فيما تقدم أن يقول : كالعصا والرحىٰ .

(**وكذا**) تقلبان ألفاً ولو كان في الواو بمرتبتين (**إذا لم يسم الفاعل**) أي : في المبني للمفعول (**من المضارع**) مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة ؛ (**كقولك : يُغزىٰ ويُعطىٰ**) والأصل : يُغْزَوُ ويُعْطَوُ ، قلبت الواو ياء ، (**ويُرمَىٰ**) أصله : يُرْمَيُ ، قلبت الياء من الجميع ألفاً ؛ ولذا تكتب بصورة

---

(1) أي في (ص٢٠٣) ، وهو قوله : (كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم يضم ما قبلها . . قلبت ياء) .

الياء ، وإنما قال : (من المضارع) لأن المبني للمفعول من الماضي سيذكر حكمه .

وَأَمَّا ٱلْمَاضِي . . فَتُحْذَفُ ٱللاَّمُ مِنْهُ فِي مِثَالِ (فَعَلُوا) مُطْلَقاً ، وَفِي مِثَالِ (فَعَلَتْ) ، وَ(فَعَلَتَا) إِذَا ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . وَتَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ : غَزَا غَزَوَا غَزَوْا ، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتِ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُنَّ ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا . وَرَمَىٰ رَمَيَا رَمَوْا ، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُنَّ ، رَمَيْتُ رَمَيْنَا . وَرَضِيَ رَضِيَا رَضُوا ، رَضِيَتْ رَضِيَتَا رَضِينَ ، رَضِيتَ رَضِيتُمَا رَضِيتُمْ ، رَضِيتِ رَضِيتُمَا رَضِيتُنَّ ، رَضِيتُ رَضِينَا . وَكَذَٰلِكَ سَرُوَ سَرُوَا سَرُوا ، سَرُوَتْ سَرُوَتَا سَرُونَ ، سَرُوتَ سَرُوتُمَا سَرُوتُمْ ، سَرُوتِ سَرُوتُمَا سَرُوتُنَّ ، سَرُوتُ سَرُونَا .

(**وأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقاً**) أي : إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور ، سواء كان ما قبل اللام مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ، واواً كان اللام ، أو ياء ، مجرداً كان الفعل ، أو مزيداً فيه ؛ لأن اللام وما قبله متحركان في هـٰذا المثال ألبتة ، وحركة اللام الضمة ؛ لأجل الواو ؛ كنصروا ، وضربوا ، فحركة ما قبلها إن كانت فتحة . . تقلب اللام ألفاً ، وتحذف الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وإن كانت ضمة ، أو كسرة . . تسقطان ، أو تنقلان كما سنذكره مفصلاً ؛ لثقلهما على اللام ، فتسقط اللام ؛ لالتقاء الساكنين ، ففي الكل وجب حذف اللام .

(**و**) تحذف اللام (**في مثال فعلتْ وفعلتا**) أي : إذا اتصلت بالماضي تاء التأنيث ، (**إذا انفتح ما قبلها**) أي : ما قبل اللام ؛ كغزت غزتا ، ورمت رمتا ، وأعطت أعطتا ، واشترت اشترتا ، واستقصت استقصتا ، والأصل : غزوَت

غزوَتا ، ورميَت رميَتا . . . إلىٰ آخره ، قلبت الواو والياء ألفاً ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وهو في فعل الاثنين تقديري ؛ لأن التاء ساكنة تقديراً ، لأن المتحركة من خواص الاسم ، فعرضت الحركة هٰهنا لأجل ألف التثنية ، فلا عبرة بحركته ، ومنهم من لا يلمح هٰذا ، ويقول : غزاتا ، ورماتا وليس بوجه .

(**وتثبت**) اللام (**في غيرها**) أي : في غير مثال : فعلوا مطلقاً ، ومثال : فعلت وفعلتا ، مفتوحي ما قبل اللام ، وهو ما لا يكون علىٰ هٰذه الأمثلة ، أو يكون علىٰ فعلت وفعلتا ، لكن لا يكون مفتوح ما قبل اللام ؛ نحو : رضيت رضيتا ، وسروت سروتا ؛ لعدم موجب الحذف .

إذا تقرر هٰذا . . (**فتقول**) في فعَل مفتوح العين واوياً : (**غزا غزَوَا غزَوْا** ، **غزتْ غزتا غزون** ، **غزوتَ غزوتما غزوتم** ، **غزوتِ غزوتما غزوتن** ، **غزوتُ غزونا** ، **و**) فيه يائياً (**رمىٰ رميا رموا** ، **رمتْ رمتا رمين** ، **رميتَ رميتما رميتم** ، **رميتِ رميتما رمتين** ، **رميتُ رمينا** ، **و**) في فعِل مكسور العين (**رضي رضيا رضوا** ، **رضيتْ رضيتا رضين** ، **رضيتَ رضيتما رضيتم** ، **رضيتِ رضيتما رضيتن** ، **رضيتُ رضينا**) وهو سواء كان واوياً ، أو يائياً لامه ياء ؛ لأن الواو تقلب ياء ؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها ؛ كرضي أصله : رَضِوَ ، بدليل رضوان ، وهٰذا صريح في « الصحاح »[1] ، واليائي ؛ كخشي ؛ ولذا لم يذكر إلا مثالاً واحداً .

(**وكذلك**) تقول : (**سَرُوَ**) أي : صار سيداً (**سَرُوَا سَرُوا** ، **سروت سروتا سَرُون** ، **سَرُوتَ سرُوتما سرُوتم** ، **سرُوتِ سرُوتما سرُوتن** ، **سرُوتُ سرُونا**) وإنما قال : (وكذلك) ؛ لأنه لم يذكر جميع تصاريفه .

فأشار إلىٰ أن جميع تصاريفه كالمذكور ، وذكر مثالاً واحداً ؛ لأنه لا يكون يائياً .

---

(١) انظر « الصحاح » ، مادة (رضا) .

وَإِنَّمَا فَتَحَتَ مَا قَبْلَ وَاوِ ٱلضَّمِيرِ فِي : غزَوْا ، وَرَمَوْا ، وَضَمَمْتَ فِي : رَضُوا ، وَسَرُوا ؛ لِأَنَّ وَاوَ ٱلضَّمِيرِ إِذَا ٱتَّصَلَتْ بِٱلْفِعْلِ ٱلنَّاقِصِ بَعْدَ حَذْفِ ٱللَّامِ ؛ فَإِنِ ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . . أُبْقِيَ عَلَى ٱلْفَتْحَةِ ، وَإِنْ ضُمَّ ، أَوْ كُسِرَ . . ضُمَّ . وَأَصْلُ رَضُوا : رَضِيُوا ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ ٱلْيَاءِ إِلَى ٱلضَّادِ ، وَحُذِفَتِ ٱلْيَاءُ ؛ لِٱلْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ .

(**وإنما فتحت**) أنت (**ما قبل واو الضمير في : غزَوْا ، ورَمَوْا**) وهو الزاي والميم ، (**وضممت**) أنت ما قبلها (**في : رضُوا ، وسرُوْا**) وهو الضاد والراء (**لأن واو الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص بعد حذف اللام؛ فإن انفتح ما قبلها**) أي : ما قبل واو الضمير . . (**أبقي**) ما قبلها (**على الفتحة**) إذ لا مانع منها ، (**وإن ضم**) ما قبلها ، (**أو كسر . . ضم**) لمناسبة الواو الضمة ، ففتح في : غزَوْا ، ورمَوْا ؛ لأن ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح ؛ لأنهما مفتوحا العين ، فأبقي الفتحة على الأصل ، وضم في سَرُوْا ؛ لأنه مضموم العين ، وكذا ضم في رضُوا؛ لأنه كان مكسور العين بعد حذف اللام ، فقلبت الكسرة ضمة ؛ لتبقى الواو .

وفي هـٰذا الكلام نظر من وجوه :

الأول : أن قوله : (وإن ضم ، أو كسر . . ضم) لا يخلو عن حزازة ؛ فإنه إن ضم . . فكيف يضم ؟! **فالعبارة الصحيحة أن يقال** : إن انفتح أو انضم . . أبقي ، وإن كسر . . ضم .

الثاني : أن كلامه هـٰذا يدل علىٰ أنه لم تنقل ضمة الياء إلى الضاد ، بل حذفت ، ثم قلبت الكسرة ضمة ، حيث قال : (وإن كسر . . ضم) وقوله : (**وأصل رَضُوا : رَضِيُوا**) يعني بعد قلب الواو ياء ؛ إذ الأصل : رَضِوُوا (**نقلت حركة الياء إلى الضاد ، وحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين**) وهما الياء والواو صريح في أن الضمة نقلت من الياء إلىٰ ما قبلها ، فبين الكلامين تباين .

الثالث : أن قوله : (بعد حذف اللام) الظاهر أنه متعلق بقوله : (اتصل)[1] إذ لا يجوز تعلقه بقوله : (إن انفتح) لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه ، وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ، ولا يصح تعلقه بقوله : (اتصل) لأن الاتصال ليس بعد حذف اللام ، وإلا . . لم يبق لحذفها علة ؛ فإنَّ علته اجتماع الساكنين ، وأحدهما الواو ، فكيف يكون الاتصال بعد الحذف ؟! وهـٰذا ظاهر .

فالتوجيه أن يقال : تقديره : إذا اتصل اتصالاً يثبت بعد حذف اللام ، وهـٰذا التوجيه لو صح . . لاندفع الاعتراض الثاني ؛ بأن يقال : المراد بقوله : (أو كسر . . ضم) أن تنقل ضمة اللام إليه ؛ إذ لا منافاة بينهما ، فإنه إذا نقل الضمة إليه . . صدق عليه أنه ضم ، وكذا الاعتراض الأول ؛ بأن يقال : إنه لم يقل : وإن ضم . . أبقي ؛ تنبيهاً علىٰ أن هـٰذا الضم ليس هو الضم الذي كان في الأصل ؛ لأنه أسكن ، ثم نقل ضمة اللام إليه ، كما ذكر في : رَضُوا ، فتقول : أصل سَرُوْا : سَرُوُوا ، نقلت ضمة الواو إلىٰ ما قبلها ، فصح أنه ضُمَّ ، فاندفع الاعتراضات الثلاثة ، وهـٰذا موضع تأمل .

[ٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ مِنَ ٱلنَّاقِصِ]

وَأَمَّا ٱلْمُضَارِعُ . . فَتُسَكَّنُ ٱللاَّمُ مِنْهُ فِي ٱلرَّفْعِ ، وَتُحْذَفُ فِي ٱلْجَزْمِ ، وَتُفْتَحُ ٱلْوَاوُ وَٱلْيَاءُ فِي ٱلنَّصْبِ ، وَتَثْبُتُ ٱلأَلِفُ . وَيُسْقِطُ ٱلْجَازِمُ وَٱلنَّاصِبُ ٱلنُّونَاتِ ، سِوَىٰ نُونِ جَمَاعَةِ ٱلْمُؤَنَّثِ ؛ فَتَقُولُ : لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَغْزُوَا ، وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَرْمِيَا ، وَلَمْ يَرْضَ وَلَمْ يَرْضَيَا ، وَلَنْ يَغْزُوَ ، وَلَنْ يَرْمِيَ ، وَلَنْ يَرْضَىٰ .

---

(١) المثبت في المتن (اتصلت) اعتماداً علىٰ بعض نُسَخِهِ ، وهو الأولىٰ ؛ رعاية للسياق ، وأما نسخ الشرح . . فقد اتفقت جميعها على (اتصل) ، فليعلم .

(**وأما المضارع . . فتسكن اللام منه في الرفع**) نحو : يغزو ، ويرمي ، ويخشىٰ ، والأصل : يغزُوُ ، ويرمِيُ ، ويخشَيُ ، (**وتحذف في الجزم**) لأنها قائمة مقام الإعراب كالحركة ، فكما تحذف الحركة فكذا هٰذه الحروف ، وقد شذَّ قوله[1] : [من البسيط]

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

حيث أثبت الواو .

وقوله[2] : [من الوافر]

أَلَـمْ يَـأْتِيكَ وَٱلأَنْبَـاءُ تَنْمِـي ... بِمَـا لاَقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ

حيث أثبت الياء .

وقوله[3] : [من الطويل]

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَىٰ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

حيث أثبت الألف .

(**وتفتح الواو والياء في النصب**) لخفة الفتحة (**وتثبت الألف**) بحالها ؛ لأنها لا تقبل الحركة ، ولا موجب للحذف ، وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع ؛ كقوله[4] : [من الطويل]

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ ... أَبَى ٱللهُ أَنْ أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ

---

(١) البيت لأبي عمرو بن العلاء أبو عمرو . انظر « المفصل » (ص ٤٩٨) ، و« معجم الأدباء » (٤/٢٦٦) ، و« شرح المفصل » (١٠/١٠٤) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٨/٣٥٩) .

(٢) البيت لقيس بن زهير ، وهو في « كتاب سيبويه » (٣/٣١٦) ، و« المفصل » (ص ٤٩٩) ، و« شرح المفصل » (٨/٢٤) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٨/٣٥٩) .

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وهو في « البيان والتبيين » (٢/٢٦٨) ، و« المفصل » (ص ٥٠٠) ، و« شرح المفصل » (٥/٩٧) و(١٠/١٠٧) ، و« الحماسة البصرية » (١/٢٨٨) .

(٤) البيت لعامر بن الطفيل ، وهو في « ديوانه » (ص ١٣) ، و« المفصل » (ص ٤٩٥) ، و« شرح المفصل » (١٠/١٠١) ، و« الحماسة البصرية » (١/٢٣١) .

والقياس أن أسمُوَ بالفتح ، ويحتمل أن تكون (أَنْ) غير عاملة ؛ تشبيهاً لها بـ(ما) المصدرية ، كما في قراءة مجاهد : ﴿أَنْ يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[1] بالرفع ، وفي قول الشاعر[2] : [من البسيط]

أَنْ تَقْرَأَانِ عَلَىٰ أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا   مِنِّي ٱلسَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

حيث أثبت النون في : تَقْرَأَانِ ، وكلاهما من الشواذ .

وكقوله[3] : [من الطويل]

فَآلَيْتُ لاَ أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلاَلَةٍ   وَلاَ مِنْ حَفًى حَتَّىٰ تُلاَقِي مُحَمَّدَا

حيث لم يقل : حتىٰ تلاقيَ بالفتح .

(**ويُسقِط الجازم والناصب النونات ، سوىٰ نون جماعة المؤنث**) هـٰذا لا طائل تحته[4] .

إذا تقرر هـٰذا . . (**فتقول : لم يغز**) بحذف الواو ، (**ولم يغزوا**) بحذف النون ، (**ولم يرم**) بحذف الياء ، (**ولم يرميا**) بحذف النون ، (**ولم يرض**) بحذف الألف ، (**ولم يرضيا**) بحذف النون ، (**ولن يغزوَ**) بفتح الواو ، (**ولن يرميَ**) بفتح الياء ، (**ولن يرضىٰ**) بإثبات الألف .

---

(١) انظر « المفصل » (ص ٤٠٨) ، و« الدر المصون » (٢/ ٤٦٣) .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٤٠٧) ، و« شرح المفصل » (٧/ ١٥) و(٨/ ١٤٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٦) و(٢/ ٩١٥) .

(٣) البيت للأعشىٰ ، وهو من قصيدة قالها حين عزم القدوم علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلم ، فصدَّتُه قريش عن ذلك ، وهو في « المفصل » (ص ٤٩٦) ، و« شرح المفصل » (١٠/ ١٠٠) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (١/ ١٧٧) و(٣/ ٣٨) .

(٤) الذي حمل الشارح رحمه الله تعالىٰ علىٰ هـٰذا القول : هو أنه قد سبق ذكره في أثناء حديثه عن دخول الجازم والناصب على الصحيح ، فكان قولاً مكرراً ، هـٰذا وقد أجاب عنه في « تدريج الأداني » (ص ١٦٦) فراجعه .

وَتَثْبُتُ لَامُ ٱلْفِعْلِ فِي فِعْلِ ٱلِاثْنَيْنِ ، وَجَمَاعَةِ ٱلْإِنَاثِ . وَتُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ ٱلذُّكُورِ ، وَمِنْ فِعْلِ ٱلْوَاحِدَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ ؛ فَتَقُولُ : يَغْزُو يَغْزُوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ ، تَغْزِينَ تَغْزُوَانِ تَغْزُونَ ، أَغْزُو نَغْزُو .

(**وتثبت لام الفعل**) واواً كان ، أو ياء (**في فعل الاثنين**) متحركة مفتوحة ؛ نحو : يغزوان ، ويرميان ، ويرضيان بقلب الألف ياء ، أما في يغزوان ، ويرميان . . فلعدم موجب الحذف ، وأما في يرضيان . . فلأن الألف يقتضي فتح ما قبله ، ولو تقلب الياء ألفاً وتحذف . . لأدىٰ إلى الالتباس حال النصب .

(**و**) تثبت في فعل (**جماعة الإناث**) أيضاً ساكنة ؛ نحو : يغزون ، ويرمين ، ويرضين ؛ لعدم مقتضى الحذف .

(**وتحذف**) لام الفعل (**من فعل جماعة الذكور**) مخاطبين كانوا ، أو غائبين ؛ نحو : يغزون ، ويرمون ، ويرضون ، والأصل : يغزُوُون ، ويرمِيُون ، ويرضَيُون ، فحذفت حركة اللام ، ثم اللام ، وإن شئت . . قل في يغزون ، ويرمون : نقلت حركة اللام ، وفي يرضون : قلبت اللام ألفاً ، ثم حذفت .

(**و**) تحذف أيضاً (**من فعل الواحدة المخاطبة**) نحو : تغزين ، وترمين ، وترضين ، والأصل : تغزُوِين ، وترمِيِين ، وترضَيِين ، فأعلت كما مر آنفاً ، وقد عرفت في بحث نون التأكيد السرَّ في أن المحذوف لام الفعل ، دون واو الضمير ويائه .

وإذا تقرر ذلك . . (**فتقول**) في يفعل بالضم : (**يغزو يغزوان يغزون ، تغزو تغزوان يغزون ، تغزو تغزوان تغزون ، تغزين تغزوان تغزون ، أغزو نغزوا**) .

وَيَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ ٱلذُّكُورِ وَٱلإِنَاثِ فِي ٱلْخِطَابِ وَٱلْغَيْبَةِ جَمِيعاً ، لَكِنَّ ٱلتَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزْنُ جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ : يَفْعُونَ وَتَفْعُونَ . وَوَزْنُ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ : يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ .

(**ويستوي فيه**) أي : في مضارع نحو : غزا (**لفظ جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعاً**) أما في الخطاب . . فلأنك تقول : أنتم تغزون ، وأنتن تغزون بالتاء الفوقانية فيهما ، وأما في الغيبة . . فلأنك تقول : الرجال يغزون ، والنساء يغزون بالياء التحتانية فيهما .

(**لكن التقدير مختلف ، فوزن جمع المذكر : يفعون**) في الغيبة (**وتفعون**) في الخطاب بحذف اللام فيهما ؛ لما ذكر من أن الأصل : يغزُوُون ، حذفت اللام ، والواوُ ضميرٌ .

(**ووزن جمع المؤنث : يفعُلْنَ**) في الغيبة ، (**وتفعُلْنَ**) في الخطاب ؛ لما تقدم من أن اللام تثبت في فعل جماعة الإناث .

وَتَقُولُ : يَرْمِي يَرْمِيَانِ يَرْمُونَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ تَرْمُونَ ، تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ ، أَرْمِي نَرْمِي . وَأَصْلُ يَرْمُونَ : يَرْمِيُونَ ، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِرَضُوا . وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لاَمِهِ مَكْسُوراً ، كَيُهْدِي ، وَيُنَاجِي ، وَيَرْتَجِي ، وَيَنْبَرِي ، وَيَسْتَدْعِي ، وَيَرْعَوِي ، وَيَعْرَوْرِي .

(**وتقول**) في يفعِل بالكسر : (**يرمي يرميان يرمون ، ترمي ترميان يرمين ، ترمي ترميان ترمون ، ترمين ترميان ترمين ، أرمي نرمي ، وأصل يرمون : يرمِيُون ، ففعل به ما فعل برضُوا**) يعني : نقلت ضمة الياء إلى الميم ، وحذفت

الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وخصصه بالذِّكْرِ ؛ لأنه خالف يغزون ، ويرضون في عدم بقاء عينه علىٰ حركته الأصلية ، فنبه علىٰ كيفية ضم العين ، وانتفاء الكسر .

(**وهكذا**) أي : مثل حكم يرمي (**حكم كل ما كان ما قبل لامه مكسوراً**) في جميع ما مر ؛ (**كيهدي** ، **ويناجي** ، **ويرتجي** ، **وينبري**) أي : يعترض (**ويستدعي**) فأجرِ عليها أحكام يرمي ، وصرِّفها تصريفه ، فإن كنت ذكياً . . كفاك هـٰذا ، وإلا . . **فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والإنجيل** .

(**ويرعوي**) أي : يكف ، يرعويان يرعوون ، ترعوي ترعويان يرعوين ، ترعوي ترعويان ترعوون ، ترعوين ترعويان ترعوين ، أرعوي نرعوي ، هـٰذا من باب الافعلال ، والأصل : ارعَوَوَ يَرْعَوِوُ ، ولم يدغم ؛ للثقل ، ولأنهم إنما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقه من الإعلال ، كما يشهد به كثير من أصولهم ، فلما أعلوا . . فات اجتماع المثلين ، ولِمَا يلزم[1] في المضارع من يرعاوُ[2] ، مضموم الواو ، وهو مرفوض ، لم يقلبوا الواو الأولىٰ ألفاً ، بل قلبوا الثانية ياء ؛ لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها في الماضي .

وإنما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة : يَرْعَوُون ، وتَرْعَوِين ، ولم تحذف هـٰذه الواو كما في يرمون ، وترضين ؛ لأنه قد حذفت لام الفعل ، إذ الأصل : يرعوِوُون ، وترعَوِوِين ، فلو حذفت هـٰذه الواو أيضاً . . لكان إجحافاً بالكلمة ، والتباساً بالثلاثي المجرد ، ولم تقلب هـٰذه الواو ياء مع وقوعها رابعة ، وعدم انضمام ما قبلها ؛ لما سنذكر في آخر هـٰذا البحث .

وقيل : لئلا يلزم اجتماع إعلالين ؛ أعني : إعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع واحد ، وهو مرفوض ، وفيه نظر ؛ لأنه ينتقض بنحو : يَقُونَ وتَقُونَ

---

(١) الجار والمجرور متعلقان بقوله الآتي : (لم يقلبوا . . .) .

(٢) في (أ) : (يَرْعَوُ) ، وكتب في هامشها : (نسخة : يرعاوُ) .

وتَقِينَ ، ونحو : إيقاء ، والأصل : إوقاي[1] ، وما أشبه ذلك مما قلب ، أو حذف فيه حرفان ، فافهم ؛ فإن امتناع اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم ، لكنه كلام من غير روية ، اللهم ؛ إلا أن يخصص علىٰ ما قيل : المراد باجتماع الإعلالين تقارنهما ؛ بألاَّ يكون بينهما فاصل ، وحينئذ لا يلزم الانتقاض بما ذكر .

(**ويعروري**) يعروريان يعرورون ، تعروري تعروريان يعرورين ، تعروري تعروريان تعرورون ، تعرورين تعروريان تعرورين ، أعروري نعروري ، وهو افعوعل ؛ مثل : اعشوشب ، يقال : اعروريت الفرس ؛ أي : ركبته عُرياناً ، والأصل : اعرَوْرَوَ يعرَوْرِوُ ، قلبت الواو ياء ، وأصل يعرَوْرُون : يعرَوْرِيُون ، وأصل تعرَوْرِين : تعرَوْرِيِين ، أعلا إعلال يرمون ، وترمين ، وذلك بعد قلب الواو ياء .

وَتَقُولُ : يَرْضَىٰ يَرْضَيَانِ يَرْضَوْنَ ، تَرْضَىٰ تَرْضَيَانِ يَرْضَيْنَ ، تَرْضَىٰ تَرْضَيَانِ تَرْضَوْنَ ، تَرْضَيْنَ تَرْضَيَانِ تَرْضَيْنَ ، أَرْضَىٰ نَرْضَىٰ . وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لاَمِهِ مَفْتُوحاً ؛ نَحْوُ : يَتَمَطَّىٰ ، وَيَتَصَابَىٰ ، وَيَتَقَلْسَىٰ .

(**وتقول**) في يفعَل بالفتح (**يرضىٰ يرضيان يرضَوْن** ، **ترضىٰ ترضيان يرضَيْن**) بالياء دون الألف ؛ لأن الأصل الياء ، والألف منقلبة عنه ، وهٰهنا ليست متحركة ، فلا تقلب (**ترضىٰ ترضيان ترضَوْن** ، **ترضَيْن ترضيان ترضَيْن** ، **أرضىٰ نرضىٰ** ، **وهٰكذا قياس كل ما كان ما قبل لامه مفتوحاً** ؛ **نحو** : **يتمطّىٰ**) والأصل : يتمطَّوُ ، مصدره التمطِّي ، والأصل : التمطُّوُ ؛ لأنه من المَطْوِ ، وهو

---

[1] جاء في هامش المطبوعة الداغستانية لهٰذا الشرح (ص ١٩١) : (والقلب في إيقاء أصله : إوقاي ، قلبت الواو ـ أي : الأولىٰ ـ ياءً ، والياءُ ـ أي : التي في الآخر ـ همزةً) .

المد ، قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة ؛ لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها .

(**ويتصابىٰ**) أصله : يتصابَوُ ، المصدر : التصابي ، أصله : التصابُوُ ؛ لأنه من الصَّبْوَة ، فأعل الإعلال المذكور .

(**ويتقلسىٰ**) أصله : يتقلسَوُ ، مصدره : التقلسي ، أصله : التقلسُوُ ؛ كالتَّدَحْرُج ، ولا يخفىٰ عليك تصاريف هٰذه الأفعال وأحكامها إن أحطت علماً بيرضىٰ ، فلا أذكرها ؛ خوف الإملال .

وَلَفْظُ ٱلْوَاحِدَةِ ٱلْمُؤَنَّثَةِ فِي ٱلْخِطَابِ كَلَفْظِ ٱلْجَمْعِ فِي بَابَيْ : يَرْمِي وَيَرْضَىٰ ، وَٱلتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزْنُ ٱلْوَاحِدَةِ : تَفْعِينَ وَتَفْعَيْنَ ، وَوَزْنُ ٱلْجَمْعِ : تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْنَ .

(**ولفظ الواحدة المؤنثة في الخطاب كلفظ الجمع**) أي : جمع المؤنث في الخطاب (**في بابي : يرمي ويرضىٰ**) أي : في كل ما كان ما قبل لامه مكسوراً أو مفتوحاً ؛ فإنه يقال : في الواحدة والجمع : ترمين ، وتهدين ، وتناجين . . . إلى الآخر ، وكذا : ترضَيْن ، وتتمطَّيْن ، وتتصابَيْن ، وتتقلسَيْن فيهما جميعاً[1] .

(**والتقدير مختلف** ، **فوزن الواحدة**) من يرمي : (**تفعِين**) بكسر العين ، (**و**) من يرضىٰ (**تفعَيْن**) بفتح العين ، واللامُ محذوفة كما تقدم ، (**ووزن الجمع**) من يرمي : (**تفعِلن**) بالكسر ، (**و**) من يرضىٰ (**تفعَلن**) بالفتح ، بإثبات اللام ؛ لأنها تثبت في فعل جماعة الإناث ، وعلىٰ هٰذا تَتَفاعَيْنَ وَتَتَفَاعَلْنَ ، وتتفعَّيْن وتتفعَّلْن . . . إلى الآخر .

(١) أي : في الواحدة المخاطبة والجمع .

[ٱلأَمْرُ مِنَ ٱلنَّاقِصِ]

وَٱلْأَمْرُ مِنْهَا : ٱغْزُ ٱغْزُوَا ٱغْزُوا ، ٱغْزِي ٱغْزُوَا ٱغْزُونَ . وَٱرْمِ ٱرْمِيَا ٱرْمُوا ، ٱرْمِي ٱرْمِيَا ٱرْمِينَ . وَٱرْضَ ٱرْضَيَا ٱرْضَوْا ، ٱرْضَيْ ٱرْضَيَا ٱرْضَيْنَ . وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ ٱلتَّأْكِيدِ . أُعِيدَتِ ٱللَّامُ ٱلْمَحْذُوفَةُ ، فَقُلْتَ : ٱغْزُوَنَّ ، وَٱرْمِيَنَّ ، وَٱرْضَيَنَّ .

(**والأمر**) يعني : تقول في الأمر (**منها**) أي : من هـٰذه الثلاثة المذكورة ، وهي : يغزو ، ويرمي ، ويرضى (**اغز اغزُوَا اغزُوا** ، **اُغزي اغزُوَا اغزون** ، **وارمِ ارميا ارموا** ، **ارمي ارميا ارمين** ، **وارضَ ارضيا ارضوا** ، **ارضَيْ ارضيا ارضَيْن**) وليس في ذلك بحث ، (**وإذا أدخلت عليه نون التأكيد**) أي : علىٰ نحو : اغز ، وارم ، وارض خفيفة كانت النون ، أو ثقيلة . . (**أعيدت اللام المحذوفة ، فقلت : اغزوَنَّ**) بإعادة الواو ، (**وارميَنَّ**) بإعادة الياء ، (**وارضيَنَّ**) بإعادة الألف ، وردها إلى الأصل ، وهو الياء ؛ ضرورةَ تحركِها ، وذلك لأن هـٰذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح ، وأنت تعيد الحركة ثَمَّة ، فكذا هنا تعيد اللام ، ولا تعاد في فعل جماعة الذكور ، والواحدة المخاطبة .

أما مِنْ : ارض . . فلأن التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة ؛ لعروض حركتي الواو والياء الضميرين ، وأما من : اغز ، وارم . . فلأن سبب الحذف باق ؛ أعني : التقاء الساكنين لو أعيدت اللام ، ولغة طيء ـ علىٰ ما حكىٰ عنهم الفراء ـ حذف الياء التي هي لام الفعل في الواحد المذكر ، بعد الكسر والفتح ؛ نحو : والله لترمِنَّ ، وارمِنَّ يا زيد ، وليخشَنَّ زيد ، ويا زيد اخشَنَّ .

[ٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلنَّاقِصِ]

وَٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ مِنْهَا : غَازٍ غَازِيَانِ غَازُونَ ، غَازِيَةٌ غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ ، وَغَوَازٍ . وَكَذَلِكَ رَامٍ ، وَرَاضٍ . وَأَصْلُ غَازٍ : غَازِوٌ ، قُلِبَتِ ٱلْوَاوُ يَاءً ؛ لِتَطَرُّفِهَا وَٱنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا قُلِبَتْ فِي غُزِيَ ، ثُمَّ قَالُوا : غَازِيَةٌ ؛ لِأَنَّ ٱلْمُؤَنَّثَ فَرْعُ ٱلْمُذَكَّرِ ، وَٱلتَّاءُ طَارِئَةٌ .

(**واسم الفاعل منها**) أي : من هـٰذه الثلاثة المذكورة (**غازٍ**) أصله : غازِوٌ ، (**غازيان**) أصله : غازِوان ، (**غازون**) أصله : غازِوُون ، (**غازية**) أصله : غازِوَة ، (**غازيتان**) أصله : غازِوَتان ، (**غازيات**) أصله : غازِوات ، (**وغوازٍ** ، **وكذلك رام**) راميان رامون ، رامية راميتان راميات ، وروامٍ ، (**وراضٍ**) راضيان راضون ، راضية راضيتان راضيات ، ورواضٍ .

(**وأصل غازٍ** : **غازِوٌ**) كناصر ، (**قلبت الواو ياء** ؛ **لتطرفها وانكسار ما قبلها**) وذلك قياس مستمر ، وكذا راضٍ أصله : راضِوٌ ، جُعِل (راضِيٌ) ، وأصل رامٍ : راميٌ ، فحذفت ضمة الياء من الجميع ؛ استثقالاً ، فاجتمع ساكنان ، الياء والتنوين ، فحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، دون التنوين ؛ لأنها حرف علة ، والتنوين حرف صحيح ، فحذفها أولىٰ ، فإن زال التنوين . أعيدت الياء ؛ نحو : الغازي ، والرامي ، والراضي ، وإنما لم يذكر المصنف رحمه الله هـٰذا الإعلال ؛ لأنه قد تقدم في كلامه مثله ؛ أعني : حذف الضمة ، ثم اللام ، بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياءً (**كما قلبت**) الواو ياء (**في**) المبني للمفعول من الماضي ؛ نحو : (**غُزِيَ**) والأصل : غُزِوَ ، وقبيلة طيء يقلبون الكسرةَ من المبني للمفعول من المعتل اللام فتحةً ، واللامَ ألفاً ، فيقولون : غُزَىٰ ، ورُمَىٰ ، ورُضَىٰ ، ونحو ذلك ،

قال قائلهم[1] : [من المنسرح]

نَسْتَوْقِدُ ٱلنَّبْلَ بِٱلْحَضِيضِ وَنَصْـــــطَادُ نُفُوساً بُنَتْ عَلَى ٱلْكَرَمِ

والأصل : بُنِيَت ، قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، وحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين .

(**ثم قالوا : غازية**) بقلب الواو ياء ، مع عدم تطرفها ؛ (**لأن المؤنث فرع المذكر**) لكون بناء المؤنث غالباً علىٰ زيادة التاء لا سيما فيمن يقول : رجل ورجلة ، وغلام وغلامة ، ونحو ذلك ، فلما قلبوها في الأصل . . قلبوها في الفرع ، فقالوا : غازية ، وراضية ، وفي التنزيل : ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ ، (**والتاء طارئة**) علىٰ أصل الكلمة ، وليست منها ، فكأنَّ الواو متطرفة حقيقة .

فإن قيلَ : إنهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها ياء ، طرفاً كان أو غير طرف ، فقلبت في غازية لذلك ، كما ذكره العلامة في « المفصل »[2] .

قلتُ : قول المصنف رحمه الله أقرب إلى الصواب ؛ لأن قلب الواو غير المتطرفة بسبب حملها على الفعل ، كما في المصادر ؛ نحو : قام قياماً ، والأصل : قِواماً ، أو على المفرد ، كما في المجموع ، نحو : دِيَم جمع ديمة ، والأصل : دِوْمَة ، فمجرد كسر ما قبلها لا يقتضي القلب .

فإن قيلَ : التاء معتبرة بدليل قولهم : قلنسوة ، وقَمَحْدُوَةٌ ، فلو لم تعتبر التاء . . لوجب قلب الواو ياء ، والضمة كسرة ؛ لما مر في التمطي ، وحينئذ لا تكون الواو من المتطرفة .

قلتُ : الأصل في قلنسوة ، وقمحدوة ـ وهو المفرد ـ على التاء ، والحذف في الجمع طارىء بخلاف ما نحن فيه ، فإن الأصل فيه بدون التاء ؛ نحو : غاز ، والتاء طارئة .

---

(١) البيت لبعض بني بولان من طيء ، وهو في « شرح ديوان الحماسة » للتبريزي (١/٨٦) ، و« لسان العرب » ، مادة (بقي) و(بني) .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٥٠٣) .

ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك : قلبت الواو ياء ؛ لكونها رابعة ، مع عدم انضمام ما قبلها .

هٰذا كله ظاهر ، وإنما الإشكال في إعلال ؛ نحو : غوازٍ ، ورَوامٍ ، ورواضٍ ، وليس علينا إلا أن نقول : الأصل غوازيٌ بالتنوين ، أعل إعلال غازٍ ، ولا بحث لنا عن أنه منصرف ، أو غير منصرف ، وأن تنوينه أيُّ تنوين ؟

واعلم : أن هٰذا الإعلال إنما هو حالَ الرفع والجر ، وأما حال النصب . . فتقول : رأيت غازياً ، وراميا ، وغوازيَ ، ورواميَ كالصحيح .

وَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنَ ٱلْوَاوِيِّ : مَغْزُوٌّ ، وَمِنَ ٱلْيَائِيِّ : مَرْمِيٌّ ، تُقْلَبُ ٱلْوَاوُ يَاءً ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا ؛ لأَنَّ ٱلْوَاوَ وَٱلْيَاءَ إِذَا ٱجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ ، وَٱلأُولَىٰ مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ . . قُلِبَتِ ٱلْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتِ ٱلْيَاءُ فِي ٱلْيَاءِ .
وَتَقُولُ فِي فَعُولٍ مِنَ ٱلْوَاوِيِّ : عَدُوٌّ ، وَمِنَ ٱلْيَائِيِّ : بَغِيٌّ ، وَتَقُولُ فِي فَعِيلٍ مِنَ ٱلْوَاوِيِّ : صَبِيٌّ ، وَمِنَ ٱلْيَائِيِّ : شَرِيٌّ .

(**وتقول في مفعول من الواوي**) أي : في اسم المفعول من الثلاثي المجرد الواوي (**مَغْزُوٌّ**) أصله : مَغْزُوْوٌ ، أدغمت الواو الأولىٰ في الثانية ، (**ومن اليائي** : **مَرْمِيٌّ** ، **تقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها**) أي : ما قبل الياء ؛ يعني : أن أصله : مَرْمُويٌ ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبل الياء ؛ لتسلم الياء ، وإنما قلبت الواو ياء ؛ (**لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة ، والأولىٰ منهما ساكنة**) سواء كانت الواو أو الياء . . (**قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء**) وذلك قياس مطرد ؛ طلباً للخفة ، واشترط سكون الأولىٰ لتدغم ، واختير الياء لخفتها .

وفي كلام المصنف نظر ؛ لأنه ترك شرائط لا بد منها ، وهي :
أنه يجب في الواو - إذا كانت أُولىٰ - ألاَّ تكون بدلاً من حرف آخر ؛

ليحترز من نحو : سُوِير وتُسُوِير ، كما تقدم .

وأن تكونا في كلمة واحدة ، أو ما هو في حكمها كمسلمِيَّ ، والأصل : مسلمُويَ ؛ ليحترز عما إذا كانتا في كلمتين مستقلتين ؛ نحو : يغزو يوماً ، ويقضي وطراً ، وفي بعض النسخ : (إذا اجتمعتا في كلمة واحدة)[1] **وهو الصواب** .

وألاَّ تكونا في صيغة أفعل ؛ نحو : يوم أَيْوَمُ .

وألاَّ تكونا في الأعلام نحو حيوة ، وضَيْوَن .

وألاَّ تكون الياء ـ إذا كانت أُولىٰ ـ بدلاً من حرف آخر ؛ ليحترز من نحو : ديوان ، والأصل : دِوْوَان ، فإن الواو لا تقلب في مثل هـٰذه الصور ياء .

وأيضاً يجب ألاَّ تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفاً ، حتىٰ لا ينتقض بنحو : أُسَيْوِد ، وجُدَيْوِل ، فإنه لا يجب القلب ، بل يجوز .

لا يقال : إن قوله : (إذا اجتمعتا . . . إلىٰ آخره) مهملة ، وهي لا يجب أن تصدق كلية ؛ لأنا نقول : قواعد العلوم يجب أن تكون علىٰ وجه تصدق كلية[2] .

وأما قولهم : هـٰذا أمر مَمْضُوٌّ عليه . فشاذ ، والقياس : مَمْضِيٌّ ؛ لأنه من اليائي ، ومنهم من يقول : في الواوي أيضاً : مغزيٌّ ، ومعديٌّ ، ومرضيٌّ ،

---

(١) في (ج) و(د) و(هـ) : (. . . واحدة حقيقة أو حكماً) .

(٢) القضية المهملة عند علماء المنطق هي : القضية التي يكون موضوعها كلياً ، وغير مقترن بسور كلي أو جزئي ؛ أي : لم تقترن بما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد ، أو ببعضها ؛ كـ(كل) و(بعض) وما أشبههما ، وبالتالي لم تتبين فيها كمية أفراد الموضوع الداخلين تحت حكمها ؛ وذلك كقولنا : (الرجال أقوىٰ على الحرب من النساء) ، فهـٰذه بقوة القضية الجزئية التي اقترنت بسور جزئي ؛ كقولنا : (بعض الرجال أقوىٰ على الحرب من النساء) .

وأما قوله : (قواعد العلوم يجب . . .) فقد قال في « تدريج الأداني » (ص ١٧٧) : (إذا صدق الحكم على الأفراد من حيث هي . . صدق علىٰ بعضها ولو بالعكس ؛ مثلاً : إذا صدق الإنسان في حين . . يجب صدق بعض الإنسان في حين ، وبالعكس ، كما لا يخفىٰ ، فالمهملة أعم من الكلية ؛ لصدقها بها وبالجزئية ؛ إذ العام لا يتعين في مادة الخاص ، كذا ذكره الغزي) .

بقلب الواوين ياء ؛ كراهة اجتماع الواوين ، وعليه قوله[1] : [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّنِي أَنَا ٱللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وَعَادِياً

والقياس الواو ، لكن الياء أيضاً كثير فصيح وإن كان مخالفاً للقياس ؛ تشبيهاً له بنحو : عُتِيٌّ ، وجُثِيٌّ ، وفي مرضي أمر آخر ، وهو إجراؤه مجرىٰ فعله الأصلي ؛ أعني : رضي ، فإن أصله : رَضِوَ .

(**وتقول في فَعُوْل من الواوي : عَدُوٌّ**) والأصل : عَدُوْوٌ ، (**ومن اليائي : بَغِيٌّ**) والأصل : بَغُوْيٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ، فقيل : بغي ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ ، ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ أي : فاجرة ، وقال ابن جني : هو فعيل ، ولو كان فعولاً . . لقيل : بَغُوٌّ ، كما قيل : فلان نَهُوٌّ عن المنكر ، كذا ذكره صاحب « الكشاف » فيه[2] .

وهٰذا عجيب من مثل الإمام ابن جني ، وأظن أنه سهو منه ؛ لأنه لو كان فعيلاً كما قال . . لوجب أن يقال : بغية ؛ لأن فعيلاً بمعنىٰ فاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث ، اللهم ؛ إلا أن يقال : شبه بما هو بمعنى المفعول ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ، وهو تكلف ، ولأن قوله : لو كان فعولاً . . لقيل : بغو غير مستقيم بلا خفاء ؛ لأنه يائي ، وأما نهو . . فشيء شاذ ، والقياس : نهي .

فإن قلت : الواو في (عدو) رابعة ، وما قبلها غير مضموم ، فَلِمَ لَمْ تقلب ياء ؟

قلت : لأن المَدَّة لا اعتداد بها ، فكأن ما قبلها مضموم ، ولأن الواو الساكنة كالضمة ، ولأن الغرض هو التخفيف ، وهو يحصل بالإدغام ، وكذا

---

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وهو في « كتاب سيبويه » (٤/ ٣٨٥) ، و« المفصل » (ص ٥٠٢) ، و« شرح المفصل » (٥/ ٣٦) و(١٠/ ٢٢) .

(٢) الكشاف (٣/ ١١) .

الكلام في اسم المفعول الواوي ؛ نحو : مغزو .

فإن قلت : ما السر في جواز (معدي) ، و(مغزي) بقلبها ياء مع الكثرة والاطراد ، لا سيما في (مرضي) ، وامتناع ذلك في (عدو) .. **قلت** : السر أن نحو : مغزو طال ، فثقل ، والياء أخف ، فعدل إليه ، بخلاف فعول ، أو أنه محمول على فعله ، فافهم .

(**وتقول في فعيل من الواوي : صبيٌّ**) والأصل : صَبيْوٌ ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وهو من الصبوة ، (**ومن اليائي : شَرِيٌّ**) أصله : شَرِيْيٌ ، أدغمت الياء في الياء ، والفرس الشريُّ : هو الذي يَشْرِي في سيره ؛ أي : يلجُّ .

[ٱلْمَزِيدُ فِيهِ مِنَ ٱلنَّاقِصِ]

وَٱلْمَزِيدُ فِيهِ : تُقْلَبُ وَاوُهُ يَاءً ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِداً ، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُوماً قُلِبَتْ يَاءً ، فَتَقُولُ : أَعْطَىٰ يُعْطِي ، وَٱعْتَدَىٰ يَعْتَدِي ، وَٱسْتَرْشَىٰ يَسْتَرْشِي . وَتَقُولُ مَعَ ٱلضَّمِيرِ : أَعْطَيْتُ ، وَٱعْتَدَيْتُ ، وَٱسْتَرْشَيْتُ . وَكَذَلِكَ تَغَازَيْنَا ، وَتَرَاجَيْنَا .

(**و**) الثلاثي (**المزيد فيه : تقلب واوه ياء ؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعداً ، ولم يكن ما قبلها مضموماً قلبت ياء**) ؛ تخفيفاً لثقل الكلمة بالطول ، والمزيد فيه كذلك لا محالة فيه ، فتقلب فيه الواو ياء .

وقوله : (رابعة) احتراز من نحو : غَزَوَ ، وقوله : (فصاعداً) ؛ ليدخل فيه نحو : اعتدىٰ ، واسترشىٰ ، وقوله : (ولم يكن ما قبلها مضموماً) احتراز من نحو : يغزو .

(**فتقول : أعطىٰ يعطي**) والأصل : أعْطَوَ يُعْطِوُ ، (**واعتدىٰ يعتدي**) والأصل : اعْتَدَوَ يَعْتَدِوُ ، (**واسترشىٰ يسترشي**) والأصل : استرشَوَ يسترشِوُ ،

ومثَّل بثلاثة أمثلة ؛ لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة .

(**وتقول مع الضمير** : **أعطيت** ، **واعتديت** ، **واسترشيت** . **وكذلك** : **تغازينا** ، **وتراجينا**) بقلب الواو من الجميع ياء ؛ لما ذكرنا ، **فاحفظ هٰذه الضابطة** .

ولكن اعلم : أن المصنف وغيره أطلقوا الكلام في هٰذا القلب علىٰ سبيل الكلية ، وقالوا : (كل واو . . . إلىٰ آخره) ولي فيه نظر ؛ لأن هٰذا القلب إنما هو في لام الفعل فقط ؛ لأن وقوعه رابعاً أكثر ، فهو أليق بالتخفيف ؛ بدليل أنهم لا يقلبونه من استقوم ، وفي التنزيل : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ ﴾ ، وكذا : اعشوشب ، واجتوروا ، وتجاوروا ، وما أشبه ذلك .

وفي نحو : افعلَّ وافعالَّ لا تقلب اللام الأولىٰ ؛ لأن الأخيرة منقلبة لا محالة ، فلو انقلبت الأولىٰ أيضاً . لأوقع في الثقل المهروب عنه ، لا سيما في المضارع ، بدليل ارعوىٰ يرعوي ، واحواوىٰ يحواوِي ، وما أشبه ذلك ، ولأنه ينتقض بنحو : مَدْعُوٌّ ، وعَدُوٌّ ، وكأنهم اعتمدوا علىٰ إيراد هٰذا البحث في المعتل اللام ، وعلىٰ أنه لا اعتداد بالمَدَّة ، أو أن المَدَّة قائمة مقام الضمة .

هٰذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه حرفاً واحداً ، **فلنشرع فيما تعدد فيه حرف العلة** ، **فنقول** :

ٱلرَّابِعُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْعَيْنِ وَٱللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱللَّفِيفُ ٱلْمَقْرُونُ ؛ فَتَقُولُ : شَوَىٰ يَشْوِي شَيّاً ؛ مِثْلَ : رَمَىٰ يَرْمِي رَمْياً ، وَقَوِيَ يَقْوَىٰ قُوَّةً ، وَرَوِيَ يَرْوَىٰ رَيّاً ؛ مِثْلَ : رَضِيَ يَرْضَىٰ ، فَهُوَ رَيَّانُ ، وَٱمْرَأَةٌ رَيَّا ؛ مِثْلَ : عَطْشَانَ ، وَعَطْشَىٰ ، وَأَرْوَىٰ ؛ كَأَعْطَىٰ ، وَحَيِيَ ؛ كَرَضِيَ ، وَحَيَّ يَحْيَا حَيَاةً ، فَهُوَ حَيٌّ ، وَحَيَّا وَحَيِيَا ، فَهُمَا حَيَّانِ ، وَحَيُّوا ، فَهُمْ أَحْيَاءٌ . وَيَجُوزُ حَيُوا بِٱلتَّخْفِيفِ ؛ كَرَضُوا .

النوع (**الرابع**) **من الأنواع السبعة** : (**المعتل العين واللام**) وهو ما يكون

عينه ولامه حرفي علة ، وقدمه ؛ لكثرة أبحاثه بالنسبة إلىٰ ما يليه .

(**ويقال له : اللفيف المقرون**) أما اللفيف . . فلاجتماع حرفي علة فيه ، يقال للمجتمعين من قبائل شتىٰ : لفيف ، وأما المقرون . . فلمقارنة الحرفين ؛ لعدم الفاصل بينهما ، بخلاف ما سيجيء بعده ، والقسمة تقتضي أن يكون هٰذا النوع أربعة أقسام ، لكن لم يجيء ما يكون عينه ياء ولامه واواً ، فبقي ثلاثة .

ولا يكون إلا من باب : ضرب يضرب ، وعلم يعلم ، والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين في الماضي ؛ نحو : قَوِيَ ؛ لتقلب الواو الأخيرة ياء ؛ دفعاً للثقل .

وإنما جاء في هٰذا النوع يفعِل بالكسر حال كون العين واواً ؛ لأن العبرة في هٰذا الباب باللام ، ولذا لا تعل العين .

(**فتقول : شَوَىٰ يشوي شيّاً ، مثل : رمىٰ يرمي رمياً**) فجميع ما عرفته في رمىٰ يرمي فاعرفه هٰهنا بعينه ، والأصل : شَوِيَ يَشْوِيُ ، أعلا إعلال رمىٰ يرمي ، وأصل شيّاً : شَوْياً ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، ولا يجوز قلب الواو ألفاً ؛ لئلا يلزم حذف إحدى الألفين ، فتختل الكلمة .

فإن قيلَ : إذا كان الأصل : شَوِيَ ، فلم أعل اللام دون العين ، مع أن العلة موجودة فيهما ؟

قلتُ : لأن آخر الكلمة أولىٰ بالتغيير والتصرف فيه ، فلا يعل العين في صيغة من الصيغ ؛ لأنه لم يعل في الأصل ، فلا يقال في اسم الفاعل : شاءٍ بالهمزة ، بل : شاوٍ بالواو ، ويقال في اسم المفعول : مَشْوِيٌّ ، لا مَشْيِيٌّ ، فالحاصل أنه يجعل مثل الناقص بعينه ، لا مثل الأجوف .

(**و**) تقول : (**قَوِيَ يَقْوَىٰ قُوَّة**) والأصل : قَوِوَ يَقْوَوُ ، فأعلا إعلال رضي يرضىٰ ، ولم يدغم ؛ لأن الإعلال في هٰذه الصورة واجب ؛ إذ لا يجوز أن يقال : رَضِوَ ـ مثلاً ـ بلا إعلال ، بخلاف الإدغام ؛ إذ يجوز أن يقال : حَيِيَ بلا

إدغام ، فقدم الواجب ، فلم يبق سبب الإدغام ، ولأن قَوِيَ أخف من قَوَّ بالإدغام ، واغتفر اجتماع الواوين في القوة ؛ للإدغام ، فإنه موجب للخفة ، ونظيره الجوُّ والبوُّ[1] ، ولم تعل العين ؛ لئلا يلزم في المضارع : يَقَايُ بياء مضمومة ، وقيل : لئلا يلزم اجتماع الإعلالين .

(**وروِيَ يَرْوَىٰ رَيّاً**) أصله : رَوْياً ، ولم تقلب العين من رَوِيَ ألفاً وإن لم يلزم اجتماع الإعلالين ؛ لئلا يلزم في المضارع أن يقال : يَرَايُ ؛ كيخاف بياء مضمومة ، وهم رفضوا ذلك ، ولأن فعِل مكسورَ العين فرع فعَل مفتوحَ العين ، ولم تقلب في المفتوح ، فلم تقلب في المكسور ، فقَوِيَ يَقْوَىٰ ، ورَوِي يَرْوَىٰ ؛ (**مثل : رضي يرضىٰ**) في جميع أحكامه بلا مخالفة ، وعليك ألاَّ تعل العين أصلاً ، ولما لم يكن اسم الفاعل من رَوِيَ يروىٰ مثله من شوىٰ . أشار إليه بقوله :

(**فهو رَيَّان ، وامرأة رَيَّا ، مثل : عطشان ، وعطشىٰ**) يعني : لا يقال : راوٍ ، وراوية ، بل تُبنى الصفة المشبهة ؛ لأن المعنىٰ لا يستقيم إلا عليها ؛ لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث ، والصفة المشبهة على الثبوت ، والمعنىٰ في هـٰذا على الثبوت لا الحدوث ، فتأمل .

وأصل رَيَّان : رَوْيَان ، تقول : ريان ريانان ريانون رِوَاء ، ريا رَيَّيَان رِوَاء أيضاً ، وتقول في تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافة إلىٰ ياء المتكلم : رَيَّيَيَّ ، بخمس ياءات : المنقلبةِ عن الواو ، ولامِ الفعل ، والمنقلبةِ عن ألف التأنيث ، وعلامةِ التثنية ، وياءِ المتكلم .

(**وأروىٰ ؛ كأعطىٰ**) يعني : أن المزيد فيه من هـٰذا النوع مثل الناقص بعينه ، وقد عرفته ، فوازن هـٰذا عليه ، ولا تفرق ، ولا تعل العين أصلاً ، فإني لو

---

(١) في (د) (التو) ، وجاءت في (أ) بالتاء والباء ؛ أي : يمكن أن تقرأ (والتوّ) ، وكذلك : (والبوّ) ، ومعنى **البوّ** : جلد الحُوار يحشىٰ تبناً أو حشيشاً لترأمه أم المسلوخ ، **والتوّ** له معان كثيرة منها : الفرد ضد الزوج ، والحبل المفتول طاقاً واحداً ، والبناء المنصوب ، وغير ذلك .

اشتغلت بتفصيل ذلك . . لَطال الكتاب من غير طائل .

(و) تقول في فَعِلَ مكسور العين مما الحرفان فيه ياءان (حَيِيَ ؛ كرضي) بلا إعلال العين ؛ لما تقدم ، وجاز عدم الإدغام ؛ نظراً إلىٰ أن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع ، وهنا لا يجوز الإدغام في المضارع ؛ لما يلزم من يَحَيُّ مضموم الياء ، وهو مرفوض .

(و) يجوز (حَيَّ) بالإدغام ؛ لاجتماع المثلين ، وهـٰذه هي الكثيرة الشائعة ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾ ، ويجوز في الحاء الفتح على الأصل ، والكسر بنقل حركة الياء إليه ، وتقول في مضارع حَيَّ وحَيِيَ : (يَحْيَا) بلا إدغام ؛ لئلا يلزم الياء المضمومة ، وتقلب اللام ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول : (حياة) في المصدر ، بقلب الياء ألفاً ، وكتبت علىٰ صورة الواو علىٰ لغة من يميل الألف إلى الواو ، وكذلك : (الصلـٰوة ، والزكـٰوة ، والرِّبَوا) ، كذا ذكره صاحب « الكشاف » فيه[1] .

والحق : أن أمثال ذلك يكتب في المصحف بالواو ؛ اقتداء بنقلته ، وفي غيره بالألف كحياة ؛ لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء ، لكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء . . تكتب بصورة الألف ، إلا في : يَحْيَىٰ ورَيَّىٰ .

(فهو حَيٌّ) في النعت ، ولم يقل : حَايٌ ؛ لما ذكر في راوٍ من أن المعنىٰ على الثبوت ، ولم يجز حَيِيٌ بلا إدغام ؛ حملاً على الفعل ؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في الإعلال ، دون الإدغام ، وعلىٰ تقدير حمله عليه فالحمل علىٰ ما هو الأكثر ؛ أعني : الإدغام أولىٰ .

(وحيَّا) في فعل الاثنين من حَيَّ بالإدغام ، (وحَيِيَا) فيه من حَيِيَ بلا إدغام . (فهما حيَّان) في تثنية حَيٍّ ، (وحَيُّوا) في فعل جماعة الذكور من حَيَّ بالإدغام .

---

(١) الكشاف (٣/ ٣٤٠) .

قال الشاعر[1] : [من مجزوء الكامل المرفَّل]

عَيُّـوا بِـأَمْرِهِـمُ كَمَـا عَيَّـتْ بِبَيْضَتِهَـا ٱلْحَمَـامَـةْ

(**فهم أحياء**) في جمع حي ، (**ويجوز**) في فعل جماعة الذكور : (**حَيُوا بالتخفيف** ؛ **كرَضُوا**) من حَيِيَ بلا إدغام ، والأصل : حَيِيُوا ؛ كرَضِيُوا ، نقلت ضمة الياء إلىٰ ما قبلها ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، ووزنه فَعُوا .

قال الشاعر[2] : [من الطويل]

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ ٱلدَّهْرِ أَعْصُرَا

وأما عند اتصال الضمير[3] . . فلا مدخل للإدغام ، كما تقدم في المضاعف ؛ ولذا لم يذكره .

ويجوز عند تاء التأنيث : حَيِيَتْ وحَيَّتْ ؛ كحَيِيَ وحَيَّ .

وَٱلْأَمْرُ : ٱحْيَ ؛ كَٱرْضَ . وَأَحْيَا يُحْيِي ؛ كَأَعْطَىٰ يُعْطِي بِعَيْنِهِ ، وَحَايَا يُحَايِي مُحَايَاةً . وَٱسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي ٱسْتِحْيَاءً ، ٱسْتَحْيِ فِي ٱلْأَمْرِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : ٱسْتَحَىٰ يَسْتَحِي ٱسْتَحِ ، وَذَلِكَ ٱلْحَذْفُ لِكَثْرَةِ ٱلِاسْتِعْمَالِ ؛ كَمَا قَالُوا : لَا أَدْرِ ، فِي : لَا أَدْرِي .

(**والأمر : اِحْيَ**) من تحيا ؛ (**كَٱرْضَ**) من ترضىٰ في سائر التصاريف ، مؤكداً أو غيره ، تقول : احْيَ احييا احْيَوْا ، احْيَيْ ، بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة ، احييا احْيَيْن ، وبالتأكيد : احْيَيَنَّ احييانِّ احْيَوُنَّ ، والوزن : افْعَوُنَّ ، احْيَيِنَّ بكسر

---

(١) البيت لعبيد بن الأبرص . انظر « ديوانه » (ص ٢١٩) و« كتاب سيبويه » (٣٩٦/٤) ، و« المفصل » (ص ٥٠٤) ، و« شرح المفصل » (١١٥/١٠) .

(٢) البيت لأبي حُزابة ، الوليد بن حنيفة التميمي ، وقد ذكره في « الأغاني » (٨٩٩٨/٢٦) ، وهو في « كتاب سيبويه » (٣٩٦/٤) ، و« المقتضب » (٣١٨/١) ، و« شرح المفصل » (١١٦/١٠) ، وانظر « لسان العرب » مادة (حيا) .

(٣) في (هـ) زيادة : (أي : المرفوع المتحرك) .

الياء الثانية ، والوزن : افْعَينّ ، احْيَيانِّ احْيَيْنَانِّ .

(**و**) تقول في أفعل : (**أحيا يُحيي ؛ كأعطىٰ يعطي بعينه**) ولا يدغم حال النصب أيضاً ، بل يقال : أن يُحْيِيَ[1] ؛ حملاً على الأصل ، قال الله تعالىٰ : ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ .

تقول : أحيىٰ يحيي إحياء ، فهو مُحْيٍ ، وذاك مُحْياً ، لم يُحْيِ ، ليُحْيِ ، أحْيِ ، لا تُحْيِ ، بحذف اللام ، وإبقاء العين بحاله ، وبالتأكيد : أحْيِيَنَّ ، بإعادة اللام ؛ كأعطين .

(**و**) تقول في فاعَل : (**حايَا يُحايِي محاياة**) فهو مُحايٍ ، وذاك مُحاياً ، لم يُحايِ ، لِيُحايِ ، حايِ ، لا تُحايِ ؛ كناجِ بعينه .

(**و**) تقول في استفعل : (**استحيا يستحيِي استحياء** ، **استحْيِ في الأمر**) فهو مستحيٍ ، وذاك مستحياً ، لم يستحيِ ، لتستحيِ ، لا تستحيِ ؛ كاسترشَىٰ بعينه .

(**ومنهم**) أي : من العرب (**من**) يحذف إحدى الياءين و(**يقول** : **استحَىٰ يستحِي استحِ**) فهو مستحٍ ، وذاك مستحاً ، ليستحِ ، لا تستحِ ، لم تستحِ ، بكسر الحاء ، وحذف الياء الأخيرة علامة للجزم ، وهـٰذه لغة تميمية ، والأولىٰ حجازية ، وهو الأصل الشائع قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ . . . الآية ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ﴾ .

وتقول على اللغة الثانية : اِسْتَحَىٰ اِسْتَحَيَا اِسْتَحَوْا ، علىٰ وزن استفَوْا ، اِسْتَحَتْ اِسْتَحَتَا ، علىٰ وزن استفتْ استفتا ، اِسْتَحَيْنَ ، علىٰ وزن استفَين[2] . . .

---

(١) في (أ) و(ج) و(د) : (ولا يدغم حال النصب أيضاً ، لا تقول : أن يُحِيَّ) .

(٢) سيذكر العلامة الشارح رحمه الله تعالىٰ لاحقاً أن المحذوف هو العين من هـٰذا الفعل ؛ وبناء عليه كان ينبغي أن يقول : (علىٰ وزن استفلن) ، ولكن هـٰكذا ورد هـٰذا الوزن في كل النسخ التي بين أيدينا ، ما عدا (ب) فالكلمة ساقطة منها أصلاً ، وجاء في مطبوعة داغستان (ص ٢١٥) : (اِسْتَفَلْنَ) ، وصرح في « تدريج الأداني » (ص ١٨٨) بأنه الصواب ، فانظره ؛ علماً أن اختلاف الوزن مبني علىٰ خلاف في المحذوف ، سيأتيك بعد قليل .

إلى الآخر ، ويستحِي يستحِيان يستحُون ، علىٰ وزن : يستفُون ، تستحِي تستحِيان يستحِينَ علىٰ : وزن يَسْتَفِينَ . . . إلى الآخر ، استح استحِيا استحُوا ، استحِي استحِيا استحِينَ ، وبالتأكيد : استحِيَنَّ ، بإعادة اللام ، استحيانِّ استحُنَّ ، استحِنَّ استحِيانِّ استحِينَانِّ .

ولما تقرر أن هٰذا النوع لا تعتل عينه ألبتة ، وهٰهنا قد حذفت . . أشار إلى الجواب بقوله : (**وذلك الحذف** ؛ **لكثرة الاستعمال** ؛ **كما قالوا** : **لا أدرِ** ، **في** : **لا أدري**) يعني : ليس الحذف للإعلال ، بل علىٰ سبيل الاعتباط ، مثله مِنْ : لا أدرِ ، والأصل : لا أدري ، فحذفت الياء ؛ لكثرة استعمالهم هٰذه الكلمة ، **كذا حكاه الخليل وسيبويه**[1] ، ونظيره حذف النون من : (يكون) حال الجزم ؛ نحو : لم أكُ ، ولم نكُ ، ولم تكُ ، ولم يكُ ، وهٰذا كثير في الكلام .

قال سيبويه في استحىٰ : حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ؛ لأن الياء الأولىٰ تقلب ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم ، **وقال المازني** : لم تحذف لالتقاء الساكنين ، وإلا . . لردوها إذا قالوا : هو يستحي ، ولقالوا : يستحيي[2] .

قلت : وفيه نظر ؛ لأنه كما نقلت حركة الياء من اِسْتَحْيَىٰ إلىٰ ما قبلها ، وقلبت ألفاً ، فكذلك ههنا ، نقلت حركة الياء من : يَسْتَحْيِي إلىٰ ما قبلها ، وحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، والعلة فيهما كثرة الاستعمال .

---

(١) انظر « العين » (٨/٥٨) ، و« المحكم والمحيط الأعظم » (١٠/١٠١) .

(٢) الذي في « الصحاح » مادة (حيا) : (يستحيُّ) ، وما أثبتناه هو من « اللسان » و« التاج » ، هٰذا ؛ وإن ما قرره العلامة الشارح هنا من حذف العين هو أحد رأيين لعلماء النحو ، كما ذكر ذلك أبو حيان في « البحر المحيط » (١/١٢١) ، و« ارتشاف الضرب » (١/٢٤٨ ، ٢٤٩) ، والسمين الحلبي في « الدر المصون » (١/٢٢١) ، وقد قال العلامة أبو الحسن الكيلاني في « شرح تصريف العزي » (ص ٤١) : (« ومنهم » أي : من العرب « مَنْ » يحذف لامه ، أو عين فعله ، والأول أَوْلىٰ) ، ثم إن العكبري مِنْ قبله قد استبعد حذف العين في « إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن » (١/٢٦) ، فراجعه .
هٰذا ؛ وقد ذكر الزبيدي في « تاج العروس » مادة (حيي) أن ابن بري قال : (قول أبي عثمان موافق لقول سيبويه ، والذي حكاه ـ أي : الجوهري ـ عن سيبويه ليس هو قولَه ، وإنما هو قول الخليل) ، فليتأمل .

وفي كلام سيبويه أيضاً نظر ؛ لأنه يوهم أن المحذوف هو اللام ، والحق أنه العين ، وإلا . . لوجب أن يقال في المجزوم والأمر : لم يستحْيِ ، واستحْيِ بإثبات الياء ؛ لأن حذف اللام إنما هو ؛ لكونه قائماً مقام الحركة ، وليس العين كذلك ، فالمحذوف العين ، وحذف اللام في المجزوم والأمر مثله في الناقص ، لا لكثرة الاستعمال ، بدليل إعادتها في نحو : استحِيا واستحِيَنَّ ، فليتأمل[1] .

وحينئذ لا حاجة إلىٰ قلب الياء ألفاً ؛ لأنه يحذف سواء قلب ، أو لم يقلب ، بل نقلت حركته وحذف ، فالتشبيه بـ(لا أدري) في الحذف لكثرة الاستعمال ، لا في حذف اللام .

ٱلْخَامِسُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْفَاءِ وَٱللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ : ٱللَّفِيفُ ٱلْمَفْرُوقُ ؛ فَتَقُولُ : وَقَىٰ ؛ كَرَمَىٰ ، يَقِي يَقِيَانِ يَقُونَ . وَتَقُولُ فِي ٱلْأَمْرِ : قِ ، فَيَصِيرُ عَلَىٰ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَيَلْزَمُهُ ٱلْهَاءُ فِي ٱلْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : قِهْ ، فَتَقُولُ : قِهْ يَا رَجُلُ قِيَا قُوا ، قِي قِيَا قِينَ . وَتَقُولُ فِي ٱلتَّأْكِيدِ : قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ ، قِنَّ قِيَانِّ قِينَانِّ . وَبِٱلْخَفِيفَةِ : قِيَنْ قُنْ قِنْ . وَتَقُولُ : وَجِيَ يَوْجَىٰ ؛ كَرَضِيَ يَرْضَىٰ . وَٱلْأَمْرُ : اِيجَ ؛ كَٱرْضَ .

النوع (الخامس) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء واللام) وهو الذي فاؤه ولامه حرفا علة ، (ويقال له : اللفيف المفروق) لاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما ؛ أعني : العين .

---

(١) اعلم : أن ما نقله الشارح رحمه الله تعالىٰ من كلام سيبويه ينشأ عنه مثل هـٰذا التوهم الذي أشار إليه آنفاً ، ولكن برجوعنا إلىٰ نص « الكتاب » (٤/٣٩٩) وجدناه مختلفاً عما نقله الشارح وغيره عن سيبويه ، وإليك النص بحروفه : (وكذلك اسْتَحَيْتُ أسكنوا الياء الأولىٰ منها ، كما سكنت في بِعتُ ، وسكنت الثانية ؛ لأنها لام الفعل ، فحذفت الأولىٰ ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا هـٰذا حيث كثر في كلامهم) ، فأنت ترىٰ أن سيبويه صرح بحذف العين ؛ إذ قال : (فحذفت الأولىٰ) ، وبهـٰذا يندفع توهم حذف اللام ؛ كما ذكر الشارح رحمه الله تعالىٰ .

والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ، وليس في كلام العرب من هٰذا النوع ما فاؤه ولامه ياء ، إلا يديت بمعنىٰ : أنعمت ، يقال : يَدَىٰ يَيْدِي[1] ، فالفاء في غيره واو فقط ، واللام لا تكون إلا ياء ؛ لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه واو ولامه واو ، إلا لفظة : (واو) ، ولم يجيء إلا من باب : ضرَب يضرِب ، وعلِم يعلَم ، وحسِب يحسِب ، ولم يذكر المصنف مثال الأخير ، وهو : ولي يلي .

(**فتقول**) من ضرب يضرب : (**وقىٰ**) أي : حفظ ، وَقَيَا وَقَوْا ، والأصل : وَقَيُوا ، وَقَتْ وقتا وقيْن ، وقيتَ وقيتما وقيتم ، وقيتِ وقيتما وقيتن ، وقيتُ وقينا ؛ (**كرمىٰ**) رميا . . . إلىٰ آخره ، والإعلالات هنا كالإعلالات هناك .

(**يقي يقيان يقُون**) ، تقي تقيان يقين ، تقي تقيان تقون ، تقين تقيان تقين ، أقي نقي ، ولم يقل : كيرمي ؛ لأنه يخالفه في حذف الفاء ، إذ الأصل : يَوْقِي ، وأما حكم اللام منه . . فحكمه حكم يرمي ، والأصل في يقُون : يَقْيُون ، وفي تقين فعلِ الواحدة المخاطبة : تَقِيين ؛ كَتَعِدِينَ ، فحذفت اللام ، كما في يرمون ، وترمين ، والوزن : يَعُون ، وتَعِين ، وأما تقين في الجمع . . فوزنه تَعِلْنَ ، والياء لام الفعل .

(**وتقول في الأمر : قِ**) يا رجل علىٰ وزن : عِ ، (**فيصير علىٰ حرف واحد**) كما ترىٰ ؛ لأن الفاء محذوفة ، وقد حذف حرف المضارعة ، ولام الفعل ، فلم يبق غير العين ، وكذا تقول في سائر المجزومات : لا تقِ ، لِيقِ ، ولم يقِ ، علىٰ وزن : لا تعِ ، وليعِ ، ولم يعِ .

(**ويلزمه**) أي : الأمر لَحوق (**الهاء في الوقف ؛ نحو : قِهْ**) لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكّنت الحرف الواحد للوقف ، أو الوقف على المتحرك إن لم تسكن ، وكلاهما ممتنع .

---

(١) قال في « تدريج الأداني » (ص ١٩٠) : (يَدَىٰ يَيْدِي من باب : رمىٰ يرمي) .

وأما حال الوصل . . (**فتقول : قِه يا رجل**[1] ، **قيا قُوا**) أصله : قِيُوا (**قِي**) أصله : قِيِي (**قيا قين**) علىٰ وزن : عِلْنَ ، فهو واقٍ ، والأصل : واقيٌ ، وذاك مَوْقِيٌّ ، والأصل : مَوْقُويٌ ، فحكم اللام في الجميع حكم لام رمىٰ بلا فرق ، فقس .

(**وتقول في التأكيد**) بالنون الثقيلة :

(**قِيَنَّ**) بإعادة اللام ؛ لما عرفته في نحو : اغزون[2] ، (**قيانِّ قُنَّ**) بضم القاف في فعل جماعة الذكور ، وحذف الواو ؛ لالتقاء الساكنين ، ودلالة الضمة عليها ، (**قِنَّ**) بكسر القاف في فعل الواحدة ، وحذف الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، ودلالة الكسرة عليها ، (**قيانِّ قينانِّ**) .

(**وبالخفيفة : قِيَنْ قُنْ قِنْ ، وتقول**) من باب : علم يعلم : (**وَجِيَ يَوْجَىٰ ؛ كرضي يرضىٰ**) في جميع الأحكام والتصاريف بلا فرق أصلاً ، (**والأمر : ايجَ ؛ كارضَ**) تقول : ايجَ ايجَيا ايجَوْا ، ايجَيْ ايجيا ايجَيْن ، وبالتأكيد : ايجَيَنَّ . . إلخ[3] .

وذكر ذلك ؛ لفائدة وهي : أن الواو تقلب ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، فإن الأصل : اِوْجَ ، يقال : وجي الفرس ، إذا وجد في حافره وجع .

---

(١) كذا في (د) ، وفي بقية النسخ : (ق) بدون الهاء ، ولعل الصواب ما أثبتنا من (د) ، فقد جاء في هامشها : (ويكتب بالهاء في الوصل أيضاً) ، وفيه إشارة إلىٰ ما ذكره الشارح رحمه الله في أثناء كلامه عن النوع الأول ، وهو المثال ؛ إذ قال : (الأصل في كل كلمة : أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداءِ بها ، والوقفِ عليها) . انظر (ص ١٥٨) .

(٢) انظر (ص ١٩٧) .

(٣) عبارة (ب) : (وبالتأكيد : اِيجَيَنَّ اِيجَيانِّ اِيَجُونَّ . . .) ، ولم نزده على الكتاب ؛ لأنه غير صحيح ؛ أعني : (اِيجَوُنَّ) ، فحقه أن يقال فيه : (اِيجُنَّ) ؛ إذ لا تعاد لام هـٰذا الفعل في فعل جماعة الذكور المؤكد بالنون ، ولا في فعل الواحدة المخاطبة ؛ كما سبق تقريره في الحديث عن توكيد نحو : (اِرْضَ) في (ص ١٩٧) ، فراجعه ؛ علماً أن هـٰذه الزيادة في (ب) ورد مثلها في نسخة « تدريج الأداني » ، ولكنه جاء : (وبالتأكيد : اِيجَيَنَّ اِيجَيانِّ اِيجُنْ . . .) ، وهو الصواب ، والله أعلم . انظر « تدريج الأداني » (ص ١٩٢) .

ٱلسَّادِسُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْفَاءِ وَٱلْعَيْنِ ؛ كَيَيْنَ ، فِي ٱسْمِ مَكَانٍ . وَيَوْمٍ ، وَوَيْلٍ ، وَلاَ يُبْنَىٰ مِنْهُ ٱلْفِعْلُ .

النوع (السادس) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفي علة ، والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ، ولم يجيء ما يكون الفاء والعين منه واوين ؛ لكونه في غاية الثقل ، فبقي ثلاثة أقسام أشار إلىٰ أمثلته بقوله : (كيين ، في اسم مكان ، ويوم ، وويل) وهو واد في جهنم ، وويل أيضاً كلمة عذاب .

(ولا يبنىٰ منه) أي : من هـٰذا النوع (الفعل) لأن الفعل أثقل من الاسم ، وهـٰذا النوع أثقل الأنواع المتقدمة ؛ لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ؛ ولهـٰذا لم يجيء مما هو الأثقل ـ أعني : ما يكون فاؤه وعينه واوين ـ اسمٌ ولا فعل .

ٱلسَّابِعُ : ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْفَاءِ وَٱلْعَيْنِ وَٱللاَّمِ ، وَذَلِكَ وَاوٌ وَيَاءٌ لِاسْمَيِ ٱلْحَرْفَيْنِ .

النوع (السابع) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء والعين واللام) وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة ، والقسمة تقتضي أن يكون تسعة أقسام ، ولم يجيء في الكلام من هـٰذا النوع إلا مثالان ، (وذلك واو وياء لاسمي الحرفين) وهما (و) و(ي)[1] ، فإن الهمزة والباء والجيم . . . إلى الآخر أسماء مسمياتها : (أ ـ ب ـ ج) . . . إلى الآخر ؛ كالرجل ، والفرس .

قال الخليل لأصحابه : كيف تنطقون بالجيم من جعفر ؟ فقالوا : جيم ،

---

(١) في (أ) : (وهما « وَوُوٌ » و« يَيِيٌ ») وهـٰذا باعتبار أصل الواو والياء ، كما سيبين الشارح بعد قليل .

فقال : إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه ، والجواب : (جَ) ؛ لأنه المسمىٰ[1] .

وتركيب (الياء) من الياءات الثلاث بالاتفاق ، ويجعلون لامه همزة تخفيفاً[2] ، **وقال الأخفش** : إن ألف (الواو) منقلبة من الواو ، وقيل : من الياء ، والأول أقرب ؛ لأن الواوي أكثر من اليائي ، فالحمل عليه أولىٰ ، وقلبت العين منهما ألفاً دون اللام ؛ كراهة اجتماع حرفي علة متحركين في الأول ، والله تعالىٰ أعلم .

* * *

---

(١) انظر « كتاب سيبويه » (٣/ ٣٢٠) .

(٢) يعني : الأصل (ييي) ، قلبت الياء الأخيرة همزة ، فصار : (يَيءٌ) ، وقلبت الياء المتوسطة ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : (ياءٌ) أو تقول : قلبت الياء الوسطىٰ ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : (يايٌ) ، وقلبت الياء الأخيرة همزة تخفيفاً ، فصار : (ياءٌ) والله أعلم .



حُكْمُ ٱلْمَهْمُوزِ فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ ٱلصَّحِيحِ ؛ لأَنَّ ٱلْهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لَكِنَّهَا قَدْ تُخَفَّفُ ، إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛ لأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ ، مِنْ أَقْصَى ٱلْحَلْقِ ، فَتَقُولُ : أَمَلَ يَأْمُلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ . وَٱلأَمْرُ : أُومُلْ ، بِقَلْبِ ٱلْهَمْزَةِ وَاواً ؛ لأَنَّ ٱلْهَمْزَتَيْنِ إِذَا ٱلْتَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ . . وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا ؛ كَآمَنَ ، وَأُومِنَ ، وَإِيمَانٍ . فَإِنْ كَانَتِ ٱلأُولَىٰ هَمْزَةَ وَصْلٍ . . تَعُودُ ٱلثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ ٱلْوَصْلِ إِذَا ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .

(**فصل : في**) بيان (**المهموز**) وهو الذي أحد حروفه الأصول همزة ، ولفظ المهموز يشعر بذلك ، وهو علىٰ ثلاثة أنواع ؛ لأن الهمزة : إما فاء ، ويسمىٰ مهموز الفاء والصدر ، أو عين ، ويسمىٰ مهموز العين والأوسط ، أو لام ، ويسمىٰ مهموز اللام والعجز .

(**حكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح ؛ لأن الهمزة حرف صحيح**) بدليل قبولها الحركات الثلاث ، بخلاف حروف العلة ؛ يعني : أن تصاريف الفعل المهموز الخالي عن التضعيف ، وحروف العلة كتصاريف الصحيح ، فإن لفظ المهموز إذا أطلق . . يفهم منه الخالي عن التضعيف ، وحروف العلة ، وإلا . . فيقال : المضاعف المهموز ، والمثال المهموز ، والأجوف المهموز ، ونحو ذلك .

والأَوْلىٰ أن يقال : حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز ، إن كان مضاعفاً . . فمضاعف ، وإن كان مثالاً . . فمثال ، إلىٰ غير ذلك .

وإنما جعل المهموز من غير السالم ؛ لما فيه من التغييرات التي ليست في السالم ، وأيضاً كثيراً ما تقلب الهمزة حرف علة ، (**لكنها**) أي : الهمزة (**قد تخفف إذا وقعت غير أول**) أي : غير مبتدأ بها ؛ فإنها تخفف إذا وقعت في أول الكلمة ، إن لم تكن مبتدأ بها ؛ نحو : (وَامُرْ) بالألف ، والأصل : (وَأْمُرْ) بالهمزة ، فالمراد بغير الأول ألاَّ تكون في أول الكلام ، بل يتقدم عليها شيء ، وإلا .. لم يخفف حينئذ ؛ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ، ألا ترىٰ أنك تحتاج إلىٰ زيادتها عند الوصل[1] ؟!

وأما حذف الهمزة من نحو : خذ ، والأصل : أُؤْخذ .. فليس من هٰذا الباب ، فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها ، وإنما تخفف ؛ (**لأنها حرف شديد** ، **من أقصى الحلق**) فتخفف ؛ دفعاً لشدتها ، وتخفيفها يكون بالقلب ، والحذف ، وغيرهما ، واستقصاء ذلك لا يليق بهٰذا الكتاب ؛ فإنه باب طويل الذيل ، ممتد السيل .

إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح .. (**فتقول** : **أَمَل يأمُل** ؛ **كنصر ينصر**) في سائر التصاريف ، (**والأمر** : **أومُل** ، **بقلب الهمزة**) التي هي فاء الفعل (**واواً**) فإن الأمر : أُؤمل بهمزتين ، الأولىٰ للوصل ، والثانية الفاء ، فقلبت واواً ؛ لسكونها ، وكون ما قبلها همزة مضمومة ؛ وذلك (**لأن الهمزتين إذا التقتا**) حال كونهما (**في كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة** .. **وجب قلبها**) أي : قلب الثانية الساكنة (**بحركة ما قبلها**) أي : بحركة الهمزة التي قبلها ؛ روماً للخفة ؛ إذ لا يخفىٰ ثقل ذلك .

وقوله : (ثانيتهما ساكنة) جملة حالية ، وجاز خلوها من الواو ؛ لكونها

---

(١) كذا في (ب) ، ولعله الأولىٰ ؛ لأن المعنىٰ ، كما يقول في « تدريج الأداني » (ص ١٩٥) : (عند الوصل ؛ أي : عند التوصل إلى الابتداء بالساكن ، وليس المرادُ بالوصلِ الدرجَ ، ضدَّ الابتداء ؛ لأنها لا تزاد حينئذٍ) ، وجاءت العبارة في (ج) و(د) : (. . . ألا ترىٰ إلىٰ زيادتها عند الوصل. . .) ، وفي (أ) : (. . . ألا يرىٰ إلىٰ عدم زيادتها عند الوصل. . .) ، وفي (هـ) : (. . . ألا ترىٰ زيادتها عند الوصل. . .) ، فتأمل .

عقيب حال غير جملة ؛ كقوله : [من السريع]

وَٱللهُ يُبْقِيـكَ لَنَـا سَـالِمـاً بُـرْدَاكَ تَبْجِيـلٌ وَتَعْظِيـمُ[1]

فإن كان حركة ما قبلها فتحة . . تقلب بحرف الفتحة ، وهو الألف ؛ (**كآمَنَ**) أصله : أَأْمَنَ ، قلبت الثانية ألفاً ، وإن كانت ضمة . . تقلب بحرف الضمة ، (**و**) هي الواو ؛ نحو : (**أُومن**) مجهول آمن ، أصله : أُؤْمن بهمزتين ، وإن كانت كسرة . . تقلب بحرف الكسرة ، (**و**) هي الياء ؛ نحو : (**إيمان**) مصدر آمن ، والأصل : إئْمان .

وإنما قال : (إذا التقتا) لأن الهمزة الساكنة ، التي قبلها حرف غير همزة ، لا يجب قلبها بحرف حركة ما قبلها ، بل يجوز ؛ نحو : رأس ، وبؤس ، ورئم ، وقال : (في كلمة واحدة) لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضاً ذلك ، بل يجوز ؛ نحو : (يا قارىء ائزر) بالهمزة ، ويجوز بالواو[2] .

وكذا قياس الفتح والكسر ؛ لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة ؛ لجواز انفكاكهما ، وقال : (ثانيتهما ساكنة) لأنهما لو التقتا في كلمة ، ولم تسكن الثانية . . فله أحكام أخر لا تليق بهـٰذا الكتاب .

وفيه نظر ؛ لأنه ينتقض بنحو : أَيِمَّة ، والأصل : أَأْمِمَة ؛ كأَحْمِرَة ؛ فإنه لم تقلب الثانية ألفاً ، كما في : آمن ، بل نقلت حركة الميم إليها ، وقلبت ياء ، فقيل : أَيِمَّة ، ويمكن الجواب : بأنه شاذ[3] .

إذا عرفت هـٰذا . . فتقول : إذا قلبت الثانية (**فإن كانت**) الهمزة (**الأولىٰ**)

---

(١) البيت لابن الرمي في « ديوانه » (٦/ ٢٣١٥) ، وهو في « خزانة الأدب » للبغدادي (١/ ٦٠) . وانظر « دلائل الاعجاز » (ص ٢١٢) .

(٢) في (د) : (يا حادىء ائزر) ، والحادىء : اسم فاعل من : حَدِىء ؛ كفرح ، بمعنىٰ : نصر ومَنَعَ من الظلم ، و(ائزر) أمر من المؤازرة ؛ أي : المعاونة والمساعدة ، وقوله : (ويجوز بالواو) أي : يجوز أن تقول : (يا قارىء أَوْزِرْ) هـٰكذا تلفظ ، ولكنها تكتب : (يا قارىء أَيْزِرْ) بالياء ؛ كما سبق ذكره عند قول الماتن : (تقول : يا زيد ايجل ، تلفظ بالواو ، وتكتب بالياء) . انظر (ص ١٥٨) .

(٣) انظر « تدريج الأداني » (ص ١٩٧) .

من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واواً ، أو ياء (**همزة وصل . . تعود الثانية**) أي : تصير الهمزة المنقلبة واواً ، أو ياء (**همزة**) خالصة (**عند الوصل**) أي : وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها ؛ يعني : عند سقوط همزة الوصل في الدرج ؛ لأنه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين ، فلا تبقىٰ علة القلب ، فتعود المنقلبة[1] .

وقوله : (الهمزة الثانية)[2] المراد بها الواو والياء ، لكن أطلق عليهما الهمزة ؛ لكونهما في الأصل همزة ، أو لصيرورتهما همزة ، ولأن قوله : (الأولىٰ) يقتضي الثانية قال ذلك في مقابلة هـٰذا ، ولو قال : (تعود الثانية) بمعنىٰ ترجع . لكان أخصر وأوضح ، لكن لما أردفه بقوله : (همزة) . قلنا : إنَّ (عَادَ) من الأفعال الناقصة بمعنىٰ : صار ؛ لتكون (همزَةً) خبرَه ، ولك أن تجعل (همزةً) حالاً ، وهـٰذا أسهل .

لكن قوله : (**إذا انفتح ما قبلها**) أي : ما قبل الثانية ، بعد حذف همزة الوصل فيه نظر ، بل هو وهم محض ؛ لأن الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل ، سواء انفتح ما قبلها ، أو انكسر ؛ لزوال العلة ؛ أعني : اجتماع الهمزتين .

مثال ما انفتح ما قبلها : قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ﴾ الأصل : اِيتنا بياء ، فلما سقط همزة الوصل . عادت الهمزة المنقلبة .

ومثال ما انضم ما قبلها : قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي ﴾ والأصل : اِيذن بياء ، فلما سقط الهمزة الأولىٰ . عادت الثانية .

ومثال ما انكسر ما قبلها : قوله تعالىٰ : ﴿ فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ ﴾ والأصل : اُوتمن بالواو ، فعند سقوط الهمزة الأولىٰ عادت الهمزة الثانية .

وكذا في المنقلبة واواً ، تقول في : أُومُل : يا زيد ائْمُل ، ويا قطام ائمُلي ، بإعادة الهمزة ، ولم يجىء مما يكون الأولىٰ همزة وصل قلبُ الثانية ألفاً ؛ لأن

---

(١) في (أ) و(ج) و(هـ) : (فيعود المنقلب) .

(٢) كذا هي في كل النسخ ، مع العلم أنه قال في المتن : (تعود الثانية) بدون (الهمزة) ، فتنبه .

همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضع معدودة معينة .

وَحُذِفَتِ ٱلْهَمْزَةُ فِي : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، عَلَىٰ غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ لِكَثْرَةِ ٱلاسْتِعْمَالِ . وَقَدْ يَجِيءُ مُرْ عَلَى ٱلأَصْلِ عِنْدَ ٱلْوَصْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ ﴾ .

(**وحذفت الهمزة في : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، علىٰ غير قياس**) يعني : أن القياس يقتضي أن يكون الأمر من : تأخذ ، وتأكل ، وتأمر : أُوْخذ ، وأُوْكل ، وأُوْمر ؛ كأُوْمُل من تأمل ، لكنهم لما اشتقوا[1] الأمر منها . حذفوا الهمزة الأصلية ، (**لكثرة الاستعمال**) ، ثم همزةَ الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ؛ لزوال الابتداء بالساكن ، **وهٰذا حذف غير قياسي** .

وفي نظم هٰذه الثلاثة في سلك واحد تسامح ؛ لأن هٰذا الحذف واجب في : (خُذْ) و(كُلْ) بخلاف (مُرْ) لأنهما أكثر استعمالاً .

(**وقد يجيء « مُرْ » على الأصل عند الوصل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ ﴾**) أصله : (أومر) ، حذفت همزة الوصل ، وأعيدت الثانية ، فقيل : (وَأْمُرْ) ، وهٰذا أفصح من (ومُرْ) ؛ لزوال الثقل بحذف همزة الوصل ، وجاء في الحديث : « فمر برأس التمثال » ، « ومُرْ بالستر » ، « ومر برأس الكلب »[2] .

---

(١) في (ب) : (استثقلوا) ، وعليها شرح الشيخ عبد الحق في « تدريج الأداني » (ص ١٩٨) فقال : « لكنهم » أي : العرب « لما استثقلوا الأمر منها » أي : من الأمثلة المذكورة باجتماع الهمزتين « حذفوا . . ») ، وما أثبتناه من النسخ الأخرىٰ أَوْلىٰ منه ؛ لئلا يلزم من قوله : (استثقلوا) تعليلُ حذف الهمزة بالاستثقال ، وكثرة الاستعمال في آنٍ معاً ، فَعِلَّةٌ واحدة تكفي ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) ثلاث الجمل من حديث واحد أخرجه أبو داوود في « السنن » (٤١٥٨) ، والترمذي (٢٨٠٦) ، والإمام أحمد في « مسنده » (٢/ ٣٠٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتاني جبريل عليه السلام ، فقال لي : أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تماثيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل ، وكان في البيت كلب ، فَمُرْ برأس =

وَأَزَرَ يَأْزِرُ ، وَهَنَأَ يَهْنِىءُ ؛ كَضَرَبَ يَضْرِبُ . وَٱلْأَمْرُ : اِيْزِرْ . وَأَدُبَ يَأْدُبُ ؛ كَكَرُمَ يَكْرُمُ . وَٱلْأَمْرُ : اُودُبْ . وَسَأَلَ يَسْأَلُ ؛ كَمَنَعَ يَمْنَعُ . وَٱلْأَمْرُ : اِسْأَلْ . وَيَجُوزُ : سَالَ يَسَالُ سَلْ . وَآبَ يَؤُوبُ ، وَسَاءَ يَسُوءُ ؛ كَصَانَ يَصُونُ . وَجَاءَ يَجِيءُ ؛ كَكَالَ يَكِيلُ ، فَهُوَ سَاءٍ ، وَجَاءٍ . وَأَسَا يَأْسُو ؛ كَدَعَا يَدْعُو . وَأَتَىٰ يَأْتِي ؛ كَرَمَىٰ يَرْمِي .

(**وأزر**) أي : عاون (**يأزر** ، **وهنأ يهنىء** ؛ **كضرب يضرب**) بلا فرق ، والتخفيف على القياس المذكور ، (**والأمر**) من تأزر : (**اِيزر**) كاضرب أصله : اِئزر ، قلبت الثانية ياء ، كما في إيمان ، وخصصه بالذكر ؛ لما فيه من قلب ليس في : اِهنِىء .

(**وأدُب يأدُب** ؛ **ككرم يكرم** ، **والأمر أُودب**) والأصل : أُؤدب ، قلبت الثانية واواً ؛ ولذا ذكره .

(**وسأل يسأل** ؛ **كمنع يمنع** ، **والأمر** : **اسأل**) كامنع ، ذكره وإن لم يكن فيه تغيير ؛ تفريعاً له علىٰ يسأل ؛ كتفريع سل علىٰ يَسَالُ ، كما قال : (**ويجوز**) في سأل يسأل اسأل أن تقول : (**سال يسال سَلْ**) بقلب الهمزة الثانية ألفاً ، وليس بقياس مستمر ، ولما فعل ذلك في الأمر . استغنىٰ عن همزة الوصل ، وحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فقيل : سل ، وفي قراءة السبعة : ﴿سَالَ سَائِلٌ﴾[1] بالألف .

= التمثال الذي في البيت يقطع ، فيصير كهيئة الشجرة ، ومُرْ بالستر فليقطع ، فليجعل منه وسادتين منبوذتين توطآن ، ومُرْ بالكلب فليخرج » ، ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا الكلب لحسن أو حسين كان تحت نَضَدٍ لهم ، فأمَرَ به فأخرج) .

وقوله : (... برأس الكلب ...) لفظة (رأس) لعلها وقعت سهواً من الناسخ ، كما ذكر ذلك في « تدريج الأداني » (ص ١٩٩) ، فهي لم ترد في الحديث المتقدم كما رأيتَ ، فليحرر .

(١) هي قراءة أبي جعفر ، ونافع ، وابن عامر . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢/ ٣٩٠) ، قال في « تدريج الأداني » (ص ١٩٩) : (وعليه فالإضافة بمعنىٰ : « في » بحسب الظاهر) أي : قوله : (في قراءة السبعة) معناه : في قراءة في القراءات السبع ، وهي قراءة الثلاثة المشار إليهم .

وقيل : هو أجوف واوي ؛ مثل : خاف يخاف ، وقيل : يائي ؛ مثل : هاب يهاب .

فإن قيلَ : لِمَ لَمْ يبقوا همزة الوصل ؛ لعدم الاعتداد بحركة السين ؛ لكونها عارضة ، كما قالوا في الأمر من تجأر ، وترأف[١] : اِجأرْ ، وٱرأفْ[٢] ، ثم نقلوا حركة الهمزة إلىٰ ما قبلها ، وحذفوها ، ثم أبقوا همزة وصل ، فقالوا : اِجَرْ ، وٱرَفْ ؛ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة ؟

قلتُ : لأن سل أكثر استعمالاً ، فأحبوا[٣] فيه التخفيف بحيث يمكن ، بخلاف ذلك .

أو قلتُ : سل مشتق من (تَسَال) بالألف ، فحذف حرف المضارعة ، وأسكن الآخر ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فبقي (سل) ، وليس كذلك (اِجَرْ) و(ارَفْ) فإن التخفيف فيهما إنما هو في الأمر دون المضارع .

(وآب) أي : رجع (يؤوب ، وساء يسوء ؛ كصان يصون ، وجاء يجيء ؛ ككال يكيل) كما تقدم في باع يبيع ، يقال : كال الزند ، إذا لم تخرج ناره ، (فهو ساءٍ) في اسم الفاعل مِنْ سَاءَ ، (وجاءٍ) فيه مِنْ جَاءَ .

وذكر ذلك ؛ لأنه ليس مثل : صائن ، بائع ، ولأن في إعلاله بحثاً ، وهو أن الأصل : ساوِء وجايِء ، قلبت الياء والواو همزة ، كما في : صائن ، وبائع ، فقيل : ساءِءٌ ، وجاءِءٌ ، بهمزتين ، ثم قلبت الثانية ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، كما في : أئمة[٤] ، فقيل : سائي ، وجائي ، ثم أعلا إعلال غازٍ ، ورامٍ ، فقيل : ساءٍ وجاءٍ ، والوزن : فاعٍ ، هٰذا قول سيبويه[٥] .

---

(١) هٰذا الفعل مثلث العين كما في « الصحاح » مادة (رأف) ، وجاء في (أ) و(ج) : (وترؤف) .

(٢) في (ج) : (وٱرْؤُف) .

(٣) كذا في (د) ، وفي بقية النسخ : (فأوجبوا) ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) إنما شبهه بـ(أئمة) من جهة القلب فقط ، وليس من جهة القلب وعِلَّتِهِ ؛ لأن العِلَّتين مختلفتان ، كما يظهر ذلك لمن تأمل . انظر « تدريج الأداني » (ص ٢٠٠) .

(٥) كتاب سيبويه (٤/ ٣٧٦) .

وقال الخليل : أصلهما : ساوِىء وجايِىء ، نقلت العين إلىٰ موضع اللام ، واللام إلىٰ موضع العين ، فقيل : ساءِوٌ وجاءِيٌ ، والوزن : فالعٌ ، ثم أعلا إعلال غازٍ ورامٍ ، فقيل : ساءٍ وجاءٍ ، والوزن : فالٍ[1] .

ورجح قول الخليل ؛ لقلة التغيير ، لما في قول **سيبويه** من إعلالين ليسا فيه ، وهما قلب العين همزة ، وقلب اللام ياء ، والقلب قد ثبت في كلامهم كثيراً مع عدم الاحتياج إليه ؛ كشاكَ ، وناءَ يناءُ ، والأصل : نأىٰ ينأىٰ ، وأَيِسَ والأصل : يئس ، ونحو ذلك ، وهٰهنا قد احتيج إليه لاجتماع الهمزتين .

وقال ابن الحاجب : قول **سيبويه** أقيس ، وما ذكره **الخليل** لا يقوم عليه دليل ، وهو جار علىٰ قياس كلامهم ، والقلب ليس بقياس[2] .

(**وأسا**) أي : داوىٰ (**يأسو** ؛ **كدعىٰ يدعو** ، **وأتىٰ يأتي** ؛ **كرمىٰ يرمي**) .

وَٱلْأَمْرُ : اِيتِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : تِ تَشْبِيهاً لَهُ بِخُذْ . وَوَأَىٰ يَئِي ؛ كَوَقَىٰ يَقِي . وَأَوَىٰ يَأْوِي أَيّاً ؛ كَشَوَىٰ يَشْوِي شَيّاً . وَٱلْأَمْرُ : اِيوِ . وَنَأَىٰ يَنْأَىٰ ؛ كَرَعَىٰ يَرْعَىٰ .

(**والأمر** : **اِيتِ**) وأصله : اِئْتِ قلبت الثانية ياء ؛ كإيمان ، ولذا ذكره .

(**ومنهم**) أي : من العرب (**من**) يحذف الهمزة الثانية ، ثم يستغني عن همزة الوصل ، و(**يقول** : **تِ**) يا رجل ؛ كقِ ، وفي الوقف : تِهْ ؛ كقِهْ (**تشبيهاً له بخذ**) .

(**ووأىٰ**) أي : وعد (**يئي** ؛ **كوقىٰ يقي**) وأصل يئي : يَوْئي ، حذفت الواو ؛ كيقي ، ولا فائدة في ذكر الأمر ، فإن المصنف رحمه الله لا يذكر شيئاً من

---

(١) انظر « كتاب سيبويه » (٤/٣٧٧) ، وانظر كذلك « المقتضب » (١/٢٥٣) ، ففيه قولا سيبويه والخليل .

(٢) انظر « الإيضاح » (٢/٤٤٧) .

التصاريف غير الماضي والمضارع إلا وفيه أمر زائد ، ليس في المشبه به .

(**وأوىٰ يأوي أيّاً ؛ كشوىٰ يشوي شَيّاً**) وأصل أَيّاً : أَوْياً ، ولا فائدة في ذكره ؛ إذ ليس فيه أمر زائد ، وكأن فائدته أنه قال : حكمه في التصاريف حكم شوىٰ يشوي ، والمصدر ليس من التصاريف ، فلم يعلم أن مصدره أيضاً كمصدره في الإعلال فأشار إليه .

(**والأمر**) من تأوي (**اِيوِ**) كاشوِ من تشوي ، والأصل : اِئْوِ ، قلبت الثانية ياء ؛ ولذا ذكره .

ولا يخفىٰ عليك أن الياء في : ايتِ ، وايزرْ ، وايوِ ، ونحو ذلك ، تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج ؛ لما تقدم ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴾ وهو فعل جماعة الذكور ، تقول : ايوِ ايويا ايوُوا ، والأصل : اِئْوُوا بهمزتين فواوين ، فلما اتصل به الفاء . . سقطت همزة الوصل ، وعادت الهمزة المنقلبة ، فصار : فَأْوُوا ، وقس علىٰ هـٰذا .

(**ونأىٰ**) أي : بَعُدَ (**ينأىٰ ؛ كرعىٰ يرعىٰ**) .

وعليك بالتدبر في هـٰذه الأبحاث ، ومقايستها بما تقدم في المعتلات ، وبما مر من الإعلالات عند التأكيد وغيره ، ولا أظنها تخفىٰ عليك إن أتقنت ما تقدم ، وإلا . . فالإعادة مع تأديتها إلى الإطالة لا تفيدك .

> وَكَذَا قِيَاسُ رَأَىٰ يَرْأَىٰ ، لَكِنَّ ٱلْعَرَبَ قَدِ ٱجْتَمَعَتْ عَلَىٰ حَذْفِ ٱلْهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ ؛ فَقَالُوا : يَرَىٰ يَرَيَانِ يَرَوْنَ ، تَرَىٰ تَرَيَانِ يَرَيْنَ ، تَرَىٰ تَرَيَانِ تَرَوْنَ ، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ ، أَرَىٰ نَرَىٰ .

(**وكذا قياس رأىٰ يرأىٰ**) أي : قياس يرأىٰ أن يكون كينأىٰ ، ويرعىٰ ؛ لأنه من بابهما ، (**لكن العرب قد اجتمعت علىٰ حذف الهمزة**) التي هي عين فعله (**من مضارعه**) أي : مضارع رأىٰ ، والأَوْلىٰ ظاهراً أن يقول : (علىٰ حذف

الهمزة منه) لأن بحثه إنما هو في : (يرىٰ) وهو مضارع ، وإنما عدل إلىٰ ذلك[1] ؛ لئلا يُتَوَهَّم أن الحذف مخصوص بـ(يرىٰ) ، فعلم من عبارته أن الحذف جار في المضارع مطلقاً ، **فافهم** .

(**فقالوا** : **يرىٰ يريان يرون** ، **ترىٰ تريان يرين** ، **ترىٰ تريان ترون** ، **ترين تريان ترين** ، **أرىٰ نرىٰ**) والأصل : يَرْأَىٰ ، نقلت حركة الهمزة إلىٰ ما قبلها ، وحذفت الهمزة ، فقيل : يرىٰ .

وهـٰذا حذف ملتزم تخفيفاً ؛ لأنه كثر استعمال ذلك ، فلا يقال : يَرْأَىٰ أصلاً ، إلا في ضرورة الشعر ؛ كقوله : [من الطويل]

أَلَمْ تَرَ مَا لاَقَيْتُ وَالدَّهْرُ أَعْصُرٌ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ ٱلْعَيْشَ يَرْءَ وَيَسْمَعُ[2]

والقياس : يرىٰ .

وكقوله[3] : [من الوافر]

أُرِي عَيْنَـيَّ مَـا لَـمْ تَـرْأَيَـاهُ ... كِـلاَنَـا عَـالِـمٌ بِـٱلتُّـرَّهَـاتِ

---

(1) أي : عدل المصنف إلىٰ قوله : (حذف الهمزة من مضارعه) عن قوله : (حذف الهمزة منه) .

(2) البيت لشاعر من تيم الرباب ، وقيل : للأعلم بن جرادة السعدي ، انظر « المحكم والمحيط الأعظم » (٩/١٢) ، و« لسان العرب » مادة (رأي) ، وقال ابن جني في « سر صناعة الإعراب » (٧٧/١) : (وقرأت علىٰ أبي علي في « نوادر أبي زيد » :

ألـم تـر مـا لاقيت والـدهـر أعصـر ... ومـن يتمـل العيـش يَـرْءَ ويسمـع

كذا قرأته عليه « تَرَ » مخففاً ، ورواه غيره « تَرْءَ ما لاقيت ») وقال أبو حيان في « البحر المحيط » (٢٠٤/١) : (قال بعض العرب فجمع بين حذف الهمزة والإثبات :

ألـم تـر مـا لاقيت والـدهـر أعصـر ... ومـن يتمـل العيـش يَـرْءَ ويسمـعُ)

وانظر « ارتشاف الضرب » (٢٣٨٤/٥) ، أما قوله : (يسمعُ) .. فقد ضبطه في « اللسان » مجزوماً محركاً بالكسر ؛ عطفاً علىٰ جواب (مَنْ) ، وقال : (قال ابن بري : ويروىٰ « ويسمعُ » بالرفع على الاستئناف ؛ لأن القصيدة مرفوعة ، وبعده :

بـأن عـزيـزاً ظـل يـرمـي بحـوزه ... إلـيَّ وراء الحـاجـزيـن ويفـزعُ)

(3) البيت لسراقة البارقي . انظر « الزاهر » (٢٠٣/١) ، و« الخصائص » (١٥٥/٣) و« سر صناعة الإعراب » (٧٧/١) ، و« المحكم » (٩/١٢) ، و« شرح الملوكي في التصريف » (ص ٣٧٠) ، و« لسان العرب » مادة (رأي) .

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضاً فقال : [من الخفيف]

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي ٱلضَّرْعِ مَا قَرَىٰ فِي ٱلْحِلَابِ[1]

والقياس : رأيت ، ولم يلزم الحذف في نحو : يَنْأَىٰ ؛ لأنه لم يكثر كثرة يَرَىٰ .

وَٱتَّفَقَ فِي خِطَابِ ٱلْمُؤَنَّثِ لَفْظُ ٱلْوَاحِدَةِ وَٱلْجَمْعِ ، لَكِنَّ وَزْنَ ٱلْوَاحِدَةِ : تَفَيْنَ ، وَٱلْجَمْعِ : تَفلْنَ . فَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ . . فَقُلْتَ عَلَى ٱلأَصْلِ : ٱرْءَ ؛ كَٱرْعَ ، وَعَلَى ٱلْحَذْفِ : رَ ، وَيَلْزَمُ ٱلْهَاءُ فِي ٱلْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : رَهْ رَيَا رَوْا ، رَيْ رَيَا رَيْنَ .

(**واتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع**) لأنك تقول : ترين يا امرأة ، وترين يا نسوة ، (**لكن وزن الواحدة : تَفَيْنَ**) بحذف العين واللام ؛ لأن أصله : تَرْأَيِينَ ، حذفت الهمزة ، فصار : تَرَيِيْنَ ، ثم قلبت الياء ألفاً وحذفت ، فبقي : تَرَيْنَ ، بحذف العين واللام .

(**و**) وزن (**الجمع : تَفلْنَ**) بحذف العين فقط ؛ لأن أصله : تَرْأَيْنَ ؛ كترضين ، حذفت الهمزة كما ذكرنا ، فبقي : تَرَيْنَ ، بإثبات الفاءِ واللامِ ، والياءُ هٰهنا لام الفعل ، وفي الواحدة ضمير الفاعل .

(**فإذا أمرت منه**) أي : بنيت الأمر من ترىٰ . . (**فقلت على الأصل : ارْءَ ؛ كارْعَ**) لأنه من : ترأىٰ ، حُذف حرف المضارعة ، ولام الفعل ، وأتي بهمزة الوصل المكسورة فقيل : اِرْءَ ، وتصريفه ؛ كتصريف : اِرْضَ .

وفي عبارته حزازة ؛ لأن الجزاء إذا كان ماضياً بغير (قد) . . لم يجز دخول الفاء فيه ، فحقها أن يقول : (إذا أمرت منه . . قلت) كما هو في بعض

---

(١) البيت لإسماعيل بن يسار النسائي . انظر « الأغاني » (٤/١٦٢٦) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٩/١٧٢) و(١١/٣٨٠) .

النسخ[1] ، فكأنَّ هٰذا سهو من الكاتب ، فحينئذ لا بد من تقدير (قد) ؛ ليصح .

(و) قلت (علىٰ) تقدير (**الحذف : رَ**) من ترىٰ بحذف حرف المضارعة واللام ، والوزن : فَ ، (**ويلزم الهاء في الوقف**) كما ذكره في : قِهْ ؛ (**نحو : رَهْ رَيَا رَوْا**) أصله : رَيُوا ، (**رَيْ**) أصله : رَيِي ، (**رَيَا رَيْنَ**) والراء في الجميع مفتوحة ؛ إذ لا داعي إلى العدول عنه .

> وَبِالتَّأْكِيدِ : رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ ، رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ . وَبِالْخَفِيفَةِ : رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ ، فَهُوَ : رَاءٍ رَائِيَانِ رَاؤُونَ ؛ كَرَاعٍ رَاعِيَانِ رَاعُونَ . وَذَاكَ مَرْئِيٌّ ؛ كَمَرْعِيٍّ .

(**وبالتأكيد : رَيَنَّ**) بإعادة اللام المحذوفة ؛ لما مر في : اغزون ، (**ريانِّ رَوُنَّ**) بضم الواو ، دون الحذف ، كما في : اغزُنَّ ؛ لأنه لا ضمة هٰهنا تدل عليه ، لأن ما قبله مفتوح ، (**رَيِنَّ**) بكسر ياء الضمير ، دون الحذف ؛ لذلك ، (**ريانِّ رينانِّ** ، **وبالخفيفة : رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ** ، **فهو : راءٍ**) في اسم الفاعل أصله : رائيٌ ، أعل إعلال رام ، (**رائيان**) في تثنيته ، (**راؤون**) في جمعه ، أصله : رائيُون ، نقلت ضمة الياء إلى الهمزة ، وحذفت الياء ، ووزنه : فاعون ، وهو (**كراعٍ راعيان راعون** ، **وذاك مرئيٌّ** ؛ **كمرعي**) في اسم المفعول ، أصله : مَرْؤُويٌ ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت وكسر ما قبلها ؛ كما مر في : مَرْمِيٌّ .

> وَبِنَاءُ أَفْعَلَ مِنْهُ مُخَالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيْضاً ؛ فَتَقُولُ : أَرَىٰ يُرِي إِرَاءَةً ، وَإِرَاءً ، وَإِرَايَةً ، فَهُوَ : مُرٍ مُرِيَانِ مُرُونَ ، وَأَرَتْ ، فَهِيَ : مُرِيَةٌ مُرِيَتَانِ مُرِيَاتٌ ، وَذَاكَ مُرىً مُرَيَانِ مُرَوْنَ ، مُرَاةٌ مُرَاتَانِ مُرَيَاتٌ .

---

(١) كذا هي في (ب) .

(**وبناء أفعلَ منه**) أي : من رأىٰ (**مخالف لأخواته أيضاً**) يعني كما كان (يَرَىٰ) مخالفاً لأخواته من نحو : ينأىٰ ، في التزام حذف الهمزة منه ، دون الأخوات ؛ كذلك بناء باب الإفعال منه مطلقاً ، سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ، أو أمراً ، أو غير ذلك ، مخالف لأخواته من نحو : أَنْأَىٰ في التزام حذف الهمزة منه ، دون الأخوات ؛ وذلك لكثرة الاستعمال .

(**فتقول** : **أَرَىٰ**) في الماضي ، أصله : أَرْأَىٰ ؛ كأعطىٰ ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة ، وكذا : أَرَيَا أَرَوْا ، أَرَتْ أَرَتَا أَرَيْن . . . إلىٰ آخره .

(**يُري**) في المضارع ، أصله : يُرْئِي ؛ كيعطي ، نقلت وحذفت ، وكذا : يُرِيَان يُرُون ، والأصل : يُرْئِيُون ، فوزنه : يُفُون ، تُرِي تُرِيان يُرِينَ ، والأصل : يُرْئِينَ ؛ كيُكْرِمْنَ ، والوزن : يُفِلْنَ .

(**إراءَةً**) في المصدر ، والأصل : إِرْآياً علىٰ وزن : إفعالاً ، قلبت الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار : إِرْآءً ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة ؛ كما في الفعل ، وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة ؛ كما عوضت عن الواو في : إقامة ، فقيل : إراءة .

(**و**) يجوز أن تقول : (**إراءً**) بلا تعويض ؛ لأن ذلك ليس مثل : إقامة ؛ لأنها لم تحذف من الفعل في : إقامة ، بخلاف ذلك ، فلما حذفت من : إقامة ، ولم تحذف من فعله . . التزم التعويض في الأكثر ، وهٰهنا حذف ما حذف من فعله ، فلم يحتج إلىٰ لزوم التعويض ، فجوزوا إراءً كثيراً شائعاً[1] .

(**و**) تقول : (**إراية**) بالياء أيضاً ؛ لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طرفاً ، ومن قلب . . نظر إلىٰ أن التاء حكمها حكم كلمة أخرىٰ ، فكأنها متطرفة .

(**فهو مُرٍ**) في اسم الفاعل ، أصله : مُرْئِيٌ ، حذفت الهمزة ؛ كما ذكر ، وأعل إعلال : رامٍ ، فقيل : مُرٍ ، علىٰ وزن : مُفٍ ، (**مُريانِ**) أصله : مُرْئِيَانِ ، (**مُرُونَ**) أصله : مُرْئِيُونَ .

---

(١) في (ب) : (فجواز « إراء » كثير شائع) .

(**وأَرَتْ**) في فعل الواحدة الغائبة ، أصله : أَرْأَيَتْ ؛ كأعطيت ، حذفت الهمزة ؛ كما تقدم ، وقلبت الياء ألفاً ، وحذفت ، فقيل : أَرَتْ ، على وزن : أَفَتْ ، (**فهي مُرِيَةٌ**) في اسم الفاعل من المؤنث ، أصله : مُرْئِيَةٌ ، (**مُرِيتَان**) أصله : مُرْئِيَتَانِ ، (**مُرِيَاتٌ**) أصله : مُرْئِيَاتٌ .

(**وذاك مُرىً**) في اسم المفعول ، أصله : مُرْأَيٌ ، حذفت الهمزة ؛ كما تقدم ، وقلبت الياء ألفاً ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ، ووزنه : مُفَىً[1] ، وتقول في اسم الفاعل : جاءني مُرٍ ، ومررت بمُرٍ ، بالحذف ، ورأيت مُرِياً ، بالإثبات ؛ لخفة الفتحة ، وههنا ؛ أعني : في اسم المفعول تقول : جاءني مُرىً ، ومررت بمُرىً ، ورأيت مُرىً ، بالحذف في الجميع ؛ لبقاء العلة ؛ أعني : التحرك وانفتاح ما قبلها .

وفي تثنية اسم المفعول : (**مُرَيان**) بفتح الراء ، ولم تقلب الياء ألفاً ؛ لأن الألف في التثنية تقتضي فتح ما قبلها ألبتة ، ولو قلبت وحذفت ، فقلت : مُرَانِ . لزم الالتباس عند الإضافة ؛ نحو : مُرَا زيدٍ ، وفي الجمع (**مُرَوْنَ**) بفتح الراء ، أصله : مُرَيُون ، قلبت الياء ألفاً وحذفت[2] ، (**مُرَاة**) في المؤنث أصلها : مُرَأَيَة ، قلبت الياء ألفاً[3] (**مُرَاتان**) أصله : مُرَيَتَان[4] ، (**مُرَيَات**) بفتح الراء ، ولم تقلب الياء ألفاً ؛ لئلا يلتبس بالواحدة .

---

(١) قال في « تدريج الأداني » (ص ٢٠٥) : (« وذاك مُرَىً » بفتح الراء وبالتنوين ، وكتب بالياء ـ أي : الألف المقصورة ـ لكون أصل الألف المحذوفة ياءً ، وهو قياس المبرد ، وهو المختار ، وقياس المازني : أن يكتب بالألف ، وقياس سيبويه : أن يكتب بالألف في النصب ، وبالياء في الرفع والجر) .

(٢) في (أ) : (مُرْأَيُونَ) ، وهو الأصل ، فحذفت الهمزة ، وألقيت حركتها على الراء ، فصار : مُرَيُون ، ثم قلبت الياء ألفاً وحذفت ، فصار : مُرَوْنَ .

(٣) هٰذا اختصار من الشارح رحمه الله تعالىٰ ، وإلا . . فإن القول فيه هو القول في (مرأيون) في التعليق السابق .

(٤) لقد علمت أن الأصل : مُرْأَيَتَانِ ، وأن الشارح رحمه الله آثر الاختصار لتقدم ما يدل على الأصل الحقيقي .

وَفِي ٱلْأَمْرِ : أَرِ أَرِيَا أَرُوا ، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ . وَبِٱلتَّأْكِيدِ : أَرِيَنَّ أَرِيَانِّ أَرُنَّ ، أَرِنَّ أَرِيَانِّ أَرِينَانِّ . وَبِٱلنَّهْيِ : لَا تُرِ لَا تُرِيَا لَا تُرُوا ، لَا تُرِي لَا تُرِيَا لَا تُرِينَ . وَبِٱلتَّأْكِيدِ : لَا تُرِيَنَّ لَا تُرِيَانِّ لَا تُرُنَّ ، لَا تُرِنَّ لَا تُرِيَانِّ لَا تُرِينَانِّ .

(و) تقول (**في الأمر : أَرِ**) بناء على الأصل المرفوض ، وهو تُؤْرِي ، حذف حرف المضارعة واللام فبقي أَرِ[1] ، (**أرِيا أرُوا**) أصله : أَرِيُوا ، نقلت ضمة الياء إلىٰ ما قبلها ، وحذفت ، (**أرِي**) أصله : أَرِيِي ، نقلت كسرة الياء ، فحذفت ، والوزن : أَفُوا ، وأَفِي .

(**أرِيا أرِينَ**) علىٰ وزن : أَفِلْنَ ، فالياء هو اللام ، بخلاف الواحدة ، فإنه فيها ضمير .

(**وبالتأكيد : أرِيَنَّ**) بإعادة اللام ؛ كٱغزوَنَّ ، (**أريانِّ أرُنَّ**) بحذف الواو ؛ لدلالة الضمة عليها ، (**أرِنَّ**) بحذف الياء ؛ لدلالة الكسرة عليها (**أريانِّ أرِينانِّ** . **وبالنهي**) أي : وفي النهي : (**لا تُرِ لا تُرِيا لا تُرُوا ، لا تُرِي لا تُرِيا لا تُرِينَ** . **وبالتأكيد : لا تُرِيَنَّ لا تُرِيانِّ لا تُرُنَّ ، لا تُرِنَّ لا تُرِيانِّ لا تُرِينانِّ**) وكل ذلك ظاهر ؛ كما عرفت فيما مر من حذف اللام في : لا تُرِ ، لا تُرُوا ، لا تُرِي ، والإثبات في البواقي ، والإعادة في الواحدة ، وحذف واو الضمير ويائه عند التأكيد ، فتأمل ؛ فإني ذكرت كثيراً مما يستغنىٰ عنه ؛ تسهيلاً على المستفيدين .

واعلم : أن ما ترك المصنف من المجردات ، والمنشعبات حكمها أيضاً

---

(١) لهٰذا الأصل الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالىٰ أصل أيضاً وهو : تُؤَرْئِي ، قال في « تدريج الأداني » (ص ٢٠٦) : (« تؤري » أصله : تؤرئي ؛ كما أن أصل تكرم : تؤكرم ، نقلت حركة همزة العين إلى الراء ، فحذفت ـ أي : العين ، وهي الهمزة الثانية ـ فبقي : تؤري ؛ كما ترىٰ) .

حكم غير المهموز ، إلا أن الهمزة قد تخفف علىٰ حسب المقتضِي ، وفيما ذكرنا إرشاد .

وَتَقُولُ فِي ٱفْتَعَلَ مِنْ مَهْمُوزِ ٱلْفَاءِ : ٱيتَالَ ؛ كَٱخْتَارَ ، وَٱيْتَلَىٰ ؛ كَٱقْتَضَىٰ .

(**وتقول في افتعل من مهموز الفاء : ايتالَ**) أي : أصلح (**كاختار ، وايتلىٰ**) أي : قصر (**كاقتضىٰ**) والأصل : ائتال وائتلىٰ ، قلبت الهمزة الثانية ياء ؛ كما في : إيمان ، وخصص هـٰذا بالذكر ؛ لئلا يتوهم أنه لما قلبت الهمزة ياء . . صار مثل : ايتسر ، فيجوز قلب الياء تاء ، وإدغام التاء في التاء فقال : وتقول : ايتال ؛ كاختار ، وايتلىٰ ؛ كاقتضىٰ ، من غير إدغام ، لا كاتَّعد ، واتَّسر بالإدغام ؛ لأن الياء هـٰهنا عارضة غير مستمرة ، وتحذف في أكثر المواضع ؛ أعني : عند حذف همزة الوصل في الدرج .

وقول من قال : اتَّزر في ايتزر . . خطأ[1] ، وأما اتَّخذ . . فليس من أخذ ، بل من تَخِذَ ، بمعنىٰ أخذ ؛ فلذلك أدغم ، وإلا . . لوجب أن يقال : ايتخذ .

* * *

هـٰذا آخر الكلام في المهموز ، فلنشرع في الفصل الذي به تُختم الفصول وهو :

---

(١) هـٰذا ما عليه عامة الصرفيين ، وقد صرح به الزمخشري في « المفصل » (ص ٤٨٥) ، و« الكشاف » (١/٣٥٦) ، وابن الحاجب في « الإيضاح » (٢/٤٣٤) ، وابن يعيش في « شرح المفصل » (١٠/٦٤) ، وقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ في « فتح الباري » (١/٤٠٣) : (قوله : « فأَتَّزر » كذا في روايتنا وغيرها ، بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله : فأْأْتزر ، بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ، ثم المثناة ، بوزن : أَفْتَعِل ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام ، حتىٰ قال صاحب « المفصل » : « إنه خطأ » ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاه الصغاني في « مجمع البحرين » ، وقال ابن مالك : « إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن ﴿ فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱوْتُمِنَ ﴾ بالتشديد) ، وانظر « عمدة القاري » (٤/٦٨) ، هـٰذا وقد قال الأزهري في « تهذيب اللغة » (١٣/٢٤٧) : (اِئتَزَر فلان إِزرَةً حسنة ، وتأزَّر : لبس الإزار ، وجائز أن تقول : اِتَّزر بالمئزر أيضاً ، فيمن يدغم الهمزة في التاء ؛ كما يقال : اِتَّمَنْتُه ، والأصل : اِئتمنته) .



مِنْ **يَفْعِلُ** بِكَسْرِ ٱلْعَيْنِ ، عَلَىٰ **مَفْعِلٍ** مَكْسُورَ ٱلْعَيْنِ ؛ كَٱلْمَجْلِسِ ، وَٱلْمَبِيتِ . وَمِنْ **يَفْعَلُ** ، وَ**يَفْعُلُ** بِفَتْحِ ٱلْعَيْنِ وَضَمِّهَا ، عَلَىٰ **مَفْعَلٍ** مَفْتُوحَ ٱلْعَيْنِ ؛ كَٱلْمَذْهَبِ ، وَٱلْمَقْتَلِ ، وَٱلْمَشْرَبِ ، وَٱلْمَقَامِ .

(**فصل : في بناء اسم الزمان والمكان**) وهو اسم وضع لزمان ، أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً ، من غير تقييد ، وهو من الألفاظ المشتركة ؛ مثلاً : المجلِس ، يصلح لمكان الجلوس ، وزمانه ، فتقول في بناء اسم الزمان والمكان (**من يفعِل بكسر العين ، علىٰ مَفعِل مكسور العين**) للتوافق (**كالمجلِس**) في السالم ، (**والمَبِيت**) في غير السالم ، أصله : مَبْيِتٌ ، نقلت كسرة الياء إلىٰ ما قبلها .

(**ومن يفعَل ، ويفعُل بفتح العين وضمها ، علىٰ مفعَل مفتوح العين**) أما في مفتوح العين . فللتوافق ، وأما في مضمومه . فلتعذر الضم ؛ لرفضهم مَفْعُلاً في الكلام ، إلا مَكْرُماً ، ومَعُوناً ، ويرجح الفتح على الكسر ؛ لخفته (**كالمذهَب**) من يذهَب بالفتح ، (**والمقتَل**) من يقتُل بالضم ، (**والمشرَب**) من يشرَب بالفتح ، لكن من باب : عِلم يعلَم ، (**والمقام**) من يقوم أجوف ، والأصل : مَقْوَم ، أعل إعلال أقام .

وَشَذَّ ٱلْمَسْجِدُ ، وَٱلْمَشْرِقُ ، وَٱلْمَغْرِبُ ، وَٱلْمَطْلِعُ ، وَٱلْمَجْزِرُ ، وَٱلْمَرْفِقُ ، وَٱلْمَفْرِقُ ، وَٱلْمَسْكِنُ ، وَٱلْمَنْسِكُ ، وَٱلْمَنْبِتُ ، وَٱلْمَسْقِطُ .

ولما كان هنا مظنة اعتراض ، بأنا نجد أسماء من : يفعُل بالفتح والضم علىٰ مفعِل بالكسر . . أشار إلىٰ جوابه بقوله : (وشذ المسجِد ، والمشرِق ، والمغرِب والمطلِع ، والمجزِر) مكان نحر الإبل ، (والمرفِق) مكان الرفق ، (والمفرِق) مكان الفرق ، ومنه : مفرق الرأس ، (والمسكِن) مكان السكون ، (والمنسِك) موضع العبادة ، (والمنبِت) مكان النبات ، (والمسقِط) مكان السقوط ، ومنه : مسقط الرأس ، يعني أن هـٰذه الكلمات كلها جاءت مكسورة العين ، علىٰ خلاف القياس ، والقياس الفتح ؛ لأن المجزر من يجزَر مفتوح العين ، والبواقي من مضمومه .

وَحُكِيَ ٱلْفَتْحُ فِي بَعْضِهَا ، وَأُجِيزَ ٱلْفَتْحُ فِيهَا كُلِّهَا . هَـٰذَا إِذَا كَانَ ٱلْفِعْلُ صَحِيحَ ٱلْفَاءِ وَٱللاَّمِ . وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَمِنَ ٱلْمُعْتَلِّ ٱلْفَاءِ مَكْسُورٌ عَيْنُهُ أَبَداً ؛ كَٱلْمَوْضِعِ ، وَٱلْمَوْعِدِ . وَمِنَ ٱلْمُعْتَلِّ ٱللاَّمِ مَفْتُوحٌ أَبَداً ؛ كَٱلْمَأْوَىٰ ، وَٱلْمَرْمَىٰ . وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَىٰ بَعْضِهَا تَاءُ ٱلتَّأْنِيثِ ؛ كَٱلْمَظِنَّةِ ، وَٱلْمَقْبَرَةِ ، وَٱلْمَشْرَقَةِ . وَشَذَّ ٱلْمَقْبُرَةُ وَٱلْمَشْرُقَةُ ، بِٱلضَّمِّ .

(وحُكِيَ الفتح في بعضها) أي : فتح العين في بعض هـٰذه المذكورات ، علىٰ ما هو القياس ، وهو المسجَد والمسكَن والمطلَع ، (وأجيز الفتح فيها كلها) على القياس ، لكن لم يُحك في الجميع ، قال ابن السكيت في « إصلاح المنطق » : (الفتح في كلها جائز وإن لم نسمعه)[1] يعني في الكل .

(هـٰذا) الذي ذكرناه إنما يكون (إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام ، وأما غيره) أي : غير صحيح الفاء واللام . . (فمن المعتل الفاء) اسم الزمان والمكان (مكسور عينه أبداً ؛ كالموضع والموعد) لأن الكسر هـٰهنا أسهل ،

---

(١) إصلاح المنطق (ص ١٢١) .

بشهادة الوِجدان ، قال ابن السكيت : وزعم الكسائي أنه سمع مَوْجَلاً بالفتح ، وسمع الفراء مَوْضَعاً بالفتح[1] .

قال الشاعر علىٰ ما رواه الكسائي[2] : [من السريع]

فَأَصْبَحَ ٱلْعِينُ رُكُوداً عَلَى ٱلْـــــأَوْشَازِ أَنْ يَرْسَخْنَ فِي ٱلْمَوْحَلِ

ونحو ذلك شاذ .

(**ومن المعتل اللام**) اسم الزمان والمكان (**مفتوح**) عينه (**أبداً**) سواء كان الفعل مفتوح العين ، أو مضمومه ، أو مكسوره ، واوياً كان ، أو يائياً ؛ لتقلب اللام ألفاً ؛ (**كالمأوَىٰ ، والمرمَىٰ**) مثل بمثالين ؛ تنبيهاً علىٰ أن الحكم واحد فيما عينه أيضاً حرف علة ، وفيما ليس كذلك ، ورُوِيَ : مأوِي الإبل ، ومَأْقِي العين ، بالكسر فيهما .

ولي هـٰهنا نظر ؛ لأنهم يقولون : معتل الفاء يكسر أبداً ، ومعتل اللام يفتح أبداً ، فلم يُعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه ، أيفتح أم يكسر ؟ وكثيراً ما ترددت في ذلك ، حتىٰ وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين ؛ كالناقص ؛ نحو : مَوْقَىٰ بفتح القاف ، وفي كلام صاحب « المفتاح » أيضاً إيماء إلىٰ ذلك[3] .

(**وقد تدخل علىٰ بعضها تاء التأنيث**) إما للمبالغة ، أو لإرادة البقعة ، وذلك

---

(١) في (ب) : (أنه سمع مَوْحَلاً) ، والذي في « إصلاح المنطق » (ص ٢٢٠) : (وزعم الكسائي أنه سمع : مَوْجَل ومَوْجِل ، وسمع الفراء : مَوْضَع) .

(٢) البيت للمتنخل الهذلي ، وهو في « ديوان الهذليين » (٢/ ٩) . وانظر « الاقتضاب في شرح أدب الكاتب » (٣/ ٤٠٦) ، و« الصحاح » و« تاج العروس » مادة (وحل) .

(٣) يعني المصنفُ بذلك السكاكيَّ في « مفتاح العلوم » (ص ٩٨) ، فقد قال : (واسم الزمان في الثلاثي المجرد علىٰ مَفْعَل ، بسكون الفاء ، وفتح الباقي في المنقوص ألبتة ، وبكسر العين في المثال ، وفي غيره أيضاً ، إن كان من باب : يضرب ، وإلا فتحت) ، وجاء في هامش مطبوعة داغستان (ص ٢٥١) بعدما نقل كلام السكاكي المتقدم : (أراد بباب يضرب بابَ الصحيح ؛ ولذا لم يقل : من يَفعِل ، فبقي قوله : « وإلا فتحت » شاملاً للمعتلات بأسرها ، غير المذكورين) .

مقصور على السماع ؛ (**كالمَظِنَّة**) للمكان الذي يظن الشيء فيه ، (**والمقبَرة**) بالفتح لموضع يقبر فيه ، (**والمشرَقة**) للموضع الذي تشرق فيه الشمس ، (**وشذ المقبُرة** ، **والمشرُقة بالضم**) لأن القياس الفتح ؛ لكونهما من يفعُل مضموم العين ، وقيل : إنما يكون شاذاً إذا أريد به مكان الفعل ، وليس كذلك ، فإن المراد هـٰذا المكان المخصوص .

قال ابن الحاجب : وأما ما جاء علىٰ مفعُلة بالضم . . فأسماء غير جارية على الفعل ، لكنها بمنزلة قارورة وشبهها[1] ، **وقال بعض المحققين** : إن ما جاء علىٰ مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ، ومتخذة له ، فالمقبرة بالفتح مكان الفعل ، وبالضم البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها ؛ أي : التي هي المتخذة لذلك ، وكذلك المشرُقة الموضع الذي تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك ، فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل ، وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معناه .

وكان ينبغي أن ينبه علىٰ أن المظِنة أيضاً شاذ ؛ لأنها بالكسر ، والقياس الفتح ؛ لأنها من يظُن بالضم .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ ، كَٱسْمِ ٱلْمَفْعُولِ ؛ كَٱلْمُدْخَلِ ، وَٱلْمُقَامِ . وَإِذَا كَثُرَ ٱلشَّيْءُ بِٱلْمَكَانِ . . قِيلَ فِيهِ : مَفْعَلَةٌ ، مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ ؛ فَيُقَالُ : أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ، وَمَأْسَدَةٌ ، وَمَذْأَبَةٌ ، وَمَبْطَخَةٌ ، وَمَقْثَأَةٌ .

(**و**) بناء اسم الزمان والمكان (**مما زاد على الثلاثة**) ثلاثياً مزيداً فيه كان ، أو رباعياً مجرداً ، أو مزيداً فيه (**كاسم المفعول**) لأن لفظ اسم المفعول أخف ؛

---

(1) انظر « الإيضاح » (١/ ٦٤٠) . وانظر أيضاً « كتاب سيبويه » (٤/ ٩١) ، و« إصلاح المنطق » (ص ٢١٨) ، و« شرح المفصل » (٦/ ١١١) .

لفتح ما قبل الآخر ، ولأنه مفعول فيه في المعنىٰ ، فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس ؛ (**كالمُدخَل ، والمُقام**) والمُدحرَج ، والمُنطلَق ، والمُستخرَج ، والمُحرنجَم ، قال : [من مشطور السريع]

مُحْرَنْجَمُ ٱلْجَامِلِ وَٱلنُّئِيِّ[1]

ولما كان هنا بحث يناسب اسم المكان . . أشار إليه بقوله : (**وإذا كثر الشيء بالمكان . . قيل فيه : مَفْعَلَة**) بفتح الميم والعين واللام ، وسكون الفاء مبنية (**من الثلاثي المجرد**) أي : إن كان الاسم مجرداً . . بني منه ، وإن كان مزيداً فيه . . رد إلى المجرد وبني (**فيقال : أرض مَسْبَعَة**) أي : كثيرة السبع ، (**ومَأْسَدَة**) أي : كثيرة الأسد ، (**ومَذْأَبَة**) أي : كثيرة الذئب ، من المجرد ، (**ومَبْطَخَة**) أي : كثيرة البطيخ ، (**ومَقْثَأَة**) أي : كثيرة القثاء ، من المزيد فيه ، حذفت إحدى الطائين والياء من بطيخ ، وإحدى الثائين والألف من قِثَّاء .

ووجدت في نسخة : (مَطْبَخَة) بتقديم الطاء على الباء ، وهو سهو ، لكن توجيهها أن يكون من الطِّبِّيخ لغة في البطيخ قال في « ديوان الأدب » : (الطِّبِّيخُ لغة في البِطِّيخ ، وهي لغة أهل الحجاز) ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الطِّبِّيخ بالرطب)[2] .

وإن كان غير الثلاثي ، سواء كان رباعياً مجرداً ؛ كثعلب ، أو مزيداً فيه ؛ كعصفور ، أو خماسياً كذلك ؛ كجَحْمَرِش وعضرفوط . . فلا يبنىٰ منه ذلك ؛ للثقل ، بل يقال : كثيرة الثعلب ، والعصفور ، إلىٰ غير ذلك .

---

(١) البيت للعجاج ، وهو في « المفصل » (ص ٣٠٦) ، و« شرح المفصل » (٦/ ١٠٩) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (١١/ ٢٧٥) .

(٢) سنن أبي داوود (٣٨٣٦) ، وسنن الترمذي (١٨٤٣) .

[ٱسْمُ ٱلآلَةِ]

وَأَمَّا ٱسْمُ ٱلآلَةِ ـ وَهُوَ مَا يُعَالِجُ بِهِ ٱلْفَاعِلُ ٱلْمَفْعُولَ ؛ لِوُصُولِ ٱلأَثَرِ إِلَيْهِ ـ . . فَيَجِيءُ عَلَىٰ مِثَالِ مِحْلَبٍ ، وَمِكْسَحَةٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِصْفَاةٍ . وَقَالُوا : مِرْقَاةٌ بِكَسْرِ ٱلْمِيمِ ، عَلَىٰ هَـٰذَا . وَمَنْ فَتَحَ ٱلْمِيمَ أَرَادَ ٱلْمَكَانَ .

ومما يناسب هـٰذا الموضع اسم الآلة فنقول (**وأما اسم الآلة وهو**) أي : الآلة (**ما يعالج به الفاعلُ المفعول ؛ لوصول الأثر إليه**) أي : إلى المفعول ؛ مثلاً : المِنحت : الذي يعالج به النجار الخشب ؛ لوصول الأثر إليه .

وقوله : (وهو) راجع إلى الآلة وإن كان مؤنثاً ؛ لأن (ما يعالج به . . . إلىٰ آخره) عبارة عنها ، وهو مذكر فيجوز أن يقال : الآلة هي ما ، أو : هو ما ، ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى اسم الآلة ؛ لأن التعريف إنما يصدق على الآلة لا اسمها ، إلا علىٰ تقدير مضاف محذوف ؛ أي : اسم الآلة اسم ما يعالج به ، وليس بصحيح أيضاً ؛ لأنه يدخل القَدُوم وأمثاله ، وليس باسم آلة في الاصطلاح ، وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ، ولا تكون للأفعال اللازمة ؛ إذ لا مفعول لها .

(**فيجيء**) جواب أما ؛ أي : أما اسم الآلة . . فيجيء (**علىٰ مثال مِحْلَب**) أي : علىٰ مِفْعَل ، (**و**) مثال (**مِكْسَحَة**) أي : علىٰ مِفْعَلَة ، بإلحاق التاء ، ويقصر ذلك على السماع ، (**و**) مثال (**مِفتاح**) أي : علىٰ مِفعال ، وإنما قال ذلك ؛ لئلا يحتاج إلى التمثيل ، (**ومِصفاة**) هي أيضاً علىٰ مثال مِكسحة ؛ لأن أصلها : مِصْفَوَة ، قلبت الواو ألفاً ، لكن ذكرها ؛ لئلا يتوهم خروجها حيث لم تكن علىٰ وزن مِكسحة ظاهراً .

(**وقالوا : مِرقاة بكسر الميم علىٰ هـٰذا**) أي : علىٰ أنها اسم آلة كالمِصفاة ؛ لأنه اسم لما يرقىٰ به ؛ أي : يصعد به ، وهو السلم ، وإنما ذكرها ؛ لأن فيها بحثاً ، وهو أنها جاءت بفتح الميم ، وهو ليس من صيغ اسم الآلة ، ومعناهما واحد فقال : (**ومن فتح الميم**) وقال : المَرقاة (**أراد المكان**) أي : مكان الرقي ، دون الآلة .

قال ابن السكيت : (قالوا : مِطْهَرَةٌ ومَطْهَرَةٌ ، ومِرْقَاةٌ ومَرْقَاةٌ ، ومِسْقَاةٌ ومَسْقَاةٌ ، فمن كسرها . . شبهها بالآلة التي يُعمل بها ، ومن فتحها . . قال : هـٰذا موضع يُفْعَل فيه ، فجعله مخالفاً بفتح الميم)[1] .

وتحقيق هـٰذا الكلام : أن المَرقاة ، والمَسقاة ، والمَطهرة لها اعتباران : أحدهما أنها أمكنة ، فإن السلم مكان الرُّقِيِّ من حيث إن الرُّقِيَّ فيه ، والآخر أنها آلات ؛ لأن السلم آلة الرقي ، فمن نظر إلى الأول . . فتح الميم ، ومن نظر إلى الثاني . . كسرها ، فالمكسور والمفتوح إنما يقالان لشيء واحد ، لكنَّ النظر مختلف ، فافهم .

وَشَذَّ مُدْهُنٌ ، وَمُسْعُطٌ ، وَمُدُقٌّ ، وَمُنْخُلٌ ، وَمُكْحُلَةٌ ، وَمُحْرُضَةٌ ، مَضْمُومَةَ ٱلْمِيمِ وَٱلْعَيْنِ . وَجَاءَ مِدَقٌّ ، وَمِدَقَّةٌ عَلَى ٱلْقِيَاسِ .

ولما قال : **إن صيغ الآلة هـٰذه المذكورات** ، وقد جاءت أسماء آلات مضمومة الميم والعين . . **فأشار إليها بقوله**[2] : (**وشذ مُدْهُنٌ**) للإناء الذي جعل فيه الدهن ، (**ومُسْعُطٌ**) للذي جعل فيه السَّعُوط ، (**ومُدُقٌّ**) لما يدق به ، (**ومُنْخُلٌ**) لما ينخل به ، (**ومُكْحُلَةٌ**) للإناء الذي جعل فيه الكحل ،

---

(١) إصلاح المنطق (ص ٢١٨) .

(٢) قوله : (فأشار) جواب قوله : (ولما قال : إن صيغ . . .) ، وهو مقترن بالفاء ، كما ترىٰ ، وهـٰذا جائز علىٰ قِلَّته ، راجع التعليق رقم (٢) (ص ١٥٣) .

(**ومُحْرُضَةٌ**) للذي جعل فيه الأُشْنَانُ ، حال كونها (**مضمومة الميم والعين**) والقياس كسر الميم ، وفتح العين ، وفيه نظر ؛ لأنها ليست من اسم الآلة الذي يُبحث عنه[(١)] ، بل هي أسماء موضوعة لآلات مخصوصة ، فلا وجه للشذوذ .

وقال سيبويه : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهاذه الأوعية[(٢)] ، إلا المُنْخُل والمُدُق ، فإنهما ٱسما آلةٍ ، فيصح أن يقال : إنهما من الشواذ ، (**وجاء مِدَقٌّ ومِدَقَّة**) بكسر الميم وفتح العين (**على القياس**) .



تَنْبِيهٌ

[بِنَاءُ ٱلْمَرَّةِ]

ٱلْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ عَلَىٰ فَعْلَةٍ ، بِٱلْفَتْحِ ؛ تَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَقُمْتُ قَوْمَةً .

هاذا (**تنبيه**) علىٰ كيفية بناء المرة ، وهي : المصدر الذي قصد به الواحدة من مرات الفعل ، باعتبار حقيقة الفعل ، لا باعتبار خصوصية نوعٍ[(٣)] .

(**المرة من مصدر الثلاثي المجرد**) تكون (**علىٰ فَعْلَة بالفتح** ، **تقول** : **ضربت ضَرْبَة**) في السالم ، (**وقمت قَوْمَة**) في غيره ؛ أي : ضرباً واحداً ، وقياماً

---

(١) في (أ) و(ج) و(هـ) : (ليست من اسم آلة يبحث عنه) ، وفي (د) : (ليست من اسم الآلة التي يبحث عنه) ، ولعل ما أثبتناه من (ب) هو الصواب ، والله أعلم .

(٢) انظر « كتاب سيبويه » (٤/٩١) ، و« المفصل » (ص ٣٠٧) .

(٣) قال الشيخ أبو الحسن الكيلاني في « شرحه لتصريف العزي » (ص ٥٠) : (**اعلم** : أن المصدر مطلقاً علىٰ ثلاثة أقسام : التأكيد ، والمرة ، والنوع ؛ لأنه إن لم يزد مدلولُ المصدر علىٰ مدلول الفعل العامل فيه . . فهو للتأكيد ؛ نحو : ضربته ضرباً ، وإن زاد علىٰ مدلول الفعل العامل فيه . . فإما أن يدل على العدد . . فهو للمرة ؛ كضربته ضَربة ، بفتح الفاء ، وإما أن يدل على الهيئة . . [فهو] للنوع ؛ كضربت ضِربة ، بكسر الفاء ، وأشار إلىٰ أن المصدر الذي قلنا : إنه المشتقُّ منه ، والأصلُ الواحدُ إنما هو للتأكيد ، وأما المرة والنوع . . فهما مشتقان منه ؛ فلهاذا أشار إلىٰ بنائهما) .

واحداً، وقد شذ عن ذلك : أتيته إتيانةً ، ولقيته لقاءةً ، والقياس : أتيةً ، ولَقيةً .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى ٱلثَّلَاثَةِ بِزِيَادَةِ ٱلْهَاءِ ؛ كَٱلإِعْطَاءَةِ ، وَٱلِانْطِلَاقَةِ إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ ٱلتَّأْنِيثِ مِنْهُمَا . . فَٱلْوَصْفُ فِيهِ بِٱلْوَاحِدَةِ وَاجِبٌ ؛ كَقَوْلِكَ : رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً ، وَدَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً .

(**و**) المرة (**مما زاد على الثلاثة**) رباعياً كان ، أو ثلاثياً مزيداً فيه تحصل (**بزيادة الهاء**) التي هي تاء التأنيث ، الموقوفُ عليها هاءً في آخر المصدر ؛ (**كالإعطاءة ، والانطلاقة**) والاستخراجة ، والتدحرجة[1] ، هـٰذا الحكم في الثلاثي المجرد ، والمزيد فيه ، والرباعي كلها ، (**إلا ما فيه تاء التأنيث منهما**) أي : من الثلاثي والرباعي ، فإنه إن كان فيه تاء التأنيث . . (**فالوصف فيه بالواحدة واجب ؛ كقولك : رحمته رحمة واحدة ، ودحرجته دحرجة واحدة**) وقاتلته مقاتلة واحدة ، واطمأننت طمأنينة واحدة .

والمصادر التي فيها تاء التأنيث فيها قياسي وسماعي ، فالقياسي : مصدر فَعْلَلَ ، وفَاعَلَ مطلقاً ، ومصدر فَعَّلَ ناقصاً ، ومصدر أفعل ، واستفعل أجوفين ، والسماعي ؛ نحو : رحمة ، ونشدة ، وكدرة ، وعليك بالسماع .

[بِنَاءُ ٱلْهَيْئَةِ]

وَٱلْفِعْلَةُ بِٱلْكَسْرِ لِلنَّوْعِ مِنَ ٱلْفِعْلِ ؛ تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ ٱلطِّعْمَةِ ، وَٱلْجِلْسَةِ .

ويبنىٰ منه أيضاً ما يدل علىٰ نوع من الفعل ؛ نحو : ضربته ضِربة ؛ أي : نوعاً

---

(1) قال في « تدريج الأداني » (ص ٢١٧) : (إذا كان للفعل مصدران أحدهما أشهر من الآخر . . فالمرة إنما تبنىٰ من الأشهر ، تقول : كذَّب تكذيبة ، لا كِذَّابة) .

من الضرب ، وجلست جِلسة ؛ أي : نوعاً من الجلوس ، فأشار إليه بقوله : (**والفِعلة بالكسر**) أي : بكسر الفاء (**للنوع من الفعل تقول : هو حسن الطِّعمة ، والجِلسة**) أي : حسن النوع من الطعم[1] ، والجلوس .

وقال المصنف رحمه الله تعالىٰ في « شرح الهادي »[2] : المراد بالنوع : الحالة التي عليها الفاعل تقول : هو حسن الرِّكبة ، إذا كان ركوبه حسناً ؛ يعني : أن ذلك عادته في الركوب ، وهو حسن الجِلْسَةِ ؛ يعني : أن ذلك لما كان موجوداً منه . . صار حالة له ، ومثله : العِذْرة لحالة وقت الاعتذار ، والقِتلة للحالة التي قتل عليها ، والمِيتة للحالة التي أميت عليها ، هـٰذا في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه ، وأما غيره . . فالنوع منه كالمَرة بلا فرق في اللفظ ، والفارق القرائن الخارجية تقول : رحمته رَحمةً واحدةً للمرة ، ولَطيفةً أو نحوها للنوع ، وكذا دحرجته دحرجةً واحدةً ، ودحرجةً لطيفةً ونحوها ، وانطلاقة واحدة للمرة ، وحسنة ، أو قبيحة ، أو غيرهما للنوع ، وكذلك البواقي .

والله تعالىٰ أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب

بحمد الله وُفِّقْنا لإتمام الكتاب ، وعُصِمْنا من الزلل والخلل والاضطراب

ليلة الخامس عشر من شعبان

ماضياً تسع مئة وثلاثون من هجرة أفضل بني عدنان ، وقد صِينت عن الحَدَثان

وذلك زمان اشتغالنا بتحصيل العلوم العربيّة ، وقضاء الوطر من الفنون الأدبيّة

فبلِّغْنا بفضلك غاية المرام ، بحقّ محمّدٍ وآله عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام

---

(١) **الطعم** : بفتح الطاء : ما يؤديه الذوق ، وبضمها : الطعام ، وذكر بعضهم أن الطعم بالفتح والضم : مصدر طعم الشيء ؛ أي : أكل وذاق ، إلا أن المفتوح هو المشهور بين جمهور الفقهاء . انظر « تدريج الأداني » (ص ٢١٧) .

(٢) **الهادي** : متن في النحو والتصريف للعلامة العزي صاحب التصريف نفسه ، وشرحه رحمه الله شرحاً سماه « الكافي » وهو المقصود هنا .

خاتمة النسخة (ب)

تم بحمد الله تعالىٰ علىٰ يد كاتبه عبد الحي الكيلاني الشافعي الصنيني ، غفر الله له ولوالديه ، وجعل الجنة مأواه ، آمين يا رب العالمين ، بجاه سيد المرسلين ، وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس الموافق (١١) يوم خلت من شهر جماد الثانية عام (١٣٠٨) من هجرة مَنْ له العز والشرف صلى الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه وذرياته وأزواجه كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، [وسلم] تسليماً كثيراً ، والحمد لله رب العالمين .

خاتمة النسخة (د)

تم وكمل هـٰذا الشرح بحمد الله وعونه وحسن عونه علىٰ يد كاتبه وواقفه خليل محمد أمين سيد أحمد الجرنوسي ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

خاتمة النسخة (هـ)

كتبه الفقير مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي ، غفر الله له الذنوب والمساوي ، في ثالث عشر شهر ذي الحجة ختام سنة (١٢٢٠) عشرين ومئتين وألف .

* * *

أهمّ مصادر ومراجع التحقيق[1]

* إدغام القراء ، **للإمام النحوي** الحسن بن عبد الله **السيرافي** (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني ، ط٢ ، (١٩٨٦م) ، دار أسامة ، سورية .
* ارتشاف الضرب من لسان العرب ، **للإمام النحوي** محمد بن يوسف بن علي الأندلسي المعروف بـ **أبي حيان** (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ط١ ، (١٩٩٨م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .
* إصلاح المنطق ، **لإمام اللغة والأدب** يعقوب بن إسحاق المعروف بـ **ابن السكِّيت** (ت٢٤٤هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط٤ ، (١٩٨٧م) ، دار المعارف ، مصر .
* الأعلام وهو قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، **للأديب الكبير** خير الدين بن محمود بن محمد **الزِّرِكلي** (ت١٣٩٦هـ) ، ط١٢ ، (١٩٩٧م) ، دار العلم للملايين ، لبنان .
* الأغاني ، **لإمام الأدب** علي بن الحسين المعروف بـ **أبي الفرج الأصبهاني** (ت٣٥٦هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، ط١ ، (١٩٦٩م) ، دار الشعب ، مصر .
* الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، **للعلامة الأديب اللغوي** عبد الله بن محمد بن **السيد البَطَلْيَوسي** (ت٥٢١هـ) ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد ، ط١ ، (١٩٨١م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .

---

(١) اعتمدنا في فهرسة المصادر على التالي : اسم الكتاب ، اسم المؤلف وتاريخ وفاته ، اسم المحقق ، رقم الطبعة ، تاريخ طبع الكتاب ، اسم الدار الناشرة ومقرها .

* أمالي ابن الشجري ، **للإمام الأديب اللغوي** هبة الله بن علي بن محمد الحسني المعروف بـ **ابن الشَّجري** (ت٥٤٢هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، ط١ ، (١٩٩٢م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .
* إملاء ما من به الرحمـٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، **للإمام اللغوي الأديب** عبد الله بن الحسين بن عبد الله **العُكْبَري** (ت٦١٦هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، ط١ ، (١٩٦١م) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي لدىٰ دار الحديث ، مصر .
* إنباء الغُمْر بأنباء العُمْر ، **للإمام الحافظ** أحمد بن علي **بن حجر العسقلاني** (ت٨٥٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن حبشي ، ط١ ، (١٩٩٨م) ، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية ، مصر .
* أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ، **لإمام العربية** عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بـ **ابن هشام** (ت٧٦١هـ) ، شرح محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، (١٩٩٨م) ، المكتبة العصرية ، لبنان .
* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، **للإمام العلامة** محمد بن علي بن محمد **الشوكاني** (ت١٢٥٠هـ) ، تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري ، ط١ ، (١٩٩٨م) ، دار الفكر ، سورية .
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، **للإمام الحافظ** عبد الرحمـٰن بن أبي بكر **السيوطي** (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، (١٩٦٤م) ، طبعة مصورة لدى المكتبة العصرية ، لبنان .
* البيان والتبيين ، **لكبير أئمة الأدب** عمرو بن بحر بن محبوب الليثي المعروف بـ **الجاحظ** (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط٧ ، (١٩٩٨م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .
* تاج العروس من جواهر القاموس ، **للإمام الكبير الشريف** محمد بن محمد الزَّبيدي الحسيني المعروف بـ **مرتضى الزبيدي** (ت١٢٠٥هـ) ، تحقيق

عبد الستار أحمد فراج وجماعة من أئمة التحقيق ، ط١ ، (١٣٨٥هـ) ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت .

* التحرير والتنوير من التفسير ، للعلامة الكبير ونقيب أشراف تونس محمد الطاهر ابن عاشور (ت١٢٨٤هـ) ، ط١ ، (١٩٩٧م) ، دار سحنون ، تونس .

* تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف ، للإمام الحافظ عبد الله بن يوسف الزيلعي ، تحقيق عبد الله عبد الرحمـٰن السعد ، ط١ ، (١٤١٤هـ) ، دار ابن خزيمة ، السعودية .

* تدريج الأداني إلىٰ قراءة شرح السعد علىٰ تصريف الزنجاني ، للعالم الفاضل عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني ، ط١ ، (١٣٤٨هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة دار إحياء الكتب العربية لدى المكتبة الحنيفية ، تركية .

* تفسير القرطبي المسمى « الجامع لأحكام القرآن » ، للإمام المفسر محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ) ، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ، ط٢ ، (١٩٨٥م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* التفسير الكبير المسمى « البحر المحيط » ، للإمام النحوي محمد بن يوسف بن علي الأندلسي المعروف بـ أبي حيان (ت٧٤٥هـ) ، وبهامشه « تفسير النهر الماد من البحر » للمؤلف و« الدر اللقيط من البحر المحيط » لابن مكتوم ت (٧٤٩هـ) ، ط٢ ، (١٩٩٠م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* تهذيب اللغة ، لإمام اللغة والأدب محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدىٰ دار الصادق ، إيران .

* حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ، للعلامة الأديب

اللغوي محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، وبهامشه شرح الأشموني ، ومعه شرح الشواهد للعيني (ت٨٥٥هـ) ، ط٣ ، (١٤١٩هـ) ، طبعة مصورة لدىٰ إنتشارات زاهدي ، إيران .

* الحماسة البصرية ، للعلامة الأخباري الأديب علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت٦٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال ، ط١ ، (١٩٩٩م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* الحيوان ، لكبير أئمة الأدب عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، (١٩٩٦م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار الجيل ، لبنان .

* خزانة الأدب وغاية الأرب ، للعالم الأديب أبي بكر بن علي بن عبد الله بن حِجَّة الحَمَوي (ت٨٣٧هـ) ، تحقيق الدكتورة كوكب دياب ، ط٢ ، (٢٠٠٥م) ، دار صادر ، لبنان .

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعلامة الأدب والتاريخ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢ ، (١٩٧٩م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* الخصائص ، لإمام العربية عثمان بن جني الموصلي المعروف بـ ابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، ط٣ ، (١٩٨٦م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للإمام المفسر عالم العربية أحمد بن يوسف المعروف بـ السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، ط١ ، (١٩٨٧م) ، دار القلم ، سورية .

* الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، للإمام الحافظ عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، ط١ ، (٢٠٠٢م) ، دار الفكر ، لبنان .

* الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، عني به هاشم وأحمد الله ومحمد طه الندوي ، ط١ ، (١٣٤٩هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة دائرة المعارف بحيدر آباد الدَّكَّن ، لبنان .

* دلائل الإعجاز ، **لإمام اللغة والبلاغة عبد القاهر** بن عبد الرحمٰن **الجرجاني** (ت٤٧١ هـ أو سنة ٤٧٤هـ) ، محمود محمد شاكر ، بدون تاريخ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

* ديوان ابن الرومي ، **للشاعر الكبير** علي بن العباس بن جريج المعروف بـ **ابن الرومي** (ت٢٨٣هـ) ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، ط٣ ، (٢٠٠٣م) ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، مصر .

* ديوان أبي الأسود الدؤلي برواية أبي سعيد الحسن السكري ، **للتابعي الجليل واضع علم النحو** ظالم بن عمرو بن سفيان الكناني المعروف بـ **أبي الأسود الدؤلي** (ت٩٠هـ) ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، ط١ ، (١٩٩٨م) ، دار ومكتبة الهلال ، لبنان .

* ديوان الهذليين ، **جمع مجموعة أدباء** ، تحقيق أحمد الزين ، ط٣ ، (٢٠٠٣م) ، دار الكتب والوثائق المصرية ، مصر .

* ديوان امرئ القيس ، **لشاعر العرب الملك الضليل** حُنْدُج بن حُجر المعروف بـ **امرئ القيس** (ت٨٠ قهـ) ، ط١ ، (٢٠٠٠م) ، دار صادر ، لبنان .

* ديوان عامر بن الطفيل برواية محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب ، **للشاعر عامر بن الطفيل** بن مالك العامري (ت١١هـ) ، عني به لجنة الدار ، (١٩٧٩م) ، دار صادر ، لبنان .

* ديوان عبيد بن الأبرص ، **للشاعر الجاهلي الداهية عَبيد بن الأبرص** الأسدي (نحو ٢٥ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي دقة ، ط١ ، (٢٠٠٣م) ، دار صادر ، لبنان .

* روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، **للعلامة المفتي** الشريف

محمود الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) ، عني به الشريف محمود الآلوسي ، ط٤ ، (١٩٨٥م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* الزاهر في معاني كلام الناس ، للإمام الأديب اللغوي محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط١ ، (١٩٩٢م) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

* سر صناعة الإعراب ، لإمام العربية عثمان بن جني الموصلي المعروف بـ ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، (١٤٠٥هـ) ، دار القلم ، سورية .

* سفينة الشعراء ، للأستاذ محمود فاخوري ، ط٤ ، (١٩٩٠م) مكتبة دار الفلاح ، سورية .

* سنن أبي داوود وبهامشه « معالم السنن » للخطابي ، للإمام الحافظ أبي داوود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ) ، تحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ، ط١ ، (١٩٩٧م) ، دار ابن حزم ، لبنان .

* سنن الترمذي المسمى « الجامع الصحيح » ، للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة ، ط١ ، (١٩٣٨م) ، طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، للإمام الفقيه عبد الحي بن أحمد المعروف بـ ابن العماد (ت١٠٨٩م) ، تحقيق محمود الأرناؤوط ، ط١ ، (١٩٨٦م) ، دار ابن كثير ، سورية .

* شرح الرضي على الكافية في علم النحو لابن الحاجب ، للعلامة المحقق رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ط١ ، (١٩٧٨م) ، طبعة مصورة عن نشرة جامعة قاريونس لدىٰ مؤسسة الصادق ، إيران .

* شرح المعلقات العشر المذهبات ، **للإمام العلامة** يحيى بن علي الشيباني المعروف بـ **ابن الخطيب التبريزي** (ت٥٠٢هـ) ، قدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، بدون تاريخ ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان .
* شرح المفصل ، **للعلامة النحوي الكبير** يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا المعروف بـ **ابن يعيش** (ت٦٤٣هـ) ، ط١ ، بدون تاريخ ، مكتبة المتنبي ، مصر .
* شرح الملوكي في التصريف ، **لإمام العربية** يعيش بن علي المعروف بـ **ابن يعيش** (تنحو ٥٦٠هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط٣ ، (٢٠٠٥م) ، دار الملتقىٰ ، سورية .
* شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، **للإمام النحوي المفسر** الحسن **بن قاسم المرادي** (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور ناصر حسين علي ، ط١ ، (٢٠٠٨م) ، دار سعد الدين ، سورية .
* شرح تصريف العزي ، **للعلامة** علي بن هشام **الكيلاني** ، ط١ ، (١٣٢٩هـ) المطبعة الجمالية ، مصر .
* شرح ديوان الحماسة ، **للإمام العلامة** يحيى بن علي الشيباني المعروف بـ **ابن الخطيب التبريزي** (ت٥٠٢هـ) ، ط١ ، (١٢٩٦م) ، طبعة مصورة عن نشرة بولاق لدىٰ عالم الكتب ، لبنان .
* الصاحبي ، **للإمام اللغوي الأديب** أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي المعروف بـ **ابن فارس** (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط١ ، (١٩٧٧م) ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .
* الصحاح المسمىٰ « تاج اللغة وصحاح العربية » ، **للإمام العلامة** إسماعيل بن حماد **الجوهري** (ت٣٩٣هـ) ، ومعه حواشي الإمام اللغوي النابه عبد الله بن برِّي (ت٥٨٢هـ) و« الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح » للتادلي ، ط١ ، (١٩٩٩م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* طبقات الشافعية الكبرىٰ ، **للإمام القاضي** عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المعروف بـ **تاج الدين السبكي** (ت٧٧١هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، ط١ ، (١٣٩٦هـ) ، طبعة مصورة لدىٰ دار إحياء الكتب العربية ، مصر .
* عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، **للإمام العلامة** محمود بن أحمد **العيني** (ت٨٥٥هـ) ، ط١ ، (١٣٤٨هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة السلفية لدىٰ دار إحياء التراث العربي ، لبنان .
* العين ، **لإمام اللغة والأدب الخليل** بن أحمد **الفراهيدي** (ت١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، ط٢ ، (١٤٠٩هـ) ، مؤسسة دار الهجرة ، إيران .
* فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، **للإمام الحافظ** أحمد بن علي **بن حجر العسقلاني** (ت٨٥٢هـ) ، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، (١٩٩٦م) ، طبعة مصورة لدىٰ مكتبة الغزالي ، سورية .
* الفتح الرباني في شرح تصريف الزنجاني ، **للإمام العلامة** علي بن محمد الهروي المعروف بـ **ملا علي القاري** (ت١٠١٤هـ) ، دار الطباعة العامرة ، تركية .
* الفوائد البهية في تراجم الحنفية وعليه « التعليقات السنية على الفوائد البهية » ويليه « طرب الأماثل بتراجم الأفاضل » ، **للعلامة المحدث الفقيه** محمد **عبد الحي** بن عبد الحليم **اللكنوي** (ت١٣٠٤هـ) ، عني به أحمد الزعبي ، ط١ ، (١٩٩٨م) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان .
* الكتاب ، **لإمام النحو الكبير** عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ **سيبويه** (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، (١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي ، مصر .
* الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، **للإمام البارع**

شيخ العرب والعجم محمود بن عمر **الزمخشري** (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، وفي حاشيته الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير (ت٦٨٣هـ) وفي آخره الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) وشرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي ، ط٢ ، (٢٠٠١م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

* الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، **للعلامة القاضي أبي البقاء** أيوب بن موسى الحسيني **الكفوي** (ت١٠٩٤هـ) ، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ ، (١٩٩٢م) ، دار الكتاب الإسلامي ، مصر .
* لسان العرب ، **للإمام اللغوي الحجة** محمد بن مكرم **بن منظور** الإفريقي (ت٧١١هـ) ، ط١ ، (١٩٩٢م) ، دار صادر ، لبنان .
* مجاز القرآن ، **لإمام اللغة والنحو** مَعْمَر بن المثنى التيمي المعروف بـ **أبي عبيدة** (ت٢١٠هـ) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، ط١ ، (١٩٥٤م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .
* المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، **لإمام اللغة والأدب** علي بن إسماعيل **بن سيده** (ت٤٥٨هـ) ، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حسين نصار ، ط١ ، (١٩٥٨م) ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، مصر .
* مختار الصحاح ، **للإمام العلامة** محمد بن أبي بكر **الرازي** (ت٦٦٦هـ) ، بعناية محمود خاطر ، ط٢ ، (١٩١٠م) ، المطبعة الأميرية ، مصر .
* مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، **للإمام العلامة** علي بن محمد الهروي المعروف بـ **ملا علي القاري** (ت١٠١٤هـ) ، تحقيق جمال عيتاني ، ويليه « الإكمال في أسماء الرجال » للخطيب التبريزي (ت٧٤١هـ) ، ط٢ ، (٢٠٠٧م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، **للإمام الحافظ** عبد الرحمٰن بن أبي بكر

السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق محمد أحمد جاد المولىٰ وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدىٰ دار الفكر ، لبنان .

* مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، **للإمام الحافظ أحمد** بن محمد **بن حنبل** الشيباني (ت٢٤١هـ) ، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف شعيب الأرناؤوط ، ط١ ، (١٩٩٥هـ) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

* معاني القرآن ، **للإمام النحوي الأديب** سعيد بن مسعدة المعروف بـ **الأخفش الأوسط** (ت٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتور هدىٰ محمود قراعة ، ط١ ، (١٩٩٠م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

* معجم الأدباء المسمىٰ « إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب » ، **للإمام الأديب ياقوت** بن عبد الله **الحَمَوي** (ت٦٢٦هـ) ، قدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، ط١ ، (١٩٩٩م) ، مؤسسة المعارف ، لبنان .

* معجم المؤلفين ، **للأستاذ المؤرخ عمر رضا كحالة** (ت١٤٠٨هـ) ، عني به مكتب تحقيق الدار ، ط١ ، (١٩٩٣م) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

* المغرب في ترتيب المعرب ، **للإمام اللغوي** ناصر الدين بن عبد السيد **المطرِّزي** (ت٦١٠هـ) ، حققه محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، ط١ ، (١٩٧٩م) ، مكتبة أسامة بن زيد ، سورية .

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، **لإمام العربية** عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بـ **ابن هشام** (ت٧٦١هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدىٰ مؤسسة الصادق ، إيران .

* مفتاح العلوم ، **لعلامة العربية والأدب** يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي **السَّكَّاكي** (ت٦٢٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، (٢٠٠٠م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

* المفصل في علم العربية ، للإمام البارع شيخ العرب والعجم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق سعيد محمود عقيل ، ط١ ، (٢٠٠٣م) ، دار الجيل ، لبنان .
* المقتضب ، للإمام النحوي محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٣ ، (١٩٩٤م) ، وزارة الأوقاف ـ المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية ، مصر .
* المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، للعلامة المؤرخ البحَّاثة يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ) ، تحقيق الدكتور محمد محمد أمين ورفاقه ، ط١ ، (١٩٨٤م) ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر .
* النشر في القراءات العشر ، للإمام الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، عني به الشيخ علي محمد الضباع ، ط١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدىٰ دار الكتب العلمية ، لبنان .
* هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، لعالِم الكتب البحاثة إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت١٣٣٩هـ) ، ط١ ، (١٣٦٤هـ) ، طبعة مصورة لدىٰ دار الكتب العلمية ، لبنان .
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام الحافظ عبد الرحمـٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، ط١ ، (٢٠٠٥م) ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
* الوافي في العروض والقوافي ، للإمام الأديب اللغوي يحيى بن علي الشيباني المعروف بـ ابن الخطيب التِّبْريزي (ت٥٠٢هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط٤ ، (١٩٨٦م) ، دار الفكر ، سورية .
* وجيز الكلام في الذيل علىٰ دول الإسلام ، للإمام الحافظ محمد بن عبد الرحمـٰن السخاوي (ت٩٠٢م) ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني ، ط١ ، (١٩٩٥م) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

محتوى الكتاب

* * *

شرح

تصريف العزي

« تصريف العزي » من أشهر المتون التي لا غنى لطالب علم اللغة عن أن ينظر فيه أو في أمثاله .

فهو متن نفيس مفيد جامع ، قام العلامة السعد التفتازاني رحمه الله تعالى بشرحه شرحاً مستوفياً لمباحث الفن .

ذلَّلَ ما استصعب من ألفاظه ، وجلا وجه معانيه ، وأبرز المكنون الخافي ؛ بأسلوب آخاذ ، وتحقيق دقيق ، وبيان رائق .

وفي هذا الكتاب الجليل نفائس مستجادات ، تعدَّت الصرف إلى غيره .

وهو يعد لبنة أساسية لفهم علم الصرف ، والارتقاء في معارج هذا الفن .

والله من وراء القصد



ISBN 978 - 9953 - 541 - 16 - 7

9 789953 541167